الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة منتوري ـ قسنطينة
كلية العلوم الإقتصادية
وعلوم التسيير

رقم التسجيل : .....
الفـــــــرع : إقتصـــــــاد

مشكلة الغذاء في الجزائر

دراسة تحليلية وسياسات علاجها

أطروحة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في العلوم الإقتصادية
فرع الإقتصاد

إعداد الطالب :
عيسى بن ناصر طوش

تحت إشراف :
د. عبدالله

أعضاء لجنة المناقشة :

أ. د ـ شرابي عبدالعزيز	أستاذ التعليم العالي	جامعة قسنطينة	رئيسا
د. بعطوش عبدالله	أستاذ محاضر	جامعة قسنطينة	مقررا
أ. د ـ شمام عبدالوهاب	أستاذ التعليم العالي	جامعة قسنطينة	عضوا
د. السبتي فوزي	أستاذ محاضر	جامعة قسنطينة	عضوا
د. هارون الطاهر	أستاذ محاضر	جامعة باتنة	عضوا
د. بوكبوس سعدون		جامعة الجزائر	عضوا

السنة الجامعية

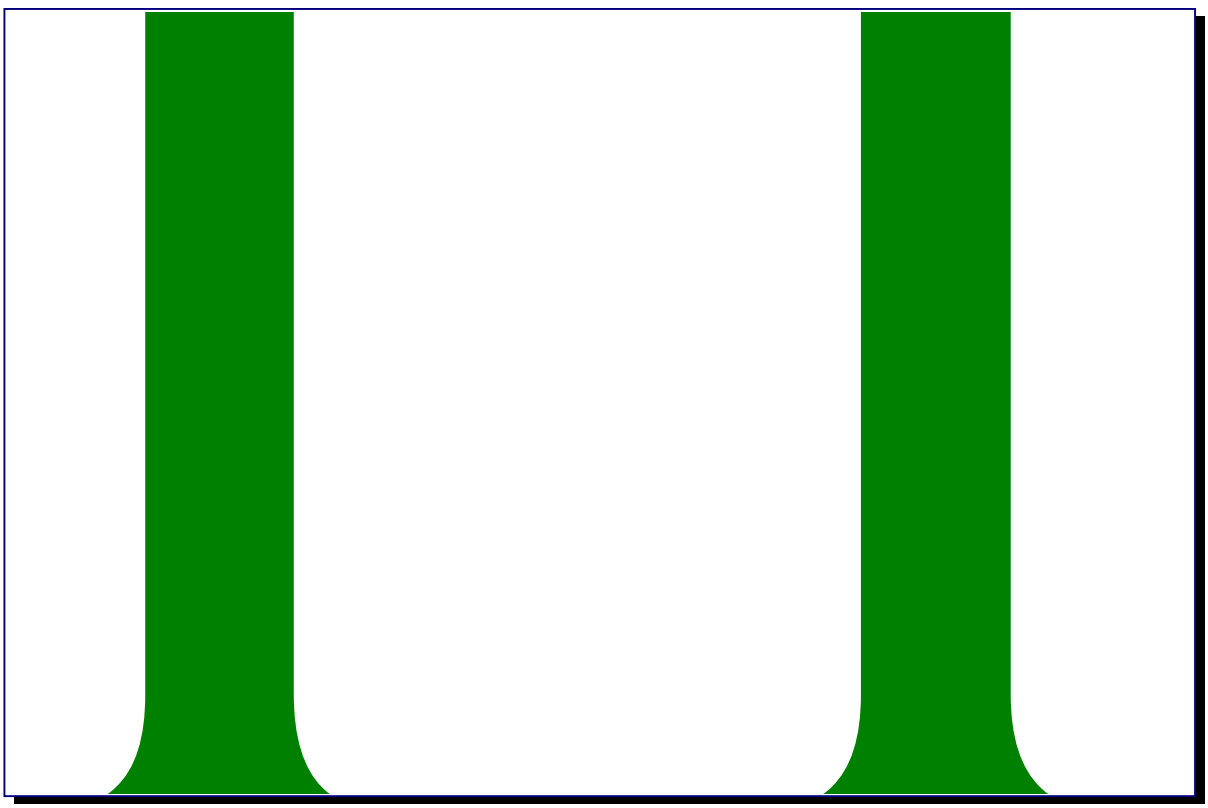

فهرس المحتويات

الموضـــــــــوع	الصفحة
المقدمة	
الباب الأول : مشكلة الأمن الغذائي في الدول النامية	
الفصل الأول : مظاهر مشكلة الأمن الغذائي في الدول النامية	
المبحث الأول : مفهوم وأسس الأمن الغذائي	
أولا : مفهوم مشكلة الأمن الغذائي	
ثانيا : العناصر الأساسية في تحديد مفهوم الأمن الغذائي	
المبحث الثاني : الفجوة الغذائية في الدول النامية	
أولا : تطور الإنتاج وصافي التجارة الخارجية من الحبوب في العالم	
ثانيا : تطور نسب الاكتفاء الذاتي من السلع من السلع الغذائية في الدول العربية	
المبحث الثالث : الفجوة التغذوية في الدول النامية	
أولا : مفاهيم بعض المصطلحات المرتبطة بالغذاء والتغدية	
ثانيا : إحتياجات الفرد من العناصر الغذائية	
ثالثا : الوضع التغذوي في البلدان النامية	
المبحث الرابع : المعونات الغذائية المقدمة للدول النامية	
الفصل الثاني : أسباب مشكلة الأمن الغذائي في الدول النامية	
المبحث الأول : العوامل المؤثرة في ارتفاع معدل الطلب على الغذاء في الدول النامية	
أولا : تأثير العامل الديمغرافي في ازدياد الطلب على الغذاء	
ثانيا : تحسن مستوى الدخل الفردي في بعض الدول النامية	
المبحث الثاني : العوامل المؤثرة في قصور الإنتاج الزراعي في الدول النامية	
أولا : العوامل الطبيعية	
ثانيا : العوامل البشرية	
ثالثا : العوامل التنظيمية	
رابعا : العوامل التكنولوجية	
المبحث الثالث : العوامل السياسية وسوء توزيع الدخل	

أولا : العامل السياسي ثانيا : سوء توزيع الدخل	

الموضـــــــــوع	الصفحة
المبحث الرابع : عامل الاستعمار القديم والحديث أولا : تأثير الاستعمار الاستيطاني على بنية الإنتاج الزراعي في الدول النامية ثانيا : تدهور حصيلة صادرات الدول النامية واتجاه معدل التبادل التجاري لغير صالحها ثالثا : احتكار الشركات الغذائية العالمية لإنتاج وتجارة المواد الغذائية الأساسية في العالم رابعا : انعكاسات المعونات الغذائية على الأمن الغذائي في الدول النامية خامسا : إنعكاسات النظام العالمي الجديد للتجارة على الأمن الغذائي في الدول النامية **الباب الثاني : أوضاع الإنتاج الزراعي في الجزائر** **الفصل الأول : إنتاج الحبوب والبقول الجافة والمحاصيل الصناعية في الجزائر** **المبحث الأول** : إنتاج الحبوب في الجزائر **المبحث الثاني** : إنتاج البقول الجافة والمحاصيل الصناعية في الجزائر أولا : إنتاج البقول الجافة في الجزائر ثانيا : إنتاج المحاصيل الصناعية في الجزائر **الفصل الثاني : إنتاج الخضر والفواكه في الجزائر** **المبحث الأول** : إنتاج الخضر في الجزائر أولا : الإنتاج الكلي من الخضر في الجزائر ثانيا : إنتاج البطاطس في الجزائر ثالثا : إنتاج الطماطم في الجزائر رابعا : إنتاج البصل في الجزائر خامسا : إنتاج الشمام والبطيخ في الجزائر	

المبحث الثاني : إنتاج الفواكه في الجزائر أولا : إنتاج الموالح في الجزائر ثانيا : إنتاج العنب في الجزائر ثالثا : إنتاج التمور في الجزائر رابعا : إنتاج الزيتون في الجزائر خامسا إنتاج التين في الجزائر سادسا : إنتاج الفواكه ذات الحبيبات والنواة في الجزائر	

الموضـــــــــوع	الصفحة
الفصل الثالث : إنتاج اللحوم والاسماك والحليب في الجزائر **المبحث الأول** : إنتاج اللحوم في الجزائر أولا : تطور عدد المواشي في الجزائر ثانيا : إنتاج اللحوم الحمراء في الجزائر ثالثا : إنتاج اللحوم البيضاء في الجزائر **المبحث الثاني** : إنتاج الأسماك والحليب والبيض في الجزائر أولا : إنتاج الأسماك في الجزائر ثانيا : إنتاج الحليب في الجزائر ثالثا : إنتاج البيض في الجزائر **الباب الثالث : الفجوة الغذائية والتغذوية في الجزائر** **الفصل الأول : الفجوة الغذائية في الجزائر** **المبحث الأول** : واردات المواد الغذائية في الجزائر أولا : تطور الكميات المستوردة من المواد الغذائية في الجزائر ثانيا : تطور قيمة واردات المواد الغذائية في الجزائر **المبحث الثاني** : صادرات المواد الغذائية في الجزائر أولا : تطور الكميات المصدرة من المنتجات الزراعية في الجزائر ثانيا : تطور قيمة صادرات المنتجات الغذائية في الجزائر **المبحث الثالث** : تحليل الفجوة الغذائية في الجزائر أولا : حصة الورادات الغذائية في تغطية الاحتياجات الغذائية الوطنية ثانيا : نسبة تغطية قيمة الصادرات للواردات من المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	

ثالثـا : التوزيـع السـلعي والجغرافـي للـواردات والصـادرات السلعية **الفصل الثاني : الفجوة التغذوية في الجزائر** **المبحث الأول** : النمط التغذوي في الجزائر أولا : مفهوم النمط التغذوي ثانيا : طرق تقييم الوضع التغذوي للسكان 1 ـ ميزانيات الوفورات الغذائية 2 ـ التحقيقات حول الميزانيات العائلية 3 ـ التحقيقيات حول الاستهلاك	

الموضـــــــــوع	الصفحة
ثالثا : الوضع التغذوي في الجزائر 1 ـ طريقة ميزانيات الوفورات الغذائية 2 ـ طريقة التحقيقات حول الاستهلاك **المبحث الثاني** : تحليل الوضع التغذوي في الجزائر أولا : دور الحبوب في النمط التغذوي في الجزائر ثانيا : تطور متوسط الاستهلاك الفردي من المواد الغذائية **الفصل الثالث : أسباب المشكلة الغذائية في الجزائر** **المبحث الأول** : الأسباب الديمغرافية والإجتماعية أولا : الوضعية الديمغرافية ثانيا : السياسة الإجتماعية **المبحث الثاني** : الأسبـاب التنظيميـة أولا : بنية الملكية الزراعية ثانيا : سياسة الدولة في مجال الاستثمار الفلاحي ثالثا : أسلوب التسويق والأسعار **المبحث الثالث** : الأسباب الأخرى (طبيعية وبشرية وتكنولوجية) أولا : العوامل الطبيعية ثانيا : العوامل البشرية ثالثا : الأسباب التكنولوجية **الفصل الرابع : سياسات تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر**	

المبحث الأول : أسس ومناهج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية أولا : توجيهات المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ثانيا : أسس المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ثالثا : مناهج تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية رابعا : جهاز الدعم والتأطير لتنفيذ البرامج **المبحث الثاني** : السياسات المتعلقة بالإنتاج الزراعي أولا : التوسع الزراعي الأفقي ثانيا : التوسع الزراعي الرأسي 1 ـ تحسين إنتاج محاصيل الحبوب 2 ـ تحسين وتكثيف الإنتاج الحيواني	

الموضـــــــــوع	الصفحة
ثالثا: توفير المناخ المشجع لتحسين الإنتاج الزراعي 1 ـ تشجيع الدولة للإستثمار الزراعي 2 ـ تعبئة الموارد المائية وترشيد استخدامها 3 ـ نظام تسويق فعال 4 ـ مؤسسات خدمية ديناميكية **المبحث الثالث** : السياسات المتعلقة بالاستهلاك الغذائي أولا : السياسة السكانية ثانيا : سياسة الدعم الغذائي ثالثا : سياسة ترشيد الاستهلاك الغذائي 1 ـ خفض الفاقد من المواد الغذائية أثناء الاستهلاك 2 ـ سياسة الدعاية والإعلان في الدولة 3 ـ سياسة توزيع الدخل رابعا : تكوين مخزون إستراتيجي من المواد الغذائية **المبحث الرابع** : السياسات المتعلقة بالتعاون والتكامل الزراعي العربي أولا : محاولات التقارب والتعاون الاقتصادي العربي 1 ـ محاولات التقارب السياسي 2 ـ محاولة التقارب الاقتصادي ثانيا: أسباب فشل محاولات التعاون والتكامل الاقتصادي العربي 1 ـ الأسباب السياسية 2 ـ الأسباب الاقتصادية	

ثالثا : تفعيل مقومات التكامل الزراعي العربي 1 ـ الاعتبارات الأساسية لتعزيز العمل الزراعي العربي المشترك 2 ـ مبررات تعزيز التكامل الزراعي العربي 3 ـ القضايا الهامة والأساسية في تعزيز التكامل الزراعي العربي **الخاتمة** **قائمة المراجع** **فهرس المحتويات**	

أصبحت مشكلة الغذاء على رأس قائمة الموضوعات الرئيسية في العالم، وذلك منذ الأزمة العالمية للغذاء في أوائل السبعينيات من القرن العشرين، والتي أدت إلى موت الملايين من الناس في قارات آسيا، وإفريقيا، وأمريكا اللاتينية بسبب المجاعة من جراء انخفاض إنتاج الحبوب في العالم، وخاصة في الدول المنتجة الرئيسية مثل: الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد السوفياتي والصين الشعبية، والهند بفعل عامل الجفاف، وارتفاع أسعارها في السوق العالمية. وفي أعقاب هذه الأزمة أصدر المؤتمر العالمي للأغذية المنعقد في روما عام 1974 عدة توصيات منها : يمكن الاتفاق على تضافر الجهود من أجل الوصول إلى هدف طموح خلال عشر سنوات وهو ألا ينام طفل طاويا من الجوع، ولا تخشى أسرة ألا تجد طعاما في مقرها، وألا يصاب أي فرد في صحته وفي طاقته بسبب سوء التغذية. غير أن الإنجازات الحقيقية التي حققتها الهيئات الدولية لحل مشكلة الغذاء على الصعيد العالمي تعد متواضعة للغاية، خاصة في ظل تزايد عدد الجياع في البلدان النامية بشكل لم يسبق له مثيل من قبل، بالرغم من تحقيق أرقام قياسية في الإنتاج العالمي من الغذاء.

وتعاني الدول المتخلفة بما فيها الجزائر في الوقت الراهن من مشكلة غذائية، تتمثل أساسا في تزايد الاعتماد على العالم الخارجي في سد الجزء الأكبر من الاحتياجات الغذائية الأساسية، وارتفاع نسبة السكان الذين يعانون من الجوع ونقص الغذاء، وسوء التغذية.

ويمكن أن يزيد من حدة هذه المشكلة، تحرير أسعار المنتجات الزراعية، وعناصر الإنتاج الزراعي في إطار منظمة التجارة العالمية، الذي سيترتب عنه تحمل الدول المتخلفة لأعباء أكبر من جراء ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية الأساسية، وخاصة الحبوب، والحليب ومشتقاته بفعل خفض الدعم الزراعي بنسبة 40% في الدول المتقدمة المصدرة للمنتجات الزراعية، وتأثر الإنتاج الزراعي الحيواني، والنباتي في الدول المتخلفة على المدى المتوسط، والبعيد من جراء ارتفاع أسعار عناصر الإنتاج الزراعي المستوردة، مثل البذور والأسمدة، والأدوية، والمبيدات الكيماوية. ويضاف إلى ذلك احتمالات التعرض لمخاطر استخدام الدول المحتكرة للفوائض الغذائية الأساسية، مثل الحبوب، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية كسلاح لفرض هيمنتها على الدول النامية، وخصوصا الدول العربية بحجة حقوق الإنسان، ومحاربة الإرهاب، ونشر قيم الديمقراطية.

إشكالية البحث

على الرغم من أن الجزائر تتوفر على مقومات نجاح الزراعة، واعتمادها منذ استرجاع الاستقلال الوطني سياسات زراعية، تهدف إلى تطوير القطاع الزراعي، وتحقيق الأمن الغذائي، غير أن السياسات الاقتصادية، والزراعية المطبقة لم تأت بثمارها المنتظرة؛ بل أسفرت على نتائج سلبية، أثرت على التنمية الزراعية، وأوقعت البلد في مشكلة غذائية حادة. وتتركز هذه المشكلة أساسا في أن معظم السلع الغذائية الاستراتيجية (الحبوب، البقول الجافة، الحليب ومشتقاتـــــــــه، الزيوت، السكر) تعاني من فجوة كبيرة بين الإنتاج الوطني والاحتياجات الكلية، بفعل عدم مواكبة نمو الإنتاج الزراعي معدلات الطلب على الغذاء. ويضاف إلى ذلك ارتفاع نسبة السكان الذين يعانون من نقص الغذاء، وسوء التغذية بسبب الإصلاحات الاقتصادية، وخاصة برنامجي التكيف، والتعديل الهيكلي المقترحين من قبل صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للإنشاء، والتعمير اللذين ترتب عنهما تحرير الأسعار، ورفع الدعم عن المواد الغذائية الأساسية، ومواد ووسائل الإنتاج الزراعي ... إلخ. وزاد من حدة المشكلة الغذائية تدهور الأوضاع السياسية والأمنية في أغلب جهات الوطن خلال التسعينيات الذي تسبب في هجرة الفلاحين وسكان القرى والأرياف نحو المدن.

مما سبق يمكن أن نطرح التساؤلات التالية :

ما هي طبيعة المشكلة الغذائية في الجزائـــــر ؟.

وما هي أسبابها ؟.

وكيف يمكن معالجتها ؟.

فرضيات البحث

للإجابة على التساؤلات السابقة نصيغ الفرضيات التالية :

1 ـ تتحدد ملامح المشكلة الغذائية في الجزائر من خلال عدد من المؤشرات، أهمها أن معظم المواد الغذائية الاستراتيجية (الحبوب، البقول الجافة، الحليب ومشتقاته، الزيوت والمواد الدسمة، السكر) تعاني من وجود فجوة كبيرة بين الإنتاج، والاحتياجات الغذائية الكلية. وكذلك ارتفاع نسبة عدد السكان الذين يعانون من الجوع ونقص الغذاء وسوء التغذية، وخاصة منذ تطبيق برنامجي الاستقرار والتصحيح الهيكلي.

2 ـ تفاعلت مجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في نشوء واستفحال مشكلتي الفجوة الغذائية والتغذوية في الجزائر. ويمكن حصر الأسباب والمعوقات التي أثرت سلبا

على الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني، وخاصة الحبوب والبقول الجافة في الأسباب المناخية والتنظيمية، مثل عدم استقرار نظام الملكية الزراعية، وانخفاض حجم الاعتمادات المالية المخصصة للقطاع الزراعي. وتتحدد العوامل التي ساهمت في ارتفاع الطلب على المنتجات الغذائية، في ارتفاع عدد السكان، وهجرة سكان الأرياف نحو المدن.

3 ـ يتطلب توفير الأمن الغذائي للسكان في المستقبل لتجنيب البلد المخاطر الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، إعداد سياسة زراعية ناجعة تمكن من الاستغلال الأمثل للإمكانات المادية والمالية والبشرية المتوفرة على مستوى البلد، إضافة إلى تفعيل التعاون المشترك مع الدول العربية في المجال الغذائي.

هدف البحث

يهدف هذا البحث إلى عرض مشكلة الغذاء في الجزائر، وتحديد أسبابها، وطريقة معالجتها قصد إقتراح حلول للمشكلة حسب وجهة نظر الباحث .

الإطار الزمني للدراسة

تشمل هذه الدراسة الفترة الممتدة من سنة 1970 وحتى سنة 2002. وقد قسمت إلى أربع فئات زمنية (بالنسبة لإحصائيات الإنتاج الزراعي) بسبب تشابه السياسات الزراعية خلال سنوات كل فئة .

منهج البحث ومصادر جمع البيانات

اعتمدت الدراسة المنهج التاريخي والأسلوب الوصفى الذي يعتمد على عرض بيانات إنتاج، وتجارة، واستهلاك المواد الغذائية في شكل جداول، وتحليلها، وذلك اعتمادا على البيانات الإحصائية التي تصدرها وزارة الفلاحة، والديوان الوطني للإحصائيات، وبيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. كما اعتمدت الدراسة على التقارير والنشرات والدوريات المحلية والأجنبية، وكذلك البيانات المستمدة من الدراسات والأبحاث السابقة، بالإضافة إلى المعلومات التي تم الحصول عليها بواسطة الإنترنيت .

أقسام الدراسة

تنقسم الدراسة إلى ثلاثة أبواب رئيسية هي:

الباب الأول : تناول مفهوم الأمن الغذائي، والفجوة الغذائية والتغذية في الدول النامية، من خلال الفصلين الآتيين:

الفصل الأول : بعنوان مظاهر مشكلة الأمن الغذائي في الدول النامية.

تم التطرق في هذا الفصل إلى كل من مفهوم الأمن الغذائي،ومفاهيم المصطلحات المرتبطة بالغذاء والتغذية، والاحتياجات اليومية من العناصر الغذائية الموصى بها من قبل المنظمات الدولية، والفجوة الغذائية، والتغذوية في الدول النامية، والمعونات الغذائية المقدمة لها.

الفصل الثاني : بعنوان أسباب مشكلة الأمن الغذائي في الدول النامية.

تضمن هذا الفصل دراسة العوامل المؤثرة في ارتفاع معدل الطلب على الغذاء، مع التركيز على عامل الزيادة السكانية، والعوامل المتسببة في قصور الإنتاج الزراعي، والعوامل السياسية المؤثرة في المشكلة الغذائية بمختلف جوانبها.

الباب الثاني : تناول أوضاع الإنتاج الزراعي في الجزائر، من خلال الفصول الثلاثة الآتية:

الفصل الأول: بعنوان إنتاج الحبوب، والبقول الجافة، والمحاصيل الصناعية في الجزائر.

تم التعرض في هذا الفصل إلى تطور إنتاج وإنتاجية الحبوب، والبقول الجافة، والمحاصيل الصناعية في الجزائر بصورة عامة، ومستوى إنتاج وإنتاجية هذه المحاصيل حسب الولايات، ومقارنة مستوى إنتاجية الجزائر بإنتاجية بعض الدول العربية.

الفصل الثاني : بعنوان إنتاج الخضر، والفواكه في الجزائر.

تطرق هذا الفصل إلى دراسة تطور إنتاج، وإنتاجية الخضر، والفواكه في الجزائر بصورة عامة، وتحديد الولايات الرئيسية من حيث الإنتاج والإنتاجية، ومقارنة مستوى الإنتاجية ببعض الدول العربية وخاصة المجاورة.

الفصل الثالث: بعنوان إنتاج اللحوم، والأسماك والحليب، في الجزائر.

اهتم هذا الفصل بتطور إنتاج اللحوم، والأسماك، والحليب في الجزائر بصورة عامة.

الباب الثالث : تعرض إلى دراسة الفجوة الغذائية، والتغذوية في الجزائر من خلال الفصول الأربعة الآتية:

الفصل الأول : بعنوان الفجوة الغذائية في الجزائر.

اهتم هذا الفصل بدراسة الفجوة الغذائية، حيث تم التعرض فيه إلى واردات وصادرات المواد الغذائية، وتحليل الفجوة الغذائية في الجزائر.

الفصل الثاني : بعنوان الفجوة التغذوية في الجزائر.

تم التطرق في هذا الفصل إلى مفهوم النمط التغذوي، وطرق تقيم الوضع التغذوي للسكان، وتحليل الوضع التغذوي في الجزائر باستخدام طريقتي : ميزانية الوفر الغذائي، والاستقصاء.

الفصل الثالث : بعنوان أسباب الفجوة الغذائية، والتغذوية في الجزائر.

تعرض هذا الفصل إلى دراسة العوامل المؤثرة على العرض الغذائي، كالمعوقات الطبيعية، والبشرية، والتكنولوجية، والتنظيمية، والمسببات التي أدت إلى تزايد الطلب على الغذاء، والتي من أهمها العامل السكاني.

الفصل الرابع : بعنوان سياسات تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر.

تطرق هذا الفصل إلى سياسات تحسين مستوي الإنتاج الزراعي الغذائي، وسياسات ترشيد الاستهلاك الغذائي وتحسين مستوى الاستهلاك الغذائي للفئات السكانية المحرومة ومحدودة الدخل، والتعاون العربي المشترك في المجال الزراعي .

الخاتمة

وفيها تم عرض النتائج والتوصيات التي تم التوصل إليها في هذه الدراسة.

الباب الأول
مشكلة الأمن الغذائي في الدول النامية

إن مشكلة نقص الغذاء وسوء التغذية أصبحت على رأس قائمة الموضوعات الرئيسية في العالم، و ذلك منذ الأزمة العالمية للغذاء في أوائل السبعينيات (1972-1973)، و التي أدّت إلى موت الملايين من الناس في قارات آسيا، وإفريقيا، وأمريكا اللاتينية بسبب المجاعة. و في أعقاب هذه الأزمة أصدر المؤتمر العالمي للغذاء المنعقد في روما عام 1974 عدة توصيات أهمها[1]:

1 - على جميع الحكومات أن توافق على هدف يتبناه المجتمع العالمي، وهو إزالة بلاء الجوع وسوء التغذية الذي يصيب الملايين من البشر.

2 - يجب أن يتفق على هدف ينبغي بلوغه بعد عشر سنوات وهو : ألاّ ينام طفل طاويا من الجوع ولا تخشى أسرة ألاّ تجد طعاما في مقرّها وألاّ يصاب أي فرد في صحتّه، وفي طاقته بسبب سوء التغذية.

3 - إعداد نظام للأمن الغذائي عن طريق الاحتفاظ بمخزون دائم من المواد الغذائية الأساسية وضرورة إجراء تعديلات في الأنماط الزراعية، وتنظيم التجارة الدولية.

غير أن الإنجازات الحقيقية التي حققتها الهيئات الدولية لحل مشكلة الغذاء على الصعيد العالمي تعدّ متواضعة للغاية، خاصة في ظل تزايد عدد الجياع في البلدان النامية بشكل لم يسبق له مثيل من قبل، بالرغم من تحقيق أرقام قياسية في الإنتاج العالمي من الغذاء.

وقد أكّد من جديد المؤتمر العالمي للغذاء المنعقد في روما من 13 إلى 17 نوفمبر 1996 على حق كل إنسان في الحصول على أغذية سليمة، ومغذية، وبقدر كاف من ناحية، وتحرير الإنسان من الجوع من ناحية أخرى.

---

(1) - **عادل محمد خليفة غانم:** قضية الأمن الغذائي في مصر (دراسة تحليلية). منشأة المعارف، الإسكندرية 1997، ص 3 .

وأن عدم حصول أكثر من 800 مليون نسمة في جميع أنحاء العالم، وبالذات في الدول النامية على ما يكفي من الغذاء اللازم لتلبية احتياجاتهم الأساسية أمر لا يحتمل، ووضع لا يمكن قبوله والسكوت عنه. ومن هذا المنطلق يجب أن تلتزم الحكومات بما يلي[1]:

1 - تحقيق الأمن الغذائي واستئصال الفقر من جميع البلدان، ومن ثم خفض عدد من يعانون من نقص التغذية إلى نصف مستواه (في سنة 1993) إلى موعد لا يتجاوز عام 2015. علـى ألا يتجاوز المعدل 15% في جميع دول العالم.

2 - خلق البيئة السياسية والاجتماعية والاقتصادية المواتية التي يسودها السلام، والاستقرار، ومن ثم تمكين الدول من إعطاء أولوية للأمن الغذائي، واستئصال الفقر.

3 - توجيه السياسات المتعلقة بالتجارة في مجال السلع الزراعية، والغذائية إلى تعزيز الأمن الغذائي من خلال تطبيق نظام عالمي عادل، يعتمد على قوى السوق.

4 - تخصيص و استخدام استثمارات القطاعين العام والخاص على النحو الأمثل من أجل تعزيز الموارد البشرية، والنظم الغذائية، والتنمية الريفية.

ويتوقع كل من خبراء منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير أن مشكلة الغذاء في الدول النامية ستكون أكثر حدّة في المستقبل إذا ما استمرّت الظروف على ما هي عليه، وخاصة عند التحرير الكامل للتجارة الخارجية سنة 2005 بفعل اتفاقية الغات، لأن العديد من الدول النامية، وخاصة العربية تعتمد بنسبة كبيرة على الواردات الغذائية في تغطية احتياجاتها الغذائية، والتي سترتفع أسعارها في السوق العالمية بسبب خفض الدعم الزراعي وخاصة في دول الاتحاد الأوروبي.

وفهم جوهر المشكلة الغذائية (مشكلة الأمن الغذائي) في الدول النامية يتم من خلال الفصلين التاليين :

الفصل الأول : مظاهر مشكلة الأمن الغذائي في الدول النامية .

---

(1) - المرجع نفسه ، ص 7 .

الفصل الثاني : أسباب مشكلة الأمن الغذائي في الدول النامية .

الفصل الأول
مظاهر مشكلة الأمن الغذائي في الدول النامية

يواجه العالم بصفة عامة و الدول النامية (الدول المتخلفة) خاصة في الوقت الراهن أزمة غذائية تتمثل في عدم تأمين الغذاء لكل فرد من جهة، وعدم كفاية هذا الغذاء بالنسبة لعدد كبير من السكان من جهة أخرى، إذ يعاني حوالي مليار نسمة من نقص الغذاء وسوء التغذية والمجاعة.

وفي هذا الفصل يتم عرض مظاهر مشكلة الأمن الغذائي في الدول النامية من خلال المباحث التالية :

المبحث الأول : مفهوم وأسس الأمن الغذائي .
المبحث الثاني : الفجوة الغذائية في الدول النامية .
المبحث الثالث : الفجوة التغذوية في الدول النامية .
المبحث الرابع : المعونات الغذائية المقدمة للدول النامية .

المبحث الأول
مفهوم وأسس الأمن الغذائي

إن مصطلح الأمن الغذائي تعبير حديث شاع استخدامه منذ بداية السبعينيات وبالذات عام 1972 عند اتساع نطاق أزمة الغذاء العالمية وبروزها على المسرح الدولي بشكل لم يسبق له مثيل. ويطلق مصطلح الأمن الغذائي على أكثر من معنى : توفير الغذاء الضروري لحياة الإنسان، وتحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء ، ومقدرة القطر على توفير مخزون من المواد الغذائية الأساسية يستطيع البلد اللجوء إليه في حالة نقص الغذاء ... إلخ .

وقد أسفرت العديد من الآراء والاتجاهات التي تبحث في مفهوم الأمن الغذائي لدولة أو منطقة ما عن تحديد عدة مفاهيم نذكر منها :

أولا : المفهوم الأول : يتم تحقيق الأمن الغذائي من خلال التوفير الدائم للمواد الغذائية بما يكفي لضمان أدنى حد من الغذاء لكافة فئات السكان[1].

ثانيا : المفهوم الثاني : " إن الأمن الغذائي يعني تأمين حصول أفراد المجتمع على مايلزم لغذائهم من احتياجات أساسية يحددها علم التغذية من المواد النباتية،

---

(1) - **سليمان بدراني** : الاكتفاء الغذائي والأمن الغذائي، تقرير المعهد الوطني للدراسات الاستراتيجية الشاملة، الجزائر، (بدون سنة) ، ص 14 .

والحيوانية، أو كليهما، مع ضمان توفير حد أدنى من تلك الاحتياجات بالكم والكيف الضروريين لاستمرار حياة هؤلاء الأفراد في حدود دخولهم المتاحة "[1].

ثالثا : المفهوم الثالث : الأمن الغذائي هو توفير الغذاء لكافة أفراد المجتمع بمختلف فئاته وقدراته الشرائية بالقدر المطلوب والأنواع المختلفة في الوقت المناسب، مع عدم احتمال وقوع نقص في الغذاء في المستقبل[2].

ثامنا : المفهوم الرابع: إن تحقيق الأمن الغذائي العربي يتطلب أن ينتج الوطن العربي، الأغذية الأساسية التي تفي بمتطلبات استهلاك السكان، وتوفير مخزون استراتيجي من المواد الغذائية الأساسية يكفي لسد احتياجات الظروف المؤدية إلى نقص إنتاج الغذاء في بعض السنوات[3].

خامسا : المفهوم الخامس : يقصد بالأمن الغذائي قدرة المجتمع على توفير احتياجات التغذية الأساسية لأفراد الشعب، وضمان حد أدنى من تلك الاحتياجات بانتظام، ويتم توفير الاحتياجات الغذائية الأساسية إما بإنتاجها محليا، أو بإنتاج جزء منها واستيفاء باقي الاحتياجات من خلال توفير حصيلة كافية من عائد الصادرات الزراعية تستخدم في إستيراد هذه الاحتياجات[4].

سادسا : المفهوم السادس (المنظمة العربية للتنمية الزراعية) : إن مفهوم الأمن الغذائي، يعني أن تنتج الدولة أكبر قدر ممكن مما تحتاجه من غذاء بطريقة اقتصادية تراعي الميزة النسبية لتلك الدولة في إنتاج السلع الغذائية التي تحتاجها، وفي حدود ما تملكه من موارد، ومقومات، وأن تكون منتجاتها قادرة على التنافس مع المنتجات الأجنبية، وأن تتوفر صادرات زراعية، أو غيرها تحقق دخلا من العملات الأجنبية يمكن من خلالها إستيراد المواد الغذائية التي لاتتوافر لها منها ميزة نسبيـــة في إنتاجها، وأن توفر لمواطنيها ما يكفي الفرد من الغذاء بالكم

---

(1) - **عادل أحمد حشيش** : مشكلة الدعم السلعي والأمن الغذائي في مصر، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، 1980، ص 33 .

(2) - **محمد راكان الدغمي** : نظرية الأمن الغذائي من منظور إسلامي، (لاتوجد دار نشر)، عمان، الطبعة الأولى، 1988 ص 18 .

(3) - **نهايات ياسين الحفار**: قضايا الغذاء والأمن الغذائي في الوطن العربي، دار المعاجم، دمشق، ط1 ، 1994، ص40 .

(4) - **محمد السيد عبدالسلام** : الأمن الغذائي للوطن العربي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، فبراير 1998 ، ص 90 .

والنوعية اللازمين للنشاط والصحة مع مراعاة عدالة توزيع الغذاء لكل أفراد الشعب، وخاصة ذوي الدخل المحدود، وتحقق في نفس الوقت مخزونا كافيا من الغذاء بما لايقل عن ثلاثة أشهر لمواجهة الظروف غير الطبيعية أو الإضطرارية "[1].

سابعا : المفهوم السابع (الأمانة العامة لإتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة العربية) :

يعني الأمن الغذائي تحقيق اكتفاء ذاتي ، نسبيا في ميدان الغذاء بحيث يتمكن البلد أو مجموعة البلدان المتعاونة فيما بينها، من التلبية محليا لأكثر قدر ممكن من الحاجات الغذائية لمجموعة المواطنين، وذلك دون الحاجة إلى طلب المعونة، أو الإستيراد من الخارج[2].

رابعا : المفهوم الثامن (منظمة الأغذية والزراعة العالمية) : " إن الأمن الغذائي هو مقدرة البلد على تأمين المواد الغذائية اللازمة لتغذية الإنسان بشكل يلبي الاحتياجات الضرورية والأساسية لنمو الإنسان وبقائه في صحة جيدة، وكذلك مقدرة القطر على توفير مخزون من المواد الغذائية الأساسية يستطيع البلد اللجوء إليه في حالة حدوث كوارث طبيعية تقلل من إنتاج الغذاء ، أو في حالة تعذر حصول ذلك البلد على المواد الغذائية التي يحتاجها عن طريق إستيرادها من الخارج "[3].

تاسعا : المفهوم التاسع (البنك الدولي للإنشاء والتعمير) : عرف البنك الدولي الأمن الغذائي على أنه إمكانية حصول كل الناس في كافة الأوقات على الغذاء الكافي اللازم لنشاطهم وصحتهم، ويتحقق الأمن الغذائي لقطر ما، عندما يصبح هذا القطر بنظمه التسويقية والتجارية قادرا على إمداد كل المواطنين بالغذاء الكافي في كل الأوقات - حتى في أوقات الأزمات - وحتى في أوقات تردي الإنتاج

---

(1) - **المنظمة العربية للتنمية الزراعية** : حلقة عمل السياسات الزراعية حول الأمن الغذائي العربي في ظل محددات الموارد المائية والتجارة الدولية ،القاهرة من 04 إلى 1996/05/10، الخرطوم، ديسمبر 1996 ، ص 28 .

(2) - **الأمانة العامة لإتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة العربية** : الأمن الغذائي العربي، مؤتمر إتحاد الغرف العربية، 5 إلى 08 أبريل 1980 ، ص 330.

(3) - **عبد الصاحب العلوان** : " قضايا البيئة والأمن الغذائي وتأثيراتها على مجهودات التنمية في الوطن العربي " كراسات بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، (العدد الخامس، نوفمبر 1995)، ص 18 .

العالمي وظروف السوق الدولية[1].

عاشرا : المفهوم العاشر (وزارة الفلاحة والتنمية الريفية) : يهدف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية إلى تحسين مستوى الأمن الغذائي الذي يصبو إلى تمكين السكان من إقتناء المواد الغذائية حسب المعايير المتفق عليها دوليا وتحسين مستوى تغطية الاستهلاك بالإنتاج الوطني، وتنمية قدرات الإنتاج للمدخلات الفلاحية من بذور وشتائل وكذا الإستعمال العقلاني للموارد الطبيعية، بهدف تنمية مستدامة وترقية المنتجات ذات المزايا النسبية المؤكدة[2].

ومن العرض السابق للمفاهيم يمكن إستخلاص مفهوم مشكلة الأمن الغذائي، والعناصر الأساسية في تحديد مفهوم الأمن الغذائي.

أولا : مفهوم مشكلة الأمن الغذائي

تعرف مشكلة الأمن الغذائي (المشكلة الغذائية) بعدم كفاية الإنتاج الغذائي المحلي تلبية الطلب المحلي على الغذاء، وخاصة من المواد الغذائية الأساسية لأي بلد كان، كما أنها تدل على العجز الغذائي الذي يتمثل إما بنقص التغذية ، أي عدم توافر الطعام بالكمية الكافية لتأمين السعرات الحرارية والبروتينات الضرورية لنمو جسم الإنسان، وإما بسوء التغذية، أي عدم توافر الغذاء من حيث النوعية ، وغالبا ما يتمثل في نقص البروتين الحيواني.

ثانيا : العناصر الاساسية في تحديد مفهوم الأمن الغذائي

1 - يتضمن الأمن الغذائي عدم السماح بموت مواطنين من الجوع .

2 - توجد مستويات مختلفة ونسبية للأمن الغذائي، أدناها إبقاء الفرد على قيد الحياة بتوفير الحد الأدنى لاحتياجاته البيولجية، وأعلاها توفير اقصى ما يمكن من الغذاء بمستويات تتلاءم مع رغبات وقدرات الافراد.

3 - يتسم الأمن الغذائي بخاصية الاستمرارية، أي يكون متحققا في كل لحظة ، سواء في أوقات الحرب أو السلم.

4 - إن توفير الأمن الغذائي لايتوقف على مجرد زيادة إنتاج الغذاء، بل من

---

(1) - **عزت ملوك قناوي** : الأبعاد السياسية للأمن الغذائي العربي، المؤتمر العاشر للاقتصاديين الزراعيين (الأمن الغذائي العربي) من 25 - 26 سبتمبر 2002 القاهرة ، ص 2 .

(2) - **وزارة الفلاحة** : المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، الجزائر ، 2000 ، ص 71 - 72 .

المهم البحث في كيفية توزيعه على أولئك الذين يحتاجونه.

5 - إن عملية الأمن الغذائي لايمكن أن تشترط تحقيق الدولة للاكتفاء الذاتي الكامل من الغذاء خصوصا وأن المتطلبات أصبحت أكثر تعددا، وعليه فإن إمكانية تحقيق الاكتفاء الذاتي نسبية.

المبحث الثاني

الفجوة الغذائية في الدول النامية

تعرف وتقاس الفجوة الغذائية بمقدار الفرق بين إجمالي الاحتياجات من المنتجات الغذائية المختلفة، وبين إجمالي المنتج منها محليا، وتلجأ الدول لسد هذه الفجوة عن طريق الإستيراد.

ورغم أن البلدان النامية تعد زراعية على الغالب من ناحية بنيتها الاقتصادية، فإنها في الوقت الراهن عاجزة عن تأمين نفسها بالمواد الغذائية؛ إذ أصبحت تعتمد بشكل كبير في تغطية احتياجاتها الغذائية من المواد الأساسية على الدول المتقدمة، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي.

ففي الوقت الذي كانت فيه الدول النامية قبل الحرب العالمية الثانية مصدرة للمواد الغذائية، فقد أمست في أواخر الأربعينيات مستوردة للحبوب، باستثناء بلدان أمريكا اللاتينية التي تبقى بالإجمال مصدرة للحبوب.

لقد حققت الدول المتقدمة فائضا في الإنتاج من الحبوب مقارنة بالاستهلاك قدره حوالي 20 مليون طن في متوسط الفترة (1969-1971)، و 66 مليون طن في متوسط الفترة (1979-1981)، و59 مليون طن في متوسط الفترة (1988-1990)، غير أن الدول النامية حققت عجزا قـدره 16 مليون طن في متوسط الفترة الأولى، وارتفع العجز إلى 68 مليون طن في متوسط الفترة الثانية و83 مليون طن في متوسط الفترة الثالثة. وقد ترتّب عن هذا العجز المتزايد في الدول النامية أن صافي تجارتها الخارجية قدّرت بنحو 20.4 مليون طن من الحبوب في مطلع السبعينيات، وارتفعت إلى نحو 90 مليون طن من الحبوب في نهاية

الثمانينيات[1]. وتظهر مشكلة التباين بين الإنتاج والاستهلاك أكثر عمقا عند تحليلها على مستوى الدول النامية ذاتها، ففي حين يقترب إنتاج الحبوب في بعض الدول النامية المتوسطة الدخل من حجم استهلاكها، كما هو الحال بالنسبة للمجموعة الآسيوية، فإن بعض الدول النامية المنخفضة الدخل يتجاوز حجم الاستهلاك لديها إنتاجها من الحبوب بقدر كبير، كما هو واقع في مجموعة دول وسط إفريقيا[2].

والجدول التالي يوضح التبعية الغذائية بالنسبة للدول النامية في مجال الحبوب إلى الدول المتقدّمة.

جدول رقم (1)

تطور الإنتاج وصافي التجارة الخارجية من الحبوب في العالم

الوحدة : مليون طن

البيـــان	الدول / السنوات	العالم	الدول المتقدمة	الدول النامية	الدول المصدرة الرئيسية		
					أمريكا	أوروبا	دول أخرى
الإنتاج	1969/1971	1129	647	482	243.3	143.6	14.6
	1979/1981	1457	804	652	341.9	178.5	21.7
	1988/1990	1698	850	848	313.5	206.4	22.9
الاستخدام المحلي	1969/1971	1125	627	498	191.6	166.3	6.3
	1979/1981	1458	738	720	202.3	189.1	7.3
	1988/1990	1721	791	931	227.3	182.6	8.6
صافي	1969/		22.5	(20.4)	49.6	(23.8)	9

(1) - أنظر الجدول رقم 1 .

(2) - **سالم توفيق النجفي :** الأمن الغذائي العربي ، المتضمنات الاقتصادية والتغيرات المحتملة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، أبو ظبي، الطبعة الأولى، 1998 ، ص 11 .

التجارة الخارجية	1971 /1979 1981 /1988 1990		69.4 92.6	(66.8) (90)	129.4 118.7	(11.4) 24.4	14.7 14.5

المصدر : سالم توفيق النجفي: الأمن الغذائي العربي : المتضمنات الاقتصادية والتغيرات المحتملة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، أبو ظبي ، الطبعة الأولى ، 1998 ، ص 11 .

ويبرز مؤشر التبعية الغذائية (الفجوة الغذائية) بشكل واضح في العالم العربي لأنه أصبح أكثر مناطق العالم الرئيسية اعتمادا على مصادر الغذاء الأجنبية . إن واردات الوطن العربي من الحبوب بلغت نحو 30% من صادرات الدول المتقدمة و حوالي 31% من واردات الدول النامية مجتمعة، وذلك كمتوسط للفترة (1988-1990)[1]. وتراجعت نسبة الاكتفاء الذاتي من كميات المواد الغذائية للبلدان العربية من 74 % خلال الفترة (1974- 1978) إلى 66% خلال الفـــترة (1984-1988)[2] وانخفضت نسبة الاكتفاء الذاتي بالنسبة للحبوب من حوالي 81% في سنة 1970 إلى حوالي 58.4% في سنة 1980 و 55.8% في سنة 1990 و 54.91% في سنة 1997[3].

والجدول رقم (2) يؤكد تراجع الاكتفاء الذاتي لأهم المجموعات السلعية الغذائية.

جدول رقم (2)

تطور نسب الاكتفاء الذاتي لأهم المجموعات

السلعية الغذائية في الدول العربية

الوحدة : (%)

السنوات / المنتوج	1970	1980	1990	1996	1997	1998
الحبوب	80.9	58.4	55.8	63.50	54.91	56.73

(1) - المرجع نفسه ، ص 13 .

(2) - **صبحي القاسم** : الأمن الغذائي العربي ، حاضره ومستقبله، مؤسسة عبدالحميد شومان، عمان، 1993، ص 249 .

(3) - أنظر الجدول رقم 02 .

البقول	122.9	92.3	80.1	69.43	75.82	78.47
الزيوت والشحوم	70.5	87.1	31.8	42.50	52.03	42.72
السكر	34.0	26.2	31.2	34.70	29.05	34.48
اللحوم	97.5	69.3	83.8	83.24	84.44	83.58
الألبان ومنتجاتها	84.3	60.3	58.9	70.00	70.72	71.60
البيض	90.7	76.7	96.7	-	96.87	96.99

المرجع : 1 ـ سالم توفيق النجفي : الأمن الغذائي العربي ، المتضمنات الاقتصادية والتغيرات المحتملة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، أبو ظبي ، الطبعة الأولى ، 1998 ، ص 63 .

2 ـ المنظمة العربية للتنمية الزراعية : تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي لعام 1998، الخرطـوم، 1999، ص 36، 66.

إذا تم التعمق في تحليل نسب الاكتفاء الذاتي من هذه المواد يتضح أن هناك تباينا في هذه النسب على مستوى الدول العربية.وفقا لبيانات سنة 1997، هناك دول عربية حققت فائضا تصديريا في بعض المواد الغذائية، في حين لا زالت دول أخرى تعتمد اعتمادا كليا على الاستيراد من هذه المواد الغذائية.

أولا : بالنسبة للحبوب

إن نسبة الاكتفاء الذاتي من الحبوب في عام 1997 لأربع دول عربية تفوق المتوسط العربي لهذه النسبة، وتشمل كل من سوريا بنسبة 108.83% ، والسودان بنسبة 86.09%، ومصـر بنسبة 71.27% ، والمغرب 63.95% ، أما باقي الدول العربية فإن نسبة الاكتفاء الذاتي من الحبوب تتراوح بين الصفر كما في حالة البحرين وجيبوتي إلى حوالي 51.7% كما في الصومال[1].

ثانيا : بالنسبة للحليب

إن الدول التي تفوق فيها نسبة الاكتفاء الذاتي من الحليب (الألبان) 80 % في سنة 1997 هي : السودان بنسبة 99.5 % والصومال بنسبة 99.4 % وسوريا بنسبة 93.1% وتونس بنسبة 81.8%. أما الدول التي تتراوح فيها نسبة الاكتفاء الذاتي بين 70 % و 80 % فهي: موريتانيا ومصر والمغرب واليمن، وتبلغ نسبة الاكتفاء الذاتي في ليبيا نحو 66.7 %، وتتراوح هذه النسبة بين 30 % و

(1) - **المنظمة العربية للتنمية الزراعية** : تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي لعام 1998، الخرطوم، 1999، ص 48.

50% في الأردن والجزائر والسعودية وجيبوتي. وتقل هذه النسبة عن 30% وتزيد عن 10% في كل من لبنان وعمان وقطر والإمارات. وتقل هذه النسبة عن 10% في الكويت و البحرين[1].

ثالثا : بالنسبة للزيوت

بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي من الزيوت في عام 1997 حوالي 129.9% في السودان (فائض تصديري)، بينما انخفضت هذه النسبة إلى الصفر أو ما يقاربه في كل من البحرين والإمارات وجيبوتي وعمان وقطر والسعودية[2].

رابعا : بالنسبة للسكر

بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي من السكر المكرر في عام 1997 حوالي 115.42 % في السودان و61% في الصومال و49% في مصر و 41.8% في المغرب و 15.64 % في سوريا و 9.17 % في تونس و2.18% في لبنان، أما باقي الدول العربية فتعتمد كليا على الاستيراد لتغطية احتياجاتها من السكر[3].

وخلاصة القول أن كل الدلائل في العالم العربي تشير إلى : أن التبعية الغذائية ستــزداد تعمقا إذا ما استمرت قدرة الدول العربية على إنتاج ما يكفي لغذاء الأعداد المتزايدة من السكان تقل يوما بعد يوم، على الرغم من امتلاك الأرض الشاسعة الصالحة للزراعة والقدرات البشرية الشابة.

المبحث الثالث

الفجوة التغذوية في الدول النامية

تشير الدراسات المتخصصة في الغذاء والتغذية إلى أن الفجوة التغذوية تتمثل إما في نقص أو سوء التغذية أو كليهما(*). والمقصود هنا بنقص التغذية هو الحصول على الاحتياجات التغذوية بنسب غير كافية (أي سعرات حرارية أقل وبروتين أقل) . أما عن سوء التغذية، فالمراد به حصول الفرد على مواد غذائية ذات قيمة تغذوية منخفضة كالمواد النشوية، أو حصوله على البروتينات، ولكن

---

(1) - المرجع نفسه ، ص 240 .
(2) - المرجع نفسه ، ص 129 .
(3) - المرجع السابق ، ص 108 .

معظمها من أصناف غذائية غير حيوانية ، كالبقول الجافة.

ويتم التعرض في هذا المبحث إلى العناصر التالية :

أولا : مفاهيم بعض المصطلحات المرتبطة بالغذاء والتغذية

يمكن التطرق إلى مفاهيم المصطلحات الأساسية التالية[1] :

1 ـ التغذيـــة

تعرف التغذية (Nutrients) بأنها مجموع العمليات التي بواسطتها يحصل جسم الإنسان أو الحيوان على المواد اللازمة لنموه وحفظ حياته ، وتجديد أنسجته وتوليد الطاقة اللازمة لذلك.

2 ـ الغـــــذاء

يعرف الغذاء (Food) بأنه مجموع المواد التي يأكلها الإنسان، ويتالف الغذاء من الأغذية والأطعمة المختلفة .

3 ـ العناصر الغذائية

تعرف العناصر الغذائية (Natrients) بأنها مجموع المواد الكيمياوية الموجودة في الأغذية المختلفة والتي يحتاج إليها الجسم ، وهي حوالي خمسين مادة ، وتتألف من المجموعات التالية : البروتينات، الدهون، الكربوهيدرات، الفيتامينات ، الأملاح المعدنية والماء.

4 ـ الاحتياجات الغذائية

تعرف الاحتياجات الغذائية (Natritional Requiremens) بأنها الكمية الأدنى التي يحتاج إليها الإنسان أو الحيوان من العناصر الغذائية والطاقة، التي تمكنه من النمو، والعيش بصحة جيدة . وتختلف الاحتياجات الغذائية للفرد باختلاف العمر والجنس، وحجم الجسم والوزن، واختلاف نوع النشاط الذي يزاوله الفرد، والمناخ المحيط به، لذلك يصعب معرفة ما يحتاج إليه كل إنسان بالضبط من تلك العناصر، ولكن معدل حاجة الجسم بالتقريب قد قرر ووضع بجداول تعرف

---

(1) - **رجاطنوس وآخرون** : الغذاء والتغذية المتوازنة، معهد الإنماء العربي، بيروت، الطبعة الأولى ، 1980 ، ص 13 - 14.

(*) ـ نقص التغذية : (Under - Nutrition) ، سوء التغذية (Mal - Nutrition).

بجداول المخصصات الغذائية.

5 ـ المخصصات الغذائية

المخصصات الغذائية (Recommended Dietary Allowances) هي جداول تبين الكميات المقترحة من العناصر الغذائية التي يحتاج إليها جسم الإنسان في مراحل عمره المختلفة، وجنسه وتطوراته الزمنية، والجسدية، تقوم بوضعها هيئات معينة. ومن أهم هذه الجداول تلك التي وضعها خبراء التغذية لمنظمتي الأغذية، والزراعة، والصحة العالمية، وتلك التي وضعت للشعب الأمريكي، والشعب البريطاني، والشعب الكندي.

ثانيا : احتياجات الفرد من العناصر الغذائية

يبين الجدول رقم (3) قائمة بالعناصر الغذائية الضرورية للإنسان، والحيوانات الراقية.

جدول رقم (3)

العناصر الغذائية الضرورية للإنسان والحيوانات الراقية

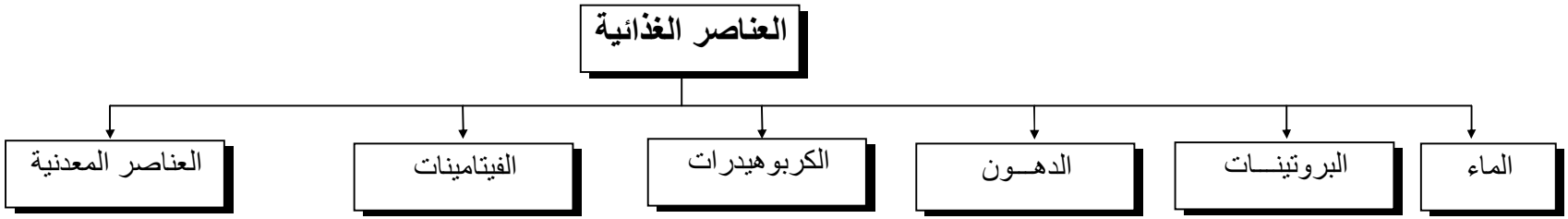

الأحماض الأمينية الأساسية

- لايسين
- تريبوتوفان
- فنيل الأنين
- ميتونين
- ثريونين
- ليوسين
- إيزوليوسين
- فالين
- هسترين
- ارجنين

الأحماض الدهنية الأساسية

- حمض الكتان
- حمض بذرة الكتان
- حمض الأراكيدونيك

ذائبة في الدهن

- فيتامين أ
- فيتامين د
- فيتامين هـ
- فيتامين ك

ذائبة في الماء

- فيتامين ب1
- فيتامين ب2
- نياسين
- حمض البانتوثين
- حمض الفوليك
- البيوتين
- فيتامين ب6
- فيتامين ب12

عناصر كبرى

- الكالسيوم
- الفوسفور
- الصوديوم
- البوتاسيوم
- الكلور
- المغنيسيوم
- الكبريت

عناصر صغرى

- الحديد
- النحاس
- الزنك
- اليود
- المنغنيز
- الكوبلت
- الموليدنيوم
- السليكون
- الكروم
- الفلور
- السيلينيوم
- النيكل ،
- الزرنيخ
- القصدير
- الفاناديوم
- السترونتوم

المصدر : حامد التكروري ، خضر المصري : علم التغذية العامة (أساسيات في التغذية المقارنة)

ويلاحظ من خلال الجدول أن العناصر الغذائية الضرورية للإنسان، والحيوانات الراقية مصنفة في ست مجموعات رئيسية هي :

1 ـ المـــــاء

يعتبر الماء (Water) عنصرا غذائيا ضروريا للجسم، وله وظائف حيوية متعددة، ويشكل نسبة عالية من تركيب الخلايا والأنسجة. وهو من العناصر الغذائية غير المنتجة للطاقة على الرغم من أهميته لجميع العمليات التمثيلية للجسم، ولابد من تناوله باستمرار.

2 ـ الكربوهيـــدرات

الكربوهيدرات (Carbohydrates) هي مركبات عضوية تتكون من عناصر الكربون والهيدروجين، والأكسجين، وتكون نسبة الهيدروجين إلى الأكسجين كنسبتها في الماء (أي 2 : 1) وهي تتكون من مركبات عديدة تتشابه في هذه الصفة، وفي أنها قابلة لأن تتحول تمثيليا إلى سكر الجلوكوز (سكر العنب) ، وهي مركبات ذات أولوية في إنتاج الطاقة في الجسم. وتقسم الكربوهيدرات حسب درجة تعقيدها إلى سكريات بسيطة، أو معقدة تتكون جميعها من وحدات من السكريات البسيطة.

3 ـ الدهـــون

الدهون (Fats) هي مركبات عضوية كثيرة تحتوي على عناصر الكربون والهيدروين والأكسجين، كما هو الحال في الكربوهيدرات ، إلا أن نسبة الهيدروجين إلى الأكسجين فيها تختلف عن نسبتها في الكربوهيدرات. والدهون مصادر مركزة للطاقة، إذ يعطي الغرام الواحد منها 9 كيلوكالوري من الطاقة.

4 ـ البروتينـات

البروتين (Protins) إسم عام لمجموعة كبيرة من المركبات التي تشترك باحتوائها على وحدات بناء تعرف باسم الأحماض الأمينية. وتتميز البروتينات على الكربوهيدرات والدهون بأنها تحتوي على النيتروجين، بالإضافة إلى عناصر الكربون، والهيدروجين والأكسجين. وقد صنفت الأحماض حسب حاجة الإنسان، أو الحيوان إليها في الغذاء ، وحسب قدرة الجسم على تحويلها إلى أحماض أمينية

أساسية، وأخرى غير أساسية .

والدور الأساسي الذي تقوم به البروتينات هو بناء وصيانة الأنسجة . إلا أن البروتين يمكن أن يستخدم لإنتاج الطاقة ، وذلك في حالة نقص الكربوهيدرات في الغذاء، أو عند وجود فائض من البروتينات يزيد عن احتياجات الجسم للبناء والصيانة.

5 ـ الفيتامينـــــات

الفيتامينات (Vitamins) هي مجموعة من المركبات العضوية المعقدة في تركيبها، يتطلبها الجسم بكميات قليلة نسبيا، وهي ضرورية لصيانة ونمو الجسم ووقايته من الأمراض من خلال وظائفها الحيوية الهامة، والتي أبرزها تنشيط التفاعلات التمثيلية المختلفة. وبعض هذه المركبات لايصنع في الجسم، بينما يصنع بعضها بكميات غير كافية لاتفي باحتياجات الجسم إليها، مما يحتم ضرورة الحصول عليها في الغذاء. وتصنف الفيتامينات إلى مجموعتين :

المجموعة الأولى : فيتامينات ذائبة في الدهن .
المجموعة الثانية : فيتامينات ذائبة في الماء .

6 ـ العناصر المعدنية

يتطلب الجسم مجموعة من العناصر المعدنية (Mineral Elements) بالإضافة إلى العناصر العضوية المكونة للمركبات العضوية في الجسم. وتشكل العناصر المعدنية حوالي 4% من وزن الجسم، بينما تشكل العناصر الأربعة (الأكسجين، الكربون، الهيدروجين، النيتروجين) المكونة للمركبات العضوية حوالي 96% من وزن الجسم .

ويتطلب الجسم بعض العناصر المعدنية بكميات كبيرة نسبيا، وتسمى العناصر المعدنية الكبرى ، ومثالها : الكالسيوم والفوسفور، والصوديوم، والبوتاسيوم في الوقت الذي يتطلب بعضها الآخر بكميات قليلة وتسمى العناصر المعدنية الصغرى، مثل الحديد والنحاس والزنك والمنغنيز، كما أن لها وظائف أخرى كدخولها في تركيب وبناء الجسم، وتنظيم حركة السوائل في الجسم، وتنظيم

التوازن الحامضي القاعدي فيه .

ويبين الجدول رقم (4) احتياجات الفرد اليومية من العناصر الغذائية المختلفة، ضمن ظروف تفاوت السن والجنس ووزن الجسم، وحالات الحمل والرضاعة وسن المراهقة، كما قدمته لجنة خبراء التغذية لمنظمتي التغذية والزراعة، والصحة العالمية .

جدول رقم (4)

الاحتياجات اليومية من العناصر الغذائية الموصي بها من قبل لجنة خبراء التغذية التابعة

لمنظمتي الصحة والأغذية والزراعة الدوليتين

الفئـــــة	السن	وزن الجسم كلغ	كيلوكالوري	البروتين (*) غم	فيتامين (أ) ميكروغم	فيتامين (د) ميكروغم	الثيامين ملغم	الرايبوفلافين ملغم	حمض النياسين ملغم	حمض الفوليك ميكروغم	فيتامين (ب12) ميكروغم	حمض الأسكوربيك ملغم	الكالسيوم غم	الحديد غم
الأطفـــال	1 - 0	7.3	820	14	300	10	0.3	0.5	5.4	60	0.3	20	0.6 - 0.5	10 - 5
	3 - 1	13.4	1360	16	250	10	0.5	0.8	9.0	100	0.9	20	0.5 - 0.4	10 - 5
	6 - 4	20.2	1830	20	300	10	0.7	1.1	12.1	100	1.5	20	0.5 - 0.4	10 - 5
	9 - 7	28.1	2190	25	400	2.5	0.9	1.3	14.5	100	1.5	20	0.5 - 0.4	10 - 5
المراهقون	12 - 10	36.9	2600	30	575	2.5	1.0	1.6	17.2	100	2	20	0.7 - 0.6	10 - 5
	15 - 13	51.3	2900	37	725	2.5	1.2	1.7	19.1	200	2	30	0.7 - 0.6	18 - 9
	19 - 16	62.9	3070	38	750	2.5	1.2	1.8	20.3	200	2	30	0.6 - 0.5	9 - 5
المراهقات	12 - 10	38.0	2350	29	575	2.5	0.9	1.4	15.5	100	2	20	0.7 - 0.6	10 - 5
	15 - 13	49.9	2490	31	725	2.5	1.0	1.5	16.4	200	2	30	0.7 - 0.6	24 - 12
	19 - 16	54.4	2310	30	750	2.5	0.9	1.4	15.2	200	2	30	0.6 - 0.5	28 - 14
الرجل البالغ	(معتدل النشاط)	65	3000	37	750	2.5	1.2	1.8	19.8	200	2	30	0.5 - 0.4	9 - 5
المرأة البالغة	(معتدلة النشاط)	55	2200	29	750	2.5	0.9	1.3	14.5	200	2	30	0.5 - 0.4	28 - 14
الحوامل في	(النصف الثاني)	-	2550	38	750	10	1.0	1.5	16.8	400	3	50	1.2 - 1	28 - 14
		-	2750	46	1200	10	1.1	1.7	18.2	300	2.5	50	1.2 - 1	28 - 14

إن تاريخ الإنسانية مليء بحوادث المجاعات التي كانت تصيب دولا، أو مناطق أكثر تحسسا وتأثرا بسنوات الجفاف. لقد ورد في القرآن الكريم قصة مشهورة عن السنوات العجاف السبع التي رآها فرعون مصر فقصها على النبي يوسف عليه السلام فنصحه بخزن الغلال أثناء الوفرة وتوزيعها على الناس وفق نظام الحصص وقت القحط { وَقَالَ لِلَّذِي ظَنَّ أَنَّهُ نَاجٍ مِنْهُمَا اذْكُرْنِي عِنْدَ رَبِّكَ فَأَنسَاهُ الشَّيْطَانُ ذِكْرَ رَبِّهِ فَلَبِثَ فِي السِّجْنِ بِضْعَ سِنِينَ، وَقَالَ الْمَلِكُ إِنِّي أَرَى سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعَ سُنْبُلَاتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَاتٍ يَاأَيُّهَا الْمَلَأُ أَفْتُونِي فِي رُؤْيَايَ إِنْ كُنتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ قَالُوا أَضْغَاثُ أَحْلَامٍ وَمَا نَحْنُ بِتَأْوِيلِ الْأَحْلَامِ بِعَالِمِينَ، وَقَالَ الَّذِي نَجَا مِنْهُمَا وَادَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ أَنَا أُنَبِّئُكُمْ بِتَأْوِيلِهِ فَأَرْسِلُونِ يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ أَفْتِنَا فِي سَبْعِ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعِ سُنْبُلَاتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَاتٍ لَعَلِّي أَرْجِعُ إِلَى النَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَعْلَمُونَ، قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا فَمَا حَصَدْتُمْ فَذَرُوهُ فِي سُنْبُلِهِ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا تَأْكُلُونَ،ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ سَبْعٌ شِدَادٌ يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا تُحْصِنُونَ، ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ عَامٌ فِيهِ يُغَاثُ النَّاسُ وَفِيهِ يَعْصِرُونَ } [1] .

ولكن الجوع، وأزمة الغذاء استفحلت في العقود الثلاث الأخيرة، حيث أصبحت ظاهرة عامة، ومستمرة تعاني منها دول كثيرة، وأعداد هائلة من السكان، وتودي بحياة الكثيرين وخاصة الأطفال، إذ أن نحو 50% من وفيات الأطفال في الدول المتخلفة تعود لنقص الغذاء، وسوء التغذية[2]. وعموما هناك نحو مليار نسمة في العالم يعانون من نقص الغذاء، وسوء التغذية وحوالي 200 مليون نسمة تعاني من حالات الجوع[3].

إن كمية السعرات الحرارية التي يحصل عليها أكثر من 800 مليون شخص (أي نسبة 60%) من سكان بلدان العالم الثالث تقل عن الحد الأدنى لاحتياجات الفرد الموصى بها من طرف منظمتي الأغذية والزراعة والصحة العالمية[4].

---

(1) - سورة يوسف، الآية 42 إلى 49.
(2) - **إبراهيم أحمد سعيد**: مشكلات الأمن الغذائي : دراسة تحليلية في مشكلات الأمن الغذائي العربي، مطبعة الاتحاد، دمشق ، 1993، ص 16 - 17 .
(3) - المرجع نفسه ، ص 14 .
(4) - **حسن أحمد شرف الدين** : مشكلة الغذاء في اليمن، نفس المؤلف ، صنعاء ، 1990، ص 57 .

وإذا تم اعتماد 2600 سعرة حرارية كحد أدنى لاحتياجات الفرد يوميا، فقد كان هناك 41 بلدا ناميا يقل نصيب الفرد فيها عن 2600 سعرة حرارية، ومنها 11 بلدا ناميا يقل نصيب الفرد فيها عن 2000 سعرة حرارية يوميا خلال الفترة (1990-1988) [1].

إن مستويات الغذاء في الهند متدنية جدا، إذ لايتجاوز متوسط ما يحصل عليه الفرد من أغذية الطاقة نحو ألفي سعر حراري، بينما الحد الأدنى من الوجهة الصحية 2354، ومن البروتين المقارن نحو تسعة وعشرين غراما في اليوم، بينما الحد الأدنى 35 غراما[2].

والجدير بالذكر أن معظم من يعاني من مشكلة نقص الغذاء، و سوء التغذية هم من يقطنون الريف، مثل صغار المزارعين ذوي الحيازات الزراعية الصغيرة، والمشتغلين بالرعي. والأسوأ من ذلك أن أكثر الناس تعرضا للفقر ومشكلة الجوع ونقص الغذاء هم أولئك الذين يتركز نشاطهم في إنتاج الغذاء[3].

أما فيما يخص العالم العربي، فإن دولا عديدة، وخاصة تلك التي توصف بأنها منخفضة الدخل (الصومال، السودان، اليمن، موريتانيا)، يعاني العديد من أفرادها من نقص الغذاء وسوء التغذية، بل أن بعض المناطق من الوطن العربي دخلت في حزام المجاعة، كأجزاء من السودان والصومال و موريتانيا. و إذا استمر الوضع على ما هو عليه الآن، فإن أجزاء أخرى من الوطن العربي مرشحة للدخول في نطاق الجوع في المستقبل القريب[4].

---

(1) - **عبدالصاحب العلوان** : قضايا البيئة والأمن الغذائي وتأثيراتها على مجهودات التنمية في الوطن العربي، مرجع سبق ذكره ، ص 18 .

(2) - **محمد السيد عبدالسلام** : الأمن الغذائي للوطن العربي مرجع سبق ذكره، ص 88 .

(3) - **حسن أحمد شرف الدين** : مشكلة الغذاء في اليمن ، مرجع سبق ذكره، ص 59 .

(4) - **نهايت ياسين الحفار** : قضايا الغذاء والأمن الغذائي في الوطن العربي، مرجع سبق ذكره ، ص 57 .

المبحث الرابع
المعونات الغذائية المقدمة للدول النامية

تقدم المنظمات العالمية و الدول المتقدمة وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية شحنات من المواد الغذائية، وبدرجة رئيسية الحبوب إلى العديد من الدول النامية سنويا بشروط ميسرة، أومجانا وخاصة أثناء القحط، أو الفيضانات، والحروب، وقد أوصى المؤتمر العالمي للغذاء المنعقد في روما سنة 1974 برفع الحد الأدنى من المعونات الغذائية إلى عشرة ملايين طن من الحبوب سنويا، و ذلك للمساهمة في التخلص من المجاعات في العديد من الدول النامية.

إن هذه التوصيات بقيت دون تنفيذ بدليل أن المعونات العالمية من الحبوب بلغت 7.493 مليون طن خلال الفترة (1975-1977) أي بمتوسط قدره 2.5 مليون طن سنويا، و10.547 مليون طن خلال الفترة (1985-1987) أي بمتوسط قدره 3.5 مليون طن سنويا.

والجدول التالي يبين المعونات المقدمة من الحبوب والحليب والزيوت.

جدول رقم (5)

المعونــات الغذائيــة العالميــة

الوحدة : طن

البيان / المعونات	الحبوب (الف طن)		حليب (طن)	زيوت (طن)
	/1975	/1985	/1985	/1985

	1977	1987	1987	1987
المعونات الغذائية العالمية	7493	10547	267391	496776
المعونات الغذائية الأمريكية النسبة المئوية من المعونات الغذائية العالمية	5442 %73	7357 %70	246818 %92	427252 %86
المعونات الغذائية الأوروبية النسبة المئوية من المعونات الغذائية العالمية	745 %10	1045 %10	9295 %3	18119 %4
المعونات التي تلقاها الوطن العربي النسبة المئوية من المعونات الغذائية العالمية	2354 %31	3903 %37	49677 %19	71975 %14

المصدر : عبدالقادر الطرابلسي : مشكلة الغذاء في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية
(السنة الرابعة عشرة ، العدد 149، يوليو ، 1991) ص 112 .

يستخلص من الجدول رقم (05) أن الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر أهم الأطراف المانحة للمعونات الغذائية على المستوى العالمي، إذ قدمت نسبة 70 % من الحبوب و 92 % من الحليب و86 % من الزيوت خلال الفترة (1985-1987) . و ثمة مشروع إقليمي جدير بالثناء، رغم الدور الصغير الذي لعبه في تخفيف وطأة نقص الغذاء، وسوء التغذية في بعض الدول الإسلامية ألا وهو المشروع الذي تعهده بنك التنمية الإسلامي بالتعاون مع السلطات السعودية في توزيع لحوم الأضاحي[1].

ورغم ما سبق تتحمل الدول المتقدمة، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، ودول الاتحاد الأوروبي جزءا كبيرا من المسؤولية بالنسبة لما يعانيه حوالي مليار نسمة في العالم من جوع، ونقص في الغذاء، وسوء التغذية (الفجوة التغذوية) بحكم ما تملكه من فوائض غذائية من جهة، و ما تنفقه على القطط والكلاب فيما

(1) - **صبحي القاسم :** الأمن الغذائي في العالم الإسلامي، الأكاديمية الإسلامية للعلوم، عمان ، 1988، ص 209 .

يخص التغذية، وخدمات الحمامات، ومحلات الحلاقة، والفنادق من جهة أخرى. فقد أنفقت الولايات المتحدة الأمريكية، ودول السوق الأوروبية المشتركة على تغذية القطط والكلاب حوالي 30 مليار دولار في عام 1976 ، بينما لا يحتاج العالم كله لإزاحة كابوس كارثة الجوع إلا إلى 10 أو 13 مليار دولار سنويا[1].

والإعتقاد السائد في منظمة الأغذية والزراعة العالمية (FAO) أنه " يتعين توفير إستثمارات إضافية قيمتها 24 مليار دولار سنويا للدول الفقيرة لخفض عدد الجوعى إلى النصف بحلول عام 2015 ".

الفصل الثاني
أسباب مشكلة الأمن الغذائي في الدول النامية

تفاعلت مجموعة من العوامل في تكوين بدايات المشكلة الغذائية المعاصرة في الدول النامية، واستفحالها فيما بعد، مثل :

1 - ارتفاع معدل الطلب على الغذاء بفعل الزيادة السريعة للسكان في أغلب الدول النامية .

2 - قصور الإنتاج الزراعي و تذبذبه بين سنة وأخرى بفعل الأحوال الجوية غير المواتية في الكثير من المناطق العالمية .

3 - عدم الاستقرار السياسي وسوء توزيع الدخل .

---

(1) - **محمد المحلا :** ديمقراطية الجوع، دراسة تحليلية لسياسات تجويع البلدان النامية وتفريغها من ثرواتها البشرية والماديــة، مطبعة الحافظ، دمشق، 1992، ص 9.

4 - تأثير الاستعمار الاستيطاني، و الحديث على بنية الإنتاج الزراعي في الدول النامية.

ويتم عرض هذه العوامل من خلال المباحث التالية :

المبحث الأول : العوامل المؤثرة في ارتفاع معدل الطلب على الغذاء في الدول النامية.

المبحث الثاني : العوامل المؤثرة في قصور الإنتاج الزراعي الغذائي في الدول النامية.

المبحث الثالث : العوامل السياسية وسوء توزيع الدخل.

المبحث الرابع : عامل الإستعمار القديم والحديث

المبحث الأول
العوامل المؤثرة في ارتفاع معدل الطلب
على الغذاء في الدول النامية

يتأثر الطلب على المنتجات الغذائية بعوامل كثيرة، من أهمها معدل النمو السكاني، متوسط الدخل الفردي، نظام توزيع الدخل الوطني، النمط الغذائي

السائد. وفي الدول النامية يعود ارتفاع الطلب على المنتجات الغذائية بدرجة أساسية إلى المعدل المرتفع لزيادة عدد السكان، وكثافة تركزهم في المدن والمناطق الحضرية، وتحسن مستوى الدخل الفردي المتميز أصلا بالانخفاض.

أولا : تأثير العامل الديمغرافي في ازدياد الطلب على الغذاء

يمثل العامل الديمغرافي بعدا هاما في ظهور واستفحال مشكلة الغذاء في العديد من الدول النامية. فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية تنتاب الدول النامية موجة من الزيادة السريعة في عدد السكان إلى الحد الذي أصبحت الحالة في بعضها توصف بأنها تواجه انفجارا سكانيا. فقد ارتفع عدد السكان في قارة إفريقيا من 133 مليون نسمة عام 1900 إلى 224 مليون نسمة عام 1950، ثم إلى 784 مليون نسمة عام 2000. و كذلك ارتفع عدد السكان في قارة أمريكا الجنوبية من 74 مليون نسمة إلى 166 مليون نسمة، ثم إلى 519 مليون نسمة خلال الفترة نفسها.

والجدول رقم (6) يوضح تطور عدد السكان في العالم حسب القارات.

جدول رقم (6)

تطور عدد السكان في العالم حسب القارات

الوحدة : مليون شخص

السنوات / القارات	1750	1800	1850	1900	1950	1960	1970	1980	1990	1995	1998	2000
إفريقيا	106	107	111	133	224	277	357	467	615	700	749	784
آسيا	502	635	809	947	1402	1702	2147	2641	3183	3436	3585	3683
اوروبا	163	203	276	408	547	605	656	693	722	728	729	729
أمريكا اللاتينية والكاريبي	16	24	38	74	166	218	285	361	440	480	504	519
أمريكا الشمالية	02	07	26	82	172	204	332	255	282	297	305	310
اقيانوسيا	02	02	02	06	13	15.7	19.3	22.7	26.4	28.5	29.6	30.4
العالم	**791**	**978**	**1262**	**1650**	**2524**	**3022**	**3696**	**4440**	**5266**	**5666**	**5901**	**6055**

المصدر :

1 - MOHAMED FERNINI : LE MONDE ARABE ENTRE RENAISSANCE ET FATALITE, LABORATOIRE NATIONAL DE L'HABITAT ET DE LA CONSTRUCTION, ALGER, MAI 2001 , P 8.

وبلغ متوسط معدل نمو السكان في الدول النامية بما فيها الصين الشعبية 1.4 % سنويا خلال الفترة (1938-1950)، و 2.4 % سنويا خلال الفترة (1952-1962) . و 2.7% سنويا خلال الفترة (1974 - 1999) وفي المقابل بلغ معدل نمو السكان في الدول المتقدمة 1.3% سنويا خلال الفترة (1952-1962)، و 0.6 % سنويا خلال الفترة (1974-1999) [1] .

ويختلف معدل النمو السكاني في الدول النامية من منطقة إلى أخرى. فقد بلغ في دول منطقة غربي آسيا (آلاسكوا) 2.9 % سنويا خلال الفترة (1974-1999)، وهو معدل لامثيل له في أي إقليم من أقاليم العالم، إلا في إفريقيا الشرقية والغربية حيث بلغ حوالي 2.8% سنويا خلال الفترة نفسها[2].

ويرجع ارتفاع معدل نمو السكان في الدول المتخلفة إلى الهبوط الكبير في معدل الوفيات مع الحفاظ على النسبة العالية للمواليد. و يعود انخفاض معدل الوفيات في الدول النامية أساسا إلى التقدم الهائل في الإمكانيات الطبية العلاجية والوقائية، التي انتشر استعمالها في أوساط السكان بمساعدة المنظمات العالمية والدول المتقدمة وخاصة أثناء الكوارث الطبيعية. أما بقاء معدل الولادات عند مستوى مرتفع في معظم الدول النامية، فيرجع إلى عجز التقدم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي عن التغلغل إلى أعماق مختلف فئات الجماهير الشعبية من جهة، و إلى عمق تأثير المعتقدات الدينية والتقاليد الثقافية السائدة من جهة أخرى.

وقد زاد من حدة تأثير العامل الديموغرافي في ارتفاع مستوى الطلب على الغذاء ظاهرة الهجرة الداخلية من الأرياف نحو المدن، والمناطق الحضرية. لقد

---

(1) - مجلة دراسات عربية، (أزمة الغذاء العالمي والعربي)، العدد 8، دار الطليعة، بيروت 1977 ، ص 187 .

- **رياض طبارة وآخرون** : منطقة الأسكوا، خمسة وعشرون عاما (1974 - 1999)، التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، الأمم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، بيروت 1999 ، ص 95 .

(2) - **رياض طبارة وآخرون** : منطقة الاسكوا ، مرجع سبق ذكره ، ص 95 .

تدنّت نسبة سكــان الأرياف إلى مجموع السكان في الدول النامية فيما عدا الصين من حوالي 77.8% سنـة 1960 إلى 64.6% سنة 1980[1].

ثانيا :تحسين مستوى الدخل الفردي في بعض الدول النامية

يتأثر الطلب على المواد الغذائية بالدخل، غير أن الارتباط بينهما ليس ثابتا في المعدل والاتجاه، بل يتغير تبعا لاختلاف مستوى الدخل. إذ ينفق القسم الأكبر من الدخل المنخفض على الغذاء، بينما تنخفض النسبة المخصصة من الدخل المرتفع للإنفاق على الغذاء. ولما كانت دخول الشرائح الاجتماعية الواسعة في البلدان المتخلفة منخفضة، وقريبة من حد الكفاف، فإن الزيادة في دخل الفرد تكون بصورة عامة مصحوبة بارتفاع الطلب على الغذاء.

وتتراوح مرونة الطلب الدخلية على الغذاء في أكثرية البلدان النامية بين 60 % و 80 %، بينما تتراوح في الدول المتقدمة بين 10 % و 20 % فقط[2].

ولقد استطاعت العديد من الدول النامية، (السعودية، العراق، ليبيا، الجزائر، ماليزيا، أندونيسيا) أن ترفع معدل نمو الدخل الوطني ومتوسط الدخل الفردي خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات، إذ بلغ معدل النمو السنوي في نصيب الفرد من الناتج القومي خلال الفترة (1965 - 1990) بسعر دولارات 1987 حوالي 4.5% في أندونيسيا، و 4% في ماليزيا. غير أنها لم تنجح في تقليل الفجوة بين مستويات دخول الطبقات الغنية، والطبقات الفقيرة.

وقد ارتفع معدل استهلاك الفرد في البلدان النامية خلال الفترة (1967-1992) بنسبة 70% وذلك بسبب تحسن مستوى الدخل[3].

---

(1) - **نيس، ج. ماهر** : توزيع السكان في أقل البلدان نموا، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي والبنك العالمي للإنشاء والتعمير، سبتمبر 1984، ص 15 .

(2) - **كنيا جينسكايا** : نمو السكان والمشكلة الغذائية في البلدان النامية، ترجمة وطباعة دار التقدم، موسكــو، 1983، ص 105.

(3) - **فايز إبراهيم الحبيب** : النمو وتوفير الاحتياجات الأساسية، دراسة لحالة بعض الدول الإسلامية في الفترة من 1965 إلى 1990، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد الثالث والعشرون، العدد الرابع، جامعة الكويت ، 1995 ، ص 57 - 58 .

المبحث الثاني
العوامل المؤثرة في قصور الإنتاج الزراعي الغذائي
في الدول النامية

يكمن جوهر المشكلة الغذائية في الدول النامية في اتساع الهوة بين معدل النمو البطئ في إنتاج الغذاء المحلي، وخاصة المواد الغذائية الأساسية ومنها الحبوب، وبين معدل النمو السريع للطلب على الغذاء. إذ بلغ معدل الطلب على الغذاء في الدول النامية 3.6% في سنة 1985، وذلك بسبب الزيادة الكبيرة في عدد السكان، وتحسن مستوى الدخل ، بينما بلغ معدل نمو الإنتاج الغذائي فيها 2.6% فقط. ولكن حدث العكس في الدول المتقدمة إذ بلغ معدل نمو الطلب على الغذاء 1.5% بينما بلغ معدل نمو الإنتاج الغذائي 2.8% خلال سنة 1985[1].

وفي الدول العربية قدر متوسط نمو الطلب على الغذاء في عقد السبعينيات والثمانينيات بما يزيد على 5% سنويا، وكان هذا ناجما عن متوسط نمو سكاني بحدود 3% سنويا ونمو في الاستهلاك الفردي من السلع الغذائية بحدود 2% سنويا، وفي مقابل ذلك قدر متوسط نمو الإنتاج الزراعي خلال الفترة المذكورة بحدود 3% سنويا ، الأمر الذي أدى إلى زيادة اعتماد هذه الدول على المصادر الأجنبية

(1) - **مطانيوس حبيب ، رانية ثابت الدروبي** : اقتصاديات الزراعة، جامعة دمشق، سوريا، 1997، ص 63 .

في سد العجز من احتياجاتها الغذائية[1].

ويتصف الإنتاج الزراعي (وخاصة المواد الغذائية الأساسية) في الدول النامية بصفة عامة والعربية بصفة خاصة بالضعف والتذبذب من سنة إلى أخرى، لأن حوالي 80% من المساحات المزروعة في الوطن العربي تعتمد على الأمطار. لقد كانت إنتاجية الهكتار من الحبوب في الدول العربية سنة 1994 أدنى من النسبة العالمية بنحو 27% ، والأوروبية بنحو 88%، والأمريكية بنحو 150%، مع العلم أنه يوجد تباين في متوسط الإنتاجية داخل الدول العربية[2].

والجدول التالي يؤكد ضعف إنتاجية الهكتار من الحبوب في الدول النامية والعربية مقارنة بالدول المتقدمة.

جدول رقم (7)

متوسط إنتاجية الحبوب في الوطن العربي والعالم الثالث والعالم

خلال الفترة 1974 - 1989

الوحدة : قنطار/هكتار

السنوات / المناطق	1974 /1981	1982 /1989
الوطن العربي	10.50	17.8
العالم	20.64	25.0
العالم الثالث	16.13	22.0
الولايات المتحدة الأمريكية	37.88	43.3
أوروبا	34.39	42.0

المصدر : عبدالقادر الطرابلسي : مشكلة الغذاء في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، السنة الرابعة عشرة ، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 149، يوليو 1991 ، ص 114 .

(1) - **عبدالصاحب العلوان** : قضايا البيئة والأمن الغذائي وتأثيراتها على مجهودات التنمية في الوطن العربي ، مرجع سبق ذكره، ص 21 .

(2) - **سالم توفيق النجفي** : الأمن الغذائي العربي، المتضمنات الاقتصادية والتغيرات المحتملة، مرجع سبق ذكـــره، ص 61 - 62 .

ويتبين ضعف الإنتاج الزراعي في الدول النامية والعربية بصورة أفضل في حالة متوسط نصيب الفرد من إنتاج الحبوب، والألبان، واللحوم.

1 - الحبـــــوب

إن متوسط نصيب الفرد من إنتاج الحبوب في الدول النامية و العربية يعتبر ضعيف جدا مقارنة بهذا المتوسط في الدول المتقدمة والعالم .

والجدول الآتي يوضح ذلك.

جدول رقم (8)

تطور متوسط إنتاج الفرد من الحبوب

خلال الفترة 1979 - 1992

الوحدة : كيلوغرام/فرد

السنوات / المناطق	1981 /1979	1992 /1990
العالم	325	326
الدول المتقدمة	678	692
الدول النامية	200	214
الدول العربية	147	181

المصدر : سالم توفيق النجفي : الأمن الغذائي العربي، المتضمنات الاقتصادية والتغيرات المحتملة ، مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية، ، أبو ظبي، الطبعة الأولى، 1998، ص 15 .

2 - الألبـــان واللحـــوم

بلغ متوسط نصيب الفرد من إنتاج الألبان (الحليب) في الدول العربية (53 كغ / سنة) خلال الفترة (1979-1993)، و هو أقل بكثير من المتوسط العالمي البالغ (95 كغ / سنة) لنفس الفترة . وبلغ أيضا متوسط نصيب الفرد من إنتاج اللحوم في الدول العربية 16.4كغ في سنة 1993، بينما بلغ المتوسط العالمي نحو 33.4 كلغ في نفس السنة[1].

(1) - **محمد السيد عبدالسلام** : الأمن الغذائي للوطن العربي ، مرجع سبق ذكره، ص 59 - 60 .
(*) - يتفق المالتوسيون الجدد (ويليام، بول بادوك، بول الريتش ...) مع مالتس حول طبيعة وجوهر المشكلة الغذائية، المتمثل في التفاوت القائم بين عدد السكان وموارد الطعام، وضرورة تحقيق التوازن

إن تطور الإنتاج الغذائي في أغلب الدول النامية واتساع الفجوة الغذائية وزيادة الاعتماد على المستوردات الغذائية لتغطية الاحتياجات الغذائية وخاصة من المواد الأساسية منذ أوائل السبعينات يؤكد عمق المشاكل وضخامة المعوقات الطبيعية والتكنولوجية و الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تواجه تطور الإنتاج الزراعي والغذائي في الدول المتخلفة.

وبصورة عامة، يمكن تصنيف العوامل المسبّبة لقصور الإنتاج الغذائي في الدول المتخلّفة إلى أربعة مجموعات رئيسية هي:

أولا : العوامل الطبيعية.

ثانيا : العوامل البشرية.

ثالثا : العوامل التنظيمة .

رابعا : العوامل التكنولوجية.

أولا : العوامل الطبيعية

تتحكم العوامل الطبيعية في الإنتاج الزراعي تحكما كبيرا في العالم بصفة عامة، والدول المتخلّفة بصفة خاصة.

وتشمل العوامل الطبيعية بصفة أساسية الأراضي الصالحة للزراعة والظروف المناخية وكمية الأمطار المتساقطة وتوزعها على مدار العام .

1 ـ الأراضي الصالحة للزراعة

ذكر المالتوسيون الجدد(*) أن الأرض الصالحة للزراعة أصبحت محدودة، و قد بلغت حدود طاقتها الإنتاجية في العالم، وخير مثال على ذلك انخفاض المساحة المزروعة في العالم تحت ضغط الكثافة السكانية من 418 هكتار سنويا لكل 1000 ساكن خلال الفترة (1961 - 1965) إلى 263 هكتار لكل 1000 ساكن سنة 1992. وفي الدول العربية إنخفضت من 486 هكتـــار إلى 253 هكتار خلال الفترة نفسها[1]. غير أن تقارير اللجنة الرئاسية بالولايات المتحدة

بينهما إما إراديا، أولا إراديا، لكنهم يختلفون معه في عدم تحميلهم الزيادة السكانية كامل المسؤولية في وجود المشكلة الغذائية.

(1) - **مخبي** أ : الغذاء والتغذية والزراعة، ملاحظات حول السياسات الزراعية الجزائرية، حلقة عمل السياسات الزراعة حول الأمن الغذائي العربي في ظل محددات الموارد المائية والتجارة الدولية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم ، ديسمبر 1996، ص 254 .

الأمريكية تؤكد أن ما يستثمر حاليا من الأراضي القابلة للزراعة في العالم لا يزيد عن نسبة 43.5% ، و هي تختلف من قارة لأخرى. ففي إفريقيا حيث يعاني سكانها من الجوع أكثر من غيرها من القارات ما زال حوالي 86% من الأراضي القابلة للزراعة غير مستغلة رغم خصوبتها وتوفر المياه لريّها، ويعود السبب في ذلك إلى نقص الأموال الضرورية لاستصلاحها وإقامة المشاريع المائية ومعاهد التكوين لتدريب الكوادر اللازمة[1].

ولا يستثمر العالم العربي إلا حوالي 22.5 % من الأراضي القابلة للزراعة و حوالي55 % من المياه المتوفرة [2]. وتتعرض الأراضي الزراعية في العديد من الدول النامية للتآكل بفعل الانجراف والتصحر والامتداد العمراني. ففي تونس تتآكل الأراضي الزراعية سنويا بما يزيد عن 15 ألف هكتار نتيجة ظاهرتي الانجراف والتصحر، وحوالي 3.5 ألف هكتار يستهلكها الامتداد العمراني كل سنة[3].

2 ـ الموارد المائية و الظروف المناخية

يعد نقص الماء وسوء استغلال ما هو متوفر منه، وعدم ملاءمة الظروف المناخية في أغلب الدول المتخلفة من أهم العوامل المؤثرة في الإنتاج الزراعي. إن اعتماد أغلب المساحات المزروعة وخاصة الحبوب في الدول العربية على الأمطار، يعرض الإنتاج الزراعي للتقلبات الحادة، ويعوق استخدام أساليب الإنتاج الحديثة، ويعرقل استغلال عوامل الإنتاج بالكميات، والأنواع الضرورية لتطوير الإنتاج الزراعي الغذائي. والملاحظ أن ظاهرة الجفاف، والأمطار الإعصارية والفيضانات تلحق بالإنتاج الزراعي، والغذائي في الدول الإفريقية، والآسيوية خسائر معتبرة، قد تفوق نسبة 40% من إنتاجها الزراعي [4].

---

(1) - **إبراهيم أحمد سعيد**: مشكلات الأمن الغذائي ، مرجع سبق ذكره، ص 20 .
(2) - المرجع نفسه ، ص 95 .
(3) - **حافظ ستهم وآخرون** : العجز الغذائي في تونس الخضراء من المسؤول ؟ دار سراس للنشر، المعهد الأعلى للتربية والتكوين المستمر ، تونس 1990 ، ص 41 .
(4) - **لؤلي الأهدلي**: المناخ الزراعي في العالم العربي وأهميته للأمن الغذائي ، السجل العلمي للمؤتمر العربي الثاني لعلوم وتكنولوجيا الأغذية. الرياض من 31 مارس إلى 3 أفريل 1979. عمادة شؤون مكتبات جامعة الرياض، 1981، ص 190 .

إن إتسام سنة 1997 بظروف مناخية غير مواتية في معظم الدول العربية أثر على المساحات والإنتاجية ومن ثم الإنتاج لعدد من السلع الغذائية الرئيسية، وخاصة الأكثر اعتمادا على الأمطار .

لقد انخفض إنتاج الحبوب من حوالي 52.4 مليون طن في عام 1996 إلى حوالي 39 مليون طن في عام 1997، أي هناك تغير سلبي مقداره 25.27 % . وانخفض أيضا إنتاج البقوليات والدرنات في عام 1997بنسبة 18.22% و 14.47 % على الترتيب مقارنة بعام 1996[1].

ثانيا : العوامل البشرية

يعتبر الإنسان عنصرا جوهريا في العملية الإنتاجية، وبالتالي فإن عدد ونوع الأيدي العاملة الزراعية وقدرتها، وكفاءتها لها أهمية عظمى في تحديد مستوى الإنتاجية الزراعية وحجم الإنتاج الزراعي الغذائي.

إن ما يزيد عن ثلثي العاملين في معظم دول إفريقيا، وآسيا يعملون في الزراعة، وتتراوح النسبة بين ربع ونصف السكان في أقطار أمريكا اللاتينية (باستثناء الأرجنتين و فنزويلا)، وتقل نسبة العاملين بالزراعة بشكل واضح في الولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، وأستراليا، ونيوزلندا لأن الزراعة فيها تعتمد على الآلات أكثر من اعتمادها على البشر[2].

وعموما تتصف العمالة الزراعية في الدول النامية وخاصة العربية بوجود وفرة في العمالة غير الماهرة، وعجز كبير في المهارات والخبرات. ففي بعض الدول العربية تزيد نسبة العمالة غير الماهرة عن 75% من إجمالي العمالة - كما في اليمن - ويعود السبب في نقص المهارات والخبرات الزراعية إلى الاعتبار غير الكافي الممنوح للمزارعين من حيث القيم الاجتماعية، والسياسية، والحوافز الاقتصادية، وخاصة مستويات الأجور في القطاع الزراعي مقارنة بباقي

---

(1) - **المنظمة العربية للتنمية الزراعية** : تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي لعام 1998، مرجع سبق ذكره ، ص 2 .

(2) - **فتحي محمد أبو عيانة** : الجغرافيا الاقتصادية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت 1984 ، ص 112 .

القطاعات الاقتصادية[1].

إن متوسط الدخل الزراعي في معظم الدول النامية أدنى من متوسط الدخل غيرالزراعي. ففي سورية مثلا بلغ نصيب الفرد الواحد من العاملين بالزراعة لعام 1991 نحو 91 الف ليرة سورية، بينما كان نصيب الفرد المشتغل في الصناعة والتجارة 110 الف ليرة سورية، و 172 ألف ليرة سورية على التوالي[2] .

ثالثا : العوامل التنظيمية

تختلف العوامل الاقتصادية المؤثرة في الإنتاج الزراعي عن العوامل الطبيعية بمرونتها، أي بقابليتها للتغيير من وقت لآخر مع ارتفاع درجة التحكم فيها.

وتشمل هذه العوامل جميع السياسات الاقتصادية، والتنظيمية مثل نظام الحيازة الزراعية والسياسات السعرية، والتمويلية، وأجهزة، وأنظمة التسويق. وهي تؤثر تأثيرا مباشرا على كفاءة وتشغيل عناصر الإنتاج من أرض وأيدي عاملة ومياه... الخ. وإن العامل الأساسي الذي كانت له مرتبة متميزة عن بقية كافة العناصر الأخرى في التأثير على الإنتاج الزراعي هو منح الأولوية للقطاع الصناعي وسكان الحضر.

1 ـ السياسات الاقتصادية

لقد تبنت دول نامية عديدة منذ تحرّرها وخاصة في عقدي الستينيات والسبعينيات نماذج للتنمية تعطي الأولوية للصناعة، وسكان الحضر، اعتقادا بأن الصناعة هي القطاع الذي يحقق التقدم الاقتصادي، في حين أهملت الزراعة في إطارها المحلي، أو الإقليمي سواء من حيث نسبة النفقات الاستثمارية المخصصة

---

(1) - **سالم توفيق النجفي :** الأمن الغذائي العربي ، مرجع سبق ذكره ، ص 46 ، 47 .

(2) - **مطانيوس حبيب ، رانية ثابتة الدروبي :** اقتصاديات الزراعة، مرجع سبق ذكره، ص 68 .

لها، أو من حيث سياسات تسعير السلع الزراعية والغذائية، أو من حيث توفير الخدمات الاجتماعية، و الاقتصادية في المناطق الريفية[1].

ففي العالم العربي بلغ حجم الاستثمارات في القطاع الصناعي نحو 76 مليار دولار خلال الفترة (1970– 1980) و 140.4 مليار دولار خلال الفترة (1981-1986)، أو ما يعادل 22.35% و20.54 % من مجموع الاستثمارات الكلية على التوالي؛ في حين لم يستأثر القطاع الزراعي إلا بحوالي 33.5 مليار دولار و 63.8 مليار دولار أثناء الحقبتين الزمنيتين الآنفتي الذكر، أو ما يقارب 9.86 % و 9.33 % من مجموع الاستثمارات الكلية.

والجدول التالي يؤكد ذلك.

جدول رقم (9)

الإستثمارات في الوطن العربي بالأسعار الجارية

خلال الفترة 1970 - 1986

الوحدة : مليار دولار

السنوات / القطاعات	1970/ 1980		1981/ 1986	
	المبلغ	%	المبلغ	%
الإستثمارات الصناعية	75.90	22.35	140.40	20.54
الإستثمارات الزراعية	33.50	9.86	63.80	9.33
الإستثمارات الكلية	**339.60**	**100**	**683.50**	**100**

المصدر : عبدالقادر الطرابلسي: مشكلة الغذاء في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، السنة الرابعة عشرة ، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 149، يوليو 1991 ، ص 114 .

(1) - **منظمة الأغذية والزراعة العالمية** : الوضع الغذائي العالمي والقضايا المتعلقة به، تقرير لقاء يوم الأغذية العالمي بروما، يوم 1982/10/16، روما 1983 ، ص 57 .

إن منح الأولوية للقطاع الصناعي بالنسبة للاستثمارات من جهة، ولإنتاج المزروعات التجارية التصديرية على حساب المنتجات الغذائية الأساسية بغرض توفير الأموال للتصنيع من جهة ثانية، يعد من الأسباب الرئيسية في تعميق مشكلة الغذاء في بعض الدول النامية.

2 ـ السياسات السعرية

إن السياسة الزراعية الخاصة بالأسعار يمكن أن تلعب دورا مهما جدا في تحقيق نمو كبير في الزراعة والإنتاج الغذائي إذا جرى رسمها وتنفيذها بصورة سليمة وكفؤة.

إن سياسة تحديد أسعار المنتجات الزراعية وخاصة الأساسية منها لصالح المستهلكين في أغلب الدول النامية بصورة جبرية دون الاعتماد على الأسس الاقتصادية كتكاليف الإنتاج وأخطار الزراعة، والعائد المناسب لتعويض جهود المزارعين، مع محدودية الدعم في تعويض المزارعين مقابل فروق تخفيض الأسعار، قد أضر بالمعروض من الإنتاج الزراعي والغذائي، خاصة وأن هذه السياسة ليست شاملة، بل جزئية لا تأخذ في الاعتبار العلاقات التشابكية بين مكونات القطاع الزراعي نفسه، أو بينه وبين القطاعات الاقتصادية الأخرى، والعالم الخارجي[1].

إن معظم البلدان النامية تضمن أسعار الزراعات التصديرية ولا تضمن أسعـــار المحاصيل المعيشية – بهدف تأمين النقد الأجنبي اللازم لتمويل مستورداتها – ممّا قاد إلى استقرار أسعار المواد التصديرية فزاد انتاجها، في حين تذبذبت أسعار المواد المعيشية فأحجم المنتجون

عن زراعتها[2].

إن زيادة الإنتاج الزراعي، وخاصة من المحاصيل المعيشية، ومن ثم المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي يتطلب تقديم أسعار تشجيعية للمنتج الزراعي

---

(1) ـ **المنظمة العربية للتنمية الزراعية** : دراسة معوقات إنتاج محاصيل الحبوب الاستراتيجية بالوطن العربي، الخرطوم، أوت 1982 ، ص 48 .

(2) ـ **مطانيوس حبيب، رانية ثابت الدروبي :** اقتصاديات الزراعة، مرجع سبق ذكره ، ص 349 .

تحفّزه على تحسين الإنتاج كما ونوعا، وكذلك ضرورة تبني سياسة دعم مستلزمات الإنتاج، وتشجيع استخدامها.

3 ـ نظام الحيازة الزراعية (*)

يؤثر نظام الحيازة الزراعية (بنية الملكية العقارية) تأثيرا كبيرا في الكميات المعروضة من الإنتاج الزراعي وحتى في نوع المزروعات.

ففي البلدان المتقدمة حلّت مسألة البنية العقارية على أساس التملك ووضوح العلاقات بين المالكين والعمال الزراعيين وكذلك بين المالكين والدولة، حيث تم التخلص من الحقوق العقارية المؤقتة واستبدالها بنظام عقاري ثابت ومستقر منذ القرن الثامن عشر. إن الدولة ساهمت في بيع الأملاك العامة كما في فرنسا، أو اعطاء الأرض على سبيل امتياز الاستثمار كما في انجلترا. ولكن في عدد كبير من البلدان النامية ما تزال الحقوق العقارية ضمنية غير محددة، تحكمها الأعراف، أو أن ملكيتها ما تزال بيد الدولة. مثل هذا الوضع لا يشجع المزارعين على الاستثمار في الأرض، أو ادخال التحسينات عليها، كما أن الحقوق العقارية المؤقتة لا تساعد في الحصول على القروض الزراعية التي أصبحت ضرورية لكل تنمية زراعية، حيث أن المصارف المقرضة تطلب رهن العقار ضمانا لتسديد القروض، وأصحاب الحقوق العقارية المؤقتة لا يملكون حق التصرف بالعقار لابيعا، ولا رهنا[1].

وكذلك يؤدي كل من التركيز الشديد في ملكية الاراضي الزراعية أو تفتتها إلى قصور الإنتاج الزراعي. إن الملكيات القزمية قد تؤدي إلى مشاكل اقتصادية واجتماعية يظهر أثرها عندما تكون المزرعة غير كافية لإعالة أسرة الزارع، ولاتوفر له الدخل المناسب من جهة، ومن جهة ثانية تسبب ضياعا في طاقته وجهده يتمثل في بطالة مقنعة، أو سافرة له، أو لبعض أفراد أسرته ، بالإضافة إلى ارتفاع التكلفة الإنتاجية الزراعية، وقد يؤدي التركيز الشديد في ملكية الارض

---

(1) - المرجع نفسه ، ص 350 - 351 .

(*) - إن المقصود بنظام الحيازة الزراعية هو العلاقة بين الزارع والأرض، وهي علاقة تأخذ بعدين : الأول : نوعي : ويقصد به طبيعة العلاقة وما إذا كانت ملكية أو إيجارية أو غيرها، والثاني كمي : ويقصد به مقدار أو مساحة الأرض المتاحة له.

الزراعية إلى عدم استغلال جزء منها أو إنخفاض الإنتاجية.

رابعا : العوامل التكنولوجية

تشمل المعوقات التكنولوجية مستلزمات الإنتاج الزراعي، والعمليات الزراعية في حد ذاتها.

1 ـ مستلزمات الانتاج الزراعي

يعتبر نقص استخدام مستلزمات الانتاج الزراعي من حيث الكم، أو النوع من أهم أسباب ضعف الانتاجية الزراعية، وقصور الانتاج الزراعي الغذائي في الدول النامية . وتشمل مستلزمات الانتاج الزراعي التي يظهر القصور في استخدامها بصفة أساسية، كل من البذور المحسنة، والأسمدة والمبيدات الكيمياوية، و الآلات الزراعية.

1 ـ 1 ـ نقص استعمال البذور المحسنة

إن نصيب البذور والشتول المحسنة في رفع انتاجية المحاصيل النباتية كان أعلى من نصيب أي من مستلزمات الانتاج الزراعي الأخرى في كثير من بلدان العالم، إذ ساهمت خلال الربع الأخير من القرن العشرين بأكثر من 60% في الزيادة التي حصلت في انتاج المحاصيل النباتية[1] . فالزيادة في انتاجية الأرز مثلا من جراء استعمال الأصناف المحسنة بلغت طنا واحدا للهكتار في الأرض المروية، وثلاثة أرباع الطن للهكتار في الأراضي المرتفعة التي تزرع تحت المطر في أمريكا اللاتينية[2]. و رغم ما للبذور المحسنة من أهمية في رفع مستوى انتاج المحاصيل الزراعية، فإنها لاتستخدم على نطاق واسع في الدول النامية وخاصة العربية. إن نسبة المزارعين الذين يستعملون البذور المحسنة في زراعة القمح في كل من مصر وتونس والجزائر والعراق والأردن وسوريا والسودان لا تزيد عن 10% من المجموع العام للمزارعين[3].

1 ـ 2 ـ نقص استعمال الأسمدة الكيمياوية

---

(1) - **صبحي القاسم :** الأمن الغذائي العربي حاضره ومستقبله ، مرجع سبق ذكره ، ص 211 .
(2) - **صبحي القاسم :** الأمن الغذائي في العالم الإسلامي، ومرجع سبق ذكره، ص 336.
(3) - **صبحي القاسم :** الأمن الغذائي العربي حاضرة ومستقبله ، مرجع سبق ذكره ، ص 210 .

رغم ما للأسمدة الكيمياوية من أهمية في ارتفاع مستوى الانتاجية الزراعية وطاقة الإنتاج الزراعي الغذائي فإن استعمالها في الدول النامية وخاصة العربية ما زال دون المستوى المطلوب مقارنة بالدول المتقدمة. فمتوسط نصيب الهكتار من الأسمدة في العالم والدول المتقدمة والدول النامية بلغ 90.1 كلغ و 99.1 كلغ و 83.6 كلغ للهكتار على التوالي، إلا أنه لا بد من الإشارة إلى أنه يختلف من دولة إلى أخرى وخاصة في الدول النامية، فهو 9.3 كلغ للهكتار في إفريقيـــا، و 41.2 كلغ للهكتار في أمريكا اللاتينية، و158.6 كلغ للهكتار في أوروبا، و 88.5 كلغ للهكتار في أمريكا الشمالية[1].

وتأتي البلدان العربية كمجموعة في أدنى المرتبات العالمية بالنسبة لاستعمالات الأسمدة الكيمياوية في انتاج المحاصيل الحقلية، إذ بلغ معدّل السماد الكيمياوي المستعمل للهكتار المزروع حوالي 35 كغ خلال الفترة (1974-1978) ، و 52كلغ خلال الفترة (1984-1988)، بينما في العالم بلغ 89كلغ للهكتار و 108كلغ للهكتار على التوالي خلال الفترة نفسها[2].

1 - 3 - نقص استعمال المبيدات الكيمياوية

تفتك الآفات والأمراض والحشائش الضارة بجزء كبير من الإنتاج الزراعي. على المستوى العالمي تسبب الآفات خسائر في الحقل تبلغ 35% من الطاقة الإنتاجية الكامنة للمحاصيل الرئيسية وأن الجانب الأكبر من هذه الخسائر يقع في الدول النامية. ويقدر أن الأمراض والطفيليات مسؤولة عن موت نحو 50 مليون راس من الأبقار والجاموس، و 100 مليون راس من الأغنام والماعز سنويا في العالم، ويمكن أن تخفض بدرجة خطيرة إنتاجية الحيوانات دون أن تسبب موتها[3].

وتستعمل المبيدات الكيماوية كإحدى الطرق في مكافحة الآفات من أعشاب ضارة وأمراض وحشرات وقوارض تهاجم المحاصيل النباتية بهدف تقليل الخسائر في نوعية أو كمية الإنتاج التي تسببها تلك الآفات . غير أن استعمالها في

---

(1) - **مطانيوس حبيب، رانية ثابت الدروبي :** مرجع سبق ذكره ، ص 82 ، 84 .
(2) - **صبحي القاسم :** الأمن الغذائي العربي حاضرة ومستقبله ، مرجع سبق ذكره ، ص 211 .
(3) - **محمد السيد عبدالسلام :** الأمن الغذائي للوطن العربي، مرجع سبق ذكره، ص 178 - 179.

الدول العربية هو دون المستوى المطلوب مقارنة باستعمالها في العالم والدول المتقدمة، وبما تلحقه هذه الآفات من أضرار بالانتاج الزراعي الغذائي. إذ لا تستعمل مبيدات الحشائش في الوطن العربي في أكثر من 4% من الأراضي المصابة بالحشائش الضارة[1].

1 - 4 - نقص استعمال الميكنة الزراعية

أصبحت المكننة الزراعية عنصرا أساسيا في الزراعة المتطورة، إذ من غير المتصور أن تقوم زراعة متقدمة دون آلات زراعية حديثة؛ من جرارات زراعية ومحاريث وآلات بذر وتسميد ورشّ للمبيدات،ومضخات لرفع المياه، وحاصدات...الخ . لقد أتاح توفر واستخدام الآلات الزراعية في الدول المتقدمة الفرصة أمام المزارعين لزيادة الانتاج الزراعي أضعافا مضاعفة دون المساس بنوعيته إن لم تكن قد تحسنت[2].

إن استخدام الآلات الزراعية في الدول النامية وخاصة العربية ما زال دون المستوى المطلوب مقارنة بالدول المتقدمة . بلغ عدد الجرارات بالنسبة لـ 1000 مزارع 10.9 جرار في العالم، و207.5 جرار في الدول المتقدمة و 2.2 جرار في الدول النامية . وبلغ أيضا عدد الحاصدات بالنسبة لكل 1000 مزارع 1.7 حاصدة في العالم و 35.8 حاصدة في الدول المتقدمة ، و 0.1 حاصدة في الدول النامية[3].

وقدّر عدد الهكتارات المزروعة لكل جرار في عام 1995 في العالم 56.2 هكتار وفي الوطن العربي 136.9 هكتار ، وفي أمريكا الشمالية 46.5 هكتار وفي أوربا 19.7 هكتار. وكذلك قدر عدد الهكتارات المزروعة لكل حاصدة في نفس

---

(1) - **محمد المحلا :** ديمقراطية الجوع، دراسة تحليلية لسياسات تجويع البلدان النامية وتفريغها من ثرواتها البشرية والمادية، مرجع سبق ذكره، ص 132 .

(2) - **محمد السيد عبدالسلام :** التكنولوجيا الحديثة والتنمية الزراعية في الوطن العربي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، فيفري 1982، ص 88 - 89 .

(3) - **مطانيوس حبيب ، رانية ثابت الدروبي :** مرجع سبق ذكره ، ص 82 ، 84 .

السنة في العالم 376 هكتار ، وفي الوطن العربي 1925.7 هكتارا ، وفي أمريكا الشمالية 319.2 هكتارا ، وفي أوربا 171.9 هكتارا[1].

2 ـ أداء العمليات الزراعية

يتصف أداء العمليات الزراعية في الدول النامية و خاصة العربية بالافتقار الشديد للمستوى الفني المطلوب، الأمر الذي جعلها من بين أسباب انخفاض الانتاجية الزراعية . ويتجلى التردي في أداء العمليات الزراعية في جميع عمليات أعداد الأرض للزراعة، والزرع، والرّي، ومقاومة الآفات والحصاد، وما بعد الحصاد.

2 ـ 1 ـ عمليات إعداد الأرض للزراعة

إن التأخير في موعد إعداد الأرض للزراعة، وتخلّف أسلوب تحضيرها يعدّ سمةً عامـة في الدول النامية، فحراثة الأرض وخاصة المنحدرة تكون في معظم الأحيان مع اتجاه ميلانهـا ودون وضع جدران استنادية تحجز الماء وتخفف من سيلانه وانسيابه نحو الأسفل وبسرعة، الأمر الذي يؤدي إلى انجراف التربة من جهة، وحرمانها من الفرصة الزمنية الكافية لامتصاصه من جهة أخرى.

وتعدّد عمليات حرث الأرض، وعمق الحرث من الأمور المفيدة للأرض، والدافعة لزيادة الإنتاج، ولكن هذه العملية قد تزيد من درجة تعرض الأرض لظروف التعرية والانجراف خاصة في المناطق المرتفعة[2] .

2 ـ 2 ـ عمليات الري و الصرف

تتصف عمليات الري والصرف في الدول النامية بسوء أدائها واستغلالها للمياه، إضافة إلى تسببها في فقدان مطرد للآراضي الزراعية من خلال زيادة الملوحة وتشبع التربة بالمياه من جهة، وانخفاض انتاجية المحاصيل من جهة ثانية . وكفاءة مصادر المياه المستخدمة في الرّي منخفضة، ولا تزيد عن 50% في

---

(1) - **الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون :** التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، سبتمبر 1997 ، ص 256 .

(2) - **المنظمة العربية للتنمية الزراعية :** برامج الأمن الغذائي العربي، الجزء الأول : استراتيجية وبرامج الأمن الغذائي العربي، الخرطوم ، أوت 1980 ، ص 62 .

معظم المناطق المروية في الدول الاسلامية[1]. و في الدول العربية يبلغ متوسط كمية الماء المستخدمة لري الهكتار الواحد وفقا لنظام الري الحالي نحو 12000 م3 ، بينما تبين الدراسات أنه يكفي لري الهكتار الواحد حوالي 7500 م3 الأمر الذي يعني وجود نسبة فقد عالية في استخدام هذه المياه تقدر بنحو 37.5%[2]. وفق رأي آخر يمكن زيادة كفاءة الري من الموارد المائية السطحية في الدول العربية من نسبة 50% إلى 85% بتطوير أساليب الري وتقليل الفاقد وتحسين أساليب توزيع المياه ونقلها وأحكام تصريف قنوات الري والمحافظة على كفاءتها[3].

2 - 3 - عمليات الجني و الحصاد

إن عدم إتقان عمليات الجني والحصاد، وخاصة الميكانيكي، وفي الموعد المحدد يؤدي عادة إلى ارتفاع نسب الفاقد في إنتاج المحاصيل. إن التأخير في عملية الحصاد وخاصة بالنسبة لأصناف القمح المكسيكي في مصر و العراق يرفع نسبة الفاقد أحيانا إلى 20 % من الانتاج[4].

تتراوح نسبة الفاقد بين 20 % و 30 % من انتاج القمح أثناء حصاده ميكانيكيا في العراق، ويرجع ذلك أساسا إلى عدم ضبط مكائن الحصاد ضبطا صحيحا يناسب المحصول قبل دخول الماكنة إلى الحقل، أو عند انتقالها من حقل إلى آخر وفقا لكثافة المحصول أو المحتوى الرطوبي، إمّا بسبب الجهل أو الاهمال[5].

2 - 4 - عمليات ما بعد الجني و الحصاد

تتميز عمليات الفرز، والتخزين، والتعبئة، والنقل، والتوزيع في الدول النامية عامة والعربية خاصة بانخفاض مستوى كفاءة أدائها، ممّا يتسبّب في ارتفاع

---

(1) - **صبحي القاسم :** الأمن الغذائي في العالم الإسلامي، مرجع سبق ذكره ، ص 40 .

(2) - **عبدالحميد يونس :** إنتاج حبوب الخبز في الوطن العربي ، وقائع ندوة تكامل إنتاج حبوب الخبز في الوطن العربي بالخرطوم من 4 إلى 7 أكتوبر 1982، إتحاد مجالس البحث العلمي العربية، بغداد، 1983 ، ص 73 - 74 .

(3) - **المنظمة العربية للتنمية الزراعية :** برامج الأمن الغذائي العربي، الجزء الأول، مرجع سبق ذكره ، ص 53 .

(4) - **عبدالحميد يونس** ، إنتاج حبوب الخبز في الوطن العربي، مرجع سبق ذكره، ص 71 .

(5) - **محمد عيد عيسى السعيدي :** مستلزمات نجاح تكامل إنتاج حبوب الخبز في الوطن العربي، وقائع ندوة تكامل إنتاج حبوب الخبز في الوطن العربي، مرجع سبق ذكره، ص 188 .

معدلات الفاقد والتالف في المنتجات الزراعية، ويؤثر على قيمتها السوقية. وتدل احصائيات منظمة الأغذية والزراعة العالمية (FAO) على أن الكثير من الأغذية الطازجة تتلف بصورة مخيفة أثناء النقل والتخزين والتداول في الدول النامية التي تعاني من نقص إنتاج الأغذية، إذ يتراوح الفاقد بيني 30% و 40% من مجموع انتاج الأغذية[1]. و تهدر في الدول النامية 40% إلى 50% من كمية الأسماك المرفوعة إلى ظهر السفن نتيجة عدم استكمال الشروط الفنية لعمليات الفرز والافتقار إلى أجهزة التبريد وغير ذلك[2].

المبحث الثالث

العوامل السياسية وسوء توزيع الدخل

(1) - **سراج الدين سعيد محمد بغدادي :** دور التقييس في الأمن الغذائي، السجل العلمي للمؤتمر العربي الثاني لعلوم وتكنولوجيا الأغذية، مرجع سبق ذكره، ص 142 .

(2) - **كنياجينسكايا :** نمو السكان والمشكلة الغذائية في البلدان النامية، مرجع سبق ذكره، ص 206 .

يعتبر سوء توزيع الدخل وعدم الاستقرار السياسي، وحدوث نزاعات، وحروب داخلية وخارجية من الأسباب الرئيسية في نقص الغذاء، والجوع في العديد من الدول، وخير دليل على ذلك العراق الذي تأثر فيه الوضع الغذائي للسكان كثيرا من جراء الحصار الاقتصادي بسبب مخلّفات الحرب العراقية الكويتية، واحتلاله من قبل الغزاة الأمريكيين، والبريطانيين، إذ أصبح نصف الشعب العراقي يحتاج إلى مساعدات غذائية .

أولا : العامل السياسي

يؤثر الاستقرار السياسي بدرجة كبيرة في تحقيق التنمية الزراعية وعلى إستدامتها، من خلال توفيره للظروف المناسبة للحكومة ومؤسساتها والزراع، أفرادا ومؤسسات القيام بنشاطهم التنموي بصورة إيجابية، بينما يؤدي عدم الاستقرار السياسي غالبا إلى نتائج عكسية.

لقد أصبحت مشكلات الأقليات (العرقية و الدينية خاصة) أحد المحاور الأساسية للنزاعات الأهلية وعدم الاستقرار السياسي خلال الربع الأخير من القرن العشرين. إذ أدّى الصراع السياسي والنزاع المسلّح الداخلي، والخارجي في العديد من الدول النامية (العراق، لبنان، الصومال، السودان، روندا، الكونغو، ساحل العاجل، الجزائر، كمبوديا ...) إلى إخفاق برامج التنمية الاقتصادية، والاجتماعية الطموحة في عقدي السبعينيات والثمانينيات، ومن ثم تعميق المشكلة الغذائية فيها. أدت النزاعات والحروب الداخلية والخارجية في الوطن العربي إلى إستنزاف طاقات وأموال ضخمة، وأوقفت العديد من المشاريع الكبرى، وساهمت في تعميق مشكلتي الفقر، والجوع لدى فئات واسعة من سكان الوطن العربي. لقد استنزفت حرب الخليج الأولى (الحرب العراقية الإيرانية) موارد الدولتين المادية والبشرية بسبب طول مداها الزمني، وما لحق البنى والمنشآت من دمار، وسحب الأيدي العاملة من قطاعات الانتاج المختلفة، وانخراطها في العمليات العسكرية، وتكلفة التسابق على شراء السلاح. إذ وصلت خسائرهما المادية إلى ما لا يقل عن 500 مليار دولار، وأدّت الحرب إلى خسائر جسيمة في الأفراد

قدّرت بحوالي مليون قتيل، و 1.7 مليون جريح، و 1.5 مليون لاجئ، وحوالي 100 ألف أسير[1].

وأدّت حرب الخليج الثانية إلى تدمير منشآت مدنية وعسكرية وبنية أساسية وآبار بترول ومحطات كهرباء وغيرها قدّرت بأكثر من 450 مليار دولار[2]، وأدّت أيضا إلى تفريق الشمل العربي، وتحقيق اسرائيل لبعض المكاسب السياسية، والاقتصادية، والعسكرية على حساب الدول العربية، وتزايد نفوذ العامل الخارجي، وخصوصا الولايات المتّحدة الأمريكية على الدول العربية. وزاد من حدة هذا النفوذ أحداث 11 سبتمبر وذريعة محاربة الإرهاب، واحتلال العراق.

وقد تسبّبت الحرب الأهلية جنوب السودان في توقف العمل في قناة جو نقلي المشروع المشترك بين مصر والسودان الذي يهدف إلى زيادة صافية لتصريف نهر النيل بحوالي 18 مليار متر مكعب سنويا يتقاسمها البلدان. وتسببت الحرب الأهلية في الصومال في توقف مشروع بناء سدين كبيرين لخزن مياه الفيضانات، وتعميق مشكلتي الفقر، والبطالة، ومن ثم سوء التغذية، وانتشار الأوبئة، والمجاعة[3]. وأدى الإختلاف، السياسي والنزاع المسلح في الجزائر إلى الحاق أضرار بالممتلكات العامة، والخاصة قدرت بحوالي 20 مليار دولار ومات أكثر من 100 ألف وفقد وجرح الآلاف.

ثانيا : سوء توزيع الدخل

يمثل نمط توزيع الدخل في أي مجتمع مؤشرا هاما من مؤشرات الأوضاع المعيشية النسبية لفئات المجتمع المختلفة. إن الأمن الغذائي لم يتحقق لقطاع واسع من السكان في أغلب الدول النامية، رغم أن الكثير من هذه الدول استطاعت أن ترفع معدل نمو الدخل، بل و تضاعف من مستوى الدخل الفردي، و ذلك لوجود انحرافات كبيرة في توزيع الدخل. فكل من الصين والهند قد حققتا الاكتفاء الذاتي في معظم المنتجات الغذائية، غير أنه في الهند يعاني مئات الملايين من السكان من

---

(1) - **رياض طبارة وآخرون :** منطقة الأسكوا، خمسة وعشرون عاما (1974 - 1999) التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، مرجع سبق ذكره، ص 12 .

(2) - **عبدالصاحب العلوان :** قضايا البيئة والأمن الغذائي وتأثيراتها على مجهودات التنمية في الوطن العربي ، مرجع سبق ذكره ، ص 27 .

(3) - **صبحي القاسم :** الأمن الغذائي العربي حاضره ومستقبله، ، مرجع سبق ذكره ، ص 239 - 240 .

نقص الغذاء وسوء التغذية بفعل سوء توزيع الدخل أساسا، ولكن الأمر خلاف ذلك في الصين لأنها تعطي أهمية للعدالة الاجتماعية من خلال تبنيها للنظام الإشتراكي.

إن 20% من السكان الأثرياء في الدول النامية يستحوذون على نصيب يتراوح ما بين 40% و60% من اجمالي الدخل[1]. وأن نحو 17% من سكان الوطن العربي يستحوذون على 72% من الناتج المحلي الاجمالي[2]. ويعد توزيع الدخل الوطني في البلدان النامية أكثر سوءا من توزيع الدخل في البلدان الرأسمالية المتطورة، فنصيب5% من أغنى فئات السكان في البلدان الرأسمالية المتطورة بلغ 19.9% من الدخل الوطني، في حين أن نصيب هذه الفئة في البلدان النامية بلغ 28.7% من الدخل الوطني في أوائل الثمانينيات[3]. ويمكن أن يكون الوضع أسوء في الوقت الراهن بسبب التوجه الاقتصادي الليبرالي لأغلب الدول النامية وخاصة تلك الدول التي قامت بتبني برامج الاستقرار والتصحيح الهيكلي القائمة على عدد من العناصر أهمها : خفض الإنفاق العام وتقليص الدعم الحكومي للسلع والخدمات أو إلغاؤه، والحد من الإنفاق الموجه إلى القطاعات الاجتماعية، وزيادة الضرائب، وتحرير الأسعار، وخفض قيمة العملة الوطنية، وتحرير التجارة الخارجية، ورفع يد الدولة عن مسألة التوظيف، وتخصيص المشروعات العامة المملوكة للدولة . وعموما لقد أدى تطبيق برامج الاستقرار، والتصحيح الهيكلي في أغلب الدول النامية إلى زيادة الأعباء الملقاة على عاتق قطاعات واسعة من سكان الدول المعنية، وبخاصة الفقراء ومحدودي الدخل، في حين توسعت ثروة الفئة الغنية، وذوي السلطة، والنفوذ. وخير دليل على الآثار السلبية لهذه البرامج هو إندلاع بعض أعمال الإحتجاج الجماعي الذي استهدف إعلان الرفض لتلك البرامج في مصر (1977 و 1981 و 1986 وسلسلة

---

(1) - **فايز إبراهيم الحبيب :** النمو وتوفير الاحتياجات الأساسية، دراسة حالة بعض الدول الإسلامية ، مرجع سبق ذكره، ص 59 .

(2) - **حزب البعث العربي الإشتراكي :** الأمن الغذائي العربي وقضايا التنمية، دمشق 1995، ص 27 - 28 .

(3) - **كنياجينسكايا :** نمو السكان والمشكلة الغذائية في البلدان النامية، مرجع سبق ذكره ، ص 71 .

الإضرابات العمالية خلال التسعينيات) والأردن (1989 و 1996) واليمن (1995 و 1996 و 1998) [1] .

المبحث الرابع
عامل الإستعمار القديم والحديث

يمثل الإستعمار عقبة رئيسية أمام تحقيق الأمن الغذائي في الدول النامية بسبب تطرف المستعمرين، أو من ينوب عنهم، حيث توجه الزراعة نحو المنتوجات التي تحقق ربحية تجارية لهم دون الإلتفات إلى ما يعانيه الشعب من نقص في كميات الغذاء ونوعيته، وتختلف الدرجة والكيفية حسب إختلاف نموذج الإستعمار ، هل هو إستعمار قديم أم إستعمار حديث.

أولا : تاثير الإستعمار الإستيطاني على بنية الإنتاج الزراعي في الدول النامية

لايمكن دراسة الوضع الغذائي المتوتر في العديد من الدول النامية بآسيا، وإفريقيا، وأمريكا اللاتينية بمعزل عن التاريخ الإستعماري لهذه البلدان، وخاصة التغيرات الكبرى التي أحدثها الإستعمار الإستيطاني في هيكل، وتركيب الإنتاج الزراعي بها. إن جذور نقص الغذاء وسوء التغذية في هذه البلدان يعود بدرجة أساسية إلى أساليب النهب المطبقة من طرف الإستعمار مثل: نزع ملكية السكان

---

(1) - **رياض طبارة وآخرون :** منطقة الأسكوا، خمسة وعشرون عاما (1974 - 1999) التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، مرجع سبق ذكره، ص 39 - 40 .

الأصليين، وخاصة الأراضي الخصبة، وتوزيعها على المستوطنين (المستدمرين)، وإقامة مزارع عليها تختص بالأساس في زراعة المزروعات التجارية التصديرية[1]. فقد بلغت جملة الأراضي التي تم إنتزاعها من المواطنين الجزائريين وإعطاؤها للمستدمرين خلال الفترة ما بين 1840 - 1950 حوالي 2.7 مليون هكتار . وفي سنة 1960 كانت الأراضي الزراعية التي يسيطر عليها المستوطنون تمثل حوالي 40% (3 ملايين هكتار) من الأراضي الصالحة للزراعة في الجزائر، وهي من أخصب أراضي البلاد، وذات موقع مناسب ، حيث كان معظمها يوجد في السهول . وكان يسيطر 6 آلاف من الملاك الكبار على 85% من الأراضي التي يسيطر عليها الأوربيون، وكان الاهتمام بها يعتمد على زراعة القمح، والكروم، والحمضيات لحاجة السوق الأوربية بصفة عامة، والفرنسية خاصة[2].

وبلدان الحوض الكاريبي المكتضة بالسكان، والتي يعاني 70% من أطفالها من نقص الغذاء وسوء التغذية تستعمل أكثر من نصف الأراضي المحروثة في زراعة مزروعات تصديرية تجارية، مثل قصب السكر، وقرون الكاكاو، والبن، والموز والتبغ، والخضر. ويشغل في غواديولوبا قصب السكر، والكاكاو، والموز أكثر من 66% من الأراضي الزراعية، ويحتل في المارتينيك قصب السكر والكاكاو والموز والبن أكثر من 70% من الأراضي المزروعة، ويشغل في بربادوس قصب السكر حوالي 77% من الأراضي الزراعية[3].

ثانيا : تدهور حصيلة صادرات الدول النامية واتجاه معدل التبادل التجاري لغير صالحها

تعتمد البلدان النامية، وخاصة الأشد فقرا منها في إستيراد احتياجاتها من الأغذية، والسلع الرأسمالية، والمستوردات الأخرى، على عائداتها من صادرات المواد الأولية الخام والمنتجات الزراعية بدرجة أساسية. ولهذا يكتسب نشاط السوق الخارجية لهذه المواد أهمية خاصة في مدى ضمان الأمن الغذائي، والتنمية

---

(1) - **كنياجينسكايا :** نمو السكان والمشكلة الغذائية في البلدان النامية، مرجع سبق ذكره ، ص 40 .
(2) - **عبدالقادر الطرابلسي :** مشكلة الغذاء في الوطن العربي، مرجع سبق ذكره، ص 100 .
(3) - **كنياجينسكايا :** نمو السكان والمشكلة الغذائية في البلدان النامية، مرجع سبق ذكره ، ص 127 .

الشاملة في البلدان النامية[1]، وأزمة الكساد التي تخيم على الاقتصاد العالمي منذ مطلع حقبة السبعينيات قد أحدثت نقصا وتراخيا شديدا في الطلب العالمي على المواد الأولية التي تصدرها الدول المتخلفة، مع تدهور قوتها الشرائية، وانخفاض أسعار الكثير منها . وضاعف من وطأة هذه الأزمة لجوء عدد كبير من الدول الرأسمالية المتقدمة إلى تطبيق سياسة الحماية التجارية المتعددة الأشكال (كنظم تراخيص الإستيراد ونظم الرقابة على النقد الأجنبي وتقديم الإعانات لبعض السلع المحلية ... إلخ) لمنتوجاتها الزراعية، والصناعية المنافسة التي أضافت عقبة جديدة أمام صادرات الدول المتخلفة. فلقد أدى تقلص الأسواق العالمية أمام صادرات البلدان النامية، وانخفاض أسعارها إلى خفض، أو تدهور عائدات التصدير، الأمر الذي إنعكس بظهور أزمات حادة في السيولة النقدية من القطع الأجنبية في اقتصاديات الدول المتخلفة.

وفي الوقت الذي تدهورت فيه موارد الدول النامية من النقد الأجنبي إزدادت حاجتها إليه بسبب اتجاه أسعار مستوردات الدول النامية من الدول المتقدمة نحو الارتفاع الشديد، وخاصة السلع الضرورية منها. ولهذا حاولت الدول النامية أن تواجه النقص الشديد في العملة الصعبة بعدة أساليب، كالضغط على المستوردات لتقليل الحاجة من النقد الأجنبي، والوقوع في فخ الإستدانة المفرطة[2].

لقد انخفضت عائدات دول الأوبيك من النفط وحده الذي يشكل أكثر من 90% من مجموع صادراتها سنة 1984 بحوالي 42.3% مقارنة بعائدات سنة 1980[3]. وانخفض السعر الرسمي للنفط العربي الخفيف من 34 دولار للبرميل الواحد في سنة 1982 إلى 20 دولار للبرميل في جانفي 1986، ونزل بعد ذلك إلى 15 دولار، وفي بعض الأسواق إلى 12 دولار في مارس 1986[4].

---

(1) - **منظمة الأغذية والزراعة العالمية :** التقرير العالمي عن الأغذية لسنة 1984، روما، 1984 ، ص 17 .

(2) - **رمزي زكي:** كارثة الديون الخارجية لدول العالم، مجلة العربي، (الكويت، العدد 310، سبتمبر 1984)، ص 27 - 28.

(3) - **المركز العربي للدراسات البترولية :** الإنتاج والتصدير والتكرير والعائدات النفطية في أقطار الأوبك، مجلة البترول والغاز العربي (العدد الأول ، جانفي 1986) ، ص 46 .

(4) - **محمد بلقاسم حسن بهلول :** أزمة من أجل نسف منظمة البلدان المصدرة للبترول ، مجلة المجاهد، حزب جبهة التحرير الوطني (الجزائر ، العدد 1338، 28 مارس 1986)، ص 34 .

وعموما تدهورت أسعار المواد الأولية في السوق العالمية وخاصة النفط الذي إنهارت أسعاره في النصف الأول من سنة 1998، حيث أصبحت القيمة الحقيقية لبرميل النفط أقل من قيمتها قبل زيادة الأسعار عام 1973 عندما كان سعر برميل النفط في خريف هذا العام حوالي 2.5 دولار[1].

ثالثا : إحتكار الشركات الغذائية العالمية لإنتاج وتجارة المواد الغذائية الأساسية في العالم

صحيح أن جوهر مشكلة الغذاء التي تعاني منها الدول النامية تكمن في تخلف الإنتاج الزراعي الغذائي الوطني وقصوره عن اللحاق بالطلب المتنامي بسرعة ، غير أن ما زاد المشكلة خطورة وأضفى عليها بعدا أعمق هو تركز فائض الغذاء، وخاصة الحبوب بيد عدد قليل من الدول المتقدمة ذات القدرة الاقتصادية الكبيرة، والنفوذ السياسي القوي في العالم ، كالولايات المتحدة الأمريكية (ممثلة في الشركات متعددة الجنسيات) التي لم تتوان في استخدام الغذاء كسلاح في لفرض هيمنتها وتحقيق مصالحها الاستراتيجية، ودليل ذلك تهديد رئيس الولايات المتحدة الأمريكية (نيكسون) في سنة 1974 باستخدام سلاح الغذاء في وجه الدول العربية، ووقف الرئيس (جيمي كارتر) في سنة 1980 تصدير القمح الأمريكي إلى الاتحاد السوفياتي - ووافقه على هذه السياسة عدد من الدول الرأسمالية المتقدمة - على إثر دخوله أفغانستان ، ومنع الإدارة الأمريكية تصدير المواد الغذائية إلى إيران بعد الإطاحة بنظام الشاه[2]، وفرض الحصار الاقتصادي على كوبا وليبيا والعراق والسودان لفترة طويلة .

لقد أنتجت ما بين 90 و 100 من الشركات الفلاحية الغذائية الأولى في العالم - 48 من هذه الشركات تحمل الجنسية الأمريكية - نحو 50% من الإنتاج الزراعي الغذائي العالمي سنة 1985، واستحوذت على ما يربو عن ثلثي رقم المبيعات

---

(1) - **بن ناصر عيسى :** إنعكاسات العولمة على اقتصاديات الدول العربية، حالة الأمن الغذائي، الملتقى الدولي الأول حول العولمة وانعكاساتها على البلدان العربية ، المركز الجامعي، سكيكدة من 13 إلى 14 ماي 2001 ، ص 416 .

(2) - **عبدالهادي يموت :** مشكلة الغذاء وأبعادها في البلدان العربية ، معهد الإنماء العربي ، بيروت 1984 ، ص 8 .

العامة في السوق العالمية[1]. وأخذت تجارة الحبوب طابع الإحتكار الدولي نظرا لوقوعها تحت سيطرة الأسر الخمس لتجارة الحبوب - شركة كونتيننتال غرين كومباني، شركة لويس دريفوس، شركة جورج اندريه، شركة كارجيل، شركة بونجة - التي تشكل الفريق التجاري الوحيد للتسليمات الدولية الكبيرة. إن سلطة الأسر الخمس لتجارة الحبوب تشبه سلطة الشركات النفطية العملاقة، بل وتزيد عليها، بحيث تتسع سيطرتها على تجارة الحبوب لتشمل السيطرة على جانب هام من مراحل الإنتاج، والنقل، والطحن، وحتى مرحلة لاتبتعد كثيرا عن المستهلك. فشركة (كونتيننتال غرين) بالإضافة إلى تصرفها في تقرير صفقات حبوب عالمية، فإنها تسيطر على حوالي نصف مساحة الخزن من مجمل صوامع الحبوب الموجودة في الموانئ الأمريكية والبالغة 67 صومعة، وتتصرف أيضا بمطاحن في الأكوادور وغواديلوب وبويرتوريكو، كما أنها متعاقدة مع المطاحن الحكومية في دولة الكونغوبرازفيل. وتستفيد هذه الشركات العابرة للقارات التي تحاول فرض هيمنتها على السوق العالمية للحبوب بدعم مباشر من الحكومة الأمريكية[2].

رابعا : إنعكاسات المعونات الغذائية على الأمن الغذائي في الدول النامية

إن لواردات المنتجات الغذائية من الدول المتقدمة طوال سنوات، بكميات كبيرة، وبشروط ميسرة فوائد قليلة فقط : تخفف في بعض الحالات من حدة النقص في إنتاج الحبوب وتسهل تقديم مساعدة عاجلة للسكان الذين يعانون من المجاعة بفعل الكوارث الطبيعية، والحروب، وتتيح توفير جزء من الأموال الضرورية لسائر فروع الاقتصاد . غير أن لها عواقب سلبية في الأمد الطويل على التنمية الاقتصادية، والاجتماعية للبلدان النامية.

إن المعونات الغذائية في الإطار العالمي الراهن الذي تشقه التناقضات وتتحكم فيه المصالح، يجعل منها حسب تعبير جريدة (لوموند الفرنسية) هدية مسمومة وذلك خلافا للطبيعة الإنسانية التي قد تتراءى إذا ما إقتصرنا على الجوانب الظاهرة لمثل هذه المعونات ، أو إلى ما قد يحاول أن يضفيه عليها

---

(1) - **عبدالقادر الطرابلسي :** مشكلة الغذاء في الوطن العربي، مرجع سبق ذكره ، ص 102 .

(2) - **صموئيل عبود :** خمس مشكلات أساسية لعالم متخلف، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 87 ، 89 ، 90 .

أصحابها من شعارات ملغومة، كشعار غذاء السلام[1].

وانطلاقا من مكان الصدارة الذي تحتله الولايات المتحدة الأمريكية في تقديم المعونات الغذائية عالميا. يستحسن التعرض لنمط تقديم المعونة من طرف هذه الدولة قبل التطرق لآثار المعونات الغذائية على الدول المتلقية لها .

1 ـ مضمون المعونة الغذائية الأمريكية

يحدد القانون العام (480) الصادر في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1954 تنظيم المعونات الغذائية الحاملة لشعار " غذاء السلام " وتضمن هذا القانون أربعة عناوين (مضامين) تحمل في طياتها طبيعة السلام على الطريقة الأمريكية[2].

العنوان الأول : تبيع بمقتضاه الولايات المتحدة الأمريكية فوائضها الفلاحية للبلدان الصديقة، مقابل عملاتها المحلية، وتودع المداخيل بالبنك المركزي للبلد المعني ، تسدد بها أمريكا حاجاتها في ذلك البلد.

العنوان الثاني : يتعلق بالإعانات الإستعجالية والهبات الغذائية الموجهة إلى البلدان الصديقة لتوزع وفق ثلاث طرق :

أ ـ من حكومة إلى حكومة، والبلد الذي يتلقى مثل هذه الأغذية يمتلك حرية توزيعها دون مقابل، أو ببيعها داخل حدوده فقط.

ب ـ عن طريق منظمات خيرية أمريكية، مثل خدمة الكنيسة العالمية.

ج ـ عبر البرنامج الغذائي العالمي في روما، حيث مقر منظمة الأغذية والزراعة العالمية .

العنوان الثالث : يتعلق بمقايضة مواد غذائية مقابل مواد أولية، فكل دولة من العالم الثالث تمدها الولايات المتحدة الأمريكية بمعونة غذائية تدفع قيمته ما يعادلها من موادها الأولية ثمنا لها، خصوصا من المعادن النادرة التي تساعدها في برنامجها النووي.

العنوان الرابع : أدخل تحوير على القانون العام (480) سنة 1959 يتعلق ببيع

---

(1) ـ **عبدالقادر الطرابلسي :** مشكلة الغذاء في الوطن العربي، مرجع سبق ذكره ، ص 89 .

(2) ـ **عبدالقادر الطرابلسي :** المرجع السابق ، ص 90 .

مواد غذائية مقابل دولارات او عملات أخرى قابلة للتحويل(*)، وذلك في إطار عقود طويلة المدى.

وخلاصة القول ان مبرر تقديم المعونات الغذائية الأمريكية وسن القانون العام (480) سنة 1954 يعود بدرجة أساسية إلى تراكم فوائض الحبوب المتولد عن ضيق السوق الخارجي. ويرجع ضيق السوق الخارجي إلى حدثين بارزين، يتمثل الأول في توقف الحرب الكورية التي دارت بين سنة 1950 وسنة 1953، والتي كانت تستأثر باستهلاك قسط كبير من الإنتاج الفلاحي الأمريكي. والحدث الثاني يتمثل في إنهاء أوروبا إعادة بنائها ، والتي شكلت بدورها سوقا واسعا للإنتاج الفلاحي الأمريكي طيلة فترة إعادة التشييد. فبعد أن كانت صادرات الولايات المتحدة الأمريكية من الحبوب في الأسواق العالمية تمثل نسبة 40% خلال فترة (1952/1949) تقهقرت إلى نحو 30% خلال الفترة (1953/1952) و 22% خلال الفترة (1954/1953) [1] .

أما المعونات الغذائية للسوق الأوربية المشتركة، فقد حددت أهدافها وثيقة سنة 1947، والتي إنطلق تنفيذها منذ سنة 1968، ومن بين أهدافها[2] :

1 - 1 - خلق وسيلة هامة للسياسة العامة للسوق الموسعة إزاء الدول النامية بما فيها الأقطار العربية.

1 - 2 - تشجيع الصادرات التجارية للمواد الفلاحية وغير الفلاحية، وذلك إستخلاصا من تجارب بعض الدول المانحة للمعونة الغذائية.

1 - 3 - تكوين صورة مميزة داخل البلدان النامية .

2 ـ أثار المعونات الغذائية على الدول النامية

إن الهدف الرئيسي لتقديم المعونات الغذائية من طرف الولايات المتحدة الأمريكية والسوق الأوروبية المشتركة إلى دول العالم الثالث هو تنشيط صادراتهما من المنتجات الغذائية وغير الغذائية، مقابل تكريسها تبعية الدول

---

(1) - المرجع نفسه ، ص 90 .
(*) - وقت التخلي عنها سنة 1971 .
(2) - **عبدالقادر الطرابلسي :** المرجع السابق ، ص 91 .

المتلقية لها. وتتجلى التبعية من خلال خلق المعونة الغذائية طلبات جديدة لاتلبي إلا من قبل الدول المانحة لها، وتشكل أحد المسالك التي تتراكم عبره الديون الخارجية، وتعمل على تغيير العادات الاستهلاكية والأذواق لصالح المواد الغذائية الممنوحة[1].

2 - 1 - المعونة وخلق حاجيات جديدة

إن المتفحص للعنوان الأول من المعونة الغذائية الأمريكية. يستخلص هدف توسيع السوق للإنتاج الفلاحي الأمريكي عبر فخ التسهيلات للدول المتلقية لهاته المعونات الغذائية. فحسب هذا البند يمكن إستثمار جزء من المعونة بالقطر الذي تلقاها، ويخلق هذا الإستثمار طلبات جديدة تنتجها أو توفرها الدولة التي منحت المعونة، ولتلبيتها لابد إذا من التوريد حتى لايتوقف النشاط، ومن ثم السقوط في أخطبوط التبعية :

معونة ⇐ إستثمار ⇐ طلب جديد ⇐ توريد ⇐ تبعية

2 - 2 - المعونة وتراكم الديون

تساهم المعونات الغذائية من خلال آلية البيع بالأجل عن طريق القروض ذات المدى الطويل ونسب الفوائد المنخفضة في تراكم الديون، ومن ثم تجاوز وظيفة تمويل الواردات الغذائية إلى توطيد اركان التبعية المالية.

2 - 3 - المعونة وتغيير العادات الاستهلاكية

إن إقحام مواد استهلاكية عبر المعونة الغذائية، يؤدي إلى تغيير العادات الاستهلاكية، وذلك بالقضاء على الأذواق المحلية التي كان إشباعها يعتمد على ما يوفره الإنتاج الفلاحي الداخلي، لتحل محلها الأذواق الدخيلة المستوردة التي أحدثتها المواد الغذائية الأجنبية المقحمة، وكلما قضت تلك الأذواق المحلية إستوجب تلبيتها اللجوء إلى الخارج شيئا فشيئا،مقابل الإعراض عن طلب واستهلاك مواد الإنتاج الفلاحي الداخلي الذي تفقد من جرائه ـ بالإضافة إلى ارتفاع أسعارها بالمقارنة مع الأسعار المتدنية نسبيا والتي تباع بها الواردات الغذائية ـ كل تكافؤ في المنافسة فيتضاعف حجم تلك الواردات على حساب تشجيع

---

(1) - المرجع نفسه ، ص 92 - 93 .

الإنتاج الغذائي الداخلي، الذي مايفتأ يتقهقر بسبب تقلص الطلب، وضيق السوق لتتولد عنه التبعية الغذائية.

خامسا : إنعكاسات النظام العالمي الجديد للتجارة على الأمن الغذائي في الدول النامية

من المتوقع ان يؤدي تحرير أسعار وتجارة المنتجات الزراعية الغذائية في إطار منظمة التجارة العالمية إلى آثار سلبية، وإيجابية على الزراعة، والأمن الغذائي في الدول النامية على المدى القريب والبعيد.

1 ـ الآثار السلبية

يمكن أن تحدث آثار سلبية عديدة من جراء تحرير تجارة المنتجات الزراعية، ومن أهم هذه الآثار العاملان التاليان :

العامل الأول : ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية في السوق العالمية .

العامل الثاني : تأثر الإنتاج الزراعي المحلي بفعل ارتفاع أسعار عناصر الإنتاج الزراعي.

1 ـ 1 ـ ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية في السوق العالمية

سوف تتعرض الدول النامية بصفة عامة، والعربية خاصة على المدى القصير، وحـتى المدى المتوسط لبعض الخسائر من جراء اعتمادها الكبير على الواردات الغذائيـــة في تغطية احتياجاتها الغذائية بفعل عامل ارتفاع الأسعار في السوق العالمية، وخاصة أسعار المنتجات الغذائية الأساسية، مثل الحبوب، واللحوم، والألبان، ومنتجاتها، والسكر. فمن المتوقــع أن يؤدي خفض الدعم الزراعي بنسبة 40% في الدول المصدرة وخاصة دول الاتحاد الأوربي خلال تنفيذ الاتفاقية (1995 - 2005) إلى زيادة كبيرة في أسعار السلع الغذائية الأساسية . وتقدر الأمم المتحدة الزيادة المتوقعة في أسعار هذه السلع بنسبة تتراوح من 24% إلى 33% وفقا لمتوسط أسعار السنوات 1986 - 1988[1].

1 ـ 2 ـ تأثير الإنتاج الزراعي المحلي بفعل ارتفاع أسعار عوامل الإنتاج

يمكن أن يتاثر الإنتاج الزراعي النباتي، والحيواني على المدى المتوسط

---

(1) - **بن ناصر عيسى :** إنعكاسات العولمة على اقتصاديات الدول العربية، مرجع سبق ذكره، ص 419 .

والبعيد في الدول النامية بحدة من جراء ارتفاع أسعار عناصر الإنتاج الزراعي المستوردة مثل : البذور والأسمدة والأدوية والمبيدات الكيماوية ... إلخ. وسيتأثر أيضا الإنتاج الحيواني بسبب ارتفاع أسعار الأعلاف من الحبوب الخشنة.

2 - الآثار الإيجابية

يحتمل أن تكون هناك آثار إيجابية ، ومن أهم هذه الآثار :

الأثر الأول : إتاحة الفرص لتصدير المنتوجات المحلية .

الأثر الثاني : إمكانية تحسين الإنتاجية والإنتاج الزراعي .

2 - 1 - إتاحة الفرص لتصدير المنتجات الزراعية المحلية

يمكن أن تتاح أمام الدول النامية والعربية خاصة فرصا أوسع لتصدير منتجات زراعية، تملك فيها مزايا نسبية مهمة ، مثل الفواكه والخضر على المدى المتوسط والبعيد.

2 - 2 - إمكانية تحسين الإنتاجية والإنتاج الزراعي

إن الارتفاع المتوقع لأسعار السلع الزراعية المستوردة، والتقلص المحتمل في المعونات الغذائية سوف يمثلان حافزا للدول النامية والعربية على تحسين الإنتاجية الزراعية، والتوسع في الإنتاج الزراعي بوجه عام.

غير أن هذا الأثر الإيجابي لايتوقف على تحرير التجارة وحدها، بل يتطلب توافر عوامل أخرى متعددة، من أهمها إتخاذ سياسات ملائمة لنقل الارتفاع في الأسعار العالمية إلى المزارعين المحليين، والقيام بالإستثمارات الضرورية لتحسين الإنتاجية، وخصوصا الإستثمار في البنية الأساسية الزراعية والتعليم، والبحوث، والتقانة وطرق التوزيع، والتخزين، وما إلى ذلك[1].

(1) - المرجع نفسه، ص 419 - 420 .

الباب الثاني
أوضاع الإنتاج الزراعي في الجزائر

إشتهرت الجزائر منذ الأزمنة القديمة بإنتاجها الزراعي الوفير وتنوع محاصيلها وقدرتها على الإنتاج الذي يغطي احتياجات السكان، والتصدير إلى أوربا وفرنسا خاصة .

وما زالت الجزائر تمتلك إمكانات كبيرة لإنتاج الغذاء إلا أن استغلال هذه الموارد حاليا لايتناسب والاحتياجات الوطنية من الغذاء، وزيادة السكان بصورة خاصة.

ويتصف إنتاج المواد الغذائية، وخاصة الحبوب، والبقول الجافة بالتغير، وعدم الاستقرار بين سنة وأخرى ، ويتمثل الاتجاه العام للإنتاج الزراعي عموما نحو الزيادة في السنوات الأخيرة .

ونحاول في هذا الباب إستعراض الوضع الراهن للإنتاج الزراعي في الجزائر من خلال الفصول التالية :

الفصل الأول : إنتاج الحبوب والبقول الجافة والمحاصيل الصناعية في الجزائر .

الفصل الثاني : إنتاج الخضر والفواكه في الجزائر .

الفصل الثالث : إنتاج اللحوم والأسماك والحليب في الجزائر .

الفصل الأول
إنتاج الحبوب والبقول الجافة
والمحاصيل الصناعية في الجزائر

يتطرق هذا الفصل إلى تطور أوضاع إنتاج الحبوب، والبقول الجافة والمحاصيل الصناعية من خلال المبحثين التاليين :

المبحث الأول : إنتاج الحبوب في الجزائر.

المبحث الثاني : إنتاج البقول الجافة، والمحاصيل الصناعية في الجزائر .

المبحث الأول
إنتاج الحبوب في الجزائر

يتناول هذا المبحث تطور إنتاج الحبوب عامة والقمح والشعير خاصة .

أولا : الإنتاج الكلي من الحبوب في الجزائر

لاتزال المساحة المخصصة للحبوب الشتوية تحتل نسبة كبيرة من مجموع مساحة الأراضي المزروعة، والأراضي الصالحة للزارعة في الجزائر، إذ تخصص لها سنويا مساحة تقارب 6.75 مليون هكتار ، أي ما يعادل 82.32% من مجموع مساحة الأراضي الصالحة للزراعة (8.2 مليون هكتار). غير أن ما يزرع منها فعلا يتراوح ما بين 3 و 3.5 مليون هكتار سنويا، ويترك الباقي للراحة، وتتركز أغلب المساحات المزروعة حبوبا في الشرق والغرب الجزائري، ، وأن أقل من مليون [1]مع ملاحظة أن أكثر من الثلثين يتركز في الهضاب العليا هكتار تستقبل سنويا كمية أمطار تفوق 450 ملم، و 400 ألف هكتار تتواجد في مناطق سقوط الأمطار فيها يقل عن 350 ملم سنويا[2].

وقد سجلت زراعة الحبوب في الجزائر ركودا في الإنتاج، والمردودية، وخاصة خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات، حيث بلغ متوسط الإنتاج السنوي من الحبوب حوالي 18.53 مليون قنطار خلال الفترة 1979/1970 وحوالي 19 مليون قنطار خلال الفترة 1989/1980 و 24 مليون قنطار خلال الفترة 1999/1990 وحوالي 18.5 مليون قنطار خلال الفترة 2002/2000. وبلغ متوسط المردودية حوالي 6 قنطار/ هكتار و 7 قنطار/ هكتار ، و 9.48 قنطار/

---

(1)-**ZAGHOUANE** : Reflexion Sur le Programme de Reconversion le Contexte Actuel et les Perspectives de Relance de L'agriculture , Revue Céréaliculture N° 34 , Institut Technique des Grandes Cultures, Alger , 2000, P 8.

(2)-**MOHAMED ELYES MESLI** : Les Vicissitudes de L'agriculture Algérienne , Edition Dehlab , Alger, 1996 , P 177 .

. واتصف إنتاج [1] هكتار و 10.45 قنطار/ هكتار على التوالي خلال الفترة نفسها الحبوب بالتذبذب حتى داخل الفئة الواحدة، وعدم الإنتظام، وذلك لإرتباطه التام بالعوامل المناخية، وخاصة كميات الأمطار المتساقطة وتوزيعها على مدار السنة، إذ إنخفضت كمية الإنتاج من 23.6 مليون قنطار في سنة 1972 إلى حوالي 14.8 مليون قنطار في سنة 1974، ثم إرتفعت إلى 26.8 مليون قنطار في سنة 1975. وارتفع الإنتاج من حوالي 13 مليون قنطار في سنة 1983 إلى 29.17 مليون قنطار في سنة 1985 ثم إنخفض إلى 10.34 مليون قنطار في سنة 1988، ولكن إرتفع إلى حوالي 38 مليون قنطار في سنة 1991، غيرأنه إنخفض إلى 9.6 مليون قنطار في سنة 1994، ثم إرتفع إلى حوالي 49 مليون قنطار في سنة 1996 [2]، ولكنه إنخفض بشكل حاد في عام 1997، حيث بلغ 8.7 مليون قنطار مقارنة بسنة 1996، علما أن المساحة المحصودة %أي إنخفض بحوالي 82.26 % والإنتاجية إنخفضت بحوالي 41.73%إنخفضت بحوالي 69.55 [3].

وشغلت ولايات (*) : تيارت، وتبسة، وباتنة، وأم البواقي، وسطيف، وسيدي بلعباس، وتلمسان، والمدية، وسوق أهراس، وسعيدة حوالي 52 % من متوسط المساحة المزروعة حبوبا شتوية خلال الفترة 1999/1990. وساهمت ولايات (*) : تيارت، والمدية، وسطيف، وأم البواقي، وقالمة، وسوق أهراس، وتلمسان، وميلة، وتبسة، وسيدي بلعباس بـ 47.2 % من متوسط إنتاج الحبوب الشتوية خلال الفترة ذاتها . وبلغ متوسط إنتاجية الهكتار المحصود من الحبوب الشتوية في هذه الولايات : 11.49 قنطار في قالمة، و 10.28 قنطار في ميلة و 9.48 قنطار في المدية و 9.26 قنطار في تلمسان و 9.25 قنطار في أم البواقي و 9.04 قنطار في سوق أهراس و 8.98 قنطار في سطيف و8.25 قنطار في سيدي بلعباس و 8.21 قنطار في تبسة و 8.15 قنطار في تيارت ، بينما بلغ متوسط الإنتاجية في ولاية ورقلة 30.58 قنطار/ هكتار وفي ولاية أدرار 24.4 قنطار/ هكتار وفي ولاية بسكرة 23.46 قنطار/ هكتار خلال الفترة 1999/1990 [4].

---

(1) - أنظر الجدول رقم (10).

(2) - **MINISTERE DE L'AGRICULTURE** : Statistique Agricole , Superficies et Productions - Serie (B) .

(3) - أنظر الجدول رقم (10) .

(4) - **MINISTERE DE L'AGRICULTURE** : Les Cultures Céréaliers , Données Chiffrées , N° 2 (Alger ,

ويعود السبب الرئيسي في ارتفاع الإنتاجية في هذه الولايات الثلاث إلى اعتماد زراعة الحبوب على السقي. والجدول رقم (10) يوضح تطور المساحة المزروعة والمحصودة والإنتاج والإنتاجية من الحبوب في الجزائر خلال الفترة 2002/1970.

ثانيا : إنتاج القمح في الجزائر

يعتبر القمح (الصلب واللين) المحصول الرئيسي في الجزائر من حيث المساحة التي يشغلها أو كمية الإنتاج مقارنة بمحاصيل الحبوب والمحاصيل الحقلية عامة، وبلغت المساحة المزروعة بالقمح حوالي 2.44 مليون هكتار في المتوسط خلال الفترة 1979/1970 ، و 1.97 مليون هكتار خلال الفترة 1989/1980 ، و 2.24 مليون هكتار خلال الفترة 1999/1990 و 2.25 مليون هكتار خلال الفترة 2002/2000، أي ما يعادل حوالي 69.37 % و 54.82% من المساحة المزروعة حبوبا على الترتيب خلال الفترة نفسها. و 69% و 58.9% وكذلك بلغ متوسط إنتاج القمح حوالي 13.12 مليون قنطار خلال الفترة 1979/1970 ، وحوالي 11 مليون قنطار خلال الفـترة 1989/1980، و 15.08 مليون قنطار خلال الفترة 1999/1990 ، و 14.34 مليون قنطار خلال الفترة 2002/2000، أي ما يعادل نسبة 70.84 % و 62.49% و 58.19% من مجموع إنتاج الحبوب على التوالي خلال الفترة ذاتها. ويلاحظ أيضا 77.55% أن إنتاج القمح الصلب واللين يتصف بالتذبذب من سنة إلى أخرى بفعل تغير الظروف المناخية وخاصة كميات الأمطار المتساقطة. إذ كان 18.7 مليون قنطار في سنة 1991، وانخفض إلى 7.14 مليون قنطار في عام 1994، ثم إرتفع إلى 29.8 مليون قنطار في سنة 1996، ولكن إنخفض بشكل كبير إلى حوالي 6.6 مليون قنطار في عام 1997، أي إنخفض بحوالي 77.8% مقارنة بسنة 1996 علما أن المساحة المحصودة إنخفضت بحوالي 63.78% والإنتاجية . وارتفعت إنتاجية القمح من حوالي 6 قنطار/ هكتار إنخفضت بحوالي 38.76% كمتوسط سنوي خلال الفترة 1970/ 1979 إلى 7 قنطار/ هكتار خلال الفترة

Fevrier 2001) .

(*) . ـ الولايات مرتبة حسب أهمية مساهمتها

1989/1980 و 9.63 قنطار/ هكتار خلال الفترة 1990/ 1999 و 10.59 قنطار/ هكتار خلال الفترة 2002/2000[1].

إن متوسط مردودية الحبوب، والقمح خاصة في الجزائر رغم ارتفاعها في السنوات الأخيرة بقيت الأضعف في دول البحر الأبيض المتوسط، فعلى سبيل المثال بلغ متوسط إنتاجية الهكتــار من القمح خلال الفترة 1994/1990 في مصر 51.48 قنطار، وفي المغرب 13.29 قنطار ، وفي تونس 12.7 قنطار، وفي الجزائر 8.95 قنطار ، وبلغ ايضا خلال الفترة 1998/1995 في مصر 56.65 قنطار، وفي المغرب 11.86 قنطار، وفي تونس 11.62 قنطار ، وفي الجزائر 9.71[2] قنطار . وأن ضعفها لايعود إلى العوامل المناخية غير المواتية فقط، بل توجد عوامل أخرى مثل ضعف مستوى العمليات الزراعية، وانخفاض، أو إنعدام استخدام الأسمدة الكيماوية ... إلخ. ففي السنوات المواتية من حيث المناخ، وخاصة كمية الأمطار المتساقطة هناك استغلاليات زراعية تحقق حوالي 40 قنطار في الهكتار من القمح، في حين توجد استغلاليات مجاورة لها تحقق 8 قنطار للهكتار فقط. وفي السنوات غير الملائمة من حيث المناخ، وخاصة قلة تساقط الأمطار، هناك استغلاليات زراعية تعتبر مردوديتها ضعيفة جدا أو منكوبة، ولكن في المقابل توجد استغلاليات مجاورة لها حققت مردودية 15 قنطار في الهكتار من القمح وذلك لأن مستوى العمليات الزراعية واستخدام الأسمدة الكيماوية ... إلخ، تم بصورة جيدة[3].

والجدول رقم (10) يبين تطور المساحة المزروعة والمحصودة والإنتاج والإنتاجية من القمـح في الجزائر خلال الفترة 2002/1970.

ثالثا : إنتاج الشعير في الجزائر

يشغل محصول الشعير في الجزائر المرتبة الثانية من حيث الأهمية فيما يخص المساحة، والإنتاج بالنسبة للحبوب، والمحاصيل الحقلية عامة. إذ بلغت

---

(1)- أنظر الجدول رقم (10) . .

(2)- المنظمة العربية للتنمية الزراعية:

ـ تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي لعام 1998، مرجع سبق ذكره، ص 19 .

ـ الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية ، المجلد رقم 19، الخرطوم، ديسمبر 1999 ، ص 59 .

(3)- **MOHAMED ELYES MESLI** : OP CIT , P 178 .

المساحة المزروعة حوالي 0.955 مليون هكتار خلال الفترة 1979/1970 وحوالي 1.45 مليون هكتار خلال الفترة 1989/1980 و 1.44 مليون هكتار خلال الفترة 1999/1990 و 0.945 مليون هكتار خلال الفترة 2002/2000، من المساحة % و 28.92% و 37.87%و 40.24%وهو ما يعادل حوالي 27.16 المزروعة حبوبا على التوالي خلال الفترة نفسها.

وبلغ متوسط إنتاج الشعير حوالي 4.74 مليون قنطار خلال الفـــــترة 1979/1970 و 7.16 مليون قنطار خلال الفترة 1989/1980 و 8.47 مليون قنطار خلال الفـترة 1999/1990 و 3.85 مليون قنطار خلال الفترة من % و 20.8% و 37.87% 37.79 و%2002/2000، أي ما يعـادل 25.57 . ويتذبذب إنتاج الشعير [1]مجموع إنتاج الحبوب على الترتيب خلال الفترة نفسها كذلك من سنة إلى أخرى بسبب الظروف المناخية، وخاصة كميات الأمطار المتساقطة. إنخفض الإنتاج من 13.3 مليون قنطار في سنة 1985 إلى حوالي 3.9 مليون قنطار في سنة 1988، وكان 18 مليون قنطار في سنة 1991، وانخفض إلى 2.34 مليون قنطار في سنة 1994، وارتفع إلى 18 مليون قنطار وذلك [2]في سنة 1996، ثم إنخفض إلى حوالي 1.9 مليون قنطار في سنة 1997 مقارنة بسنة 1996، علما أن المساحة المحصودة إنخفظت %بحوالي 89.39 . وانتقل متوسط إنتاجية % والإنتاجية إنخفضت بحوالي 48.65%بحوالي 79.35 الشعير من 5.9 قنطار/ هكتار خلال الفترة 1979/1970 إلى 7.34 قنطار/ هكتار خلال الفترة 1989/1980 و 9.4 قنطار/ هكتار خلال الفترة 1999/1990، و 10.18 قنطار/هكتار خلال الفترة 2002/2000 .[3]

والجدول رقم (10) يفصل تطور المساحة المزروعة، والمحصودة، والإنتاج، والإنتاجية من الشعير في الجزائر خلال الفترة 2002/1970.

إن انخفاض مستوى إنتاج، وإنتاجية الحبوب، وخاصة القمح في الجزائر ـ رغم تحسنهـا في السنوات الأخيرة ـ مقارنة بإنتاج وإنتاجية الدول المجاورة ، مثل المغرب وتونس ، رغم أفضلية الجزائر من حيث الإمكانات الزراعية المتوفرة، قد

(1)- أنظر الجدول رقم (10) . -
(2)- **MINISTERE DE L'AGRICULTURE** : Statistique Agricole , Superficies et Productions - Serie (B) .
(3)- أنظر الجدول رقم (10) . -

يرجع إلى عدة أسباب نذكر منها :

1 ـ أن إلزامية تسويق منتجات الحبوب إلى المكتب المهني للحبوب بأسعار محددة من جهة، وتمتع منتجات الخضر، والفواكه، وتربية الحيوانات بحرية التسويق، والأسعار عند الإنتاج، والاستهلاك من جهة أخرى، أدى بالفلاحين إلى منح الأولوية لإنتاج الخضر، والفواكه، وتربية الحيوانات والتوجه نحو زراعة الأعلاف، واستراحة الأرض على حساب زراعة الحبوب.

2 ـ أدى ضعف الدعم المقدم لزراعة الحبوب، ومنح الأولوية لواردات الحبوب لانخفاض أسعارها مقارنة بأسعار منتجات الحبوب المحلية من قبل المكتب المهني للحبوب، وخاصـــة في الثمانينيات من جهة، وفتح باب إستيراد مشتقات الحبوب في السنوات الأخيرة أمام مجموعات المصالح (الخواص) من جهة أخرى ، إلى فرض الإستيراد كحل لتموين المواطنين على حساب استغلال مجمل الطاقات الفلاحية الوطنية لرفع مستوى الإنتاج الزراعي بصفة عامة والحبوب بصفة خاصة.

3 ـ أدى رفع الدعم عن وسائل الإنتاج الزراعي من جرارات، وحاصدات، وأسمدة ومبيدات كيماوية، وبذور في السنوات الأخيرة إلى ارتفاع اسعارها بدرجة كبيرة، وبالتالي تقليص إستعمالها، وخاصة لدى الفلاحين الصغار، ومن ثم عدم تحسن مستوى إنتاج الحبوب أو انخفاضه، فعلى سبيل المثال خلال الفترة 1982 - 1992 إرتفع سعر الجرار إحدى عشر مرة، وسعر الحاصدة أربعة عشر مرة، في حين إرتفع سعر القمح الصلب ست مرات ، وسعر العدس سبع مرات، وارتفع بالنسبة للجرارات و %أيضا السعر ما بين سنتي 1991 و 1993 بحوالي 190 بالنسبة للحاصدات225%[1].

(1)- **M. MEHDAOUI** : Le Systeme Agraire Orientation Vers Une Différenciation des Productions , Revue Céréaliculture , N° 34 , OP CIT , P 21 .

جدول رقم (10)

تطور المساحة والإنتاج والإنتاجية من الحبوب في الجزائر خلال الفترة 1970 - 2002

المساحة : 1000 هكتار الإنتاج : 1 000 000 قنطار

الإنتاجية : قنطار / هكتار

المحصول	السنة / البيان	متوسط (*) 1970-1979	متوسط 1980-1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	متوسط 1990-1999	2000	2001	2002	متوسط 2000-2002
القمح	المساحة	2441	1973	1861	1964	2059	2205	2488	2431	2331	2245	2589	2279	2245	2346	2254	2164	2255
	المزروعة	2170	1566	1188	1729	1848	1255	892	1681	2278	825	2577	1372	1565	827	1836	1398	1354
	المساحة	13.12	11.03	7.50	18.69	18.37	10.17	7.14	15	29.83	6.62	22.80	14.70	15.08	7.60	20.39	15.02	14.34
	المحصودة	6.05	7.04	6.31	10.81	9.94	8.10	8	8.92	13.09	8.02	8.85	10.71	9.63	9.19	11.10	10.74	10.59
	الإنتاج الإنتاجية																	
الشعير	المساحة	955	1448	1719	1911	1827	1713	1325	1395	1333	1205	1043	965	1444	1067	872	895	945
	المزروعة	801	976	1095	1556	1558	653	361	824	1282	265	939	469	900	216	516	401	377
	المساحة	4.74	7.16	8.33	18.10	14.00	4.08	2.34	5.85	18.00	1.91	7.00	5.10	8.47	1.63	5.75	4.16	3.85
	المحصودة	5.91	7.34	7.61	11.63	8.97	6.25	6.48	7.10	14.04	7.20	7.45	10.87	9.41	7.6	11.10	10.40	10.19
	الإنتاج الإنتاجية																	
الحبوب الشتوية	المساحة	3513	3597	3720	4046	4044	4058	3930	3930	3769	3549	3740	3329	3812	3483	3185	3131	3267
	المزروعة	3066	2669	2365	3417	3529	1959	1286	2579	3734	1115	3575	1888	2545	1057	2402	1844	1768
	المساحة	18.45	18.92	16.25	38.07	33.28	14.52	9.63	21.38	49.00	8.70	30.25	20.20	24.13	9.32	26.57	19.51	18.49
	المحصودة	6.02	7.09	6.87	11.14	9.43	7.41	7.49	8.29	13.38	7.79	8.46	10.70	9.48	8.80	11.10	10.60	10.45
	الإنتاج الإنتاجية																	

المبحث الثاني
إنتاج البقول الجافة والمحاصيل الصناعية في الجزائر

يستعرض هذا المبحث تطور إنتاج البقول الجافة والمحاصيل الصناعية بصفة عامة، والفول والحمص والطماطم الصناعية، والتبغ بصفة خاصة.

أولا : إنتاج البقول الجافة في الجزائر

1 ـ الإنتاج الكلي من البقول الجافة في الجزائر

عرفت زراعة البقول الجافة (الخضر الجافة) في الجزائر زيادة في المساحات المزروعة خلال المخطط الرباعي الثاني، والمخططين الخماسيين الأول والثاني، غير أن المساحات المزروعة تراجعت، وخاصة منذ سنة 1997، ولعل السبب الرئيسي في ذلك يرجع إلى ضعف ربحية هذه المحاصيل، ورفع الدعم عن القطاع الزراعي من جهة، وإلى الإنفتاح الاقتصادي ، وفتح باب إستيراد البقول الجافة أمام القطاع الخاص من جهة أخرى.

وبلغ متوسط المساحة المزروعة منها حوالي 96 ألف هكتار خلال الفـــترة 1979/1970 و 134.5 ألف هكتار خلال الفترة 1989/1980 و 94 ألف هكتار خلال الفـــترة 1999/1990 و 61.6 ألف هكتار خلال الفترة 2002/2000، وبلغ في المقابل متوسط الإنتاج حوالي 555 ألف قنطار و 491.4 ألف قنطار و 469.5 ألف قنطار و 346.1 ألف قنطار على التوالي خلال الفترة نفسها. وكذلك بلغ متوسط المردودية حوالي 5.8 قنطار /هكتار و 3.65 قنطار/هكتـــار و 5 قنطار/هكتار و 5.62 قنطار /هكتار على الترتيب خلال الفترة ذاتها[1] . ويتصف إنتاج البقول الجافة بالتقلب من سنة لأخرى بسبب العوامل المناخية، وخاصة كميات الأمطار المتسلقطة وموعد نزولها. إذ إرتفع الإنتاج من حوالي 331.6 ألف قنطار في عام 1982 إلى حوالي 679 الف قنطار في سنة 1986، ولكن إنخفض من جديد إلى 344.5 ألف قنطار في سنة 1988. وفي سنة 1996 كان 680 ألف قنطار وانخفض بصورة حادة إلى 276.4 ألف قنطار في سنة

(1) - أنظر الجدول رقم (11) .

سنة 1997 مقارنة بسنة 1996، علما أن إنخفض بحوالي 59.35%[1] 1997 والإنتاجية إنخفضت بحوالي 54.3%أن المساحة إنخفضت بحوالي 11.11 %.[2]

والجدول رقم (11) يوضح تطور المساحة المزروعة، والإنتاج، والإنتاجية للبقول الجافــة في الجزائر خلال الفترة 1970/.2002

2 ـ إنتاج الفول الجاف في الجزائر

يحتل محصول الفول الجاف فيما يخص المساحة، والإنتاج المرتبة الأولى بالنسبة للبقول الجافة، حيث بلغ متوسط المساحة المزروعة 34.2 ألف هكتار خلال الفترة 1979/1970 و 58 ألف هكتار خلال الفترة 1989/1980 و 44.6 ألف هكتار خلال الفترة 1999/1990 و 33.1 ألف هكتار خلال الفترة 2002/2000، أي ما يعادل نسبة 35.75 % و 53.75% و 47.62% و 43.16% من المساحة الإجمالية للبقول الجافة على الترتيب خلال الفترة نفسها. وبلغ متوسط إنتاج الفول الجاف حوالي 256 ألف قنطار خلال الفترة 1979/1970 ، و 266 ألف قنطار خلال الفترة 1989/1980، و 230 ألف قنطار خلال الفترة 1999/1990، و 190.2 الف قنطار خلال الفترة 2002/2000، وهو ما يمثل 46 %نسبة من الإنتاج الكلي للبقول الجافة على التوالي خلال الفترة نفسها. وانخفض متوسط الإنتاجية من حوالي 7.5 قنطار/ هكتار إلى 4.6 قنطار/ هكتار، ثم إرتفع إلى حوالي 5 قنطار/ هكتار ،و 5.7 قنطار/ هكتار على الترتيب خلال الفترة ذاتها.

وتتذبذب المساحة المزروعة، والإنتاج، والإنتاجية من الفول الجاف من سنة لأخرى وفقا للتغيرات المناخية، وخاصة كميات الأمطار المتساقطة ومواعيد هطولها. لقد إنخفضت المساحة المزروعة، والإنتاجية، والإنتاج من الفول الجاف على التوالي في عام 1997 مقارنة بسنة 1996 بحوالي 17% و 75.5% و 70.4%، والسبب الرئيسي في ذلك شح الأمطار في سنة 1997، والجدول رقم (11) يوضح تطور المساحة المزروعة والإنتاج والإنتاجية من الفول الجاف في[3]

---

(1)- **MINISTERE DE L'AGRICULTURE** : Statistique Agricole , Superficies et Productions - Serie (B) .

(2)- أنظر الجدول رقم (11) .

(3)- أنظر الجدول رقم (11) .

الجزائر خلال الفترة 2002/1970 .

3 ـ إنتاج الحمص في الجزائر

يأتي محصول الحمص في المرتبة الثانية من حيث الأهمية بالنسبة للبقول الجافة في الجزائر، إذ بلغ متوسط المساحة المزروعة حوالي 31.5 ألف هكتار خلال الفترة 1979/1970 و 47.8 ألف هكتار خلال الفترة 1989/1980 و 36.7 ألف هكتار خلال الفترة 1999/1990 و 19.4 ألف هكتار خلال الفترة من إجمالي % و 31.4% و 39% و 35.5%2002/200 ، أي ما يعادل نسبة 33 المساحة المزروعة بقولا جافة على الترتيب خلال الفترة ذاتها . وكذلك بلغ متوسط الإنتاج حوالي 174 ألف قنطار خلال الفترة 1979/1970 ، و 160 ألف قنطار خلال الفترة 1989/1980، و 193 ألف قنطار خلال الفترة 1999/1990، و 113.1 ألف قنطار خلال الفترة 2002/2000، وهو ما يمثل من إجمالي إنتاج البقول الجافة على % و 32.7% و 41% و 32.5%نسبة 31.3 التوالي خلال الفترة نفسها . وانخفض متوسط الإنتاجية من حوالي 5.5 قنطار/ هكتار إلى 3.34 قنطار/ هكتار ، ثم إرتفع إلى 5.26 قنطار/ هكتار و 5.84 قنطار/هكتار على الترتيب خلال الفترة ذاتها.

ويتذبذب الإنتاج، والإنتاجية، والمساحة المزروعة من محصول الحمص من سنة إلى أخرى بسبب العوامل المناخية، وخاصة كميات الأمطار المتساقطة إلى و %حد ما، لقد إنخفضت المساحة المزروعة، والإنتاجية، والإنتاج بحوالي 7.31 والعامل [1] على التوالي في سنة 1997 مقارنة بسنة 1996% و 34%28.78 الرئيسي في ذلك محدودية كميات الأمطار المتساقطة في سنة 1997.

والجدول رقم (11) يبين تطور المساحة المزروعة، والإنتاج، والإنتاجية من الحمص في الجزائر خلال الفترة 2002/1970.

(1) - أنظر الجدول رقم (11) .

جدول رقم (11)

تطور المساحة والإنتاج والإنتاجية من البقول الجافة في الجزائر خلال الفترة 1970 - 2002

المساحة : 1000 هكتار الإنتاج : 1 000 قنطار

الإنتاجية : قنطار / هكتار

المحصول	السنة البيان	متوسط 1970-1979	متوسط 1980-1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	متوسط 1990-1999	2000	2001	2002	متوسط 2000-2002
البقول الجافة	المساحة	95.73	134.54	92.15	104.53	102.42	100.88	111.23	105.98	90.28	79.95	77.51	72.41	93.73	63.14	59.47	62.16	61.59
	الإنتاج	555	491	351	630	634	481	383	414	680	276	450	395	470	219	384	435	346
	الإنتاجية	5.79	3.65	3.81	6.02	6.19	4.77	3.44	3.90	7.53	3.45	5.80	5.45	5.01	3.50	6.50	7.00	5.62
الفول الجاف	المساحة	34.22	58.06	46.16	48.10	48.47	47.05	49.82	51.95	45.56	37.78	36.63	34.89	44.64	34.25	31.45	33.61	33.10
	الإنتاج	256	266	162	326	311	203	191	214	370	91	214	217	230	129	212	229	190
	الإنتاجية	7.48	4.58	3.51	6.77	6.41	4.31	3.83	4.12	8.12	2.41	5.84	6.22	5.15	3.8	6.8	6.8	5.74
الحمص	المساحة	31.52	47.79	33.56	44.53	41.84	41.59	46.00	37.86	33.24	30.81	29.55	27.72	36.67	19.48	19.29	19.33	19.37
	الإنتاج	174	160	148	242	261	249	154	157	245	162	181	131	193	67	123	150	113
	الإنتاجية	5.51	3.34	4.41	5.43	6.24	5.98	3.34	4.14	7.37	5.26	6.12	4.72	5.26	3.40	6.40	7.70	5.84

المصدر : **MINISTERE DE L'AGRICULTURE : STATISTIQUE AGRICOLE, SUPERFICIES ET PRODUCTIONS , SERIE B.**

وتعتبر مردودية البقول الجافة في الجزائر منخفضة مقارنة بالكثير من الدول العربية، فعلى سبيل المثال بلغ متوسط إنتاجية الهكتار من البقول الجافة خلال الفترة 1998/1994 في مصر 27.61 قنطار ، وفي سورية 8.90 قنطار ، وفي المغرب 5.79 قنطار ، وفي تونس 5.7 قنطار ، وفي الجزائر 4.74 قنطار. وبلغ هذا المتوسط خلال الفترة 2001/1999 في مصر 27.18 قنطار، وفي سوريــة 8 قنطار، وفي تونس 6.20 قنطار، وفي الجزائر 5.12 قنطار، وفي المغرب 4.66[1] قنطار ، ويرجع انخفاض الإنتاجية في المغرب في هذه الفترة إلى عامل الجفاف الذي لولاه لكانت البيانات مثل سابقتها أحسن من الجزائر.

ثانيا : إنتاج المحاصيل الصناعية في الجزائر

أعطت الجزائر أهمية لزراعة المحاصيل الصناعية، وخاصة (الطماطم الصناعية والشمندر السكري) في أوائل السبعينيات من القرن العشرين، ثم تراجع الاهتمام بهذه المحاصيل، وخاصة الشمندر السكري، ومحاصيل الزيوت النباتية في الثمانينيات، ولكن عاد الاهتمام بمحصول الطماطم الصناعية في الفترة الأخيرة.

1 ـ الإنتاج الكلي من المحاصيل الصناعية

تطورت المساحة، والإنتاج، والإنتاجية من المحاصيل الصناعية ، وخاصة الطماطم الصناعية بشكل واضح في عقد التسعينيات، حيث إرتفع متوسط المساحة من 21711 هكتار خلال الفترة 1979/1970 إلى 23700 هكتار خلال الفترة 1989/1980 ، و 36744 هكتار خلال الفترة 1999/1990 ، و 37010 هكتار خلال الفترة 2002/2000، وانتقل ايضا متوسط الإنتاج من 1.28 مليون قنطار إلى 1.7 مليون قنطار و 4.14 مليون قنطار و 4.65 مليون قنطار على التوالي خلال الفترة نفسها، وتطور متوسط الإنتاجية من حوالي 59.2 قنطار/هكتار إلى 70.8 قنطار/ هكتــار و 112.7 قنطار/ هكتار و 125.63 قنطار/ هكتار على الترتيب خلال الفترة ذاتها[2].

---

(1) - المنظمة العربية للتنمية الزراعية : الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد رقم 22، الخرطــوم، 2002، ص 88.

(2) - أنظر الجدول رقم (12).

: الطارف، وسكيكدة، وعنابة، وقالمة، والوادي نسبة (*)وشغلت ولايات من متوسط المساحة خلال الفترة 1999/1990، ولكن النسبة الكبرى من 75.6%
: الطارف، وسكيكدة، وعنابة، وقالمة، وجيجل، حيث (*)الإنتاج تأتي من ولايات من متوسط الإنتاج خلال الفترة ذاتها، ولكن متوسط %ساهمت بنسبة 85.5
: ميلة 255 قنطار/ هكتار، الجزائر 253.1 قنطار/ (*)الإنتاجية حققته الولايات هكتار، تيبازة 220.6 قنطار/ هكتار، و الشلف 213.6قنطار/ هكتار، جيجل 188.2 قنطار/ هكتار[1].

والجدول رقم (12) يوضح تطور المساحة والإنتاج والإنتاجية من المحاصيل الصناعيـــة في الجزائر خلال الفترة 1970./2002

2 ـ إنتاج الطماطم الصناعية

إتجهت المساحة المزروعة، والإنتاج، والإنتاجية من الطماطم الصناعية اتجاها تصاعديـا في الجزائر ماعدا المساحة في الفترة 2002/2000، حيث تطور متوسط المساحة المستغلـــة من 7315 هكتار خلال الفترة 1979/1970 إلى 14367 هكتار خلال الفـترة 1989/1980، و 27051 هكتار خلال الفترة 1999/1990 ، و 24987 هكتار خلال الفترة 2002/2000، وارتفع متوسط الإنتاج من 0.58 مليون قنطار إلى 1.36 مليون قنطار ، و 4.05 مليون قنطـــار، و 4.49 مليون قنطار على الترتيب خلال الفترة نفسها، وانتقل متوسط الإنتاجيـــة من 79.87 قنطار/ هكتار إلى 94.72 قنطار/ هكتار ، و 149.8 قنطار/هكتـــار، و 179.56 قنطار/ هكتار على التوالي خلال الفترة ذاتها[2].

: سكيكدة، والطارف، وعنابة، وقالمة، وبومرداس، نسبة (*)واحتلت ولايات
: (*) من متوسط المساحة خلال الفترة 1999/1990، وساهمت ولايات89% من متوسط الإنتاج %الطارف، وسكيكدة، وعنابة، وقالمة، وجيجل بنسبة 86.8

(*) ـ رتبت الولايات حسب أهمية مساهمتها .

(1)- **MINISTERE DE L'AGRICULTURE** : Les Cultures Industrielles , Données Chiffrées , N° 3 (Alger , Fevrier 2001) .

(2) - أنظر الجدول رقم (12).

: باتنة 261.1 (*)خلال الفترة ذاتها . ولكن الإنتاجية المرتفعة حققتها ولايات قنطار/ هكتار، ميلة 255 قنطار/ هكتار، الجزائر 253.1 قنطار/ هكتار، تيبازة 235.2[1] قنطار/ هكتار، الشلف 213.6 قنطار/ هكتار.

والجدول رقم (12) يفصل تطور المساحة، والإنتاج، والإنتاجية من الطماطم الصناعيــة في الجزائر خلال الفترة 2002/1970.

3 ـ إنتاج التبغ في الجزائر

إنخفض متوسط مساحة التبغ في الجزائر من حوالي 4102 هكتار خلال الفترة 1979/1970 إلى 3794 هكتار خلال الفترة 1989/1980 ثم إرتفع إلى 5459 هكتار خــلال 1999/1990 و 6053 هكتار خلال الفترة 2002/2000، ويرجع الارتفاع في المساحة في السنوات الأخيرة بدرجة أساسية إلى ضمان تسويق المنتوج، وارتفاع سعره مقارنة بفترة الثمانينيات، وأسعار المنتجات الزراعية الأخرى. ولكن متوسط الإنتاج إرتفع من 30254 قنطار إلى 41833 قنطــار، و 54497 قنطار ، و 69300 قنطار على التوالي خلال الفترة نفسها، أما متوسط الإنتاجية فقد إرتفع من 7.4 قنطار/ هكتار إلى 11 قنطار/ 0 قنطار/ هكتار ثم إرتفع من جديد إلى 11.45 قنطار/ 1 هكتار، وانخفض إلى هكتار على الترتيب خلال الفترة ذاتها[2].

: الوادي، وتيارت، وأم البواقي، والطارف، وسطيف (*)واحتلت ولايات من متوسط المساحة خلال الفترة 1999/1990، وساهمت %نسبة 64.1 من % : الوادي، وأم البواقي، وسطيف، وباتنة، وبسكرة بنسبة 69.1(*)ولايات متوسط الإنتاج خلال الفترة 1999/1990، لكن الإنتاجية المرتفعة حققتها : تيبازة بمتوسط 17.10 قنطار/ هكتار ، وخنشلة بمتوسط قدره (*)الولايات 17.06 قنطار/ هكتار ، وأدرار بمتوسط قدره 16.70 قنطار/ هكتار ، وبسكرة بمتوسط قدره 15.63 قنطار/ هكتار ، وسطيف بمتوسط قدره 14.37 قنطار/

---

(1)- **MINISTERE DE L'AGRICULTURE** : Les Cultures Industrielles , Données Chiffrées , N° 3 , OP CIT.

(*) . رتبت الولايات حسب أهمية مساهمتها ـ

(2)- أنظر الجدول رقم (12).

هكتار خلال الفترة ذاتها[1].

والجدول رقم (12) يوضح تطور المساحة، والإنتاج، والإنتاجية من التبغ في الجزائر خلال الفترة 1970/ 2002.

(1)- **MINISTERE DE L'AGRICULTURE** : Les Cultures Industrieles , Données Chiffrées , N° 3 , OP CIT.

(*) . ـ رتبت الولايات حسب أهمية مساهمتها

جدول رقم (12)

تطور المساحة والإنتاج والإنتاجية من المحاصيل الصناعية في الجزائر خلال الفترة 1970 - 2002

المساحة : هكتار

الإنتاجية : قنطار / هكتار

المحصول	السنة البيان	متوسط 1970-1979	متوسط 1980-1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	متوسط 1990-1999	2000	2001	2002	متوسط 2000-2002
المحاصيل الصناعية	المساحة	21711	23700	18910	24650	29420	43930	36080	39080	35880	38490	42760	47700	36744	39550	35760	35720	37010
	الإنتاج (م.قنطار)	1.28	1.70	1.15	2.30	3.27	5.37	4.59	5.64	4.48	3.73	4.51	6.07	4.14	4.91	4.75	4.29	4.65
	الإنتاجية	59.2	70.8	60.8	92.9	111.2	122.2	127.2	144.3	124.9	97	105.6	127.4	112.7	124.2	132.8	120.1	125.63
الطماطم الصناعية	المساحة	7315	14367	13980	18110	21400	32930	28140	31000	27300	28070	30160	35960	27051	27200	23070	24690	24987
	الإنتاج (م.قنطار)	0.58	1.36	1.06	2.19	3.15	5.25	4.48	5.54	4.37	3.59	4.35	5.95	4.05	4.75	4.57	4.14	4.49
	الإنتاجية	79.87	94.72	75.90	121	147.30	159.40	159.40	178.80	160.10	128.10	144.80	165.10	149.80	174.80	198.10	167.50	179.56
التبغ	المساحة	4102	3794	2900	2710	4570	6310	6660	2650	3800	6170	7330	5670	5459	6450	6300	5410	6053
	الإنتاج(قنطار)	30254	41833	36000	34000	62000	69000	37000	28000	40000	81500	66500	56000	54497	71500	78000	58400	69300
	الإنتاجية	7.40	11	12.34	12.39	13.53	10.90	10.16	10.53	10.64	13.21	9.07	9.87	9.98	11.10	12.30	10.80	11.45

المصدر : **MINISTERE DE L'AGRICULTURE : STATISTIQUE AGRICOLE, SUPERFICIES ET PRODUCTIONS, SERIE B.**

الفصل الثاني
إنتاج الخضر والفواكه في الجزائر

يتناول هذا الفصل تطور أوضاع إنتاج الخضر والفواكه من خلال المبحثين التاليين :

المبحث الأول : إنتاج الخضر في الجزائر.

المبحث الثاني : إنتاج الفواكه في الجزائر.

المبحث الأول
إنتاج الخضر في الجزائر

يحضى إنتاج الخضر والفواكه في الجزائر بأهمية متزايدة وذلك لارتفاع الطلب عليهما بسبب زيادة عدد السكان من جهة، وتحسن مستويات المعيشة وزيادة الوعي الصحي لدى المستهلكين وتغير في النمط الاستهلاكي، لحدما، من جهة أخرى.

أولا : الإنتاج الكلي من الخضر في الجزائر

عرفت الخضر تصاعدا في المساحات، والإنتاج، والإنتاجية منذ أوائل الثمانينيات، إذ إنتقل متوسط المساحة من 157401 هكتار خلال الفترة 1979/1970 إلى 247500 هكتار خلال الفترة 1989/1980 ، و 291849 هكتار خلال الفترة 1999/1990 ، وحوالي 281007 هكتار خلال الفترة 2002/2000، وارتفع متوسط الإنتاج من حوالي 9.35 مليون قنطار إلى 19.14 مليون قنطار و 29.75 مليون قنطار، و 35.02 مليون قنطار على التوالي خلال الفترة ذاتها، وكذلك إرتفع متوسط الإنتاجية من 59.38 قنطار/ هكتار إلى 77.33 قنطار/ هكتار و 102 قنطار/ هكتار و 124.65 قنطار/ هكتار على الترتيب خلال الفترة نفسها.[1]

: بومرداس، وسكيكدة، ومستغانم، ومعسكر، وتلمسان (*)وشغلت ولايات من متوسط المساحة خلال الفترة 1999/1990، وساهمت %حوالي 27.8 : بومرداس، وعين الدفلة، ومستغانم، وتيبازة، ومعسكر بحوالي (*)ولايات من متوسط الإنتاج خلال الفترة نفسها، ولكن متوسط الإنتاجية المرتفع %30.8 : تيبازة 161 قنطار/ هكتار، وعين الدفلة 155 قنطار/ (*)تحقق في الولايات هكتار، وتيارت 146 قنطار/ هكتار ، والجزائر 136 قنطار/ هكتار ، وغرداية . ويعود ارتفاع المساحات، والإنتاج، والإنتاجية من [2]135 قنطار/ هكتار

---

(1)- أنظر الجدول رقم (13) .

(2)- **MINISTERE DE L'AGRICULTURE** : Les Cultures Maraicheres , Données Chiffrées , N° 1 (Alger , Fevrier 2001) .

الخضر إلى عدة أسباب نذكر منها:

1 ـ إعادة هيكلة الاستغلاليات الزراعية التابعة لقطاع التسيير الذاتي، وقطاع الثورة الزراعية في أوائل الثمانينيات والتسعينيات.

2 ـ اهتمام القطاع العام والقطاع الخاص بزراعة الخضر لأن مداخيلها كانت محفزة نظرا لارتفاع أسعارها في السوق الداخلية، وحرية تسويقها مقارنة بمحاصيل الحبوب، والبقول الجافة والمحاصيل الصناعية التي كانت تسوق بصورة إلزامية إلى الهيئات الرسمية ، مثل المكتب المهني للحبوب.

3. ـ الدعم المقدم من طرف الدولة لإستصلاح الأراضي في ولايات الجنوب .

4. ـ تطور الزراعة المحمية (البلاستيكية) ودعم الدولة لها منذ سنة 1980.

والجدول رقم (13) يبين تطور المساحة، والإنتاج، والإنتاجية من الخضر في الجزائر خلال الفترة 1970/2002.

جدول رقم (13)

تطور المساحة والإنتاج والإنتاجية من الخضر في الجزائر

خلال الفترة 1970 - 2002

المساحة : هكتار الإنتاج : 1 000 000 قنطار

الإنتاجية : قنطار / هكتار

البيان / الفترة	المساحة المغروسة SUPERFICIE PLANTEE	المساحة الحقيقية SUPERFICIE Reelle	الإنتاج	الإنتاجية
متوسط 1970/1979	157401	-	9.35	59.38
متوسط 1980/1989	247500	-	19.14	77.33
1990	298790	260180	22.60	76
1991	330620	287000	29.37	89
1992	319720	284200	30.66	96
1993	296130	270010	29.64	100
1994	279150	262000	25.70	92

(*) . ـ رتبت الولايات حسب أهمية مساهمتها

1995	293380	265000	32.00	109
1996	290750	260200	31.47	108
1997	267060	240120	30.10	113
1998	267440	-	32.86	123
1999	275450	-	33.16	120
متوسط 1990/1999	291849	-	29.75	102
2000	274930	262170	33.08	120.30
2001	277400	268760	33.62	121.20
2002	290690	270490	38.37	132
متوسط 2000/2002	281007	267140	35.03	124.64

المصدر :

- MINISTERE DE L'AGRICULTURE : STATISTIQUE AGRICOLE, SUPERFICIES ET PRODUCTIONS, SERIE B.

يستخلص من الجدول رقم (13) أن الإنتاج، والإنتاجية قد إرتفعا في سنة 2002 بحوالي 70% و 74% على التوالي مقارنة بسنة 1990، في حين أن المساحة إنخفضت بنسبة 2.71% . ويستنتج أيضا أن المساحة، والإنتاج، والإنتاجية قد إنخفضت في سنة 1994 مقارنة بسنتي (1992،1993) وباقي السنوات السابقة بالنسبة للمساحة، ويرجع السبب الرئيسي في هذا الانخفاض إلى عاملي الجفاف وتدهور الأوضاع السياسية، والأمنية في أغلب جهات الوطن مما ساهم في هجرة سكان الأرياف نحو المدن، وترك فلاحة الأراضي.

ثانيا : إنتاج البطاطس في الجزائر

تعتبر البطاطس من المحاصيل الرئيسية بالنسبة للخضر في الجزائر، وقد عرفت المساحات والإنتاج والإنتاجية منها تطورا منذ أوائل السبعينيات، إذ إرتفع متوسط المساحة من 61394 هكتار خلال الفترة 1979/1970 إلى 76608 هكتار خلال الفترة 1989/1980 ، و 87363 هكتار خلال الفترة 1999/1990 ، و 70347 هكتار خلال الفترة 2002/2000، وقد صاحب هذا التطور في المساحات من البطاطس تطورا في الإنتاج والإنتاجية، حيث إرتفع متوسط الإنتاج من حوالي 4 ملايين قنطار إلى 7 ملايين قنطار و 10.2 مليون قنطار و 11.69 مليون قنطار على التوالي خلال الفترة ذاتها، وكذلك إرتفع متوسط الإنتاجية من

65.35 قنطار/ هكتار إلى 91 قنطار/ هكتــار و 117 قنطار/ هكتار و 166.24 قنطار/ هكتار على الترتيب خلال الفترة نفسها.[1]

: عين الدفلة، ومعسكر، ومستغانم، وبومرداس، وتلمسان (*) واحتلت ولايات من متوسط الإنتاج خلال % من متوسط المساحة وحوالي 42.2%حوالي 36.6 : سوق (*) الفترة 1999/1990، ولكن متوسط الإنتاجية المرتفع حققته ولايات أهراس بـ 174 قنطار/ هكتار ، و الوادي بـ 170 قنطار/ هكتار ، و عين الدفلة بـ 159 قنطار/ هكتار ، و الجزائر بـ 143 قنطار/ هكتار، وورقلة بـ 136 قنطار/ هكتار.[2]

والجدول رقم (14) يبين تطور المساحة والإنتاج والإنتاجية من البطاطس في الجزائر .

يستنتج من الجدول رقم (14) أن مساحة البطاطس قد إنخفضت بحوالي 29% في سنة 2002 مقارنة بسنة 1990، ولكن في المقابل إرتفع الإنتاج بحوالي 65%132 والإنتاجية بحوالي % . للتحسن في أداء العمليات الزراعية، واستعمال الأسمدة، والمبيدات الكيماوية .

ويستخلص أيضا من الجدول أن المساحة، والإنتاج من البطاطس تأثرا بمواسم الجفــاف (1994، 1997 ، 1999، 2001) لأن قسم من المساحة يعتمد في سقيه على الأمطار المتساقطة. وانخفضت المساحة والإنتاج والإنتاجية من البطاطس في عام 1994 مقارنة بالسنوات السابقة بسبب شح تساقط الأمطار من جهة، وتدهور الأوضاع السياسية والأمنية بدرجة كبيرة في أغلب جهات الوطن في هاته السنة من جهة أخرى.

ثالثا : إنتاج الطماطم في الجزائر

تعتبر الطماطم إضافة إلى البطاطس والبصل والشمام والبطيخ من المحاصيل الرئيسية بالنسبة للخضر في الجزائر، وقد عرفت المساحة المستغلة، والإنتاجية، والإنتاج تطورا معتبرا خلال عقد الثمانينيات من القرن العشرين بفعل تبني سياسة

---

(1)- أنظر الجدول رقم (14) .

(2)- **MINISTERE DE L'AGRICULTURE** : Les Cultures Maraichéres , Données Chiffrées , N° 1, OP CIT.

(*) ـ رتبت الولايات حسب أهمية مساهمتها .

حرية تسويق الخضر من جهة، وإدخال الزراعة المحمية ودعم الدولة لها من جهة أخرى. إذ إرتفع متوسط المساحة المزروعة من الطماطم من حوالي 11100 هكتار خلال الفترة 1979/1970 إلى 17648 هكتار خلال الفترة 1989/1980، ولكن إنخفض إلى حوالي 16500 هكتار خلال الفترة 1999/1990 ، ثم إرتفع إلى حوالي 17097 هكتار خلال الفترة 2002/2000 . وانتقل متوسط الإنتاج من 1.07 مليون قنطار إلى 2.2 مليون قنطار و 3.04 مليون قنطار و 3.72 مليون قنطار على التوالي خلال الفترة نفسها، وكذلك إرتفع متوسط الإنتاجية من 97 قنطار/ هكتار إلى 125.5 قنطار/ هكتار و 184.2 قنطار/ هكتـــار و 217.65 قنطار/ هكتار على الترتيب خلال الفترة ذاتها.[1]

وشغلت ولايات[*] : تيبازة، وأدرار، ومستغانم، وتلمسان، وبومرداس : [*] من متوسط المساحة خلال الفترة 1999/1990، وساهمت ولايات34.4% من متوسط الإنتاج %تيبازة، وبسكرة، وبومرداس، ومستغانم، وأدرار بنسبة 49.2 بسكرة[*] : خلال الفترة ذاتها. ولكن المتوسط المرتفع للإنتاجية تحقق في ولايات بـ 637.4 قنطار/ هكتار، وتيبازة بـ 386 قنطار/ هكتار، و الجزائر بـ 307.8 قنطار/ هكتار ، وبومرداس بـ 259.3 قنطار/ هكتار ، وعين الدفلة بـ 255.6 قنطار/ هكتار.[2]

والجدول رقم (14) يبين تطور المساحة والإنتاج والإنتاجية من الطماطم في الجزائر.

يستخلص من الجدول رقم (14) أن إنتاجية الطماطم قد إرتفعت من حوالي 164.2 قنطار/ هكتار في سنة 1990 إلى حوالي 225.2 قنطار/ هكتار في سنة 2002، وكذلك إرتفع الإنتاج من حوالي 3 مليون % ، أي إزدادت بحوالي 37.15 % ، ولكن قنطار إلى 4 مليون قنطار خلال الفترة ذاتها، أي إزداد بحوالي 33.34 % في المقابل إنخفضت المساحة بحوالي 1.11 % . ويستنتج أيضا من الجدول أن المساحة، والإنتاج إنخفضتا في عام 1994 مقارنة بالسنوات السابقة، ويرجع العامل الرئيسي في ذلك إلى التدهور الأمني في أغلب جهات الوطن في هذه السنة

---

(1)- أنظر الجدول رقم (14) .

(2)- **MINISTERE DE L'AGRICULTURE** : Les Cultures Maraichéres , Données Chiffrées , N° 1, OP CIT.

(*) - رتبت الولايات حسب أهمية مساهمتها .

.

رابعا : إنتاج البصل في الجزائر

عرفت أيضا المساحات، والإنتاج، والإنتاجية من البصل في الجزائر زيادة معتبرة منذ أوائل الثمانينيات من العقد العشرين بفعل الدعم المقدم للقطاع الزراعي من طرف الدولة من جهة، وانتهاج أسلوب التسويق الحر بالنسبة للخضر من جهة أخرى.

إن متوسط المساحة المستغلة قد إنتقل من 10890 هكتار خلال الفترة 1979/1970 إلى 18626 هكتار خلال الفترة 1989/1980 ، و 25096 هكتار خلال الفترة 1999/1990 ، و 28810 هكتار خلال الفترة 2002/2000. وقد واكب هذا التطور في المساحات تطور في الإنتاج والإنتاجية حيث إنتقل متوسط الإنتاج من حوالي 0.78 مليون قنطار إلى حوالي 1.63 مليون قنطار ، وحوالي 3 مليون قنطار و 3.72 مليون قنطار على الترتيب خلال الفترة ذاتها، ارتفع متوسط الإنتاجية من 72 قنطار/ هكتار إلى 87.5 قنطار/ هكتار و120 قنطار/ هكتار و 129.16 قنطار/ هكتار على التوالي خلال الفترة نفسها.[1]

وشغلت ولايات (*) سكيكدة، ومعسكر، والمسيلة، وتيارت، وبومرداس : (*) من متوسط المساحة خلال الفترة 1999/1990، وساهمت ولايات32% تيارت، ومعسكر، وسكيكدة، وبومرداس، والمسيلة، وتبسة بنسبة 48.7 من متوسط الإنتاج خلال الفترة ذاتها. ولكن المتوسط المرتفع في الإنتاجية تحقق في ولايات (*) : تيارت بـ 368 قنطار/ هكتار ، ومعسكر بـ 252 قنطار/ هكتار ، والنعامة بـ 177 قنطار/ هكتار ، وعين الدفلة بـ 149 قنطار/ هكتار ،وغرداية بـ 149 قنطار/ هكتار.[2]

والجدول رقم (14) يوضح تطور المساحة، والإنتاج، والإنتاجية من البصل في الجزائر .

يستنتج من الجدول رقم (14) أن مساحة البصل إرتفعت بحوالي 31.56%

---

(1)- أنظر الجدول رقم (14) .

(2)- **MINISTERE DE L'AGRICULTURE** , Les Cultures Maraichéres , Données Chiffrées , N° 1, OP CIT.

(*) ـ رتبت الولايات حسب أهمية مساهمتها .

%في سنة 2002 مقارنة بسنة 1990 ، في حين إرتفع الإنتاج بحوالي 159 . ويستخلص أيضا من الجدول أن الإنتاج، والإنتاجية %والإنتاجية بحوالي 96.23 إنخفضا في الأعوام (1992، 1993، 1994) مقارنة بسنة 1991، وانخفضت أيضا المساحة في عامي (1993 ، 1994) مقارنة بسنة 1991. ويرجع ذلك إلى شح الأمطار، والإنفلات الأمني في عدة مناطق من الوطن، وخاصة في سنة 1994.

خامسا : إنتاج الشمام والبطيخ في الجزائر

إتجهت المساحات، والإنتاج من الشمام، والبطيخ (البطيخ، والدلاع) في الجزائر اتجاها تصاعديا، وخاصة خلال عقد الثمانينيات ، إذ إرتفع متوسط المساحة المستغلة من 23031 هكتار خلال الفترة 1979/1970 إلى 33219 هكتار خلال الفترة 1989/1980 ، و 34770 هكتار خلال الفترة 1999/1990، ولكن إنخفض إلى 30003 هكتار خلال الفترة 2002/2000. وانتقل متوسط الإنتاج من حوالي 1.75 مليون قنطار إلى 2.52 مليون قنطار ، وحوالي 4.3 مليون قنطار و 4.4 مليون قنطار على التوالي خلال الفترة نفسها، وبلغ متوسط الإنتاجية 76 قنطار /هكتار خلال كل من الفترة 1979/1970 والفترة 1989/1980 ثم إرتفع إلى 112 قنطار/ هكتار خلال الفترة 1999/1990 ، و 146.73 قنطار/ هكتار خلال الفترة 2002/2000[1].

واحتلت ولايات[*] : الطارف، وبسكرة، وبومرداس، وسكيكدة، ومستغانم من متوسط الإنتاج خلال الفترة % من متوسط المساحة و 37.3%نسبة 36.6 : البليدة بـ[*] 1999/1990، ولكن المتوسط المرتفع في الإنتاجية حققته ولايات 273 قنطار/ هكتار ، وعين الدفلة بـ 215 قنطار/ هكتار، وتيبازة بـ 213 قنطار/ هكتار ، و الجزائر بـ 195 قنطار/ هكتار ، والطارف بـ177 قنطار/ هكتار[2].

والجدول رقم (14) يوضح تطور المساحة والإنتاج والإنتاجية من الشمام، والبطيخ في الجزائر.

---

(1) - أنظر الجدول رقم (14).

(2) - **MINISTERE DE L'AGRICULTURE** : Le Cultures Maraichéres , Données Chiffrées , N° 1, OP CIT.

(*) . ـ ترتتب الولايات حسب أهمية مساهمتها

يستخلص من الجدول رقم (14) أن مساحة الشمام والبطيخ في سنة 2002 قد إنخفضت بحوالي 9% ، في حين إرتفع الإنتاج بحوالي 73% مقارنة بسنة 1990، والإنتاجية بحوالي 89.5% . ويلاحظ أيضا أن المساحة، والإنتاج إنخفضا في السنوات المتصفة بشح الأمطار (1994 ، 1997 ، 2000) والسبب الرئيسي في ذلك هو اعتماد بعض مساحات الشمام ، والبطيخ في ولايات الساحل الجزائري من هذا المحصول على الأمطار المتساقطة.

جدول رقم (14)

تطور المساحة والإنتاج والإنتاجية من البطاطس والطماطم والبصل والشمام والبطيخ في الجزائر خلال الفترة 1970 - 2002

المساحة : هكتار الإنتاج : 1 000 000 قنطار

الإنتاجية : قنطار / هكتار

المحصول	السنة البيان	متوسط 1970-1979	متوسط 1980-1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	متوسط 1990-1999	2000	2001	2002	متوسط 2000-2002
البطاطس	المساحة	61394	76608	102430	118720	107260	95780	75300	87740	85420	67180	68640	64890	87363	72690	65790	72560	70347
	الإنتاج	4.000	7.000	8.085	10.773	11.575	10.652	7.159	12.000	11.500	9.475	11.000	9.962	10.220	12.077	9.672	13.334	11.695
	الإنتاجية	65.35	91	79	91	108	111	95	137	135	141	160	154	117	166.10	147	183.8	166.24
الطماطم	المساحة	11100	17648	18020	18840	17030	15490	13380	15690	15720	15290	16010	19250	16498	16710	16760	17820	17097
	الإنتاج	1.07	2.20	2.96	3.15	2.81	3.04	2.46	3.04	2.82	3.29	3.17	3.61	3.04	3.41	3.73	4.01	3.72
	الإنتاجية	97	125.5	164.2	167.4	165.2	196.2	184	194	179.3	215.4	197.8	187.7	184.2	204.3	222.9	225.2	217.65
البصل	المساحة	10890	18626	22530	24610	26000	22080	22280	25730	25420	27010	27070	27750	25096	26490	30300	29640	28810
	الإنتاج	0.78	1.63	1.73	3.17	2.50	2.51	2.48	3.14	3.13	3.52	3.92	3.82	3.00	3.16	4.28	4.48	3.72
	الإنتاجية	72	87.5	77	129	96	114	111	122	123	130	145	138	120	119.2	141.4	151.1	129.16
الشمام والبطيخ	المساحة	23031	33219	31980	35700	38890	35260	34910	34920	36280	29950	33080	35180	34770	28980	31900	29130	30003
	الإنتاج	1.75	2.52	2.64	3.71	4.47	4.90	4.01	4.04	4.55	4.01	5.02	5.38	4.29	3.98	4.64	4.58	4.40
	الإنتاجية	76	76	83	104	115	139	115	116	126	134	152	153	112	137.6	145.4	157.3	146.73

المصدر : **MINISTERE DE L'AGRICULTURE : STATISTIQUE AGRICOLE, SUPERFICIES ET PRODUCTIONS, SERIE B.**

وتوضح البيانات الإحصائية للمنظمة العربية للتنمية الزراعية أن إنتاجية الخضر في الجزائر أقل من إنتاجيتها في بعض الدول العربية المشابهة للجزائر. ولتوضيح ذلك يمكن التركيز على محاصيل الخضر الرئيسية :[1]

1 - الطماطـــم

بلغ متوسط إنتاجية الهكتار من الطماطم خلال الفترة 1998/1994 في مصر 337 قنطار، وفي المغرب 332 قنطار، وفي تونس 235.73 قنطار وفي سورية 227.37 قنطار، وفي الجزائر 168.21 قنطار. وبلغ هذا المتوسط خلال الفترة 2001/1999 في المغرب 448.5 قنطار، وفي سورية 395.38 قنطار، وفي مصر حوالي 343 قنطار ، وفي تونس 340.35 قنطار، وفي الجزائر حوالي 200 قنطار.

2 - البصل الجاف

كان متوسط إنتاجية الهكتار من البصل الجاف خلال الفترة 1998/1994 في مصر 214.18 قنطار ، وفي سورية 203.13 قنطار، وفي المغرب 182.32 قنطار، وفي تونس 170.24 قنطار، وفي الجزائر 127 قنطار. وبلغ هذا المتوسط خلال الفترة 2001/1999 في مصر 266.85 قنطار ، وفي تونس 202.27 قنطار، وفي سورية 180.27 قنطار، وفي المغرب حوالي 168 قنطار ، وفي الجزائر 132.81 قنطار.

3 - البطاطـــس

بلغ متوسط إنتاجية البطاطس خلال الفترة 1998/1994 في مصر 211.39 قنطار/هكتار، وفي سورية 190.36 قنطار/هكتار، وفي المغرب 180.85 قنطار/هكار، وفي الجزائر 144.60 قنطار/ هكتار، وفي تونس 129.44 قنطار/ هكتار. وارتفع هذا المتوسط خلال الفترة 2001/1999 إلى 235.65 قنطار/هكتار في مصر، وحوالي 209 قنطار/هكتار في سورية، و 183.58 قنطار/ هكتار في المغرب، و 156.56 قنطار/ هكتار في الجزائر، و 153

(1) - المنظمة العربية للتنمية الزراعية : الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية ، المجلد رقم 22، مرجع سبق ذكره، ص 83، 100، 101، 102.

قنطار/ هكتار في تونس .

4 - البطيخ والشمام

كان متوسط إنتاجية الهكتار من البطيخ والشمام خلال الفترة 1998/1994 في مصر 252.29 قنطار، وفي المغرب حوالي 191.1 قنطار، وفي الجزائر 127.89 قنطار، وفي تونس 108.8 قنطار، وفي سورية 103.75 قنطار. وارتفع هذا المتوسط خلال الفترة 2001/1999 إلى 252.54 قنطار في مصر، وحوالي 216 قنطار في المغرب، و158.36 في سورية، و145.34 قنطار في الجزائر، و114.24 قنطار في تونس. ويلاحظ أن متوسط إنتاجية منتوجي البطاطس، والبطيخ والشمام في تونس أقل من إنتاجية الجزائر، ولا تشير الإحصائيات إلى أسباب ذلك.

المبحث الثاني
إنتاج الفواكه في الجزائر

تضم الفواكه أنواعا متعددة، وتعتبر الموالح والتمور والعنب والزيتون أكثرها إنتشـــارا في الجزائر. ويستعرض هذا المبحث تطور إنتاج الموالح، والعنب، والتمور، والزيتون، والتين، والفواكه ذات الحبيبات والنواة.

أولا : إنتاج الموالح في الجزائر

1 - الإنتاج الكلي من الموالح

شهدت الموالح (الحمضيات) تراجعا في الإنتاج، والإنتاجية، وخاصة في النصف الثاني من عقد السبعينيات وعقد الثمانينيات من القرن العشرين بسبب ثبات المساحات، أو نقصانها من جهة، وشيخوخة البساتين، وعدم الصيانة، بالإضافة إلى نسبة التجديد الضعيفة من جهة أخرى، ولكن إتجهت مساحات الموالح نحو الارتفاع في السنوات الأخيرة بسبب سياسة دعم غرس الأشجار المثمرة .

إنخفض متوسط مساحة الموالح من 49413 هكتار خلال الفترة 1979/1970 إلى 45264 هكتار خلال الفترة 1989/1980، ثم إرتفع إلى

45445 هكتار خلال الفترة 1999/1990 و 49120 هكتار خلال الفترة 2002/2000. وتذبذب أيضا متوسط الإنتاج من حوالي 5 ملايين قنطـار إلى 3.05 مليون قنطار ، إلى 3.58 مليون قنطار و 4.74 مليون قنطار على الترتيب خلال الفترة ذاتها.

وكذلك تذبذب متوسط الإنتاجية من حوالي 101 قنطار/ هكتار إلى 67.4 قنطار/ هكتار، إلى حوالي 78.8 قنطار/ هكتار إلى 96.5 قنطار/ هكتار على التوالي خلال الفترة نفسها[1].

والجدول رقم (15) يوضح تطور المساحة والإنتاج والإنتاجية من الموالح في الجزائر خلال الفترة 2002/1970 .

2 - إنتاج البرتقال

إتجهت المساحة والإنتاج والإنتاجية من البرتقال في الجزائر نحو الانخفاض في عقد الثمانينيات، ولكن إرتفعت في السنوات الأخيرة بفضل الدعم المقدم من قبل الدولة للفلاحة بصفة عامة، وغرس الأشجار المثمرة بصفة خاصة. إذ إنخفض متوسط المساحة من حوالي 31065 هكتار خلال الفترة 1979/1970 إلى 28108 هكتار خلال الفترة 1989/1980، ثم إرتفع إلى 29229 هكتار خلال الفترة 1999/1990 ، و 33210 هكتار خلال الفترة 2002/2000. وكذلك إنخفض متوسط الإنتاج من 3.38 مليون قنطار إلى 1.96 مليون قنطار، غير أنه إرتفع إلى 2.45 مليون قنطار و 3.3 مليون قنطار على التوالي خلال الفترة نفسها. وأيضا إنخفض متوسط الإنتاجية من 108.8 قنطار/هكتار إلى 69.7 قنطار/ هكتار ، ثم إرتفع إلى حوالي 84 قنطار/ هكتار و 99.4 قنطار/ هكتار على الترتيب خلال الفترة ذاتها[2].

والجدول رقم (15) يبين تطور المساحة، والإنتاج، والإنتاجية من البرتقال في الجزائر خلال الفترة 2002./1970

3 - إنتاج الكلمنتين

إن متوسط مساحة الكلمنتين قد إرتفع من 12677 هكتار خلال الفـــترة

(1) - أنظر الجدول رقم (15) .
(2) - أنظر الجدول رقم (15) .

1979/1970 إلى 12894 هكتار خلال الفترة 1989/1980، ولكن إنخفض إلى 11086 هكتار خلال الفترة 1999/1990 ، و 10153 هكتار خلال الفترة 2002/2000 بسبب شيخوخة الأشجار، وعدم تجديدها. بينما كان العكس فيما يخص الإنتاج، والإنتاجية ، حيث إنخفض متوسط الإنتاج من 1.2 مليون قنطار خلال الفترة 1979/1970 إلى 0.75 مليون قنطار خلال الفـــترة 1989/1980، و 0.75 مليون قنطار خلال الفترة 1999/1990، وارتفع إلى 0.9 مليون قنطار خلال الفترة 2002/2000، ونزل متوسط الإنتاجية من حوالي 95 قنطار/ هكتار إلى 58.2 قنطار/ هكتار ثم إرتفع إلى 67.65 قنطار/ هكتار و 88.64 قنطار/ هكتار على التوالي خلال الفترة ذاتها[1].

والجدول رقم (15) يوضح تطور المساحة والإنتاج والإنتاجية من الكلمنتين في الجزائر .

4 - إنتاج المندرين

إتجهت مساحة المندرين نحو الانخفاض بسبب شيخوخة البساتين، وعدم تجديدها، إذ إنخفض متوسط المساحة من 3647 هكتار خلال الفترة 1979/1970 إلى 2558 هكتار خلال الفترة 1989/1980 و 2300 هكتار خلال الفترة 1999/1990 و 2033 هكتار خلال الفترة 2002/2000. وكذلك إنخفض متوسط الإنتاج من 0.30 مليون قنطار إلى 0.17 مليون قنطار، ثم إرتفع إلى 0.18 مليون قنطار و 0.20 مليون قنطار على التوالي خلال الفترة ذاتها. وانخفضت الإنتاجية من حوالي 82 قنطار/ هكتار كمتوسط سنوي إلى 66.5 قنطار/ هكتار، ثم إرتفعت إلى 78.3 قنطار/ هكتار و98.4 قنطار/ هكتار على الترتيب خلال الفترة نفسها[2].

والجدول رقم (15) يبرز تطور المساحة، والإنتاج، والإنتاجية من المندرين في الجزائر خلال الفترة 2002/1970.

(1) - أنظر الجدول رقم (15) .

(2) - أنظر الجدول رقم (15) .

جدول رقم (15)

تطور المساحة والإنتاج والإنتاجية من الموالح في الجزائر خلال الفترة 1970 - 2002

المساحة : هكتار الإنتاج : 1 000 000 قنطار

الإنتاجية : قنطار / هكتار

المحصول	السنة البيان	متوسط 1970-1979	متوسط 1980-1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	متوسط 1990-1999	2000	2001	2002	متوسط 2000-2002
الموالح		49413	45264	44290	43850	44920	47530	47630	46980	44770	44620	44820	45040	45445	46010	48640	52710	49120
	المساحة المغروسة	45183	39679	37740	37140	39170	41460	41180	40280	38810	40240	41110	40780	39791	41380	41680	42252	41771
	الإنتاج	5	3.05	2.81	3.23	3.62	3.61	3.76	3.23	3.34	3.50	4.18	4.54	3.58	4.33	4.70	5.20	4.74
	المساحة المنتجة الإنتاجية	101.2	67.38	63.44	73.66	8.58	75.95	78.94	68.75	74.60	78.44	93.26	100.8	78.78	94.11	96.63	98.65	96.5
البرتقال		31065	28108	28030	27420	29210	31160	30610	29480	28660	28500	29540	29680	29229	30500	32700	36430	33210
	المساحة المغروسة	29461	25020	24290	23600	25840	27590	26810	25420	25020	25710	27130	26740	25815	27180	27560	28190	27643
	الإنتاج	3.38	1.96	1.84	2.22	2.52	2.50	2.53	2.27	2.37	2.43	2.80	3.07	2.45	3.00	3.27	3.62	3.30
	المساحة المنتجة الإنتاجية	108.8	69.73	65.64	80.96	86.27	80.23	82.65	77.00	82.69	85.26	94.78	103.44	83.82	98.36	100	99.37	99.37
الكلمنتين		12677	12894	11570	11870	10750	11060	11420	11810	10960	10980	10260	10180	11086	10110	10230	10120	10153
	المساحة المغروسة	11106	11201	9610	10040	9530	9900	10130	10320	9630	10200	9590	9450	9840	9480	9390	9260	9377
	الإنتاج	1.20	0.75	0.60	0.76	0.76	0.73	0.79	0.60	0.63	0.73	0.92	0.95	0.75	0.84	0.91	0.95	0.90
	المساحة المنتجة الإنتاجية	94.66	58.17	51.86	64.03	70.70	66.00	69.18	50.80	57.48	66.48	89.67	9332	67.65	83.09	88.95	93.87	88.64
المندرين		3647	2558	2860	2450	2190	2120	2420	2510	2190	2310	1990	1960	2300	1950	1970	2180	2033
	المساحة المغروسة	2984	2245	2530	2150	1980	1970	2220	2400	2060	2200	1910	1890	2131	1890	1910	1890	1897
	الإنتاج	0.30	0.17	0.22	0.15	0.16	0.17	0.21	0.18	0.17	0.18	0.19	0.20	0.18	0.18	0.19	0.22	0.20
	المساحة المنتجة الإنتاجية	82.26	66.46	76.92	61.22	73.06	80.19	86.78	71.71	77.62	77.92	95.48	102.04	78.26	92.31	96.45	100.91	98.38

المصدر : MINISTERE DE L'AGRICULTURE : STATISTIQUE AGRICOLE, SUPERFICIES ET PRODUCTIONS, SERIE A.

sup - En rapport = المساحة المنتجة

ثانيا : إنتاج العنب في الجزائر(*)

1 ـ عنب الخمور

شهد عنب الخمور انخفاضا كبيرا في المساحات، والإنتاج، والإنتاجية منذ أوائل السبعينيات من القرن العشرين بفعل عمليات قلع أشجار كروم عنب الخمور من جهة، وتدهور حقول الكروم بسبب شيخوخة الأشجار من جهة أخرى. إنخفض متوسط مساحة كروم الخمور من 357 ألف هكتار خلال الفترة 1959/1955 إلى حوالي 260 ألف هكتار خلال الفترة 1973/1970 ، وحوالي 93 ألف هكتار خلال الفترة 1989/1984 ، و 25 ألف هكتار خلال الفترة 1999/1995 ثم إرتفع إلى حوالي 31 ألف هكتار خلال الفترة 2002/2000. وقد ترتب عن هذا الانخفاض في المساحة انخفاض في إنتاج الخمور ، حيث هبط متوسط الإنتاج من 15.9 مليون هكل (hl) خلال الفترة 1959/1955 إلى حوالي 7.4 مليون هكل خلال الفترة 1973/1970 و 0.88 مليون هكل خلال الفترة 1989/1984 و 0.25 مليون هكل خلال الفترة 1999/1995 و 0.223 مليون هكل خلال الفترة 2002/2000. وكذلك إنخفض متوسط الإنتاجية من 44.7 هكل/ هكتار إلى 28.4 هكل/هكتار و 9.4 هكل/ هكتار، وارتفع قليلا إلى 10 هكل/ هكتار ، ثم إنخفض إلى 7.2 هكل/هكتار على التوالي خلال الفترة ذاتها[1].

ويعزى انخفاض الإنتاجية في السنوات الأخيرة إلى عدم تحويل كل إنتاج عنب الخمور إلى خمور بسبب بيع جزء منه في السوق لاستهلاكه مباشرة.

والجدول رقم (16) يبين تطور المساحة، والإنتاج، والإنتاجية من عنب الخمور في الجزائر خلال الفترة 1970/.200

2 ـ عنب المائدة

إتجهت مساحة عنب المائدة نحو الارتفاع، وخاصة في النصف الثاني من الثمانينيات من القرن العشرين، حيث إنتقل متوسط المساحة من حوالي 12.5 ألف هكتارخلال الفترة 1973/1970 إلى حوالي 36 ألف هكتار خلال الفترة

---

(1)- **MINISTERE DE L'AGRICULTURE** : Statistique Agricole , Superficies et Productions - Serie (B) .

(*) . ـ تغير طول الفئة الزمنية بسبب عدم وجود بيانات سنوية لإنتاج الخمور

1989/1984 ثم إنخفض إلى حوالي 33 ألف هكتار خـلال الفترة 1999/1995 ، غير أنه إرتفع من جديد إلى حوالي 38 ألف هكتار خلال الفترة 2002/2000 بفضل سياسة تشجيع غرس الأشجار المثمرة في السنوات الأخيرة. وفي المقابل إرتفع متوسط الإنتاج من حوالي 0.36 مليون قنطار إلى حوالي 1 مليون قنطار ، وحوالي 1.38 مليون قنطـار و 1.70 مليون قنطار على الترتيب خلال الفترة نفسها. ونزل متوسط الإنتاجية من 28.5 قنطار/ هكتار إلى 28 قنطار/ هكتار، غير أنه إرتفع إلى 41.4 قنطار/ هكتار و 44.8 قنطار/ هكتار على التوالي خلال الفترة ذاتها[1].

والجدول رقم (14) يوضح تطور المساحة، والإنتاج، والإنتاجية من عنب المائدة في الجزائر خلال الفترة 1970./2002

3 ـ العنب المجفف

عرفت مساحة كروم العنب المجفف تراجعا كبيرا، إذ إنخفض متوسط المساحة من حوالي 2897 هكتار خلال الفترة 1977/1974 إلى 1723 هكتار خلال الفترة 1989/1984، و 242 هكتار خلال الفترة 1999/1995 ، و 103 هكتار خلال الفترة 2002/2000 . أما الإنتاج فقد إتصف بالتذبذب ثم الانخفاض في السنوات الأخيرة، حيث إنتقل من حوالي 8730 قنطار خلال الفترة 1977/1974 إلى 11257 قنطار خلال الفترة 1983/1978 ثم إنخفض إلى 9060 قنطار خلال الفترة 1989/1984 ، وارتفع إلى 13020 قنطار خلال الفترة 1994/1990، غير أنه إنخفض بصورة حادة إلى 3814 قنطار خلال الفترة 1999/1995، و 2450 قنطار خلال الفترة 2002/2000. ويعزى الانخفاض في المساحة، والإنتاج في السنوات الأخيرة إلى منافسة المنتوج المستورد بحكم كونه أقل تكلفة وأفضل جودة . أما الإنتاجية فقد شهدت تحسنا كبيرا، حيث إرتفعت من حوالي 3 قنطار/ هكتار إلى 4 قنطار/ هكتار و 5.3 قنطار/ هكتار، و 11.5 قنطار/ هكتـار، و15.8 قنطار /هكتار، و 23.7 قنطار/هكتار على التوالي خلال الفترة نفسها[2].

(1) - أنظر الجدول رقم (16).

(2) - أنظر الجدول رقم (16).

والجدول رقم (16) يبين تطور المساحة، والإنتاج، والإنتاجية من العنب المجفف خلال الفترة 2002/1974.

جدول رقم (16)

تطور المساحة والإنتاج والإنتاجية من العنب في الجزائر خلال الفترة 1970 - 2002

المحصول	عنب الخمور					عنب المائدة				العنب المجفف			
البيان	المساحة (هكتار)		الإنتاج		الإنتاجية	المساحة (هكتار)		الإنتاج	الإنتاجية	المساحة (هكتار)		الإنتاج	الإنتاجية
السنوات	المساحة المغروسة	المساحة المنتجة	1000 قنطار	خمر 1000 هكل	هكل/هكتار	المساحة المغروسة	المساحة المنتجة	1000 قنطار	قنطار/هكتار	المساحة المغروسة	المساحة المنتجة	1000 قنطار	قنطار/هكتار
/1970 1973	260 395	-	-	740 0.8	28.42	125 15	-	357.3	28.54	-	-	-	-
/1974 1977	208 353	-	-	423 3	20.31	208 23	-	500.5	24	289 7	-	8.73	3.01
/1978 1983	170 577	-	-	224 1	13.13	265 12	-	587.4	22	282 8	-	11.26	3.98
/1984 1989	933 45	-	-	880	9.42	360 58	-	1009.3	28	172 3	-	9.06	5.26
/1990 1994	472 88	-	-	328	6.92	380 18	-	1323.7	34.81	113 4	-	13.02	11.48

/1995 1999	250 34	-	-	250	10	332 80	-	137 7.7	41.4	242	-	3.81	15.7 4
/2000 2002	309 23	213 67	407	223	7.20	380 90	-	170 5.2	44.7 7	103	-	2.45	23.7 1

المصدر : **MINISTERE DE L'AGRICULTURE : STATISTIQUE AGRICOLE , SUPERFICIES ET PRODUCTIONS , SERIE B.**

ثالثا : إنتاج التمور في الجزائر

1 ـ الإنتاج الكلي من التمور

يعتبر التمر من المحاصيل التي تتلاءم مع الظروف البيئية الصحراوية نظرا لخصائصه الفسيولوجية واحتياجاته الغذائية المائية المتواضعة، وتعد التمور الجزائرية، وخاصة (دقلة نور) من أجود التمور في العالم. واتجهت المساحة، والإنتاج، والإنتاجية من التمور اتجاها تصاعديا منذ أوائل الثمانينيات، ويرجع الأمر في ذلك بدرجة أساسية إلى سياسة الدعم المتبناة من قبل الدولة فيما يخص إستصلاح الأراضي في الجنوب، وتشجيع غرس الأشجار المثمرة في السنوات الأخيرةمن جهة، وحرية تسويق التمور داخليا، وخارجيا من جهة أخرى. إذ إرتفع متوسط المساحة من 68189 هكتار خلال الفترة 1979/1970 إلى 72970 هكتار خلال الفترة 1990/1980 ، و 95018 هكتار خلال الفترة 2001/1991، وتطور متوسط الإنتاج من حوالي 1.535 مليون قنطار إلى حوالي 1.992 مليون قنطار، و 3.36 مليون قنطار على التوالي خلال الفترة نفسها، وانتقل متوسط الإنتاجية من 22.51 قنطار/ هكتار إلى 27.3 قنطار/ هكتار و 35.37 قنطار/ هكتار، أو إرتفع متوسط الإنتاجية من 24.86 كلغ/ نخلة إلى 33.15 كلغ/ نخلة و 42 كليغ/ نخلة على الترتيب خلال الفترة ذاتها[1].

وشغلت ولايات (*) : الوادي، وبسكرة، وأدرار، وورقلة، وغرداية من متوسط المساحة خلال الفترة 2001/1991 ، وشكلت نسبة 90.8% من عدد الأشجار خلال الفترة نفسها. الولايات السابقة نسبة 88.8% وساهمت ولايات (*) : الوادي، وبسكرة، وورقلة، وأدرار، وغرداية بنسبة 94% من متوسط الإنتاج خلال الفترة ذاتها. وبلغ متوسط الإنتاجية من التمور خلال الفترة 2001/1991 في ولاية الوادي 53 كلغ/ نخلة ، وفي ولاية بسكرة 51 كلغ/ نخلة، وفي ولاية تبسة 45 كلغ/ نخلة، وفي ولاية

(1) - أنظر الجدول رقم (17).

. ويتأثر إنتاج [1]ورقلة 41 كلغ/نخلة، وفي ولاية غرداية 40 كلغ/نخلة التمور من حيث الكمية والنوعية إلى حد ما بشح الأمطار من جهة، وارتفاع كمية الأمطار المتساقطة أثناء النضج من جهة أخرى.

والجدول رقم (17) يظهر تطور المساحة، والإنتاج، والإنتاجية من التمور في الجزائر خلال الفترة 1970/.2002

2 ـ إنتاج دقلة نور

شهد عدد أشجار (نخيل) دقلة نور، والإنتاج، والإنتاجية تطورا ملحوظا منذ أوائل الثمانينيات من القرن العشرين حيث إنتقل عدد النخيل من 1.761 مليون نخلة خلال الفترة 1979/1970 إلى 2.7 مليون نخلة خلال الفترة 1990/1980 و %، و 4.41 مليون نخلة خلال الفترة 2001/1991، وهو مايعادل 22.76 من عدد أشجار النخيل في الجزائر خلال الفترة نفسها. % و 37.52%34.92 وكذلك إرتفع متوسط إنتاج دقلة نور من 0.5088 مليون قنطار خلال الفترة 1979/1970 إلى حوالي 0.86 مليون قنطار خلال الفترة 1990/1980 ، و ، و 1.623% مليون قنطار خلال الفترة 2001/1991، أي ما يعادل 33.15 من إنتاج التمور في الجزائر خلال الفترة نفسها على % ، و 48.3%42.96 كلغ/ نخلة إلى 40.36 كلغ/ نخلة، %الترتيب. وصعد متوسط الإنتاجية من 35.82 : الوادي، [*]. وشغلت ولايات[2]و 51 كلغ/ نخلة خلال الفترة ذاتها على التوالي من عدد أشجار نخيل دقلة نور %وبسكرة وورقلة، وغرداية، وتبسة نسبة 99.6 في الجزائر خلال الفترة 2001/1991، وساهمت هذه الولايات أيضا بنسبة من إنتاج دقلة نور خلال الفترة ذاتها. وبلغ متوسط الإنتاجية في ولاية 99.2% بسكرة 59 كلغ/ نخلة ، وفي ولاية الوادي 55 كلغ/ نخلة، وفي ولاية باتنة 50 كلغ/ نخلة، وفي ولاية تبسة 48 كلغ/ نخلة، وفي ولاية غرداية 46 كلغ/ نخلة.[3]

---

(1)- **MINISTERE DE L'AGRICULTURE** : Les Palmiers Dattiers en Algerie, Données Chiffrées, N° 4 (Alger , Fevrier , 2003) .

(*) . ـ الولايات مرتبة حسب أهمية مساهمتها

(2) ـ أنظر الجدول رقم (17).

(3)- **MINISTERE DE L'AGRICULTURE** : Les Palmiers Dattiers en Algerie, Données Chiffrées, N° 4, OP CIT.

(*) . ـ الولايات مرتبة حسب أهمية مساهمتها

والجدول رقم (17) يبرز تطور عدد النخيل، وإنتاج، وإنتاجية دقلة نور في الجزائر خلال الفترة 2002/1970.

جدول رقم (17)

تطور المساحة والإنتاج والإنتاجية من التمور في الجزائر خلال الفترة 1970 - 2002

الإنتاج : قنطار مليون عدد النخيل : مليون نخلة المساحة : هكتار

المحصول	البيان	السنوات	متوسط 1970-1979	متوسط 1980-1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	متوسط 1991-2001	2002
التمور	المساحـــة		68189	72970	81890	83440	84410	85230	87020	96560	96520	97990	100120	101820	104390	95018	120830
	عدد النخيل	المساحة	7.739	7.7318	8.364	8.536	9.007	9.528	9.665	11.186	11.366	11.567	11.670	11.901	12.035	10.694	13.506
		المغروسة	6.172	6.0083	6.306	6.529	6.666	7.123	7.026	8.260	8.580	8.786	8.834	8.955	9.065	7.958	9.370
		المساحة المنتجة															
	الإنتـــاج		1.535	1.992	2.091	2.605	2.616	3.172	2.851	3.606	3.030	3.873	4.276	3.656	4.373	3.36	4.184
	الإنتاجية	قنطار/ هكتار	22.51	27.30	25.53	31.22	30.99	37.22	32.76	37.34	31	39.5	42.7	35.9	41.9	35.37	34.62
		كلغ/ نخلة	24.86	33.15	33	40	39	45	41	44	35	44	48	41	48	42	45
دقلة نور	عدد النخيل	المساحة	1.761	2.700	3.215	3.323	3.530	3.656	3.784	3.971	4.079	4.185	4.229	4.366	4.410	4.13	5.403
		المغروسة	1.420	2.1285	2.487	2.667	2.745	2.907	2.827	2.908	3.139	3.251	3.263	3.347	3.341	3.037	3.560
		المساحة المنتجة															
	الإنتـــاج		0.5088	0.8592	1.028	1.264	1.250	1.543	1.424	1.670	1.513	1.772	1.971	1.690	2.138	1.623	2.212
	الإنتاجية	كلغ/ نخلة	35.82	40.36	41	47	46	53	50	57	48	54	60	51	64	51	62
	نسبة الإنتاج	%															

رابعا : إنتاج الزيتون في الجزائر

إتجهت المساحة، وعدد أشجار الزيتون نحو التزايد خلال عقد السبعينيات من القرن العشرين ثم التراجع في النصف الثاني من عقد الثمانينيات، والارتفاع من جديد في السنوات الأخيرة بفعل سياسة دعم غرس الأشجار المثمرة. إرتفع متوسط عدد أشجار الزيتون من حوالي 16.588 مليون شجرة خلال الفترة 1979/1970 إلى 17.592 مليون شجرة خلال الفترة 1989/1980 ثم إنخفض إلى 17.3 مليون شجرة خلال الفترة 1999/1990، ولكن إرتفع من جديد إلى 17.7 مليـون شجرة خلال الفترة 2002/2000. وكذلك إرتفع متوسط المساحة من حوالي 157 ألف هكتــار إلى 169 ألف هكتار، ثم إنخفض إلى حوالي 164 ألف هكتار، غير أنه إرتفع من جديد إلى حوالي 179 ألف هكتار على التوالي خلال الفترة نفسها.

إن الوضعية بالنسبة للإنتاج، والإنتاجية كانت مغايرة لتطور المساحة حيث إنخفض متوسط إنتاج الزيتون من حوالي 1.55 مليون قنطار خلال الفترة 1979/1970 إلى 1.46 مليون قنطار خلال الفترة 1989/1980 ، ثم إرتفع إلى 2.16 مليون قنطار خلال الفترة 1999/1990 ، و 2.03 مليون قنطار خلال الفترة 2002/2000 مع العلم أن متوسط إنتاج الزيتون الموجه للزيت إنخفض من حوالي 1.44 مليون قنطار إلى حوالي 1.36 مليون قنطار، ثم إرتفع إلى حوالي 1.9 مليون قنطار، وانخفض من جديد إلى حوالي 1.65 مليون قنطار على الترتيب خلال الفترة ذاتها. وأيضا إنخفض متوسط إنتاج الزيتون الموجه للتعليب من حوالي 110 ألف قنطار إلى 103 ألف قنطار، ثم إرتفع إلى 254 ألف قنطار، و 387 ألف قنطار على التوالي خلال الفترة نفسها. وانخفض أيضا متوسط إنتاجية الزيتون من 9.88 قنطار/ هكتار خلال الفترة 1979/1970 إلى 8.65 قنطار/ هكتار خلال الفترة 1989/1980 ثم إرتفع إلى 13.15 قنطار/ هكتار خلال الفترة 1999/1990، وانخفض من جديد إلى 11.37 قنطار/ هكتار خلال الفترة 2002/2000، أو إنخفض متوسط الإنتاجية من حوالي 13 كلغ/ شجرة إلى 11.25 كلغ/ شجرة، ثم إرتفع إلى 14.33 كلغ/ شجرة، غير أنه إنخفض إلى

. ويتسم إنتاج الزيتون [1] 3.43 كلغ/ شجرة على الترتيب خلال الفترة نفسها1 وخاصة الموجه إلى إستخراج الزيت بالتقلبات عاما بعد آخر تأثرا بالظروف المناخية غير المواتية وخاصة ضعف تساقط الأمطار لأن القسم الأكبر من الأشجار يعتمد في سقيه عليها، وكذلك نتيجة لظاهرة المعاومة في بعض أصناف الزيتون. إنخفض إنتاج الزيتون من حوالي 2.21 مليون قنطار في 1976 إلى 1.163 مليون قنطار في 1977، و 0.884 مليون قنطار في 1978، وكذلك إنخفض الإنتاج من 1.78 مليون قنطار في سنة 1990 إلى 0.88 مليون قنطار في سنة 1991، ثم إرتفع إلى 2.65 مليون قنطـــار في سنة 1992 [2].

ويعود ضعف إنتاج الزيتون، وخاصة الموجه لإنتاج الزيت إلى عدة أسباب منها :

1. وجود أغلب أشجار الزيتون في المناطق الجبلية.
2. فقر سكان الأرياف مما لايسمح بالإستثمار .
3. قدم تجهيزات التحويل في معاصر الزيت، ومعامل تعليب وتخزين الزيتون القائمة.
4. لم يخصص لزراعة الزيتون، وصناعة تحويلها دعم من طرف الدولة إلا في السنوات الأخيرة.
5. هجرة سكان الأرياف نحو المدن بفعل تدهور الأوضاع السياسية والأمنية.

والجدول رقم (18) يوضح تطور المساحة والإنتاج والإنتاجية من الزيتون في الجزائر خلال الفترة 2002/1970.

(1)- أنظر الجدول رقم (18) . .

(2)- **MINISTERE DE L'AGRICULTURE** : Statistique Agricole , Superficies et Productions - Serie (A) .

جدول رقم (18)

تطور المساحة والإنتاج والإنتاجية من الزيتون في الجزائر خلال الفترة 1970 - 2002

عدد الأشجار : مليون شجرة　　الإنتاج : 1 000 قنطار　　المساحة : هكتار

البيان / السنوات		متوسط 1970-1979	متوسط 1980-1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	متوسط 1990-1999	2000	2001	2002	متوسط 2000-200
	المساحـــة	156799	169001	170170	164520	164290	161380	161260	160780	165040	162840	165260	165600	164114	168080	177220	190550	178617
عدد الأشجار	المغروسة	16.588	17.592	17.624	16.222	17.541	17.628	17.742	17.785	17.526	16.948	16.925	17.104	17.304	16.703	17.389	19.009	17.700
	المنتجة	11.978	12.995	13.561	13.000	15.524	15.646	15.701	15.296	15.346	15.588	15.578	15.398	15.064	15.035	15.078	15.241	15.118
الإنتـاج	التعليب	110	103	131	142	220	210	197	141	345	423	305	426	254	347	335	478	387
	الزيـت	1439	1359	1648	735	2435	1854	1507	1169	2788	2772	935	3208	1905	1824	1668	1442	1645
	العـام	1549	1462	1779	877	2655	2061	1704	1310	3133	3195	1241	3634	2159	2171	2003	1919	2031
الإنتاجية	قنطار/ هكتار	9.88	8.65	10.45	5.33	16.16	12.77	10.56	8.14	19	20	7.5	21.9	13.15	12.9	11.3	10.1	11.37
	كلغ/ شجرة	12.93	11.25	13.11	6.75	17.10	13.17	10.85	8.56	20.4	20.5	7.96	23.6	14.33	14.44	13.28	12.6	13.43
إنتاج الزيت	هكـل	209214	190654	259960	106040	473850	291870	247310	162930	516090	505890	151500	570360	328580	333200	263880	256000	284360

المصدر : MINISTERE DE L'AGRICULTURE : STATISTIQUE AGRICOLE, SUPERFICIES ET PRODUCTIONS, SERIE A .

إنتاج التين في الجزائر خامسا :

اتصفت مساحة، وعدد أشجار التين بالتذبذب من فترة إلى أخرى، غير أنهما إتجهتا نحو الانخفاض في التسعينيات، وخاصة منذ سنة 1995، ولكن تصاعدتا في الثلاث سنوات الأخيرة. وقد يعود هذا الانخفاض إلى نزوح سكان المناطق الجبلية، والأرياف نحو المدن الحضرية، وشبه الحضرية نتيجة الأوضاع السياسية، والأمنية المتدهورة، ومن ثم إهمال فلاحة الأرض من جهة، وإلى فترة الجفاف الطويلة، والحرائق التي تعرضت لها الغابات بما فيها أشجار التين التي يتواجد جزء كبير منها في المناطق الجبلية من جهة أخرى، أما الارتفاع في السنوات الأخيرة فيرجع إلى برنامج الدعم الفلاحي.

إن متوسط مساحة أشجار التين إرتفع من حوالي 36670 هكتار خلال الفترة 1979/1970 إلى 38259 هكتار خلال الفترة 1989/1980، و 39817 هكتار خلال الفترة 1999/1990، ثم إنخفض إلى حوالي 37967 هكتار خلال الفترة 2002/2000، أما متوسط عدد الأشجار فقد إنخفض من حوالي 4.85 مليون شجرة إلى 4.38 مليون شجرة ، و 4.87 مليون شجرة و 4.795 مليون شجرة على التوالي خلال الفترة ذاتها.

إن الأمر كان خلاف ذلك بالنسبة لإنتاج التين وإنتاجيته، حيث إنخفض الإنتاج من حوالي 711 ألف قنطار إلى حوالي 550 ألف قنطار ثم إرتفع إلى 574 ألف قنطار، وانخفض من جديد إلى 520 ألف قنطار على الترتيب خلال الفترة نفسها. وانخفض متوسط الإنتاجية من حوالي 19.4 قنطار/ هكتار إلى حوالي 14.4 قنطار/ هكتار، وأيضا 14.4 قنطار/ هكتار، و 13.7 قنطار/ هكتار، أو إنخفض متوسط الإنتاجية من 16.8 كلغ/ شجرة إلى 16.2 كلغ/ شجرة، و13.32 كلغ/ شجرة وحوالي 13 كلغ/ شجرة على التوالي خلال الفترة ذاتها. ويتأثر إنتاج التين سلبا بالعوامل المناخية غيرالملائمة، وخاصة شح الأمطار، إذ إنخفض الإنتاج من حوالي 852 الف قنطار في عام 1993 إلى حوالي 457 ألف قنطار في عام 1994 رغم تقارب مساحة، وعدد أشجار التين في السنتين بسبب ضعف الأمطار المتساقطة في سنة 1994[1].

(1) - أنظر الجدول ر قم (19) .

والجدول رقم (19) يبين تطور المساحة، والإنتاج، والإنتاجية من التين في الجزائر خلال الفترة 2002/1970.

جدول رقم (19)

تطور المساحة والإنتاج والإنتاجية من التين في الجزائر خلال الفترة 1970 - 2002

عدد الأشجار : مليون شجرة المساحة : هكتار

الإنتاج : 1 000 قنطار

المحصول	السنوات / البيان	متوسط 1970-1979	متوسط 1980-1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	متوسط 1990-1999	2000	2001	2002	متوسط 2000-200
	المساحة	36670	38259	44700	44370	41200	42030	41900	40110	36760	35980	35390	35730	39817	36000	38070	39830	37967
عدد الأشجار	المغروسة	4.846	4.381	5.324	5.321	5.003	5.042	5.051	4.994	4.451	4.372	4.337	-	4.877	4.500	4.864	5.023	4.796
	المنتجة	4.228	3.386	4.531	4.579	4.258	4.319	4.335	4.335	4.835	3.799	3.788	-	4.308	3.945	3.993	4.096	4.011
الإنتاج	الموجه للاستهلاك المباشر	478.32	399.35	503	339	600	566	298	353	456	354	347.33	-	-	434	372	-	-
	الموجه للتجفيف	232.55	150.42	81	75	264	286	159	247	114	113	74.76	-	-	109	36	-	-
	العـــام	710.87	549.77	584	414	864	852	457	600	570	467	422	506	573.75	543	409	607	519.61
الإنتاجية	قنطار/ هكتار	19.385	14.369	13.06	9.33	21	20.27	10.90	14.95	15.50	13	11.92	14.16	14.41	15.08	10.74	15.24	13.68
	كلغ/ شجرة	16.81	16.23	12.88	9.04	20.29	19.73	10.54	13.84	11.78	12.29	11.14	-	13.32	13.76	10.24	14.8	12.95

المصدر : **MINISTERE DE L'AGRICULTURE : STATISTIQUE AGRICOLE, SUPERFICIES ET PRODUCTIONS, SERIE B.**

سادسا : إنتاج الفواكه ذات الحبيبات والنواة في الجزائر

تضاعفت مساحة أشجار الفواكه ذات الحبيبات والنواة 5 مرات فيما بين 1969% 2002 في سنة 1983، و 1999، وارتفعت المساحة أيضا بحوالي 50.5 مقارنة بالمساحة في سنة 1999، ويرجع الفضل في ذلك إلى سياسة دعم غرس الأشجار المثمرة خلال المخططين الرباعيين الأول، والثاني والسنوات الأخيرة .

إن متوسط المساحة المغروسة إرتفع من حوالي 64.2 الف هكتار خلال الفترة 1979/1970 إلى حوالي 109 ألف هكتار خلال الفترة 1989/1980، و114 ألف هكتار خلال الفترة 1999/1990، و 173 ألف هكتار خلال الفترة 2002/2000. وقد واكب ارتفاع المساحة زيادة في الإنتاج وخاصة في السنوات الأخيرة، حيث إنتقل متوسط الإنتاج من حوالي 0.972 مليون قنطار إلى 1.731 مليون قنطار، و 2.933 مليون قنطار و 4.429 مليون قنطار على التوالي خلال الفترة ذاتها.

أما بالنسبة لمتوسط الإنتاجية فقد إنخفض من حوالي 26.3 قنطار/ هكتار إلى 23.73 قنطار/ هكتار، ثم إرتفع إلى 32.73 قنطار/ هكتار، و 45.17 قنطار/ هكتار على الترتيب خلال الفترة نفسها. ويتأثر إنتاج الفواكه ذات الحبيبات، والنواة سلبا إلى حد ما بفعل نقص كميات الأمطار المتساقطة، فعلى سبيل المثال مقارنة % ، و 22.19%إنخفض إنتاج سنتي (1997،1994) بحوالي 20.37 على الترتيب ، لأن سنتي (1997،1994) [1] بإنتاج سنتي (1996،1993) إتصفتا بشح الأمطار .

والجدول رقم (20) يوضح تطور المساحة، والإنتاج، والإنتاجية من الفواكه ذات الحبيبات والنواة في الجزائر خلال الفترة 19 70/200.

(1) - أنظر الجدول ر قم (20) .

جدول رقم (20)

تطور المساحة والإنتاج والإنتاجية من الفواكه ذات الحبيبات والنواة في الجزائر خلال الفترة 1970 - 2002

قنطار المساحة : هكتار الإنتاج : 1 000 000

الإنتاجية : قنطار / هكتار

السنوات / البيان	متوسط 1970-1979	متوسط 1980-1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	متوسط 1990-1999	2000	2001	2002	متوسط 2000-2
المساحة المغروسة	64190	108768	114510	115280	115050	115200	114270	112170	113170	111750	113000	115000	113940	118090	141570	173070	1442
المساحة المنتجة	36938	73298	87530	85460	86600	89950	89590	88000	90000	92110	92630	94090	89596	95120	97620	101430	9805
الإنتـاج	0.972	1.731	1.722	2.506	2.581	3.146	2.505	2.859	3.730	2.902	3.278	4.095	2.933	3.980	4.276	5.031	4.42
الإنتاجية(*)	26.30	23.73	19.67	29.32	29.80	34.98	27.96	32.49	41.44	31.50	35.39	43.52	32.73	41.80	43.80	49.60	45.1

المصدر : MINISTERE DE L'AGRICULTURE : STATISTIQUE AGRICOLE, SUPERFICIES ET PRODUCTIONS , SERIE B.

(*) - حسبت الإنتاجية بالنسبة للسنوات (1970، 1971، 1972) على أساس المساحة المغروسة.

وتعتبر إنتاجية الفواكه في الجزائر عالية إذا ما قورنت بإنتاجية الفواكه في كل من المغرب، والعراق، وسورية، حيث بلغت إنتاجية الجزائر خلال الفترة 2001/1996 حوالي 63.5 كلغ/ شجرة في حين بلغت في العراق 34.87 كلغ/شجرة، وفي المغرب 20.19 كلغ/شجرة، وفي سورية 19.89 كلغ/شجرة[1]. ويمكن أن يعود السبب في ذلك إلى نوعية الفواكه المنتجة في كل بلد، حيث نتتج الجزائر الفواكه ثقيلة الوزن، في حين تنتج بقية الدول الأخرى فواكه خفيفة الوزن.

(1) - المنظمة العربية للتنمية الزراعية : الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلدين رقم 19 و 22 ، مرجع سبق ذكره.

الفصل الثالث

إنتاج اللحوم والأسماك والحليب في الجزائر

يتعرض هذا الفصل إلى تطور أوضاع الإنتاج الحيواني بصفة عامة وإنتاج اللحوم بصفة خاصة من خلال المبحثين التاليين :

المبحث الأول : إنتاج اللحوم في الجزائر .

المبحث الثاني : إنتاج الأسماك والحليب والبيض في الجزائر .

المبحث الأول
إنتاج اللحوم في الجزائر

يتطرق هذا المبحث إلى تطور عدد المواشي، وإنتاج اللحوم الحمراء والبيضاء في الجزائر.

أولا : تطور عدد المواشي في الجزائر

يبلغ عدد رؤوس الماشية في الجزائر حوالي 24 مليون راس في سنة 1999، ترعى في مساحة شاسعة . ولايزال متوسط نصيب الفرد من اللحوم الحمراء من بين المتوسطات المنخفضة مقارنة بالمتوسط العالمي والدول العربية، ويرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى قلة ما تملكه الجزائر من المواشي ، وخاصة الأبقار، إضافة إلى إنتماء الغالبية العظمى من قطيع الثروة الحيوانية إلى القطيع الرعوي التقليدي ذي السلالات المحلية متدنية الإنتاجية، والضعف البالغ في الرعاية الصحية والكفاية الغذائية، وبخاصة في مواسم الجفاف ، ومن ناحية أخرى فإن المراعي تعتبر في أغلبها مراعي فقيرة تتعرض للعديد من عوامل التدهور، وتغيب عنها جهود التنمية وإعادة التأهيل. وقد عرف عدد المواشي زيادات معتبرة ، إذ إرتفع من 13.864 مليون رأس خلال الفترة 1979/1970 كمتوسط سنوي إلى حوالي 20.632 مليون رأس في المتوسط خلال الفترة 1989/1980، و 22.412 مليون راس في المتوسط خلال الفترة 1999/1990 مع العلم أن متوسط عدد الأبقار إرتفع من 1.016 مليون رأس إلى 1.431 مليون رأس ، ثم إنخفض إلى حوالي 1.333 مليون رأس على التوالي خلال الفترة نفسها. وكذلك إرتفع متوسط عدد الأغنام من 9.461 مليون رأس إلى حوالي 15.736 مليون رأس و 17.722 مليون رأس على الترتيب خلال الفترة ذاتها[1].

ويرجع الارتفاع الكبير في عدد الأغنام خلال عقد الثمانينيات إلى حرية تسويق الأغنام ولحومها مقارنة بمنتجات الحبوب، والبقول الجافة، والمحاصيل الصناعية، والتمور من جهـــة، وإلى ارتفاع أسعار اللحوم بفعل زيادة الطلب

(1) - أنظر الجدول ر قم (21) .

عليها من جهة أخرى. وارتفع أيضا متوسـط عدد رؤوس الماعز من 2.468 مليون رأس خلال الفترة 1979/1970 إلى حوالي 2.651 مليـون رأس خلال الفترة 1989/1980 ، و 2.841 مليون رأس خلال الفترة 1999/1990. غير أن الوضع بالنسبة للخيول ، والجمال كان خلاف ذلك، إذ إنخفض متوسط عدد الخيول من حوالي 148.3 ألف رأس إلى حوالي 119.3 ألف رأس ، و 64.6 ألف رأس على التوالي خلال الفترة ذاتها، وقد يعزى ذلك إلى تقلص إستعمالها في النشاط الزراعي، والتنقل. وكذلك إنخفض متوسط عدد الجمال من 156.2 ألف رأس إلى 135.3 ألف رأس ، ثم إرتفع إلى 137.7 ألف رأس على الترتيب خلال الفترة نفسها.

ويلاحظ أن عدد المواشي عرضة للتذبذب إلى حد ما بفعل العوامل المناخية، وخاصة الجفاف، إذ إنخفض عدد المواشي من حوالي 23.3 مليون رأس في سنة 1983 إلى حوالي 20.65 مليون رأس في سنة 1984، وانخفض أيضا من حوالي 23.294 مليون راس في سنة 1993 إلى 22.14 مليون رأس في سنة 19[(1)].

والجدول رقم (21) يبين تطور عدد المواشي في الجزائر خلال الفترة 1999/1970.

جدول رقم (21)

تطور عدد المواشي في الجزائر خلال الفترة 1970 - 1999

رأس الوحدة : 1 000

البيان السنوات	البقر Bovins	الغنم Ovins	الماعز Caprins	الخيل Chevaux	الجمال Camelins	Autres Equides	المجموع
متوسط الفترة /1970 1979	**1016.3**	**9461.2**	**2468.1**	**148.3**	**156.2**	**614.5**	**13864.6**
1980	1363	13370	2723	175	149	711	18491
1981	1376	13739	2749	172	152	699	18887
1982	1501	15499	2857	168	156	677	20858
1983	1649	17702	2962	160	147	649	2326

(1) - أنظر الجدول ر قم (21) .

							9
1984	1404	15664	2809	92	125	558	20652
1985	1416	15660	2688	91	133	486	20474
1986	1347	15830	2514	80	121	471	20363
1987	1416	16148	2568	84	134	481	20831
1988	1435	16429	2232	85	114	440	20735
1989	1405	17316	2404	86	122	424	21757
متوسط الفترة 1980/ 1989	**1431.2**	**15735.7**	**2650.6**	**119.3**	**135.3**	**559.6**	**20631.7**
1990	1393	17697	2472	81	122	399	22164
1991	1300	16891	2485	82	126	399	21283
1992	1334	17723	2775	77	114	369	22392
1993	1314	18665	2683	73	114	348	23197
1994	1269	17842	2544	67	114	308	22144
1995	1267	17302	2780	62	126	305	21842
1996	1228	17565	2895	60	136	286	22170
1997	1255	17387	3122	52	151	286	22235
1998	1317	17949	3257	46	154	232	22955
1999	1650	18200	3400	46	220	220	23736
متوسط الفترة /1990 1999	**1332.7**	**17722.1**	**2841.3**	**64.6**	**137.7**	**315.2**	**22411.8**

المصدر : - **OFFICE NATIONAL DES STATISTIQUES: RETROSPECTIVE STATISTIQUE 1970/1996. ALGER 1999.**

- OFFICE NATIONAL DES STATISTIQUES: ANNAIRE STATISTIQUE DE L'algerie, N° 19 (ALGER 2001).

ثانيا : إنتاج اللحوم الحمراء في الجزائر(*)

عرف إنتاج اللحوم الحمراء زيادة مستمرة، إذ إرتفع متوسط الإنتاج من

حوالي 99604 طن خلال الفترة 1973/1970 إلى حوالي 101612 طن خلال الفترة 1977/1974 ، و 130211 طن خلال الفترة 1983/1978 ، و 188393 طن خلال الفترة 1989/1984 و 275624 طن خلال الفترة 1994/1990 ، و 303320 طن خلال الفترة 1999/1995، مع العلم أن متوسط إنتاج لحم البقر إنتقل من 39135 طن إلى 47638 طن ، و 58352 طن ، و 74781 طن ، و 95814 طن، و 103320 طن على التوالي خلال الفترة ذاتها . وكذلك إنتقل متوسط إنتاج لحم الغنم (الضأن) من 45843 طن إلى 39614 طن، ثم إرتفع إلى 61318 طن، و 93495 طن، و 154356 طن، و 170200 طن على التوالي خلال الفترة نفسها [1] ، علما أن جزءا كبيرا من إنتاج لحم الغنم يتم في عيد الأضحى من كل سنة وشهر رمضان.

ويلاحظ أن إنتاج لحم الماعز إنخفض في النصف الثاني من عقد السبعينيات ثم إتجه نحو التزايد بصورة متواصلة، ويرجع ذلك إلى ارتفاع أسعار لحوم البقر، والغنم، ومن ثم تحول المستهلكين ذوي الدخول المحدودة في المدن شبه الحضرية، والقرى إلى استهلاك لحوم الماعز لإنخفاض أسعارها مقارنة بأسعار لحوم البقر، والغنم، أما إنتاج لحوم الإبل فقد إتجه نحو الانخفاض منذ بداية عقد الثمانينيات، وقد يعود ذلك إلى انخفاض عدد الإبل من جهة، وتحول المستهلكين الرئيسيين في الجنوب إلى استهلاك لحوم الماعز، والغنم، والبقر، والدجاج، والأسماك من جهة أخرى.

ويمكن أن تؤثر العوامل المناخية غير الملائمة، وخاصة الجفاف على إنتاج اللحوم الحمراء إيجابيا في المدى القصير، حيث يلجأ الكثير من المربين إلى التخلص من أعداد أكبر من قطعانهم في مواسم الجفاف وندرة المواد العلفية فتزيد إعداد المذبوحات، ونسبة المسحوبات من القطيع. ويظهر الأثر السلبي لهذه الظروف غير المواتية في الأعوام التالية وفي المدى الزمني الطويل نسبيا. فعلى سبيل المثال ارتفع إنتاج اللحوم الحمراء بحوالي 4400 طن في عام 1994 علما أن عدد القطيع من البقر، والغنم، والماعز قد [2] مقارنـــة بسنة 1993

(1) - أنظر الجدول ر قم (22) .

(2) - أنظر الجدول ر قم (22) .

*) ـ تغير طول الفئة بسبب عدم توفر البيانات عن الإنتاج والإستيراد لبعض السنوات.

بسبب [1]إنخفض في سنة 1994 بحوالي 1007 ألف رأس مقارنة بالسنة السابقة شح الأمطار .

والجدول رقم (22) يؤكد تطور إنتاج اللحوم الحمراء في الجزائر خلال الفترة 1999/1970.

(1)- أنظر الجدول ر قم (21) .

جدول رقم (22)

تطور إنتاج اللحوم الحمراء في الجزائر خلال الفترة 1970 - 1999

عدد المواشي : رأس

الوزن : طن

البيان	السنوات	متوسط 1970-1973	متوسط 1974-1977	متوسط 1978-1983	متوسط 1984-1989	1990	1991	1992	1993	1994	متوسط 1990-1994	1995	1996	1997	1998	1999	متوسط 1995-1999
الذبائح المراقبة																	
بقر	رؤوس	198433	-	-	228321	251335	149403	167761	199937	229367	199561	241862	249163	253674	239286	228434	242484
	وزن	23481	28584	-	37322	42740	29763	32306	35540	37694	45609	43047	41927	45637	43889	44042	43708
غنم	رؤوس	1686075	-	-	2045411	1785612	1389800	1623868	1931472	1860805	1718311	1687709	1849094	2030513	1767348	1619488	1790830
	وزن	22672	19807	-	32332	31784	25483	28557	35222	31216	30452	30542	33209	36216	34143	32188	33260
ماعز	رؤوس	205707	-	-	192898	227880	217124	275241	352343	331343	280786	325570	385559	353947	350379	328533	348798
	وزن	2155	-	-	2423	2846	2798	3349	4170	3817	3396	3912	4555	4248	4403	4080	4240
إبل	رؤوس	8576	-	-	8806	6735	8154	8105	7380	9620	7999	9598	11609	13670	16465	18441	13957
	وزن	1175	-	-	1533	1093	1262	1440	1416	1660	1374	1906	2154	2531	3278	3850	2744
خيل	رؤوس	12548	-	-	10573	7599	4808	4273	3894	5242	5163	4533	4370	3873	4060	3874	4142
	وزن	913	-	-	1852	1350	730	763	654	956	891	836	781	656	724	671	734
الذبائح المراقبة وغير المراقبة																	
	وزن	39135	47638	58352	74781	89500	94270	96500	98200	100600	95814	100600	104000	102000	103000	107000	103320
غنم	وزن	45843	39614	61318	93495	134000	143780	155000	169000	170000	154356	170000	175000	167000	167000	172000	170200
ماعز	وزن	10777	6834	10450	15409	17000	18270	23000	24000	25000	21454	25000	26000	25000	26000	26700	25740
إبل	وزن	2936	6544	3934	2355	2000	2000	2000	2000	2000	2000	2000	2000	2000	2000	2200	2040
خيل	وزن	913	982	1428	2354	2000	2000	2000	2000	2000	2000	2000	2000	2000	2000	2100	2020
المجمـوع		99604	101612	130212	188394	244500	260320	278500	295200	299600	275624	299600	309000	298000	300000	310000	303320

ثالثا : إنتاج اللحوم البيضاء في الجزائر(*)

تتمثل اللحوم البيضاء بصفة أساسية في لحوم الدجاج التي أصبحت تطغى على قطاع الإنتاج الداجني، وأصبح القطاع التجاري يمثل القاعدة الأساسية في هذا الإنتاج، بينما تراجع كثيرا دور القطاع الريفي، والإنتاج الأسري، لأن إنتاج لحوم الدجاج يتصف بدرجة عالية من الإستقلال عن المحددات الموردية الزراعية التقليدية كالأراضي، والمياه، والعوامل المناخية والبيئية. لقد تطور إنتاج لحوم الدجاج بدرجة كبيرة وخاصة خلال عقد الثمانينيات بسبب ارتفاع الطلب على لحوم الدجاج من جهة ، والدعم العيني، والنقدي، والإعفاء الضريبي المقدم من قبل الدولة للمستثمرين في مجال تربية الدجاج من جهة أخرى، غير أن الإنتاج بدأ في التراجع في النصف الثاني من التسعينيات بل إنخفض في الأعوام (1996 ، 1997 ، 1998 ، 2002) ، بحوالي 54% ، 48% ، 20.8% ، 10.8% على الترتيب، مقارنة بإنتاج سنة 1995، وقد يكون العامل الرئيسي في ذلك هو رفع الدعم عن القطاع الفلاحي بصفة عامة وقطاع تربية الدواجن بصفة خاصة مما أدى إلى ارتفاع أسعار عوامل الإنتاج ومن ثم ارتفاع أسعار لحوم الدواجن، وبالتالي انخفاض الطلب عليها خصوصا وأن القدرة الشرائية لقطاع واسع من السكان قد تدهورت من جراء تبني الجزائر برنامجي الاستقرار، والتصحيح الهيكلي اللذين ساهما في تفاقم البطالة وانتشار الفقر.

والجدول رقم (23) يوضح تطور إنتاج لحوم الدجاج في الجزائر خلال الفترة 19968/2002.

(*) ـ إختلف عرض البيانات المتعلقة بأرقام الإنتاج بسبب عدم توفر البيانات لبعض الأعوام.

جدول رقم (23)

تطور إنتاج لحوم الدجاج في الجزائر خلال الفترة 1968 - 2000

الإنتاج : 1 000 طن

	1968	1973	1977	متوسط 1980-1986	متوسط 1990-1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
الإنتـــــاج	24	27	70	150	218	202	93	105	160	200	198	201	180.18

المصدر :

1 - ABDELHAMID BRAHIMI : L'economie Algerienne, 2eme EDITION , Dahlab, ALGER 1991 .

2. ـ المجلس الوطني الاقتصادي والإجتماعي : تقرير حول الظرف الاقتصادي والإجتماعي للسداسي الثاني من سنة 1999 ، الجزائر، ماي 2000، ص 32.

3 ـ المجلس الوطني الاقتصادي والإجتماعي : تقرير حول الظرف الاقتصادي والإجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2000 ، الجزائر، ماي 2001، ص 33.

4. ـ المنظمة العربية للتنمية الزراعية: الكتاب السنوي للإحصاء ات الزراعية العربية، المجلد رقم 19، الخرطوم ، ديسمبر 1999.

5 - MINISTERE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL: RAPPORT SUR LA SITUATION DU SECTEUR AGRICOLE 2002 ALGER, JUILLET 2003 , P 29.

المبحث الثاني
إنتاج الأسماك والحليب والبيض في الجزائر

يتناول هذا المبحث تطور صيد الأسماك، وإنتاج الحليب والبيض في الجزائر.

أولا : إنتاج الأسماك في الجزائر

تشير الإحصاءات المتاحة إلى أن إنتاج الأسماك قد تزايد من 33419 طن كمتوسط سنوي خلال الفترة 1979/1970 إلى 69014 طن خلال الفترة 1989/1980 ، و 100159 طن خلال الفترة 1999/1990، علما أن إنتاج الأسماك، وخاصة السمك الأزرق إرتفع بدرجة كبيرة في سنة 1982، حيث زاد على التوالي مقارنة % و 139.4%إنتاج السمك، والسمك الأزرق بحوالي 111.4 ، ويعود الفضل في ذلك إلى تدعيم أسطول صيد الأسماك [1]بسنة 1981 بتجهيزات حديثة من جهة، وإلى اتفاقية صيد الأسماك المشتركة مع دولة موريتانيا.

ويتصف إنتاج الصيد البحري بالتذبذب من سنة لأخرى، إذ إنخفض الإنتاج من حوالي 43475 طن في عام 1977 إلى 34143 طن في عام 1978، وانخفض أيضا الإنتاج من 83555 طن في عام 1988 إلى 72483 طن في عام 1989. وكذلك إنخفض الإنتاج من 116351 طن في عام 1996 إلى 93895 ، ويرجع ذلك أساسا إلى سوء الأحوال الجوية التي تؤثر [2]طن في عام 1997 سلبا على صيد الأسماك.

من الثروة السمكية غير مستغلة ، وقد يكون العامل الأساسي في %إن 75 منها يبلغ عمرها في %ذلك قدم بواخر الصيد وتخلفها التكنولوجي، إذ أن 60 المتوسط حوالي 20 سنة[3].

والجدول رقم (24) يبين تطور إنتاج الصيد البحري حسب الأصناف في

---

(1)- . أنظر الجدول رقم (24)

(2)- **OFFICE NATIONAL DES STATISTIQUES:** Annuaire Statistique de L'algerie , N° (12 - 19).

(3)- . حديث الأمين العام لكتابة الصيد البحري: جريدة النصر، 16 سبتمبر ، 2000 ، ص 4

19 الجزائر خلال الفترة 70/1999.

جدول رقم (24)

تطور إنتاج الصيد البحري في الجزائر خلال الفترة 1970 - 1999

الوحدة : طن

البيان السنوات	سمك ابيض Poissons Blancs	سمك ازرق Poissons Saisonniers	القشريات Crustacés	كلب البحر ـ سيف Squales et Espadons	المجموع
متوسط الفترة 1970/ 1979	5037.4	26551.8	1465.3	364.65	33419.15
1980	6237.3	24748.1	1572.0	728.9	33286.3
1981	6254.7	22541.4	1055.8	689.4	30541.3
1982	10616.4	53963.6	*	**	64580.0
1983	15923.5	61211.5	*	**	77135.0
1984	23177.3	62042.7	*	**	85220.0
1985	26250.0	54113.0	6310.0	**	86673.0
1986	10979	54408	3334	1298	70019
1987	14986	71565	*	**	86551
1988	13793	68113	1248	401	83555
1989	9929	60034	2192	328	72483
متوسط الفترة 1980/ 1989	13814.62	53274.03	1571.18	344.53	69014.36

1990	9921	78031	2636	473	91061
1991	10375	65338	3268	709	79690
1992	8650	83599	2274	751	95274
1993	13165	83098	3944	1689	101896
1994	12731	118189	2682	1800	135402
1995	11699	90137	2105	1931	105872
1996	15117	94867	3477	2890	116351
1997	10678	78372	2843	2002	93895
1998	13046	73138	3646	2504	92334
1999	11467	72768	3253	2329	89817
متوسط الفترة 1990/ 1999	11684.9	83753.7	3012.8	1707.8	100159.2

المصدر : - OFFICE NATIONAL DES STATISTIQUES :RETROSPECTIVE ,STATISTIQUE 1970/1996, ALGER, 1999.

- OFFICE NATIONAL DES STATISTIQUES: ANNUAIRE STATISTIQUE DE L'ALGERIE, N° 19, ALGER 2001 .

* ـ تحسب القشريات مع السمك الأبيض .

** ـ يحسب كلب البحر والسيف مع السمك الأزرق.

ثانيا : إنتاج الحليب في الجزائر (*)

يعتبر الحليب، ومنتجاته (مشتقاته) في الجزائر من المجموعات السلعية الهامة، والحيوية من المنظور الغذائي بحكم أن فئة الشباب تشكل غالبية السكان، وأيضا من المنظور الاقتصادي باعتباره يشكل ثقلا كبيرا في أعباء الفجوة الإستيرادية الغذائية، حيث يأتي في المرتبة الثانية بعد مجموعة الحبوب بتكلفة تقارب 507 مليون دولار سنويا. وقد عرف إنتاج الحليب وخاصة (الحليب المبستر) (**) زيادات مستمرة ، حيث إرتفع من حوالي 482 مليون لتر في عام 1968 إلى 700 مليون لتر في عام 1977 ، و 975 مليون لتر في عام 1987 ، و 1057 مليون لتر في سنة 1994، و 1637 مليون لتر في سنة 2001 [1] ، علما أن كميات الإنتاج من الحليب الطازج، وكميات الحليب المجمع من المزارع

(1) - أنظر الجدول رقم (25) .

محليا قد إرتفعت منذ 1992 بسبب سياسة دعم إنتاج وجمع الحليب إبتداء من تربية الأبقار إلى إنتاج الأعلاف ووسائل تبريد الحليب وجمعه وتصنيعه. إستقرت من الإنتاج %كميات الحليب المجمعة من قبل دواوين الحليب في حدود نسبة 10 منذ سنة 1998 لأن سعر البيع غير محفز، ذلك لأن سعر التكلفة عند المربي يقدر بـ 27 دج للتر الواحد (وخاصة في مواسم الجفاف حيث يرتفع سعر تكلفة الأعلاف) بينما يباع الحليب للدواوين بسعر 22 دج للتر الواحد[1].

والجدول رقم (25) يبين تطور إنتاج الحليب في الجزائر خلال الفترة 1968/2002.

جدول رقم (25)

تطور إنتاج الحليب في الجزائر خلال الفترة 1968 - 2002

لتر الوحدة : 1 000 000

البيان السنوات	الحليب المجمع من المزارع	الحليب المعالج والمحول من طرف الديوان الوطني للحليب	الإنتاج الوطني من الحليب
1968	37.60	-	482
1969	29.07	39.68	-
1970	41.01	56.33	510.80
1971	34.25	57.55	-
1972	33.07	78.87	-

(1) - المجلس الوطني الاقتصادي والإجتماعي: تقرير حول الظرف الاقتصادي والإجتماعي، السداسي الثاني 1998، الجزائر، ماي 1999، ص 38.

(*) ـ تغير طول الفئة بسبب عدم وجود بيانات لكل السنوات.

(**) ـ يعتمد إنتاج الحليب المبستر أساسا على الحليب المجفف المستورد .

1973	32.61	147.44	550
1974	33.16	190.31	-
1975	39.80	218.68	-
1976	59.60	270.27	-
1977	63.00	298.44	700
1978	56.00	309.15	-
1979	48.40	334.43	715
1980	43.50	422.00	-
1981	35.00	-	-
1982	28.30	-	742
1983	-	-	658
1984	-	-	930
1985	-	630.00	713
1986	-	784.00	750
1987	-	830.22	975
1988	-	1133	965
1989	45.15	-	970
1990	37.06	-	900
1991	38.55	-	944
1992	63.92	-	980
1993	78.09	-	1016
1994	81.51	-	1057
1995	125.01	-	1050
1996	137.63	-	1100
1997	112.74	-	1052
1998	92.53	-	1200
1999	100	-	1560
2000	-	-	1550
2201	-	-	1637
2002	-	-	1544

المصدر : **1 - ABDELHAMID SOUKEHAL :** Evolution de la Production , DES Importations et de
la Consommation en Lait et Produits Laitiers en Algerie (Alger , C.R.E.A , 1982) , P 161 , 179 .

2. ـ الديوان الوطني للإحصائيات: الحوليات الإحصائية رقم 13 سنة 1999 ، ص 60 .

3 ـ المجلس الوطني الاقتصادي والإجتماعي: تقرير حول الظرف الاقتصادي والإجتماعي للسداسي الثاني من سنة 1999 ، الجزائر ، ماي 2000 ، ص 32 .

4 ـ المجلس الوطني الاقتصادي والإجتماعي: تقرير حول الظرف الاقتصادي والإجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2000 ، الجزائر ، ماي 2001 ، ص 33 .

5 ـ المنظمة العربية للتنمية الزراعية: الكتاب السنوي للإحصاء ات الزراعية العربية، المجلد رقم 19، الخرطوم ، ديسمبر 1999، ص 136.

6 - MINISTERE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPMENT RURAL : RAPPORT SUR LA SITUATION DU SECTEUR AGRICOLE 2002, ALGER, JUILLET 2003, P 29.

ثالثا : إنتاج البيض في الجزائر

يعتبر إنتاج البيض في الجزائر في معظمه تابعا للقطاعات الإنتاجية الحديثة، ومن ثم فإن إنتاجه يتأثر بظروف العرض، والطلب، ويخضع للتقنيات الحديثة أكثر من تأثره بالعوامل الموردية، والمتغيرات البيئية والمناخية. وقد عرف منتوج البيض في الجزائر زيادات مستمرة، ومعتبرة خلال عقد الثمانينيات حيث تضاعف بحوالي 8 مرات ما بين 1968 ، و 1985، غير أنه تراجع في التسعينيات، بل إنخفض في السنوات (1996 ، 1997، 1998 ، 1999 ، 2000 ، 2001) بحوالي (35.41 ، 26.55%، و 16.66% ، و 9.1% ، و 18.18 %و23.48) على الترتيب مقارنة بإنتاج سنة 1995% . ويرجع [1] ذلك الانخفاض في الإنتاج إلى رفع الدعم عن قطاع تربية الدواجن، وبالتالي ارتفاع أسعار عناصر الإنتاج من جهة، وانخفاض الطلب بفعل ارتفاع أسعار البيض، وانخفاض القدرة الشرائية للمواطنين، وخاصة ذوي الدخول المحدودة من جراء تطبيق برنامجي الاستقرار، والتصحيح الهيكلي من جهة أخرى. وكذلك بسبب الظروف الأمنية إذ أن أغلب المحاضن تتواجد على أطراف المدن والقرى، وفي الجبال.

والجدول رقم (26) يوضح تطور إنتاج بيض المائدة في الجزائر خلال الفترة 2002/1968.

(1) - أنظر الجدول رقم (26) .

جدول رقم (26)

تطور إنتاج بيض المائدة في الجزائر خلال الفترة 1968 - 2002

الإنتاج : 000

وحدة 1 000

السنوات / البيان	1968	1973	1977	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	02
الإنتاج	210	240	300	640	683	981	1660	2200	2300	2800	2800	2780	2539	2068	2100	2300	2640	1705	1939	2200	2400	2020	2160	271

المصدر :

1. ـ الديوان الوطني للإحصائيات : الحوليات الإحصائية ، الجزائر .
2. ـ المجلس الوطني الاقتصادي والإجتماعي : تقرير حول الظرف الاقتصادي والإجتماعي للسداسي الثاني من سنة 1999 (الجزائر ، ماي 2000) ، ص 32 .
3. ـ المجلس الوطني الاقتصادي والإجتماعي: تقرير حول الظرف الاقتصادي والإجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2000 ، الجزائر ، ماي 2001 ، ص 33 .
4. ـ المنظمة العربية للتنمية الزراعية: الكتاب السنوي للإحصاء ات الزراعية العربية، المجلد رقم 19، الخرطوم ، ديسمبر 1999، ص 137.

5 - MINISTERE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPMENT RURAL : RAPPORT SUR LA SITUATION DU SECTEUR AGRICOLE 2002, ALGER, JUILLET 2003 P 29.

مصحح

الباب الثالث
الفجوة الغذائية والتغذوية في الجزائر

تعاني الجزائر في الوقت الراهن من أزمة غذائية متعددة الجوانب، أهم مظاهرها تزايد الاعتماد على الخارج في استيراد الغذاء بسبب ضعف الإنتاج الزراعي من جهة، وارتفاع الطلب على الغذاء من جهة أخرى، وزيادة نسبة عدد السكان الذين يعانون من نقص الغذاء وسوء التغذية، وخاصة منذ تطبيق برنامجي الاستقرار والتصحيح الهيكلي وتدهور الأوضاع السياسية والأمنية. ويهتم هذا الباب بدراسة المشكلة الغذائية من خلال الفصول التالية:

الفصل الأول : الفجوة الغذائية في الجزائر.

الفصل الثاني : الفجوة التغذوية في الجزائر.

الفصل الثالث : أسباب المشكلة الغذائية في الجزائر.

الفصل الرابع : سياسات تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر.

الفصل الأول
الفجوة الغذائية في الجزائر

بدأت معالم مشكلة الفجوة الغذائية (التبعية الغذائية) في الجزائر تظهر في أوائل السبعينيات، وتفاقمت فيما بعد حيث تسارعت وتيرة الواردات الغذائية من ناحية الكمية والقيمة، وزاد وزنها في تغطية الاحتياجات الغذائية الوطنية، وفي المقابل عرفت صادرات المنتجات الزراعية والغذائية انخفاضا حادا من حيث الكمية والقيمة والأهمية بالنسبة لإجمالي الصادرات. وتنقسم الدراسة في هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول : واردات المواد الغذائية في الجزائر.
المبحث الثاني : صادرات المواد الغذائية في الجزائر.
المبحث الثالث : تحليل الفجوة الغذائية في الجزائر.

المبحث الأول
واردات المواد الغذائية في الجزائر

يستطيع المتتبع للتجارة الخارجية في الجزائر منذ أوائل عقد السبعينيات ملاحظة تطور واردات المواد الغذائية بمعدلات مرتفعة، وانخفاض الصادرات منها بمعدلات عالية، وبالتالي الحكم بأن التجارة الخارجية لهذه المواد أصبحت تشكل متاعب اقتصادية وسياسية للجزائر.

أولا : تطور الكميات المستوردة من المواد الغذائية

نظرا لارتفاع الطلب على المواد الغذائية بسبب الزيادة السكانية وزيادة متوسط الدخل الفردي وخاصة خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات من جهة، وثبات أو انخفاض الإنتاج الزراعي الغذائي الوطني من جهة أخرى عمدت الجزائر إلى الاستيراد، وكان نتيجة ذلك أن عرفت واردات المواد الغذائية تطورا كبيرا ومستمرا من حيث الكمية والقيمة وعرفت تغيرات هيكلية كبيرة، فبالإضافة إلى زيادة الكميات المستوردة منها توسعت دائرة الاستيراد لتشمل مواد غذائية كانت من المنتجات الأساسية للزراعة الجزائرية، وأكثر من هذا وذاك فإن معظم واردات المواد الغذائية في الوقت الراهن تعتبر من المواد الاستراتيجية التي لا يمكن الإستغناء عن استهلاكها.

وقد عرفت الكميات المستوردة من المواد الغذائية، وخاصة الحبوب والبقول الجافة والحليب والزيوت والسكر زيادات مستمرة ومعتبرة.

1_ الكميات المستوردة من الحبوب

تعتبر الجزائر من المشترين الرئيسيين للمواد الغذائية عامة والحبوب خاصة من السوق العالمية،إذ صنفت من ضمن الدول العشر الأولى المستوردة للقمح والحبوب الثانوية في العالم خلال الفترة 1988- 1991(1)، فقد ارتفعت واردات الحبوب من16.79 مليون قنطار سنويا خلال الفتـــرة 1970- 1979 إلى 44.75 مليون قنطار سنويا خلال الفترة 1980- 1989، و 55.46 مليون قنطار سنويا خلال الفترة 1990- 1999، و71.57 مليون قنطار سنويا خلال الفترة 2000 – 2001 وضمن الحبوب فقد ارتفع متوسط واردات القمح من 14.75 مليون قنطار إلى 34.36 مليون قنطار و41.60 مليون قنطار، و49.69 مليون قنطار على التوالي خلال الفترة نفسها، وارتفع أيضا متوسط واردات الذرة من 0.77 مليون قنطار إلى 6.37 مليون قنطار، و9.9 مليون قنطار، و 15.9 مليون قنطار على الترتيب خلال الفترة ذاتها، وكذلك ارتفع متوسط واردات الأرز من 0.246 مليون قنطار إلى 0.644 مليون قنطار، و0.932 مليون قنطار، و 1.34 مليون قنطار على التوالي خلال الفترة نفسها. وكانت نسبة هذه الارتفاعات في الفترة 1980- 1989 مقارنة بالفترة 1970- 1979 هي حوالي 166.52% في الحبوب بصورة عامة، و137.78%، و161.79%، و727.27% في القمح والأرز والذرة على الترتيب(2). ويرجع التطور السريع في الكميات المستوردة من الحبوب والقمح خاصة إلى ثبات معدل الإنتاج الوطني منها، وإلى ارتفاع استهلاكها الإجمالي بفعل عامل الزيادة السكانية وتحسن القدرة الشرائية وتنوع استهلاك مشتقات الحبوب (مع الميل نحو مشتقات الحبوب ذات معدل الاستخراج المنخفض) في عقدي السبعينيات والثمانينيات، وكذلك تركيز المستهلك (وخاصة الفئات محدودة الدخل) على استهلاك مشتقات الحبوب منذ أوائل التسعينيات بسبب ارتفاع أسعار المنتجات الحيوانية والفواكه، وأسعار الخضر إلى حد ما، وضعف القدرة الشرائية من جراء تبني الجزائر للإصلاحات الاقتصادية، وخاصة برنامجي الاستقرار والتصحيح الهيكلي، والأزمة السياسية والأمنية. والجدول رقم (27) يوضح تطور واردات الجزائر من الحبوب خلال الفترة 1970- 2001.

---

(1) - **ABDELHAMID BEN CHARIF et AUTRE :** La Filiere Ble En Algerie (Le Ble , La Semoule et le Pain) Edition Karthola , PARIS 1996 .

(2)- أنظر الجدول رقم (27).

جدول رقم(27)

تطور واردات الجزائر من الحبوب خلال الفترة 1970 – 2001

الوحدة : **1000000** قنطار

السنة / المنتوج	متوسط 1970 1979	1980 1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	متوسط 1990 1999	2000	2001	متوسط 2000 2001
الحبوب	16.79	44.75	49.76	44.95	50.68	58.54	73.39	60.80	39.70	59.30	55.13	62.34	55.46	75.67	67.47	71.57
القمح	14.45	34.36	35.40	35.68	39.25	41.36	51.70	49.95	31.38	47.96	39.42	43.84	41.60	53.76	45.62	49.69
مشتقات الحبوب	-	-	07.16	-	09.69	10.52	12.23	11.16	09.13	10.71	02.54	00.41	-	00.32	00.38	00.35
الأرز	0.246	0.644	0.127	0.668	0.921	1.025	1.808	0.387	1.035	1.400	0.605	1.340	0.932	1.704	0.975	1.340
الذرة	0.77	6.37	09.88	08.30	09.91	11.57	13.81	09.04	07.32	8.48	09.58	11.10	09.90	14.92	16.88	15.90
الخرطال	0.100	0.200	1.341	0.123	0.037	0.056	0.255	-	0.00003	0.003	0.0006	0.0391	0.185	0.089	0.102	0.100

المصدر : **F.A.O : STAT « COMMERCE EXTERIEUR » RESEAU INTERNET.**

يستخلص من تحليل معطيات الجدول رقم (27) أن كميات واردات الحبوب السنوية، وخاصة القمح يتحكم في حجمها مستوى الإنتاج الوطني منها، فمثلا انخفضت كميات واردات الحبوب والقمح من حوالي 60.8 مليون قنطار و 49.95 مليون قنطار على الترتيب في سنة 1995 إلى حوالي 39.7 مليون قنطار، و 31.4 مليون قنطار على التوالي في سنة 1996 لأن مستوى إنتاج الحبوب والقمح في سنة 1996 كان قياسيا. وانخفضت أيضا كميات واردات الحبوب والقمح من 75.67 مليون قنطار، و53.76 مليون قنطار على الترتيب في سنة 2000 إلى حوالي 67.47 مليون قنطار و45.62 مليون قنطار على التوالي في سنة 2001 بسبب ارتفاع مستوى الإنتاج في سنة 2001 مقارنة بمستواه في سنة 2000. ويستنتج أيضا من الجدول رقم (27) أن واردات مشتقات الحبوب (السميد والفرينة) ارتفعت في أوائل التسعينيات حيث بلغت أعلى مستوى لها (12.23 مليون قنطار) في سنة 1994، ولكن انخفضت بشكل كبير في السنوات الأخيرة حيث وصلت إلى 0.32 مليون قنطار في سنة 2000، بسبب قيام الخواص بإنشاء وحدات طحن الحبوب حيث تشترى الحبوب ويتم طحنها محليا.

2 _ الكميات المستوردة من البقول الجافة

أخذت كمية الواردات من البقول الجافة (الخضر الجافة) في الجزائر اتجاها تصاعديا منذ بداية السبعينيات، حيث ارتفعت من حوالي 0.361 مليون قنطار سنويا خلال الفترة 1970- 1979 إلى 1.016 مليون قنطار سنويا خلال الفترة 1980- 1989، و1.365 مليون قنطار سنويا خلال الفترة 1990- 1999، و1.682 مليون قنطار سنويا خلال الفترة 2000- 2001[1]. ويعود التطور في كمية الواردات من البقول الجافة إلى ضعف أو انخفاض الإنتاج من جهة، وارتفاع الاستهلاك منها من جهة أخرى. ويعزى ارتفاع استهلاك البقول الجافة في عقد التسعينيات أساسا إلى توجه المستهلكين(وخاصة ذوي الدخول الضعيفة) نحو استهلاكها بفعل عامل انخفاض القدرة الشرائية بسبب الإصلاحات الاقتصادية من جهة، وارتفاع أسعار المنتجات الحيوانية من جهة أخرى. والجدول رقم (28) يبين تطور واردات الجزائر من البقول الجافة خلال الفترة 1970-2001.

(1)- أنظر الجدول رقم (28).

جدول رقم (28)

تطور واردات الجزائر من البقول الجافة خلال الفترة 1970 – 2001

الوحدة : 1000000 قنطار

السنوات	الواردات
متوسط 1970 - 1979	0.361
متوسط 1980 – 1989	1.016
1990	1.148
1991	1.451
1992	0.873
1993	0.495
1994	1.601
1995	1.298
1996	2.506
1997	1.355
1998	1.499
1999	1.429
متوسط 1990 - 1999	1.365
2000	1.606
2001	1.757
متوسط 2000 - 2001	1.682

المصدر : **F.A.O : STAT « COMMERCE EXTERIEUR » RESEAU INTERNET.**

يستنتج من تحليل بيانات الجدول رقم (28) الآتي:

2 ـ 1 ـ ارتفع متوسط واردات البقول الجافة خلال الفترة 1980-1989 بحوالي 181.44% مقارنة بواردات الفترة 1970- 1979 .

2 ـ 2 ـ ارتفع كذلك متوسط واردات البقول الجافة خلال الفترة 1990- 1999 بحوالي 34.35% مقارنة بواردات الفترة 1980- 1989.

2 ـ 3 ـ ارتفع أيضا متوسط واردات البقول الجافة خلال الفترة 2000-2001

بحوالي23.22% (رغم قصر الفترة) مقارنة بواردات الفترة 1990- 1999 .

2 _ 4 _ رغم تحسن مستوى إنتاج البقول الجافة في سنة 1996 بسبب ملاءمة الظروف المناخية وخاصة كميات الأمطار المتساقطة استوردت الجزائر كميات قياسية (مضاعفة الواردات) من البقول الجافة، وقد يعود ذلك إلى فتح باب استيراد البقول الجافة أمام المستوردين الخواص.

3 _ كميات الواردات من المواد الأخرى

تطورت أيضا كميات الواردات من الحليب ومشتقاته والسكر ومنتجاته والقهوة والشاي والزيوت والمواد الدسمة والبطاطس، وخاصة خلال عقد الثمانينيات والجدول رقم (29) يوضح ذلك.

جدول رقم (29)

تطور واردات البطاطس والحليب ومشتقاته والسكر ومنتجاته والقهوة والشاي
والتبغ والفواكه في الجزائرخلال الفترة 1970 – 2001

الوحدة : **1000000** قنطار

السنة / المنتوج	متوسط 1970 1979	1980 1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	متوسط 1990 1999	2000	2001	متوسط 2000 2001
البطاطس	1.215	2.170	1.745	1.625	0.855	0.705	1.637	1.094	0.623	2.312	1.128	1.053	1.278	1.794	1.057	1.425
السكر ومنتجاته	3.523	6.942	7.584	8.125	5.060	7.620	8.526	7.535	6.761	6.269	8.596	9.104	7.518	9.097	10.493	9.795
القهوة، الشاي، التوابل	0.410	0.881	0.717	1.138	0.736	0.950	1.171	0.641	0.867	1.023	1.031	1.035	0.931	1.217	1.084	1.150
القهوة	0.317	0.736	0.635	1.069	0.486	0.882	1.046	0.540	0.737	0.877	0.844	0.911	0.803	1.067	0.874	0.970
الحليب ومنتجاته البيض، العسل	-	-	2.215	2.400	2.633	3.062	2.594	2.201	1.654	1.974	2.181	2.079	2.299	2.132	2.466	2.299
اللحوم	-	-	0.145	0.100	0.192	0.209	0.203	0.303	0.242	0.089	0.247	0.218	0.195	0.179	0.046	0.113
التبغ	0.110	0.186	0.104	0.088	0.148	0.238	0.306	0.271	0.105	0.090	0.182	0.228	0.176	0.179	0.190	0.185
الفواكه	0.146	0.411	0.633	0.380	0.218	0.0403	0.1046	0.654	0.169	0.115	0.0466	0.0667	0.185	0.0278	1.154	0.624

المصدر : **F.A.O : STAT « COMMERCE EXTERIEUR » RESEAU INTERNET.**

وبتحليل معطيات الجدول (29) يستخلص ما يلي:

3 ـ 1 ـ ارتفع متوسط واردات البطاطس خلال الفترة 1980- 1989 بحوالي 78.6% مقارنة بالفترة 1970- 1979، وانخفض هذا المتوسط خلال الفترة 1990- 1999 بحوالي 41.1% مقارنة بالفترة 1980- 1989، ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى ارتفاع مستوى إنتاج وإنتاجية البطاطس في الجزائر منذ أوائل التسعينيات.

3 ـ 2 ـ ارتفع متوسط واردات السكر ومنتجاته خلال الفترة 1980-1989 بنسبة97% مقارنة بالفترة 1970-1979، وارتفع بنسبة 8.3% خلال الفترة 1990-1999 مقارنة بالفترة 1980-1989، وكذلك ارتفع بحوالي 30.3% خلال الفترة 2000-2001 مقارنة بالقترة 1990-1999. ويرجع الارتفاع في واردات السكر وخاصة خلال عقد الثمانينيات أساسا إلى ارتفاع مستوى الاستهلاك من المشروبات، والحلويات، والمرطبات المنتجة من قبل المؤسسات، أو المعدة في المنازل بمناسبة الأعياد والأفراح وغيرها.

3 ـ 3 ـ ارتفع متوسط واردات القهوة والشاي والتوابل خلال الفترة 1980-1989 بحوالي 115% مقارنة بالفترة 1970- 1979، وارتفع خلال الفترة 1990- 1999 بحوالي 5.67% مقارنة بالفترة 1980- 1989، وارتفع كذلك خلال الفترة 2000 - 2001 بحوالي 23.5% مقارنة 1990 - 1999. ويعود الارتفاع في واردات القهوة خاصة إلى ارتفاع، وانتشار استهلاكها في وسط الشباب بسبب تفاقم ظاهرة البطالة وشيوع المقاهي في القرى والمدن والنوادي في المؤسسات التربوية والاقتصادية...الخ.

3 ـ 4 ـ ارتفع متوسط واردات الفواكه خلال الفترة 1980- 1989 بحوالي 181.5% مقارنة بواردات الفترة 1970-1979 وقد يرجع ذلك إلى ضعف الإنتاج منها من جهة، وفتح باب الاستيراد منها من جهة أخرى في مقابل ارتفاع استهلاكها. وانخفض متوسط الواردات من الفواكه بحوالي 55% خلال الفترة 1990- 1999 مقارنة بالواردات خلال الفترة 1980- 1989، وقد يعود ذلك إلى ارتفاع إنتاج الفواكه من جهة، وضعف الطلب عليها بسبب انخفاض القدرة الشرائية وارتفاع الأسعار من جهة أخرى. ولكن ارتفع متوسط واردات الفواكه بحوالي 237.3% خلال الفترة 2000- 2001 مقارنة بالفترة 1990- 1999 ويعزى ذلك إلى فتح الباب أمام استيراد التجار الخواص للفواكه وخاصة الموز الذي كانت أسعاره منخفضة مقارنة بمنتجات الفواكه الأخرى المحلية وحتى بعض منتجات الخضر مثل الكوسة والبصل.

3 _ 5 _ تتأثر واردات الحليب إلى حد ما بالعوامل المناخية، فإذا كانت الظروف المناخية مواتية وخاصة كميات الأمطار المتساقطة تنخفض كميات الحليب المستوردة، فعلى سبيل المثال انخفضت واردات الحليب من حوالي 2.2 مليون قنطار في سنة 1995 إلى حوالي 1.65 مليون قنطار في سنة 1996 بسبب تحسن العوامل المناخية.

ويؤكد تطور واردات المنتجات الغذائية في الجزائر، وخاصة في الثمانينات ارتفاع حجم الواردات بالنسبة للساكن في أغلب المواد الغذائية، والجدول رقم (30) يبين ذلك .

جدول رقم (30)

تطور متوسط واردات المنتجات الغذائية بالنسبة للساكن في الجزائر

خلال القترة 1970 – 1989

السنوات / المنتوج	وحدة القياس	متوسط الفترة - 1970 1979	متوسط الفترة - 1980 1989
القمح الصلب	كلغ	91.8	165.1
البقول الجافة	"	2.71	5.49
الحليب	"	2.39	6.61
الزبدة	"	0.99	2.34
الجبن	"	0.32	0.67
البطاطس	"	2.36	4.69

المصدر : **MOHAMED ELYES MESLI** : Les Vicissitudes de L'agriculture Algérienne , Imprimerie Dahlab, Alger ,1996 , P 199.

ثانيا : تطور قيمة واردات المواد الغذائية

عرفت قيمة الواردات من المواد الغذائية تطورا كبيرا ومستمرا سواء من حيث القيمة المطلقة أو من حيث أهميتها النسبية لمجمل قيمة الواردات السلعية الجزائرية، وخاصة خلال الثمانينات. إذ ارتفع متوسط قيمة واردات المواد الغذائية والمشروبات بالأسعار الجارية من حوالي 761مليون دولار أمريكي خلال الفترة 1970- 1979 إلى 2282.5 مليون دولار أمريكي خلال الفتـــــرة 1980-1989، و 2336.2 مليون دولار أمريكي خلال الفترة 1990- 1999، و2398.2 مليون دولار أمريكي خلال الفترة 2000-2001.

وانتقلت الأهمية النسبية لقيمة واردات المواد الغذائية والمشروبات إلى مجموع الواردات من

16.58%إلى 24.55%و25.26% و 24.47% على التوالي خلال الفترة نفسها(1).

ويرجع الارتفاع في قيمة واردات المواد الغذائية بصورة عامة إلى زيادة الكميات المستوردة وخاصة من الحبوب، والبقول الجافة، والسكر ومنتجاته، والمواد الدسمة، والحليب، وإلى ارتفاع أسعار بعض المنتجات في السوق العالمية مثل الحليب ومشتقاته.

والجدول رقم (31) يبين تطور قيمة واردات المواد الغذائية والمشروبات في الجزائر خلال الفترة 1970-2001.

جدول رقم (31)

تطور قيمة واردات المواد الغذائية والمشروبات والتبغ في الجزائر

خلال القترة 1970 – 2001

السنة	المواد الغذائية والمشروبات والتبغ		مجموع الواردات السلعية	
	مليون دج	مليون دولار امريكي	مليون دج	مليون دولار امريكي
1970	680	162	6205	1257
1971	1848	195	6028	1227
1972	1139	293	6694	1491
1973	1218	359	8876	2240
1974	3544	798	17754	4246
1975	4633	1312	23755	6015
1976	3595	249	22227	5338
1977	4488	1215	29475	7018
1978	5029	1459	34439	8684
1979	5174	1570	32378	8403
متوسط	**3134.8**	**761.2**	**18783.1**	**4591.9**
1970				
1979				
1980	7782	2234	40519	10560
1981	8399	2352	48780	11302
1982	8745	2223	49384	10754
1983	9209	2207	49782	10395
1984	7833	1985	51257	10286
1985	9728	2516	49491	9844
1986	7261	2059	43394	9229
1987	7096	1945	34153	7042
1988	9296	2036	43427	4342
1989	19965	3268	70072	9209

السنة	المواد الغذائية والمشروبات والتبغ			مجموع الواردات السلعية	
	مليون دج	متوسط سعر صرف دج مقابل الدولار	مليون دولار امريكي	مليون دج	مليون دولار امريكي
1990	16907	8.9575	1887.468	87018	9679.89
1991	30860	18.4730	1670.546	139241	7683.29
1992	50696	21.8360	2321.670	188600	8647.83
1993	47555	23.3450	2037.053	205000	8761.18
1994	93515	35.0590	2667.360	340100	9570.34
1995	132962	47.6630	2789.627	513200	10782.40
1996	142500	54.7490	2602.787	498300	9105.61
1997	146900	57.7070	2545.618	501600	8688.38
1998	148800	58.7390	2533.240	552400	9834.04
1999	153730	66.6400	2306.872	610673	9716.80
متوسط	**96442.5**		**2336.224**	**363613.2**	**9246.976**
1990					
1999					
2000	18169	75.2850	2413.389	690426	9687.96
2001	18409	77.25	2383.042	767891	9940.335
متوسط	**182891**		**1398.2155**	**729158.5**	**9814.1475**
2001					
2002					

(1)- أنظر الجدول رقم (28).

متوسط	9531.4	2282.5	48025.9	9296.3
1980				
1989				

المصدر : OFFICE NATIONAL des Statistiques : Annuaire Statistiques de L'algerie : N° (12 …. 20).
- F.M.I : Statistiques Financiers Internationales.

ويؤكد كذلك تطور قيمة واردات المواد الغذائية والمشروبات وخاصة خلال الثمانينات ارتفاع متوسط الواردات بالنسبة للساكن في الجزائر من حوالي 44.3 دولار أمريكي خلال الفترة 1970 - 1979 إلى 89.3 دولار أمريكي خلال الفترة 1980-1989(1).

المبحث الثاني
صادرات المواد الغذائية في الجزائر

عرفت صادرات المنتجات الزراعية بما فيها المواد الغذائية انخفاضا متواصلا سواء من حيث الكمية، أو القيمة، والأهمية النسبية لإجمالي الصادرات السلعية وخاصة خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات بسبب عدم منح المكانة المناسبة للزراعة في استراتيجية التنمية الجزائرية.

أولا : تطور الكميات المصدرة من المنتجات الزراعية

تراجعت الكميات المصدرة من المنتجات الزراعية بشكل ملفت للنظر بل توقف تصدير البعض منها.

والجدول رقم (32) يوضح تطور صادرات الجزائر من بعض المنتجات الزراعية خلال الفترة 1970-2001.

(1) - **MOHAMED ELYES MESLI** : Les Vicissitudes de L'agriculture , op cit, P 197.

جدول رقم (32)

تطور صادرات الجزائر من المنتجات الزراعية

خلال الفترة 1970 – 2001

الوحدة : 1000000 قنطار

السنة / المنتوج	متوسط 1970 1979	متوسط 1980 1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	متوسط 1990 1999	2000	2001	متوسط 2000 2001
الحبوب	0.216625	0.000394	0.000550	0.033430	0.007880	0.000680	0.001350	0.033740	0.110020	-	-	0.000140	0.018779	0.000060	0.000870	0.000465
القمح	0.022188	0.000394	0.00550	0.033430	0.007880	0.000620	0.001350	0.033740	0.110000	-	-	0.000090	0.018766	0.000060	0.000870	0.000465
البقول الجافة	0.030776	-	-	-	-	-	-	-	-	-	0.011580	0.000220	0.001180	0.000060	0.000060	0.000060
البطاطس	0.120790	0.015864	0.004490	-	0.028470	0.020720	0.001200	0.000100	0.000110	-	-	0.002370	0.005746	-	0.003710	0.001855
الخضر	0.080204	0.004240	0.004440	0.007610	0.008430	0.042600	0.112730	0.020560	0.229160	0.016580	0.068610	0.010240	0.052096	0.015040	0.354710	0.184875
الفواكه	1.508687	0.086435	0.135500	0.120430	0.237770	0.435750	0.090550	0.219790	0.206550	0.122540	0.105130	0.106490	0.178050	0.108830	0.084460	0.096645
التمور	0.138352	0.037927	0.129230	0.119440	0.216030	0.256350	0.079630	0.218520	0.205980	0.122060	0.104640	0.105750	0.155763	0.107860	0.078580	0.093220
البرتقال والمندرين	1.167113	0.046545	0.001470	-	0.014770	0.121540	0.010920	0.001260	0.000280	-	0.000490	0.000070	0.015080	0.000280	0.001370	0.000825
السكر ومنتجاته	0.001258	-	-	0.130430	0.000140	0.000250	0.000020	0.000530	0.040690	-	0.000560	0.000530	0.013315	0.003870	0.006260	0.005065
المشروبات الكحولية	5.824476	1.222018	0.264120	0.102360	0.043160	0.048270	0.036510	0.128490	0.211340	0.061440	0.041050	0.026210	0.096295	0.058460	0.029220	0.043840
التبغ	0.005819	0.001827	-	0.002410	-	0.000440	-	-	-	0.000010	0.000060	-	0.000992	0.000380	0.000050	0.000215

المصدر : **F.A.O : STAT « COMMERCE EXTERIEUR » RESEAU INTERNET.**

يستخلص من تحليل بيانات الجدول رقم (32) الآتي:

1 ـ توقفت صادرات البقول الجافة خلال الفترة 1980-1997.

2 ـ إن متوسط صادرات الحبوب والبطاطس والخضر والفواكه والمشروبات الكحولية والتبغ انخفض خلال الفترة 1980- 1989 مقارنة بمتوسط صادرات الفترة 1970-1979 حيث انخفض متوسط صادرات الحبوب بحوالي 99.82% (القمح بحوالي 98.22%) والبطاطس بحوالي 86.87% والخضر بحوالي 94.71% والفواكه بحوالي 94.27% (التمور بحوالي72.58%، البرتقال والمندرين بحوالي96%) والمشروبات الكحولية بحوالي 79% والتبغ بحوالي68.6%.

3 ـ انخفض أيضا متوسط صادرات المشروبات الكحولية والتبغ والبرتقال والمندرين والبطاطس خلال الفترة 1990-1999 مقارنة بمتوسط الفترة 1980- 1989. إذ انخفض متوسط صادرات البطاطس بحوالي 63.78% والبرتقال والمندرين بحوالي 67.6% والتبغ بحوالي 84% والمشروبات الكحولية بحوالي 92.12%.

4 ـ ارتفع متوسط صادرات القمح والخضر والتمور خلال الفترة 1990- 1999 مقارنة بالفترة 1980- 1989، فمتوسط صادرات القمح ارتفع بحوالي46.63% والخضر وارتفع بحوالي254.71% والتمور ارتفع بحوالي 184.38%.

ثانيا : تطور قيمة صادرات المنتجات الغذائية

انخفضت قيمة صادرات المنتجات الزراعية من حيث القيمة المطلقة والأهمية النسبية لإجمالي الصادرات السلعية خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات مقارنة بالسبعينيات.

والجدول رقم (33) يبين تطور قيمة صادرات المواد الغذائية، والمشروبات، والتبغ خلال الفترة 1970 – 2001.

جدول رقم (33)

تطور قيمة صادرات المواد الغذائية والمشروبات والتبغ في الجزائر

خلال القترة 1970 – 2001

وحدة القياس / السنة	المواد الغذائية والمشروبات والتبغ			مجموع الصادرات	
	مليون د ج	متوسط سعر صرف د ج مقابل دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون د ج	مليون دولار أمريكي
1970	957	4.937	194.117	4981	1010.344
1971	486	4.91	98.981	4208	857.026
1972	516	4.48	115.178	5854	1306.696
1973	872	3.96	220.202	7479	1888.636
1974	650	4.18	155.502	19594	4687.559
1975	669	4.1719	160.358	18563	4449.531
1976	602	4.1638	144.579	22205	5332.869
1977	526	4.1468	126.844	24410	5886.466
1978	562	3.9659	141.708	24234	6110.593
1979	401	3.8533	104.066	36754	9538.318
متوسط	**624.1**		**146.153**	**16828.2**	**4106.215**
1970					
1979					
1980	431	3.8375	112.312	52648	13719.348
1981	519	4.3158	120.255	62837	14559.757
1982	324	4.5922	70.554	60478	13169.722
1983	178	4.7888	37.170	60722	12680.003
1984	235	4.9834	47.156	63758	12794.076
1985	281	5.0278	55.889	64564	12841.402
1986	123	4.7023	26.157	34935	7429.343
1987	145	4.8497	29.898	41736	8605.893
1988	178	5.9148	30.094	45421	7679.211
1989	264	7.6086	34.697	71937	9454.696
متوسط	**267.8**		**56.418**	**55904**	**11293.345**
1980					
1989					

وحدة القياس / السنة	المواد الغذائية والمشروبات والتبغ			مجموع الصادرات	
	مليون د ج	متوسط سعر صرف د ج مقابل دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون د ج	مليون دولار أمريكي
1990	450	8.9575	50.237	122279	13651.018
1991	957	18.4730	51.805	233589	12644.887
1992	1743	21.8360	79.822	250089	11453.059
1993	2265	23.3450	97.023	239214	102460.05
1994	1159	35.0590	33.058	320206	9133.346
1995	5233	47.6630	109.791	500612	10503.157
1996	7439.7	54.7490	135.887	740810.9	13531.039
1997	2148.9	57.7070	37.238	791767.5	13720.476
1998	1567	58.7390	26.677	588875.6	10025.291
1999	1566.8	66.6400	23.511	840516.5	12612.792
متوسط	**2452.94**		**64.505**	**462795.95**	**11752.197**
1990					
1999					
2000	2430.5	75.2850	32.284	1657215.6	22012.56
2001	2133.7	77.25	27.621	1579157.09	20442.16
متوسط	**2282.1**		**29.952**	**1618186.34**	**21227.36**
2000					
2001					

المصدر : - الديوان الوطني للإحصائيات : المجموعة الإحصائية السنوية، للجزائر، الأعداد من 12 إلى 20.
- FMI : Statistiques Financiers Internationales .

يستنتج من تحليل معطيات الجدول رقم (33) ما يلي :

1 ـ انخفض متوسط صادرات المواد الغذائية والمشروبات والتبغ من 146.15 مليون دولار خلال الفترة 1970 – 1979 إلى 56.42 مليون دولار خلال الفترة 1980 – 1989، حيث بلغت نسبه الانخفاض حوالي 61.39%. ويعزى هذا الانخفاض إلى ركود أو تدهور مستوى الإنتاج

الزراعي من جهة، وزيادة استهلاك المواد الغذائية من جهة أخرى بسبب ارتفاع عدد السكان وتحسن المستوى الغذائي.

2 ـ ارتفع متوسط صادرات المواد الغذائية والمشروبات والتبغ من 56.42 مليون دولار خلال الفترة 1980 – 1989 إلى 64.50 مليون دولار خلال الفترة 1990 – 1999، حيث بلغت نسبة الارتفاع 14.32%. ويرجع هذا التحسن في الصادرات إلى سياسة تشجيع الصادرات وتنويعها، وخاصة الزراعية.

3 ـ انخفضت حصة صادرات المواد الغذائية والمشروبات والتبغ مقارنة بمجموع الصادرات السلعية من حوالي 3.71% خلال الفترة 1970 – 1979 إلى 0.48% خلال الفترة 1980 – 1989 ، ثم ارتفعت قليلا إلى 0.53% خلال الفترة 1990 – 1999، ولكن انخفضت من جديد إلى 0.14% خلال الفترة 2000 – 2001. ويعود هذا الانخفاض بصفة عامة إلى زيادة حجم صادرات المحروقات، وارتفاع أسعارها في السوق العالمية من جهة، وانخفاض صادرات المنتجات الزراعية من جهة أخرى.

المبحث الثالث
تحليل الفجوة الغذائية في الجزائر

بالرجوع إلى البيانات الإحصائية حول الإنتاج والواردات والصادرات من المنتجات الزراعية والغذائية في الجزائر يتضح أن درجة التبعية الغذائية كبيرة لأن الواردات الغذائية، تشغل وزنا معتبرا في تغطية الاحتياجات الغذائية الوطنية، وأن نسبة تغطية قيمة الصادرات للواردات من المواد الغذائية والمشروبات ضعيفة جدا وفي تدهور، وأن الواردات والصادرات بصفة عامة والمواد الغذائية والمشروبات بصفة خاصة مقصورة على مناطق جغرافية ودول محدودة.

أولا : حصة الواردات الغذائية في تغطية الاحتياجات الغذائية الوطنية

تشغل واردات المواد الغذائية نسبة 60% من متوسط الاستهلاك الغذائي على المستوى الوطني، ونسبة 100% بالنسبة للسكر والزيوت (باستثناء زيت الزيتون) والقهوة والشاي والأرز(1).

والجدول رقم (34) يوضح تطور الفجوة لبعض المنتجات الغذائية، والتبغ في الجزائر خلال الفترة 1970 – 1999 .

(1) - **ABDELHAMID BEN CHARIF et AUTRE :** La Filiere Ble En Algerie , OP CIT , P 135.

جدول رقم (34)

تطور الفجوة لبعض المواد الغذائية والتبغ في الجزائر

خلال الفترة 1970 – 1999

الوحدة : مليون قنطار

الفترة الزمنية والبيان / المنتوج			الحبوب	القمح	البقول الجافة	البطاطس	التبغ
متوسط الفترة 1970 - 1979	الإنتاج		18.53	13.12	0.555	4.00	0.030254
	الواردات		16.79	14.45	0.361	1.215	0.110
	الصادرات		0.216625	0.022188	0.030776	0.120790	0.005819
	المتاح للاستعمال		35.1034	27.5478	0.8852	5.0942	0.1344
	الفجوة	كمية	16.5734	14.4278	0.3302	1.09421	0.1042
		%	47.21	52.37	37.30	21.48	77.53
متوسط الفترة 1980 - 1989	الإنتاج		19.00	11.03	0.491	7.00	0.041833
	الواردات		44.75	34.36	1.016	2.170	0.186
	الصادرات		0.000394	0.000394	00	0.015864	0.001827
	المتاح للاستعمال		63.7496	45.3896	1.507	9.1541	0.2260
	الفجوة	كمية	44.7496	34.3596	1.016	2.1541	0.1842
		%	70.19	75.70	67.42	23.53	81.50
متوسط الفترة 1990 - 1999	الإنتاج		24.00	15.08	0.470	10.220	0.054497
	الواردات		55.46	41.60	1.365	1.278	0.176
	الصادرات		0.018779	0.018766	0.001180	0.005746	0.000292
	المتاح للاستعمال		79.4412	56.6612	1.8338	11.4922	0.2302
	الفجوة	كمية	55.4412	41.5812	1.3638	1.2722	0.1754
		%	69.79	73.38	74.37	11.07	76.32

المصدر : من إعداد الباحث بناء على معطيات الجداول رقم : 10 ، 11 ، 12 ، 14 ، 27 ، 28 ، 29 ، 32.

يستنتج من تحليل بيانات الجدول رقم (34) الآتي :

1 ـ ارتفعت نسبة التبعية (المعبر عنها بالفجوة) للحبوب من 47.21% خلال الفترة 1970 – 1979 إلى 70.19% خلال الفترة 1980 – 1989، وانخفضت إلى 69.79% خلال الفترة 1990 – 1999. وبلغت بالنسبة للقمح 52.37%، و 75.7%، و 73.38% على التوالي خلال الفترة ذاتها. ويعود ذلك إلى ثبات مستوى إنتاج الحبوب من جهة، وارتفاع الاستهلاك والميل نحو مشتقات الحبوب ذات معدل الاستخراج المنخفض من جهة أخرى.

2 ـ ارتفعت نسبة التبعية بالنسبة للبقول الجافة من 37.3% خلال الفترة 1970 – 1979 إلى 67.42% خلال الفترة 1980 – 1989، و 74.37% خلال الفترة 1990 – 1999. ويرجع ذلك إلى انخفاض الإنتاج من جهة، وارتفاع الاستهلاك من جهة أخرى.

3 ـ ارتفعت نسبة الفجوة بالنسبة للتبغ من 77.53% خلال الفترة 1970 – 1979 إلى 81.5% خلال الفترة 1980 – 1989، ثم انخفضت إلى 76.32% خلال الفترة 1990 – 1999، ويرجع انخفاض الفجوة إلى ارتفاع متوسط المساحة الزراعية ومن ثم الإنتاج في الفترة الأخيرة.

4 ـ ارتفعت نسبة الفجوة بالنسبة للبطاطس من 21.48% خلال الفترة 1970 – 1979 إلى 23.53% خلال الفترة 1980 – 1989، وانخفضت الفجوة خلال الفترة 1990 – 1999 بنسبة معتبرة، حيث وصلت إلى 11.07%، وذلك بسبب ارتفاع متوسط إنتاج، وإنتاجية البطاطس خلال التسعينيات.

وبالرجوع إلى بيانات موازين الوفر الغذائي المعدة من قبل المنظمة العالمية للزراعة والأغذية (F.A.O) فإن التبعية بالنسبة لأغلب المواد الغذائية قد ارتفعت، وخاصة خلال عقد الثمانينيات .

والجدول رقم (35) يبين تطور الفجوة بالنسبة للمواد الغذائية في الجزائر خلال الفترة 1970 – 2001.

جدول رقم (35)

تطور الفجوة بالنسبة للمواد الغذائية في الجزائر خلال الفترة 1970 – 2001

الوحدة : 1000 طن

الفترة الزمنية والبيان / المنتوج	متوسط الفترة 1970 - 1980							متوسط الفترة 1981 - 1990							متوسط الفترة 1991 - 2001						
	الإنتاج	الواردات	المخزون	الصادرات	المتاح للاستعمال	الفجوة		الإنتاج	الواردات	المخزون	الصادرات	المتاح للاستعمال	الفجوة		الإنتاج	الواردات	المخزون	الصادرات	المتاح للاستعمال	الفجوة	
						كمية	%						كمية	%						كمية	%
ـ الحبوب	1904	1830	182 -	20	3532	1810	51.24	1817	4638	10	00	6465	4638	71.74	2373	5891	115	02	8377	5889	70.30
ـ القمح	1331	1579	131 -	02	2776	1577	56.80	1027	3499	40-	00	4486	3499	78.00	1557	4363	176	02	6095	4361	71.55
ـ البطاطس	418	126	05 -	11	529	115	21.74	719	218	05	02	940	216	22.98	1053	126	00	01	1178	125	10.61
ـ الزيوت النباتية	45	139	13 -	02	168	137	81.55	46	325	29 -	00	342	325	95.03	72	401	41	02	512	399	77.93
ـ الخضر	663	40	00	07	696	33	04.74	1415	130	00	00	1545	130	8.41	2498	51	00	08	2541	43	01.69
ـ الفواكه	1487	13	1 +	139	1362	126-	9.25-	1053	22	04	08	1071	14	1.30	1267	27	00	17	1277	10	0.78
ـ اللحوم ومخلفات الذبح	164	07	00	-	171	07	04.09	350	27	-	-	377	27	7.16	540	22	00	00	562	22	3.91
* اللحوم الحمراء	126	07	-	-	133	07	05.26	205	27	-	-	232	27	11.64	319	22	00	00	341	22	6.45
* لحوم الدجاج	38	-	-	-	38	-	00	145	00	-	00	145	00	00	211	00	00	00	211	00	00
ـ الدهون الحيوانية	03	50	-	-	53	50	94.34	05	111	00	00	116	111	95.69	08	74	00	00	82	74	90.24
ـ الحليب ومشتقاته	662	443	06 +	-	1111	443	39.87	901	1383	00	00	2284	1383	60.55	1212	1825	02	01	3038	1824	60.04
ـ البيض	16	15	06	-	37	15	40.54	72	32	-	-	104	32	30.77	108	02	-	-	110	02	1.81
ـ السمك	35	29	00	02	62	27	43.55	77	40	-	-	117	40	34.19	99	08	00	01	106	07	6.60
ـ البقول الجافة	55	40	04 -	03	88	37	42.04	47	106	3 -	00	150	106	70.67	45	144	06	00	195	144	73.84
ـ السكر	07	374	04 -	00	376	374	99.47	07	711	41 -	00	677	711	105.02	02	793	25 -	02	768	791	103
ـ المنبهات	-	41	02	00	43	41	95.35	-	81	01 -	00	80	81	101.25	-	98	00	00	98	98	100
ـ القهوة	-	35	02	00	37	35	94.59	-	73	02 -	00	71	73	102.81	-	85	00	00	85	-	100
ـ التوابل	04	04	01	00	09	04	44.44	06	06	00	00	12	06	50	07	05	00	00	12	05	41.67
المشروبات الحكولية	552	00	62	550	65	550-	846.15-	172	02	00	102	72	100-	138.89-	92	08	00	07	93	01	1.07

المصدر : - F.A.O : STAT, Reseau Internet

يستخلص من تحليل بيانات الجدول رقم (35) الآتي :

1 ـ ارتفع متوسط التبعية للحبوب من 51.24% خلال الفترة 1970 – 1980 إلى 71.74% خلال الفترة 1981 – 1990، وانخفض إلى 70.30% خلال الفترة 1991 – 2001. وانتقل متوسط التبعية بالنسبة لسلعة القمح من 56.8% إلى 78%، وانخفض إلى 71.55% على التوالي خلال الفترة نفسها.

2 ـ انتقل متوسط التبعية بالنسبة للبقول الجافة من 42.04% خلال الفترة 1970 – 1980 إلى 70.67% خلال الفترة 1981 – 1990، و 73.84% خلال الفترة 1991 – 2001.

3 ـ ارتفع متوسط التبعية بالنسبة للحليب ومشتقاته من 39.87% خلال الفترة 1970 – 1980 إلى 60.55% خلال الفترة 1981 – 1990، و 60.04% خلال الفترة 1991 – 2001.

4 ـ انتقل متوسط التبعية بالنسبة للسكر من 99.47% خلال الفترة 1970 – 1980 إلى 105% خلال الفترة 1981 – 1990، و 103% خلال الفترة 1991 – 2001 . وارتفع متوسط التبعية بالنسبة للقهوة من 94.59% إلى 102.81%، و 100% على الترتيب خلال الفترة نفسها.

5 ـ ارتفع متوسط التبعية بالنسبة للزيوت النباتية من 81.55% خلال الفترة 1970 – 1980 إلى 95% خلال الفترة 1981 – 1990، غير أنه انخفض إلى حوالي 78% خلال الفترة 1991 – 2001. ويعود انخفاض نسبة التبعية في الفترة الأخيرة إلى عامل ارتفاع إنتاج زيت الزيتون وعودة المواطن إلى استهلاكه وخاصة في مناطق إنتاجه من جهة ، وإلى ارتفاع أسعار الزيوت ومن ثم انخفاض الطلب عليها من جهة أخرى. وارتفع متوسط التبعية بالنسبة للدهون الحيوانية من 94.34% إلى 95.69%، ثم انخفض إلى 90.24% على التوالي خلال الفترة ذاتها .

ثانيا : نسبة تغطية قيمة الصادرات للواردات من المواد الغذائية والمشروبات والتبغ

لقد شهدت حصة تغطية قيمة الواردات بالصادرات من المواد الغذائية والمشروبات والتبغ انخفاضا مستمرا منذ سنة 1971، حيث انخفضت من حوالي 120.31% سنة 1970 إلى 61.33% سنة 1973، و 5.02% سنة 1980، و 2.22% سنة 1985، و 1.06% سنة 2001. وانخفض أيضا متوسط حصة التغطية من 19.21% خلال الفترة 1970 – 1979 إلى 2.47% خلال الفترة 1980 – 1989، و 2.76% خلال الفترة 1990 – 1999، و 1.24% خلال الفترة 2000 – 2001[1].

---

(1) ـ أنظر الجدول رقم (31) . والجدول رقم (33).

ثالثا : التوزيع السلعي والجغرافي للواردات والصادرات السلعية

تزداد مخاطر التبعية الغذائية حدة إذا كانت صادرات البلد تقتصر على سلعة واحدة أو سلعتين، ويتركز التعامل الخارجي مع مناطق جغرافية ودول محدودة بالنسبة للواردات والصادرات السلعية بصفة عامة ، والمنتجات الزراعية بصفة خاصة .

1 _ التوزيع السلعي للصادرات

تشكل صادرات المحروقات معظم صادرات الجزائر، حيث تراوحت حصة مساهمتها ما بين 93.4%، و 97.2% من إجمالي قيمة الصادرات السلعية خلال الفترة 1991 – 2001. ولذلك فإن أي تدهور في عائدات تصدير المحروقات ـــ من جراء انخفاض الأسعار وحجم الطلب ـــ سيترتب عنه انعكاسات سلبية على التنمية الاقتصادية، والاجتماعية بصفة عامة، والوضع الغذائي للسكان بصفة خاصة.

لقد أدى انخفاض عائدات المحروقات في الجزائر بحوالي 80% في الأشهر الأولى من سنة 1986 مقارنة مع وضعها قبل انخفاض ثمن البترول من 30 دولار للبرميل في نهاية 1985 إلى حوالي 12 دولار للبرميل في النصف الأول من عام 1986[1] إلى تعطيل تنفيذ برامج التنمية في الميدان الاجتماعي، والمنشآت الأساسية، وإلى انخفاض عرض المواد الغذائية الأساسية في السوق الوطنية كدقيق القمح والبقول الجافة والزيوت النباتية والزبدة والسكر، ترتب عنه حدوث اضطرابات اجتماعية في بعض المدن الكبرى، كمدينة قسنطينة.

والجدول رقم (36) يعرض الحصة النسبية لكل مجموعة سلعية ضمن الصادرات السلعية الجزائرية خلال الفترة 1991 – 2001.

---

(1) ـ مجلة أحداث الاقتصادية، "التأثيرات على الاقتصاد الوطني "، المؤسسة الوطنية لنشر المجلات الشهرية والصحف المتخصصة، الجزائر 1986، ص 2 ، 5 .

جدول رقم (36)

الحصة النسبية لكل مجموعة سلعية ضمن قيمة صادرات الجزائر السلعية

خلال الفترة 1991 – 2001

النسبة المئوية للمجموعة السلعية / السنة	الطاقة والزيوت %	المنتجات النصف مصنعة %	الأغذية والمشروبات والتبغ %	المجموع %
1991	97.1	1.2	0.4	100
1992	96.0	2.0	0.7	100
1993	95.3	2.8	0.9	100
1994	96.8	2.1	0.4	100
1995	95.0	2.6	1.1	100
1996	93.4	3.7	1.0	100
1997	96.2	2.8	0.3	100
1998	96.4	2.5	0.3	100
1999	96.5	2.2	0.2	100
2000	97.2	2.1	0.1	100
2001	96.6	2.6	0.2	100

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات: المجموعة الإحصائية السنوية للجزائر، الأعداد من 16 إلى 20 .

يستنتج من تحليل معطيات الجدول رقم (36) أن حصة قيمة صادرات الطاقة والزيوت ضمن مجموعة قيمة الصادرات السلعية قد ارتفعت في السنوات الأخيرة حيث وصلت إلى 97.2% سنة 2000، في حين أن حصة الأغذية والمشروبات والتبغ قد انخفضت إلى 0.1% سنة 2000، رغم أن السلطة الجزائرية تبنت سياسة تشجيع وتنويع الصادرات خارج المرحوقات خلال فترة التسعينيات. وقد يرجع ذلك إلى زيادة حجم إنتاج وصادرات المحروقات وارتفاع أسعارها في السوق العالمية.

2 _ التوزيع الجغرافي للواردات والصادرات السلعية

تهدف دراسة التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات إلى تحديد أهمية الوزن النسبي لكل طرف من الشركاء التجاريين المتعاملين مع الجزائر، سواء بالنسبة لحصة استيعاب الصـــــادرات أو حصة التموين بالواردات.

2_1 _ التوزيع الجغرافي للصادرات السلعية

يعرض الجدول رقم (37) توزيع صادرات الجزائر السلعية حسب المناطق الجغرافية للفترة

.2001 – 1991

جدول رقم (37)

توزيع صادرات الجزائر السلعية (من حيث القيمة) حسب المناطق الجغرافية

خلال الفترة 1991 – 2001

السنة / المنطقة الجغرافية	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
	%	%	%	%	%	%	%	%	%	%	%
الاتحاد الأوروبي	71.3	72.8	68.9	69.7	64.9	60.0	63.5	63.9	64.0	62.5	63.8
الدول الأوروبية الأخرى	5.4	5.0	3.6	4.5	8.0	11.4	7.0	7.2	5.8	7.5	5.7
أوربا	76.7	77.8	72.5	74.2	72.9	71.4	70.5	71.1	69.8	70.0	69.5
أمريكا الشمالية	17.3	14.2	17.5	17.9	19.0	19.0	19.4	19.1	17.2	19.1	17.8
أوربا وأمريكا الشمالية	94	92	90	92.1	91.9	90.4	89.9	90.2	87	89.1	87.3
أمريكا اللاتينية	2.4	3.5	5.1	2.6	2.8	5.5	6.2	7.4	8.9	8.1	6.3
المغرب العربي	1.6	2.1	1.7	2.8	2.3	1.9	1.5	1.3	1.4	1.2	1.5
البلدان العربية الأخرى	0.3	0.0	0.2	0.1	0.2	0.1	0.2	0.2	0.5	0.3	1.7
البلدان الإفريقية	0.1	0.1	0.1	0.2	0.2	0.1	0.1	0.0	0.3	0.2	0.1
آسيا	1.6	2.3	2.9	2.2	2.6	2.0	2.1	0.9	1.8	1.1	3.0
دول العالم الأخرى	-	-	-	-	-	-	-	-	0.1	0.0	0.1
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات : المجموعة الإحصائية السنوية للجزائر، الأعداد من 16 إلى 20 .

يستخلص من تحليل بيانات الجدول رقم (37) أن قارة أوربا وأمريكا الشمالية استحوذتا على مالايقل عن 87% من مجموع قيمة الصادرات السلعية السنوية خلال الفترة 1991 – 2001، علما أن نصيب أوربا لايقل عن 69.5% من مجموع قيمة الصادرات السلعية السنوية خلال الفترة ذاتها . ويعود توجيه النسبة العالية من صادراتنا نحو القارة الأوربية إلى قرب الجزائر من الأسواق الأوروبية، وبالتالي انخفاض تكاليف النقل والتأمين، وكذلك إلى الدور التاريخي الذي لعبه الاستعمار الفرنسي في تصريف المنتجات الجزائرية نحو السوق الأوروبية بصفة عامة، والسوق الفرنسية خاصة، وكذلك إلى عدم بذل مجهودات لتنويع أسواق تصريف الصادرات، وخاصة نحو القارة الآسيوية.

وإذا اعتمد معيار توزيع الصادرات حسب البلدان، فإن مخاطر التبعية فيما يخص الصادرات تتضح أكثر، ذلك لأن ثماني دول تستقطب أكثر من 77.2% من مجموع قيمة الصادرات السلعية السنوية خلال الفترة 1990 – 2001.

والجدول رقم (38) يؤكد ذلك.

جدول رقم (38)

توزيع صادرات الجزائر السلعية (من حيث القيمة) حسب البلدان

خلال الفترة 1990 – 2001

السنة / البلد	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
	%	%	%	%	%	%	%	%	%	%	%	%
إيطاليا	20.5	23.8	21.7	22.0	20.0	22.4	19.9	20.6	18.7	23.5	20.1	22.5
فرنسا	17.3	18.8	18.3	16.7	15.2	14.1	13.1	15.8	17.0	13.7	13.3	15.1
الولايات المتحدة الأمريكية	19.2	17.3	13.9	15.9	16.0	16.6	15.3	16.0	15.4	14.0	15.6	14.2
هولندا	9.3	8.4	8.0	7.8	10.0	10.4	8.7	8.4	8.2	8.2	7.5	7.1
إسبانيا	6.0	6.8	7.6	6.7	7.4	06.7	7.6	9.0	9.8	10.6	10.6	11.7
بلجيكا	6.9	6.2	7.1	6.2	6.0	3.9	2.9	3.6	4.3	2.6	3.0	2.9
البرازيل	1.5	2.0	3.2	4.4	2.2	2.4	5.1	5.4	6.4	7.7	6.8	5.4
تركيا	1.6	0.4	0.2	0.07	0.57	3.4	5.2	5.8	5.9	4.8	6.1	5.1
المجموع	**82.3**	**83.7**	**80**	**79.8**	**77.4**	**79.9**	**77.3**	**84.6**	**85.7**	**85.1**	**83**	**84**

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات : المجموعة الإحصائية السنوية للجزائر، الأعداد من 16 إلى 20 .

وبالنسبة لصادرات الجزائر من المنتجات الفلاحية والسلع المخصصة للفلاحة خلال الفترة 1998 – 2002 تراوحت حصة فرنسا ما بين 21.9% و 41.8% ، وحصة إيطاليا ما بين 12.2% و22.3%، والأردن ما بين 11.9% و 19.2% ، وإسبانيا ما بين 6.3% و 14.6% ، وبلجيكا ما بين 1.6% و 3.9%[1].

2_2_ التوزيع الجغرافي للواردات السلعية

يعرض الجدول رقم (39) توزيع واردات الجزائر السلعية حسب المناطق الجغرافية للفترة 1991 – 2001 .

(1) - Ministere de L'agriculture et du Developpement Rural : Rapport Sur La Situation du Secteur Agricole Alger, 2002. Juillet 2003, P54.

جدول رقم (39)

توزيع واردات الجزائر السلعية (من حيث القيمة) حسب المناطق الجغرافية

خلال الفترة 1991 – 2001

السنة / المنطقة الجغرافية	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
	%	%	%	%	%	%	%	%	%	%	%
الاتحاد الأوربي	61.4	63.2	58.3	55.9	59.3	62.5	56.7	57.4	56.2	57.3	59.2
الدول الأوربية الأخرى	10.4	7.7	6.7	9.5	6.7	6.9	9.4	9.9	10.3	11.1	11.7
أوروبا	71.8	70.9	65	65.4	66	69.4	66.1	67.3	66.5	68.4	70.9
أمريكا الشمالية	12.8	13.1	17.7	18.3	17.3	14.1	16.2	16.1	12.6	15.2	13
أوروبا وأمريكا الشمالية	84.6	84	82.7	83.7	83.3	83.5	82.3	83.4	79.1	83.6	83.9
أمريكا اللاتينية	2.8	2.1	1.8	2.3	3.4	3.9	2.2	2.0	3.8	2.8	3.9
المغرب العربي	2.2	2.6	2.4	2.7	1.9	1.4	0.3	0.3	0.4	0.5	0.7
البلدان العربية الأخرى	0.5	1.2	0.9	1.3	1.2	1.5	3.9	2.8	1.5	1.3	1.8
البلدان الإفريقية	0.9	0.3	0.5	0.5	0.4	0.8	1.4	1.8	1.5	1.3	0.9
آسيا	7.1	8.6	10.2	8.6	8.8	8.1	9.2	8.9	12.7	9.8	7.9
دول العالم الأخرى	1.9	1.2	1.5	0.9	1.0	0.8	0.7	0.8	1.0	0.7	0.9
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات : المجموعة الإحصائية السنوية للجزائر، الأعداد من 16 إلى 20 .

يستنتج من تحليل معطيات الجدول رقم (39) أن الواردات السلعية الجزائرية اتصفت بحدة درجة التركز من حيث التوزيع الجغرافي، إذ استحوذت قارة أوروبا، وأمريكا الشمالية معا على أكثر من 79% من مجموع قيمة الواردات السلعية السنوية خلال الفترة 1991 – 2001، علما أن نصيب القارة الأوروبية لايقل عن 65% سنويا خلال الفترة نفسها. ويرجع استقطاب النسبة العالية من وارداتنا من القارة الأوروبية إلى قرب الجزائر من الأسواق الأوروبية، وبالتالي انخفاض تكاليف النقل والتأمين، وكذلك إلى الدور التاريخي الذي لعبه الاستعمار الفرنسي في جعل السوق الجزائرية مرتبطة بالسوق الأوربية بصفة عامة، والسوق الفرنسية بصفة خاصة، وعدم بذل أي مجهودات لتنويع أسواق الواردات وخاصة بالنسبة لقارة آسيا والبلدان النامية .

وإذا اعتمد أيضا معيار توزيع الواردات حسب الدول، فإن مخاطر التبعية للخارج فيما يخص الواردات تزداد وضوحا ، ذلك لأن ثماني دول تمون الجزائر بمالايقل عن 64% من مجموع قيمة الورادات السلعية سنويا، خلال الفترة 1990 – 2001.

والجدول رقم (40) يوضح ذلك.

جدول رقم (40)

توزيع واردات الجزائر السلعية (من حيث القيمة) حسب البلدان

خلال الفترة 1990 – 2001

السنة / البلد	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
	%	%	%	%	%	%	%	%	%	%	%	%
فرنسا	23.1	21.2	24.2	25.5	24.7	24.9	24.4	23.1	23.8	22.8	23.6	24.2
إيطاليا	12.3	13.0	14.4	10.9	9.7	9.7	9.2	8.6	9.0	9.9	8.9	10.5
الولايات المتحدة الأمريكية	11.5	10.2	11.0	14.9	14.3	13.1	10.2	10.6	10.5	8.4	11.4	10.3
إسبانيا	6.2	8.7	9.6	10.5	9.4	8.6	12.3	6.9	5.8	5.5	6.0	5.3
المانيا	11.3	10.0	8.9	5.3	5.4	6.9	6.6	5.6	6.9	7.4	7.7	8.0
اليابان	4.6	5.0	4.4	4.3	2.6	3.4	2.6	3.7	1.7	3.9	3.0	0.4
بلجيكا	7 .3	3.3	3.0	1.9	2.3	2.3	2.4	2.6	2.6	2.6	2.6	2.7
كندا	3.2	2.7	2.1	2.8	4.0	4.2	3.9	5.6	5.6	4.2	3.8	2.6
المجموع	**75.9**	**74.1**	**77.6**	**76.1**	**72.4**	**73.1**	**71.6**	**66.7**	**65.9**	**64.7**	**67**	**64**

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات : المجموعة الإحصائية السنوية للجزائر، الأعداد من 16 إلى 20 .

وبالنسبة لواردات الجزائر من المنتجات الفلاحية، والسلع المخصصة للفلاحة خلال الفترة 1998 – 2002 تراوحت حصة فرنسا ما بين 18% و 22.3%، وأمريكا ما بين 9.5% و 12.5%، وكندا ما بين 7.4% و 14.3%، وألمانيا ما بين 5.2% و 8.8% ، وإيطاليا ما بين 2.6% و 4.3%، وإسبانيا ما بين 3.2% و 4.2%(1).

(1) - Ministere de L'agriculture et du Developpement Rural : Rapport Sur La Situation du Secteur Agricole Alger, 2002. Juillet 2003, P54.

الفصل الثاني
الفجوة التغذوية في الجزائر

لقد سبقت الإشارة – في الباب الأول من هذه الدراسة – إلى أن الوضع التغذوي في البلدان النامية يتسم بوجود الجوع ونقص وسوء التغذية، وأن هذه الظاهرة باتت تشكل تحديا صارخا للعديد من البلدان النامية في الوقت الراهن.

وللوقوف على حقيقة هل الجزائر تعاني من فجوة تغذوية أم لا يتعرض هذا الفصل إلى :

المبحث الأول : النمط التغذوي في الجزائر.

المبحث الثاني : تحليل الوضع التغذوي في الجزائر.

المبحث الأول
النمط التغذوي في الجزائر

يتعرض هذا المبحث إلى دراسة مفهوم النمط التغذوي وطرق تقييم الوضع التغذوي للسكان، والوضع التغذوي في الجزائر.

أولا : مفهوم النمط التغذوي

يختلف النمط التغذوي من بلد إلى آخر وحتى بين مناطق البلد الواحد، والنمط التغذوي هو أسلوب معاملة المواد الغذائية وتحضيرها وخلطها مع بعضها وطبخها لتكوين وجبة غذائية تشبع حاجة الفرد وتمده بالمغذيات الضرورية لبناء الأنسجة ورفع الفعاليات الحيوية إلى مداها الأقصى(1).

وتتأثر طبيعة الوجبة الغذائية بعوامل عدة منها : مستوى الدخل الحقيقي للفرد، أو الأسرة، والمواد الغذائية المتوفرة في البلد، والدين والقيم والعادات والتقاليد السائدة... إلخ. فالمسلمون واليهود لا يأكلون لحم الخنزير لأنه محرم عليهم، والهنود لايستهلكون لحم البقر بسبب المعتقدات الدينية التي تؤله البقرة رغم ملكيتهم لأكبر قطيع من البقر في العالم. وقد لاحظ خبراء التغذية أن الأنماط الغذائية المتأثرة بالدين والعادات والاقتباسات لا تتغير بسهولة.

---

(1) - **كرم إلياس العودة** : التحدي إنتاج أم مجاعة (دراسة تحليلية في إنتاج الغذاء والتغذية في سورية)، مطبعة خالد بن الوليد، دمشق، 1990، ص 127.

ثانيا : طرق تقييم الوضع التغذوي للسكان

استخدمت عدة مقاربات لتوضيح الوضعية التغذوية لبلد ما (أو مجموعة أشخاص) : كقياس كميات المواد الغذائية الموفورة للاستهلاك البشري، تقدير المبالغ المخصصة للتغذية من ميزانية الأسرة، المعاينة المباشرة لكميات المواد الغذائية المستهلكة. وبعبارة أخرى يمكن استعمال الطرق الآتية في التقدير الكمي للاستهلاك الغذائي لأي بلد :

1 _ ميزانيات الوفورات الغذائية .

2 _ التحقيقات حول الميزانيات العائلية .

3 _ التحقيقات حول الاستهلاك .

1 _ ميزانيات الوفورات الغذائية

إن ميزانيات الوفورات الغذائية (Les Bilans des Disponibilités Alimentaires = B.D.A) مشتقة من الحسابات الاقتصادية للفلاحة : كالمساحات المزروعة، المردودية، الإنتاج، تخصيص هذا الإنتاج (البذور، التلف، تغذية الحيوانات، المخزون، الصناعة)، الواردات، الصادرات.

ويمكن حساب أو إستنتاج الكميات الموفورة للتغذية البشرية حسب كل مادة غذائية أو مجموعة مواد غذائية بحساب الفرق بين المصادر والاستعمالات(1) .

وإذا فرضنا أن :

C = الاستهلاك البشري

P = الإنتاج

M = الواردات

X = الصادرات

S = البذور

Pe = الفاقد، والاستعمالات المختلفة ما عدا الاستهلاك البشري

N = التغير في المخزون

فإن : $C = P + M + N _ (X + S + Pe)$

ويتم حساب صافي نصيب الفرد من الغذاء كما يلي :

---

(1) - **DOMINIQUE BADILLO :** Stratigies agro- Alimentaires Pour L'algerie Prospective 2000 , Centre de Recherches et D'etudes Sur Les Sociétés Mediteranéennes, aix – en – Provence, 1980 , P 115 .

(الإنتاج المحلي من المنتج + الواردات + التغير في المخزون) ــ (الصادرات + المخصص للأغراض غير الغذائية، كعلف الحيوان والبذور والصناعة والفاقد) ثم يقسم الناتج على عدد السكان في منتصف الفترة التي استهلكت فيها هذه المواد الغذائية. ويتم الحصول على صافي متوسط نصيب الفرد من الغذاء في السنة أو اليوم، كما يمكن الحصول على القيمة الغذائية لهذا الغذاء ممثلة في متوسط نصيب الفرد اليومي من السعرات الحرارية والبروتين والدهون وفقا للجداول الخاصة بتحليل القيمة الغذائية لمختلف الأطعمة .

يتميز أسلوب ميزان الوفر الغذائي بالبساطة وسرعة الحصول على النتائج، ولكن يؤخذ عليه العديد من العيوب منها[1] :

1 ـ 1 ـ يعطي هذا الأسلوب متوسطا عاما لاستهلاك المواطن من الغذاء، ولاشك أن القيم المتوسطة لاتكفي للدلالة على نصيب الفرد الفعلي من الغذاء لأنها تهمل التفاوت في توزيع هذا الغذاء. كما لاتأخذ في الإعتبار أثر الدخل والمهنة والظروف الأسرية والبيئية (حضر – ريف) وغيرها من الإعتبارات التي تؤخذ في الحسبان عند تحليل النمط الغذائي.

1 ـ 2 ـ إن الأرقام الواردة بالميزان الغذائي، قد لاتمثل الواقع بدقة وذلك للأسباب التالية :

1 ـ 2 ـ 1 ـ إن بعض السلع القابلة للتخزين، يتم تخزينها على مستويات متعددة تبدأ من المنتج وتنتهي إلى المستهلك النهائي، وبيانات المخزون من الصعب قياسها بدقة على كافة المستويات.

1 ـ 2 ـ 2 ـ إن معظم السلع لها استخدامات وسيطة، وخاصة المستخدمة في غذاء الإنسان والحيوان معا.

1 ـ 2 ـ 3 ـ عدم التحكم في مشكلة تهريب السلع من وإلى الدول المجاورة.

1 ـ 2 ـ 4 ـ عدم التحكم في دقة بيانات الإنتاج الوطني، وبيانات التجارة الخارجية لحد ما، بفعل التهرب الضريبي وبيانات الاستهلاك الذاتي.

2 ـ التحقيقات حول الميزانيات العائلية

تضبط التحقيقات حول الميزانيات العائلية (Les Enquétes Sur Les Budgets Familiaux) الكميات المستهلكة من الغذاء اعتمادا على التدفقات النقدية وأسعار المواد الغذائية .

---

(1) ـ **إيهاب عزالدين نديم** : الأبعاد المتوقعة لمشلكة الغذاء في مصر حتى نهاية القرن العشرين، رسالة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد ، غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 1404 هـ 1984م ، ص 110 – 111 .

ورغم أهمية هذه التحقيقات التي تعتبر وسيلة هامة في تحديد الدخل والنفقات العائلية في الدول النامية، فإنها غير كافية لتوضيح الوضعية الغذائية لهذه الدول، لأن تطبيق فكرة متوسط السعر على الكميات يظهر اختلالا في تقدير النفقات، وأن النفقات الغذائية تقدم معطيات غير حقيقية عن التغذية خاصة في الوسط الريفي ، أين يهيمن الاستهلاك الذاتي(1).

3 _ التحقيقات حول الاستهلاك

يعتمد أسلوب التحقيقات حول الاستهلاك (Les Enquetes de Consommation) على الدراسات الميدانية لعينات مختلفة من الأفراد والأسر. ويتصف هذا الأسلوب بكون الاستهلاك فيه مراقب ومقدر مباشرة، وأن عينات السكان الخاضعين للتحقيق معروفين (السن، الجنس ... إلخ) والمواد الغذائية محددة الأوزان، والنوعية ذات قيمة، والفضلات مقدرة، ويتصف أيضا باقترابه من الواقع ومراعاته للظروف الاقتصادية والاجتماعية. ولكن يعاب عليه أن نتائجه تتوقف على نوعية أعمال فريق البحث وأسلوب اختيار العينة، من حيث درجة تمثيلها للمجتمع ومدى دقة إعداد استمارات الاستقصاء، ومدى صدق البيانات التي يدلي بها الأفراد للباحثين(2) .

ثالثا : الوضع التغذوي في الجزائر

أجريت عدة دراسات من قبل هيئات وباحثين في فترات مختلفة وباستخدام طرق متباينة لتقييم الوضع التغذوي للسكان في الجزائر.

1 _ طريقة ميزانيات الوفورات الغذائية

أنجزت مجموعة من الدراسات حول الوضع التغذوي في الجزائر باستخدام ميزان الوفر الغذائي نذكر منها :

1 _ 1 _ قامت وزارة الصناعة والطاقة الجزائرية باعداد ميزان الوفر الغذائي للفترة 1963 – 1967 حددت فيه متوسط كميات المواد الغذائية التي يستهلكها الساكن في الجزائر، والجدول رقم (41) يوضح ذلك.

1 _ 2 _ أعدت المنظمة العالمية للأغذية والزراعة (F.A.O) ميزانية الوفر الغذائي للفترة 1964 – 1966 قدرت فيها متوسط كميات المواد الغذائية التي يستهلكها الساكن في الجزائر، والجدول رقم (41) يبين ذلك .

---

(1) - **DOMINIQUE BADILLO :** OP CIT , P 117 .
(2) - I BID , P 117 .

1 _ 3 _ قامت أيضا المنظمة العالمية للأغذية والزراعة (F.A.O) بإعداد ميزان الوفر الغذائي للفترة 1966 – 1969 قدرت فيه متوسط كميات المواد الغذائية التي يستهلكها الساكن في الجزائر، والجدول رقم (41) يوضح ذلك .

1 _ 4 _ أعدت وزراة الفلاحة ميزانية الوفر الغذائي خلال الفترة 1966 – 1970 حددت فيها متوسط كميات المواد الغذائية التي يستهلكها الساكن في الجزائر ، والجدول رقم (41) يبين ذلك.

1 _ 5 _ أعدت كذلك المنظمة العالمية للأغذية والزراعة (F.A.O) ميزانيات للوفورات الغذائية خلال العقود الثلاثة (1970 – 2001) قدرت في تلك الميزانيات متوسط كميات المواد الغذائية التي يستهلكها الساكن في الجزائر، والجدول رقم (41) يوضح ذلك .

جدول رقم (41)

متوسط كميات المواد الغذائية التي يستهلكها الساكن في الجزائر

الوحدة : كلغ/ سنة

الفترة الزمنيه والهيئه / المنتوج	وزارة الصناعة والطاقة 1967 - 1963	F . A . O 1966 - 1964	F . A . O 1969 - 1966	وزارة الفلاحة 1970 - 1966	F . A . O 1980 - 1970	F . A . O 1990 - 1981	F . A . O 2001 - 1991
الحبوب ومشتقات الحبوب	154	141.9	170.9	136.6	172.9	201.0	224
ـ القمح	-	-	-	-	150.1	181.2	197
البطاطس	23	16.3	17.3	12.2	23.9	33.0	34.5
الخضر الجافة	3.25	04.4	04.1	02.5	4.3	05.6	06.2
الخضر	58	28.6	44.2	20.8	39.5	64.4	83
الفواكه	60	43.8	50.0	46.7	43.5	39.7	41.1
السكر ومشتقات السكر	19.8	17.1	17.1	19.2	23.4	30.6	27.3
اللحوم والبيض	11.1	10.1	09.4	09.2	12.3	21.1	23.1
ـ اللحوم	-	-	-	-	10.6	17	19.9
ـ البيض	-	-	-	-	1.7	4.1	3.2
الحليب ومشتقات الحليب	43.5	18.6	14.4	56.6	66.8	101.1	105.7
السمك	1.5	01.5	01.3	1.58	02.0	3.8	03.7
الزيوت والمواد الدسمة	8.6	06.3	05.4	08.4	10.7	16.7	17.4
- الزيوت	-	-	-	-	8.9	13.8	16.3
- المواد الدسمة	-	-	-	-	1.8	2.9	1.1

المصدر :

1 – F.A.O : STAT , Réseau Internet .

2 - ABDELHAMID BENCHARIF : Eléments de Reflexion Sur la Dynamique de la Consommation Alimentaire En Algerie. Revue Economie Appliquée et Développement, N° 14 , CREAD ,Alger, 1988 , P 64 – 65

يستخلص من الجدول (41) الآتي :

1 ـ 1 ـ إن متوسط كميات المواد الغذائية التي يستهلكها الساكن في الجزائر والمقدرة من طرف وزارة الصناعة والطاقة خلال الفترة 1963 – 1967 أفضل من متوسط الكميات المقدرة من قبل المنظمة العالمية للأغذية والزراعة خلال الفترة 1964 – 1966 من حيث منتجات الحبوب، والبطاطس، والخضر والفواكه ، والسكر ومشتقاته ، واللحوم والبيض، والحليب ومشتقاته، والمواد الدسمة.

1 ـ 2 ـ كان متوسط كميات المنتجات الغذائية التي يستهلكها الساكن في الجزائر والمقدرة من قبل المنظمة العالمية للأغذية والزراعة خال الفترة 1966 – 1969 أفضل من متوسط الكميات المقدرة من طرف وزارة الفلاحة خلال الفترة 1966 – 1970 فيما يخص الحبوب والبطاطس والبقول والخضر، والفواكه واللحوم والبيض، بينما كان العكس بالنسبة للسكر ومشتقاته ، والمواد الدسمة.

1 ـ 3 ـ ارتفع متوسط كميات المواد الغذائية التي استهلكها الساكن في الجزائر خلال الفترة 1970 – 1980 مقارنة بعقد الستينيات بالنسبة للحبوب ومشتقاته ، والبطاطس، والسكر ومشتقاته، والبيض واللحوم، والحليب ومشتقاته ، والسمك والمواد الدسمة. ويرجع ذلك إلى سياسة دعم أسعار الخدمات والمواد الغذائية وخاصة المعاشية.

1 ـ 4 ـ ارتفع متوسط كميات المنتجات الغذائية التي استهلكها الساكن في الجزائر خلال الفترة 1981 – 1990 مقارنة بالفترة 1970 – 1980 بالنسبة لكل المواد الغذائية (فيما عدا الفواكه) وخاصة الحليب ومشتقاته، واللحوم والبيض، والخضر، والمواد الدسمة، ويعود ذلك إلى ارتفاع المستوى المعاشي، ومواصلة سياسة دعم أسعار الخدمات والمواد الغذائية.

1 ـ 5 ـ ارتفع كذلك متوسط كميات المنتجات الغذائية التي استهلكها الساكن في الجزائر خلال الترة 1991 – 2001 مقارنة بالفترة 1981 – 1990 بالنسبة لكل المواد الغذائية ماعدا السكر ومشتقاته الذي انخفض استهلاكه. ويرجع ذلك إلى توفر المواد الغذائية بمختلف أنواعها في السوق على مدار السنة، وارتفاع المستوى المعاشي لذوي الدخول المرتفعة.

وباستخدام الجداول الخاصة بتحليل القيمة الغذائية لمختلف المواد الغذائية، وتطبيقاتها على متوسط كميات المواد الغذائية التي يستهلكها الساكن يوميا، يمكن الحصول على نصيبه اليومي من السعرات الحرارية والبروتين والدهون.

والجدول رقم (42) يوضح الحصص التغذوية للوجبات المختلفة.

جدول رقم (42)

الحصص التغذوية للوجبات المختلفة ومعدل تغطية الاحتياجات مقارنة بالاحتياجات المتوسطة

الفترة الزمنية والهيئة / الوجبة	وحدة القياس	1 وزارة الصناعة والطاقة 1967 - 1963	2 F . A . O 1966 - 1964	3 F . A . O 1969 - 1966	4 وزارة الفلاحة 1970 - 1966	5 F . A . O 1980 - 1970	6 F . A . O 1990 - 1981	7 F . A . O 2001 - 1991	8 الوجبة المتوسطة
ـ الكالوريات	سعر حراري	1994	1712	1922	1777	2199	2754	2952	2400
ـ النباتية	" "	-	-	-	-	1975	2427	2657	-
ـ الحيوانية	" "	-	-	-	-	224	327	295	-
ـ البروتين الإجمالي (الكلي)	غم	53.3	48	54.8	47.7	57.7	73.2	80.4	55.0
ـ البروتين النباتي	" "	43.7	41.3	48.9	38	46.0	54.9	61.0	37.5
ـ البروتين الحيواني	" "	09.6	6.7	05.9	9.7	11.7	18.3	19.4	17.5
ـ الدهون	غم	-	-	-	37	44.7	65.6	70.2	-
ـ الدهون النباتية	" "	-	-	-	-	30.4	44.9	52.6	-
ـ الدهون الحيونية	" "	-	-	-	-	14.3	20.7	17.6	-
النسبة من الاحتياجات المتوسطة									
ـ الكالوريات	%	83.1	71.3	80.1	74	91.62	114.75	123	100
ـ البروتين	%	96.9	87.3	99.6	86.7	104.91	133.09	146.18	100
ـ البروتين النباتي	%	116.53	110.13	130.4	101.34	122.67	146.4	162.67	100
ـ البروتين الحيواني	%	54.9	38.3	33.7	55.4	66.85	104.57	110.85	100

المصدر : :

1 – F.A.O : STAT , Réseau Internet .

2 - ABDELHAMID BENCHARIF : Eléments de Reflexion Sur la Dynamique de la Consommation Alimentaire En Algerie. Revue Economie Appliquée et Développement, N° 14 , CREAD, Alger, 1988 , P 66 .

يستنتج من تحليل بيانات الجدول رقم (42) ما يلي :

1 ـ 1 ـ إن الكالوريات المحصلة في الوجبات بالنسبة للساكن حسب الدراســـات (1، 2، 3، 4، 5، 6، 7) تمثل نسبة (83.1%، 71.3%، 80.1%، 74%، 91.62%، 114.75%، 123%) على التوالي مقارنة بعدد الكالوريات المحصلة في الوجبة المتوسطة.

1 ـ 2 ـ إن البروتينات الكلية المحصلة في الوجبات بالنسبة للساكن حسب الدراسات (1، 2، 3، 4، 5، 6، 7) تعادل نسبة (96.9%، 87.3%، 99.6%، 86.7%، 104.91%، 133.09%، 146.18%) على الترتيب مقارنة بالبروتينات الكلية المحصلة في الوجبة المتوسطة.

1 ـ 3 ـ بلغت نسبة البروتين النباتي المحصلة بالنسبة للساكن في الوجبـــات (1، 2، 3، 4، 5، 6، 7) حوالي (116.53%، 110.13%، 130.4%، 101.34%، 122.67%، 146.4%، 162.67%) على التوالي، مقارنة بالبروتين النباتي المحصل في الوجبة المتوسطة، في حين بلغت نسبة البروتين الحيواني حوالي (54.9%، 38.3%، 33.7%، 55.4%، 66.85%، 104.57%، 110.85%) على التوالي مقارنة بالبروتين الحيواني المحصل في الوجبة المتوسطة.

1 ـ 4 ـ عانى الساكن في الجزائر حسب الدراسات (1، 2، 3، 4، 5) من نقص وسوء التغذية، بينما الأمر خلاف ذلك فيما يخص الدراستين السادسة والسابعة.

2 ـ طريقة التحقيقات حول الاستهلاك

أجريت كذلك عدة استقصاءات ومسوحات حول الاستهلاك العائلي ـــ من قبل هيئات وباحثين خلال فترات مختلفة منذ استقلال الجزائر ، نعرض منها :

2 ـ 1 ـ نتائج التحقيق الأول حول الاستهلاك العائلي(*)

قامت الجمعية الجزائرية للأبحاث الديمغرافية والاقتصادية (A.A.R.D.E.S) باستقصاء حول الاستهلاك الأسري خلال الفترة 1967 – 1968 قدرت فيه متوسط كميات المواد الغذائية التي يستهلكها الساكن في الجزائر، والجدول رقم (43) يوضح ذلك .

(*) - التحقيق المصحح :

A.A.R.D.E.S = L'assaciation Algérienne Pour La Recherche Demographique, Economique et Social.

2 _ 2 _ نتائج التحقيق الثاني

أجرت وزارة الفلاحة والثورة الزراعية تحقيق حول الاستهلاك الغذائي بالنسبة للاستغلاليات الفلاحية في القطاع الزراعي الخاص بالشمال الجزائري ي سنة 1977 قدرت فيه متوسط كميات المنتجات الغذائية المستهلكة من قبل الساكن في الجزائر، والجدول رقم (43) يبين ذلك .

2 _ 3 _ دراسة DOMINIQUE BADILLO

قام (DOMINIQUE BADILLO) بإعداد دراسة حول الاستهلاك الغذائي في الجزائر خلال الفترة 1977 – 1978 معتمدا في ذلك على التحقيق الأول حول الاستهلاك الأسري الذي أعدته (A.A.R.D.E.S) خلال الفترة 1967 – 1968، والتحقيق الذي أجرته وزارة الفلاحة والثورة الزراعية في عام 1977، مع إجراء تعديلات عليهما، وخاصة فيما يتعلق بالاستهلاك في الجنوب الجزائري، والاستهلاك الذاتي. وقد توصلت هذه الدراسة إلى تحديد متوسط كميات المواد الغذائية التي يستهلكها الساكن في الجزائر عامة، والساكن في الحضر والريف، والجدول رقم (43) يوضح ذلك .

2 _ 4 _ نتائج التحقيق حول الاستهلاك الأسري

قامت مديرية الإحصاءات والمحاسبة الوطنية (D.S.C.N) (*) والمفتشية الوطنية للإحصاء والتحقيقات الإحصائية (C.N.R.E.S) (**) بإجراء استقصاء حول الاستهلاك الأسري ما بين شهر مارس 1979 وشهر مارس 1980 قدرت فيه متوسط كميات المنتجات الغذائية التي يستهلكها الساكن في الجزائر، والجدول رقم (43) يبين ذلك .

2 _ 5 _ نتائج المسح الشامل حول الاستهلاك

قام الديوان الوطني للإحصائيات (O.N.S) (***) في سنة 1988 بإجراء مسح شامل حول الاستهلاك الأسري قدر فيه متوسط كميات المواد الغذائية التي يستهلكها الساكن في الجزائر، والجدول رقم (43) يوضح ذلك .

(*) - D.S.C.N = La Diréction Des Statistiques et de la Comptabilité Nationale.

(**) - C.N.R.E.S = Commissariat National Au Recensement et Enqetes Statistiques.

(***) - O.N.S = Office National des Statistiques.

جدول رقم (43)

تطور متوسط كميات المواد الغذائية التي يستهلكها الساكن في الجزائر

5	4	3	2	1		
الديوان الوطني للإحصائيات o.n.s **1988**	D.S.C.N et c.n.r.e.s **1980 - 1979**	Dominique badillo **1978 - 1977**	**وزارة الفلاحة والثورة الزراعية 1977**	A.A.R.D.E.S	**وحدة القياس**	الهيئة / المنتوج
175.8	185.33	200	200	250	**كلغ**	ـ الحبوب ومشتقاتها
100.73	102.38	-	-	131.44	" "	ـ الدقيق والفرينة
39.70	33.42	-	-	29	" "	ـ الخبز
6.22	8.26	4.4	7	03.4	" "	ـ البقول الجافة
40.92	34.4	21.7	23.6	22	" "	ـ البطاكس
72.69	55.79	39.8	38.4	37.8	" "	ـ الخضر الطازجة
13.66	10.86	08	--	09	" "	ـ الطماطم
12.00	8.71	-	-	-	" "	ـ البصل
30.94	32.79	33.7	60.4	28.6	" "	ـ الفواكه
3.77	2.79	6.1	-	07.6	" "	ـ الفواكه الجافة
27.17	30	27.6	-	21	" "	ـ الفواكه الغضة
19.2	15.82	20	23	14.25	" "	ـ السكر والمنتجات السكرية
17.8	15.17	-	-	14	" "	ـ السكر
23.99	15.68	10.8	11.4	10.3	" "	ـ اللحوم والأسلاب
11.97	11.34	6.8	-	9.8	" "	ـ اللحم الأحمر والأسلاب
12.02	4.34	4.0	-	0.5	" "	ـ اللحم الأبيض
3.37	2.22	1.9	2	1.35	" "	ـ الأسماك
64	21	16	-	09	**وحدة**	ـ البيض
71.50	61.35	55	71.4	35	**لتر**	ـ الحليب ومشتقاته
15.82	15.29	12.5	12.5	10.2	**كلغ**	ـ الزيوت والمواد الدسمة
15.35	14.74	-	-	9.78	**لتر**	ـ الزيوت
1.14	1.36	-	-	-	**كلغ**	ـ الزبدة

المصدر : **1** ـ الديوان الوطني للإحصائيات ، المجموعة الإحصائية السنوية للجزائر ، رقم 17، الجزائر ، 1996، ص 336.

2 - ABDELHAMID BENCHARIF : Eléments de Reflexion Sur la Dynamique de la Consommation Alimentaire En Algerie. Revue Economie Appliquée et Développement, N° 14 , CREAD ,Alger, 1988 , P 65 .

3 - DOMINIQUE BADILLO : Stratigies agro- Alimentaires Pour L'algerie Prospective 2000 ,Centre de Recherches et D'etudes Sur Les Sociétés Mediteranéennes, aix – en – Provence, 1980, P 122 .

يستخلص من الجدول رقم (43) ما يلي:

2 ـ 1 ـ أن متوسط كميات الحبوب و الدقيق و الفرينة المستهلكة في تناقص بالنسبة لكل التحقيقات ، بينما كان العكس فيما يخص متوسط كميات الخبز المستهلكة التي تزايدت باستمرار.

2 ـ 2 ـ حدث تذبذب في متوسط الكميات المستهلكة من البقول (الخضر الجافة).

2 ـ 3 ـ اتجه متوسط الكميات المستهلكة من منتجات الخضر الطازجة، والبطاطس، واللحوم، والبيض، والأسماك، والمواد الدسمة نحو التصاعد بالنسبة لكل التحقيقات.

2 ـ 4 ـ اتجه متوسط الكميات المستهلكة من الفواكه، وخاصة الجافة نحو الانخفاض في التحقيقات (3 ، 4 ، 5).

2 ـ 5 ـ انخفاض متوسط الكميات المستهلكة من الحليب ومشتقاته في التحقيق الثالث مقارنة بالتحقيق الثاني، ولكن ارتفع في تحقيقين الرابع و الخامس.

وباستخدام الجداول الخاصة بتحليل القيمة الغذائية، ومتوسط كميات المواد الغذائية المستهلكة بالنسبة لمختلف التحقيقات (1، 2، 3، 4، 5) تم حساب المتوسط اليومي للساكن من السعرات الحرارية و البروتين و الدهون ، والجدول رقم (44) يوضح ذلك:

جدول رقم (44)

الحصص التغذوية للوجبات المختلفة ومعدل تغطية الاحتياجات مقارنة بالاحتياجات المتوسطة

الفترة الزمنية والهيئة / الحصص	وحدة القياس	1 A.A.R.D.E.S	2 وزارة الفلاحة والثورة الزراعية 1977	3 Dominique badillo 1978 - 1977	4 D.S.C.N et c.n.r.e.s 1980 - 1979	5 الوجبة المتوسطة
ـ الكالوريات	سعر حراري	2756	26.61	2441	2425	2400
ـ النباتي	" "	2581	-	2258	-	-
ـ الحبوب	" "	2040	-	1602	-	-
ـ الحيواني	" "	175	-	163	-	-
ـ البروتين الكلي	غم	82.1	76.7	68.41	68.44	55
ـ البروتين النباتي	" "	74.3	-	57.71	55.04	37.5
ـ الحبوب	" "	67.2	-	51.40	-	-
ـ البروتين الحيواني	" "	7.8	11.8	10.70	13.4	17.5
ـ الدهون	غم	43.1	49.3	49.60	56	-
ـ الدهون النباتية	" "	-	-	36.80	45.72	-
ـ الدهون الحيوانية	" "	-	-	12.80	10.28	-
النسبة من الاحتياجات المتوسطة						
ـ الكالوريات	%	114.83	-	101.71	101.04	100
ـ النباتي	%	-	-	-	-	-
ـ الحيواني	%	-	-	-	-	-
ـ البروتين الكلي	%	129.27	-	124.38	124.36	100
ـ النباتي	%	198.13	-	153.89	179.36	100
ـ الحيواني	%	44.67	-	61.14	76.57	100

المصدر : **1** ـ الديوان الوطني للإحصائيات ، المجموعة الإحصائية السنوية للجزائر، الجزائر ، 1981، ص 345.

2 - ABDELHAMID BENCHARIF : Eléments de Reflexion Sur la Dynamique de la Consommation Alimentaire En Algerie. Revue Economie Appliquée et Développement, N° 14 , CREAD ,Alger, 1988 , P 67 .

3 - DOMINIQUE BADILLO : Stratigies agro- Alimentaires Pour L'algerie Prospective 2000 , Centre de Recherches et D'etudes Sur Les Sociétés Mediteranéennes, aix –

يستنتج من تحليل بيانات الجدول رقم (44) ما يلي :

2 ـ 1 ـ شكل متوسط الكالوريات المحصلة بالنسبة للتحقيقات (1، 3، 4) نسبـــــــــة (114.83%، 101.71%، 101.04%) على الترتيب مقارنة بالكالوريات المحصلة في الوجبة المتوسطة.

2 ـ 2 ـ بلغ متوسط البروتين الإجمالي المحصل بالنسبة لتحقيقات (1، 3، 4) نسبـــــــــة (129.27%، 124.38%، 124.36%) على التوالي مقارنة بالبروتين الكلي المحصل في الوجبة المتوسطة، وشكل البروتين النباتي نسبة (198.13%، 153.89%، 179.36%) من البروتين النباتي المحصل في الوجبة المتوسطة، ومثل البروتين الحيواني نسبة (44.57%، 61.14% ، 76.57%) من البروتين الحيواني المحصل في الوجبة المتوسطة.

2 ـ 3 ـ تتصف الوجبة الغذائية بالنسبة للساكن في الجزائر حسب التحقيقات (1، 3، 4) بسوء التغذية مقارنة بالوجبة المتوسطة فيما يخص البروتين الحيواني رغم التحسن.

المبحث الثاني
تحليل الوضع التغذوي في الجزائر

يتطرق هذا المبحث إلى كل من : دور الحبوب في النمط التغذوي، وتطور متوسط الاستهلاك الفردي من المواد الغذائية.

أولا : دور الحبوب في النمط التغذوي في الجزائر

تبرز نتائج دراسات الموازين الغذائية والاستقصاءات التي تم التطرق إليها في المبحث السابق – رغم تفاوت بياناتها – أهمية الدور الذي تلعبه الحبوب، وخاصة القمح في النمط الغذائي للأسرة الجزائرية، سواء في ذلك الأسر منخفضة الدخل، أو الأسر ذات الدخول المتوسطة والمرتفعة، وسكان الريف والحضر.

تعتبر الحبوب المصدر الأساسي الذي يحصل منها الفرد الجزائري على الجزء الأكبر من السعرات الحرارية والبروتين، حيث ساهمت في توليد الطاقة الحرارية والبروتينات ضمن الوجبة الغذائية بنسبة 74% ، و 81.85% على الترتيب حسب تحقيق (A.A.R.D.E.S) خلال الفتـــرة 1967 – 1968، وساهمت أيضا بنسبة 65.63% و 75.13% على التوالي حسب تحقيق (D.S.C.N و C.N.R.E.S) خلال الفترة 1979 – 1980. وشاركت الحبوب كذلك بنسبة 79.9% من مجموع السعرات الحرارية، و 86.4% من مجموع البروتينات، و 24.9% من مجموع الدهنيات المحصلة يوميا

للساكن في المناطق الريفية بالنسبة لاستقصاء (A.A.R.D.E.S) ، بينما بلغت 67.9%،و 78%، 12.6% على الترتيب يوميا للساكن في المناطق الحضرية، ومثلت 53%، 60%، 7.3% على التوالي يوميا للساكن في منطقة الجزائر الكبرى. وساهمت الحبوب حسب تحقيـــــــــــق (D.S.C.N و C.N.R.E.S) بحوالي 73% من مجموع السعرات الحرارية، و 77% من مجموع البروتينـــــات، و 32% من مجموع الدهنيات المحصلة يوميا للساكن في الريف ، في حين ساهمـــــت بـــ 67%، و 68%،و 20% على الترتيب يوميا للساكن في المدن المتوسطة، وكانت حوالي 59%، و 57%، و 13% على التوالي للساكن في منطقة الجزائر الكبرى(1).

ثانيا : تطور متوسط الاستهلاك الفردي من المواد الغذائية

يستخلص من ميزانيات الوفر الغذائي (جدول رقم 41) أن متوسط كميات المواد الغذائية التي استهلكها الساكن في الجزائر قد تزايد بالنسبة للحبوب، ومشتقاتها، والخضر، والبطاطس واللحوم، والحليب ومشتقاته، والمواد الدسمة، وخاصة في عقد الثمانينات.

ولكن ما يستنتج من الاستقصاءات والمسوحات حول الاستهلاك العائلي (جدول رقم 43) هو أن متوسط الاستهلاك الفردي من الحبوب ومشتقاتها قد تناقص، في حين تزايد متوسط الاستهلاك الفردي من المواد الغذائية الأخرى، وخاصة اللحوم، والحليب ومشتقاته، والخضر والبطاطس في عقدي السبعينيات والثمانينيات بفضل السياسة الاجتماعية للدولة الجزائرية، وخاصة دعم اسعار المواد الغذائية الأساسية.

ولكن تراجع متوسط الاستهلاك الفردي من المواد الغذائية في التسعينيات بعد تطبيق برنامجي الاستقرار، والتصحيح الهيكلي، وخاصة فيما يتعلق بتحرير الأسعار، وإلغاء دعم أسعار المواد الغذائية الأساسية. حسب التحقيق الذي أجراه المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط في شهر مارس 1998، والذي شمل عينة من 2000 أسرة تبين أن 56% من الأسر الجزائرية قد قلصت استهلاكها من المواد الغذائية كاللحوم، والفواكه، والزيت منذ 1993، بل تخلت عن استهلاك بعض هذه المواد بسبب ارتفاع الأسعار من جهة وضعف المداخيل من جهة أخرى، إذ تضاعفت أسعار المواد الغذائية ثلاثة مرات أو أكثر في نهاية سنة 1995، وخمس مرات أو أكثر في نهاية سنة 1998 مقارنة بأسعار سنة 1988(2).

---

(1) - **N. BOURENANE :** Analyse de L'evolution Récente de La Consomation Alimentaire En Algérie . Séminaire International . Les Modéles de Consommations et les Politiques Alimentaires Dans Les Pays du Maghreb. Alger , 17 – 19 Décembre 1984, P 21 – 22 – 24 .

(2) - المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي : تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنـــة 2000 (الجزائر ، ماي 2001)، ص 86 .

ولفهم التغيرات الحاصلة على الاستهلاك الفردي من الغذاء بصورة أعمق يستحسن التعرض إلى الاستهلاك الفردي من حيث مجموعات السلع الغذائية: الحبوب، البقول الجافة، اللحوم ... إلخ .

1 ـ الاستهلاك الفردي من الحبوب

بالرجوع إلى بيانات الجدول رقم (43) يستخلص أن متوسط كميات الحبوب والدقيق والفرينة التي استهلكها الساكن في الجزائر انخفض بحوالي 64.67 كلغ، و 74.2 كلغ في الدراستين (4، 5) على التوالي مقارنة بالدراسة الأولى فيما يخص الحبوب، وانخفض بحوالي 29.06 كلغ و30.71 كلغ في الدراستين (4، 5) على الترتيب مقارنة بالدراسة الأولى فيما يخص الدقيق والفرينة. وفي الوقت الراهن هناك دلائل ومؤشرات تؤكد ميل الاستهلاك الفردي من الحبوب نحو الارتفاع، فقد أكد أ. مخبي في دراسته " الغذاء والتغذية والزراعة في الجزائر " على الزيادة المضطردة في متوسط الاستهلاك الفردي من السميد والخبز منذ سنة 1990[1] بسبب ضعف القدرة الشرائية للفرد والأسرة الجزائرية بفعل تحرير الأسعار وإلغاء الدعم عن المواد الغذائية من جهة ، وانخفاض المداخيل من جهة أخرى، وخاصة منذ تطبيق برنامجي الاستقرار والتعديل الهيكلي.

وبالتعمق في دراسة معطيات تحقيق سنة 1988 حول استهلاك الحبوب ومشتقاته يستخلص الآتي[2] :

1 ـ 1 ـ بلغ متوسط الاستهلاك الفردي من الحبوب 175.8 كلغ سنويا، علما أن متوسط الاستهلاك الفردي في الوسط الريفي (184.3 كلغ سنويا)، أعلى منه في الوسط الحضـــــــري (169.6 كلغ سنويا).

1 ـ 2 ـ بلغ أيضا متوسط الاستهلاك الفردي من السميد والفرينة 92.6 كلغ سنويا، و 8.2 كلغ سنويا على الترتيب ، غير أن متوسط الاستهلاك الفردي في الوسط الريفي (119.7 كلغ سنويا، 6.7 كلغ سنويا) أعلى منه في الوسط الحضري بالنسبة للسميد ، ولكن العكس بالنسبة للفرينة (81.9 كلغ سنويا، 8.7 كلغ سنويا).

1 ـ 3 ـ قدر متوسط الاستهلاك السنوي للفرد من السميد والفرينة بـــ 100.8 كلغ، علما أن هذا المتوسط بلغ حوالي 77 كلغ، و 93 كلغ، و 95 كلغ بالنسبة لِلْعُشَيْرِ[*] الأول

---

(1) ـ **مخبي.** أ : الغذاء والتغذية والزراعة في الجزائر " ملاحظات حول السياسات الزراعية الجزائرية" ، مرجع سبق ذكـــره، ص 251 .

(2) ـ الديوان الوطني للإحصائيات، استقصاء سنة 1988، الجزائر 1992 ، ص 161 .

(*) ـ أخذ هذا المصطلح من الدراسة التي قسمت السكان حسب مستوى الدخل إلى عشر مجموعات حيـــث أطلـــق علـــى المجموعة الأولى العشير الأول.

والخامس والعاشر على التوالي .

1 ـ 4 ـ بلغ متوسط الاستهلاك الفردي من الخبز 39.7 كلغ سنويا، علما أن متوسط الاستهلاك الفردي في الوسط الحضري (49.8 كلغ سنويا) ، أعلى منه في الوسط الريفـــــي (14.1 كلغ سنويا) .

1 ـ 5 ـ قدر متوسط الاستهلاك السنوي للفرد من الخبز حوالي 18.34 كلغ، و36.07 كلغ، و 62.03 كلغ بالنسبة للعشير الأول والخامس والعاشر على التوالي.

2 ـ الاستهلاك الفردي من البقول الجافة

يعتبر تناول كميات وافرة من البقوليات (الغضة والجافة) من الأمور المرغوب فيها، والتي يشجعها علماء التغذية والمنظمات الدولية المهتمة بالتغذية لأنها البديل عن اللحم والمنتجات الحيوانية في الدول النامية المتميزة بنقص الإنتاج الحيواني من جهة، وقلة الموارد المالية المعتمدة لاستيراد المنتجات الحيوانية من الخارج من جهة ثانية. وفي الجزائر ارتفع متوسط الاستهلاك الفردي من البقول الجافة بحوالي 4.86 كلغ في استقصاء سنة 1979 – 1980 (الدراسة 4) مقارنة بالاستقصاء الأول، وكانت اللوبيا الأكثر استهلاكا، ويليها في الأهمية الحمص والعدس. وانخفض متوسط الاستهلاك الفردي بحوالي 2.04 كلغ في استقصاء سنة 1988 (الدراسة 5) مقارنة باستقصاء سنة 1979 – 1980، وكان العدس أكثر استهلاكا ثم تلاه في الأهمية الحمص واللوبيا . ولكن بدأ متوسط الاستهلاك الفردي من البقول الجافة في اتجاه التصاعد منذ بداية عقد التسعينيات حيث بلغ 7.2 كلغ سنة 1998[1] بسبب ارتفاع أسعار اللحوم والخضر والفواكه، وانخفاض القدرة الشرائية للمواطنين جراء الآثار السلبية المترتبة عن الإصلاحات الاقتصادية. ويتصف استهلاك البقول الجافة بما يلي :

2 ـ 1 ـ بلغ متوسط الاستهلاك الفردي السنوي من البقول الجافة حسب استقصاء سنة 1988 حوالي 6.22 كلغ علما أنه بلغ حوالي 2.9 كلغ، و 5.7 كلغ، و 10.2 كلغ بالنسبة للعشير الأول والخامس والعاشر على التوالي[2] . وكان مستوى الاستهلاك الفردي السنوي في الوسط الحضري 6.2 كلغ أعلى منه في الوسط الريفي 5 كلغ .

---

(1) - **O. ZAGHOUANE ET AUTRE** : La Réhabilitation et le Développement des Legumineuses Alimentaires Dans Le Cadre Du Plan National de Développement Agricole . Revue N° 34, Céréaliculture, L'institut Technique des Grandes Cultures , Alger 2000, P 61.

(2) ـ الديوان الوطني للإحصائيات : المجموعة الإحصائية السنوية للجزائر، رقم 17، الجزائر 1996، ص 333 - 334.

2 ـ 2 ـ إن انخفاض القدرة الشرائية، وارتفاع أسعار المنتجات الحيوانية والخضر تدفع بالعائلات الجزائرية، وخاصة الفقيرة إلى اللجوء أكثر لاستهلاك البقول الجافة .

2 ـ 3 ـ تتحكم أسعار كل صنف من البقول الجافة في الأهمية للاستهلاك الفردي منها، فإذا كانت أسعار اللوبيا أقل من أسعار الأصناف الأخرى من البقول الجافة، فإن الكميات المستهلكة منها تكون الأكبر.

3 ـ الاستهلاك الفردي من الخضر

تعد الخضر والفواكه من أهم المواد الغذائية في الوجبة الغذائية لأنها مصدر هام وأساسي للفيتامينات والأملاح والألياف. وفي الجزائر قدر متوسط الاستهلاك الفردي من البطاطس والخضر الأخرى بحوالي 34.40 كلغ ، و 55.79 كلغ على التوالي في استقصاء سنة 1979 – 1980، وهو بذلك ارتفع بحوالي 12.7 كلغ بالنسبة للبطاطس، و 21 كلغ بالنسبة للخضر الأخرى مقارنة بالاستقصاء الأول. وقدر أيضا متوسط الاستهلاك الفردي من البطاطس والخضر الأخرى بحوالي 41 كلغ و 72.7 كلغ على الترتيب في استقصاء سنة 1988، أي ارتفع بمقدار 6.52 كلغ بالنسبة للبطاطس و 16.9 كلغ للخضر الأخرى مقارنة باستقصاء سنة 1979 – 1980.

وعموما يمكن إستخلاص الملاحظات التالية فيما يخص استهلاك الخضر بالنسبة لاستقصاء سنة 1988[1].

3 ـ 1 ـ بلغ متوسط الاستهلاك الفردي السنوي من البطاطس 19.28 كلغ، و 39.88 كلغ، و 60.96 كلغ بالنسبة للعشير الأول، والخامس، والعاشر على التوالي، وكان حوالي 47.19 كلغ، و 105.77 كلغ، و 185.79 كلغ على الترتيب فيما يخص الخضر الأخرى.

3 ـ 2 ـ إن مستوى متوسط الاستهلاك الفردي من الخضر في الوسط الحضري (121.4 كلغ سنويا) أعلى منه في الوسط الريفي (94.6 كلغ سنويا).

3 ـ 3 ـ سجل مستوى الاستهلاك الفردي من البطاطس تحسنا حيث بلغ 37.2 كلغ في الوسط الريفي، في حين بلغ 42.5 كلغ في الوسط الحضري.

3 ـ 4 ـ أصبحت أغلب الخضر متواجدة في الأسواق الجزائرية على مدار السنة بفعل الزراعة المحمية .

---

(1) ـ الديوان الوطني للإحصائيات : استقصاء سنة 1988، الجزائر 1992.

4 _ الاستهلاك الفردي من الفواكه

تعتبر الفواكه مصدرا رئيسيا للفيتامينات والألياف السللوزية (غير القابلة للهضم) التي تعد عنصرا فعالا في آلية هضم الأغذية، وتخليص الجسم من الفضلات، وقتل الميل الموجود لدى الأجسام نحو الإمساك. وفي الجزائر بلغ متوسط الاستهلاك الفردي من الفواكه حوالي 32.79 كلغ (30 كلغ فواكه طازجة، 2.79 كلغ فواكه جافة) في استقصاء سنة 1979 – 1980، وهو بذلك قد ارتفع بمقدار 4.19 كلغ مقارنة بالاستقصاء الأول. وبلغ أيضا متوسط الاستهلاك الفردي من الفواكه حوالي 31 كلغ (27.2 كلغ فواكه طازجة، 3.8 كلغ فواكه جافة) في استقصاء سنة 1988، أي انخفض بحوالي 10.8 كلغ مقارنة باستقصاء سنة 1979 – 1980. ويستخلص فيما يخص استهلاك الفواكه بالنسبة لاستقصاء سنة 1988 الآتي :

4 _ 1 _ بلغ متوسط الاستهلاك الفردي السنوي من الفواكه الغضة حوالي 6.2 كلغ، و 21.53 كلغ، و 56.79 كلغ بالنسبة للعشير الأول، والخامس، والعاشر على التوالي، وبلغ بالنسبة للفواكه الجافة 1.59 كلغ، و 3.49 كلغ، و 5.52 كلغ على الترتيب .

4 _ 2 _ إن مستوى الاستهلاك الفردي من الفواكه الغضة في الوسط الحضـــــــــــري (30.1 كلغ) أعلى منه في الوسط الريفي (20 كلغ). ويعتبر البرتقال والعنب الأكثر استهلاكا.

4 _ 3 _ تعتبر التمور بالنسبة للفواكه الجافة الأكثر استهلاكا ، وأن متوسط الاستهلاك الفردي في الوسط الريفي أعلى منه في الوسط الحضري ، وفي الجنوب عن الشمال الجزائري.

5 _ الاستهلاك الفردي من اللحوم والأسماك

تشتمل هذه المجموعة على اللحوم الحمراء، كلحوم الغنم والبقر والماعز والجمال، وما يتخلف عن عملية الذبح من أحشاء وأطراف، كما تشتمل على اللحوم البيضاء كلحوم الدواجن، والأسماك. وتتصف اللحوم بالصفات التغذوية التالية[1] :

5 _ 1 _ تعتبر اللحوم من أغنى المصادر الغذائية بالبروتين .

5 _ 2 _ تعتبر اللحوم مصدرا جيدا للطاقة بما تحويه من نسبة عالية من المواد الدسمة .

5 _ 3 _ تعتبر اللحوم من المصادر الغذائية الجيدة لمجموعة فيتامينات (ب) وخاصة فيتامين (ب12)، وأيضا من المصادر الجيدة للعناصر المعدنية.

---

(1) - الديوان الوطني للإحصائيات : استقصاء سنة 1988، الجزائر 1992.

5 ـ 4 ـ إن اللحوم من أغلى أنواع الأغذية، ويعد استهلاكها معيارا لارتفاع مستوى الفرد الغذائي.

وفي الجزائر بلغ متوسط الاستهلاك الفردي من اللحوم والأسماك 15.68 كلغ، و 2.22 كلغ على التوالي في استقصاء سنة 1979- 1980، أي ارتفع بحوالي 5.38 كلغ، و 0.97 كلغ على الترتيب مقارنة بالاستقصاء الأول. وبلغ أيضا متوسط الاستهلاك الفردي من اللحوم والأسماك 24 كلغ، و 3.37 كلغ على التوالي في استقصاء 1988، أي ارتفع بحوالي 9.32 كلغ و 1.15 كلغ على الترتيب مقارنة باستقصاء سنة 1979 – 1980. وفي السنوات الأخيرة حدث تراجع وانخفاض في الاستهلاك الفردي من اللحوم بسبب ارتفاع أسعار اللحوم، وضعف القدرة الشرائية. إذ انخفض متوسط الاستهلاك الفردي من الدواجن بنسبة 34% في سنة 1994 (7 كلغ سنويا) مقارنة بسنة 1989 (10.6 كلغ سنويا) .

ويمكن إستخلاص فيما يخص استهلاك اللحوم والأسماك حسب استقصاء سنة 1988 الحقائق التالية[1] :

5 ـ 1 ـ إن مستوى الاستهلاك الفردي من اللحوم والأسماك في الوسط الحضري (26.3 كلغ لحوم، 4 كلغ سمك) أعلى منه في الوسط الريفي (18.2 كلغ لحوم، 1.9 كلغ سمك).

5 ـ 2 ـ بلغ متوسط الاستهلاك الفردي السنوي من لحوم (الأغنام، والبقر، والدواجن) 4.87 كلغ، وحوالي 18 كلغ، و 44.5 كلغ بالنسبة للعشير الأول والخامس والعاشر على التوالي .

5 ـ 3 ـ حصل تطور كبير في متوسط الاستهلاك الفردي من اللحوم، وخاصة لحوم الدجاج حيث أصبحت تشكل حوالي 50% من استهلاك اللحوم بسبب انخفاض سعرها مقارنة بأسعار اللحوم الحمراء.

5 ـ 4 ـ يتركز استهلاك لحوم الأبقار، والأغنام، والسمك في المدن الكبرى وفي الشمال الجزائري، بينما يتركز استهلاك لحوم الماعز والجمال في الريف والجنوب الجزائري.

6 ـ الاستهلاك الفردي من الحليب ومشتقاته

يعتبر الحليب من أفضل أنواع الأغذية بالنسبة للرضع، وغذاء تكميليا بالنسبة للكبار لاحتوائه على كافة العناصر الغذائية، فهو يحتوي على السكر الذي يزود الأطفال بالطاقة ويحتوي على

(1) ـ الديوان الوطني للإحصائيات : استقصاء سنة 1988، الجزائر 1992.

البروتينات التي تشكل أحماضها الأمينية مادة بناء الجسم الرئيسية، ويحتوي على المواد الدسمة والأملاح المعدنية.

وفي الجزائر بلغ متوسط الاستهلاك الفردي من الحليب ومشتقاته 61.35 لتر سنويا في استقصاء سنة 1979 – 1980، أي زيادة بحوالي 26.35 لتر مقارنة بالاستقصاء الأول. وبلغ أيضا متوسط الاستهلاك الفردي حوالي 71.5 لتر سنويا في استقصاء سنة 1988، مما يعني ارتفاعه بحوالي 10.15 لتر سنويا مقارنة باستقصاء سنة 1979 - 1980.

ويتصف استهلاك الحليب حسب استقصاء سنة 1988 بالخصائص التالية[1] :

6 ـ 1 ـ إن مستوى الاستهلاك الفردي من الحليب ومشتقاته في الوسط الحضري (77.8 لتر سنويا) أعلى منه في الوسط الريفي (54.7 لتر سنويا).

6 ـ 2 ـ بلغ متوسط الاستهلاك الفردي السنوي من حليب (البقر والحليب المبستر) 12.65 لتر، و 32.77 لتر، و 61.33 لتر بالنسبة للعشير الأول والخامس والعاشر على التوالي .

6 ـ 3 ـ شكل استهلاك الحليب المبستر الأهمية الكبرى في الوسط الحضري، بينما شكل استهلاك الحليب الطازج الأهمية الأكبر في الوسط الريفي (32.13 لتر/فرد سنويا).

7 ـ الاستهلاك الفردي من الزيوت والدهون

تعتبر الزيوت والدهون مصدرا من المصادر الهامة لمد الجسم بالطاقة واختزانها، وتكوين الغلاف الواقي الذي يحفظ الجسم من التغيرات المحيطة به، والمهد الوثير للأعضاء الداخلية، كما تضيف الأطعمة الشهية والمذاق اللذيذ. وفي الجزائر ارتفع متوسط الاستهلاك الفردي السنوي من الزيوت والدهون من 10.2 كلغ في الاستقصاء الأول إلى 15.29 كلغ في استقصاء سنة 1979 – 1980، و 15.82 كلغ في استقصاء سنة 1988. وعموما اتصف استهلاك الزيوت والمواد الدسمة حسب استقصاء سنة 1988 بالخصائص التالية[2] :

7 ـ 1 ـ إن مستوى الاستهلاك الفردي من الزيوت والدهون في الوسط الحضري (16.5 كلغ سنويا) أعلى بقليل منه في الوسط الريفي (14.5 كلغ سنويا).

---

(1) ـ الديوان الوطني للإحصائيات : استقصاء سنة 1988، الجزائر 1992.

(2) ـ المرجع نفسه.

7 ـ 2 ـ بلغ متوسط الاستهلاك الفردي السنوي من الزيوت (دون زيت الزيتـــــون) 9.12 لتر، و 14.22 لتر، و 22.40 لتر بالنسبة للعشير الأول والخامس والعاشر على التوالي .

7 ـ 3 ـ مثل زيت المائدة الحصة الأكبر في الاستهلاك الفردي من الزيوت والدهون .

7 ـ 4 ـ تقلص استهلاك زيت الزيتون، في حين تطور استهلاك الزبدة والسمن بحسب مستوى التطور الحضري.

8 ـ الاستهلاك الفردي من السكر ومشتقاته

السكر ومنتجاته مادة غذائية هامة في غذاء الطبقات الغنية، أو الفقيرة سواء في البلدان النامية أو المتقدمة. وفي الجزائر ارتفع متوسط الاستهلاك الفردي السنوي من السكر ومنتجاته من 14.25 كلغ في الاستقصاء الأول إلى 15.82 كلغ في استقصاء سنة 1979 – 1980، و 18.34 كلغ في استقصاء سنة 1988. ويتصف استهلاك السكر ومنتجاته حسب استقصاء سنة 1988 بالخصائص التالية[1] :

8 ـ 1 ـ أن مستوى الاستهلاك الفردي السنوي من السكر ومنتجاته متقارب في الوسط الحضري (19.4 كلغ) ، والريفي (18.6 كلغ) .

8 ـ 2 ـ بلغ متوسط الاستهلاك الفردي السنوي من السكر 10.91 كلغ، و 17.05 كلغ، و 24.60 كلغ بالنسبة للعشير الأول والخامس ولعاشر على الترتيب .

---

(1) ـ الديوان الوطني للإحصائيات : استقصاء سنة 1988، الجزائر 1992.

الفصل الثالث
أسباب المشكلة الغذائية في الجزائر

تعود المشكلة الغذائية (الفجوة الغذائية والتغذوية) في الجزائر بدرجة أساسية إلى قصور الإنتاج الزراعي الوطني عن مواجهة تطور الاستهلاك الغذائي، ومن ثم، فإن مسببات هذه المشكلة ترجع إلى المعوقات التي يواجهها الإنتاج الزراعي، وكذلك إلى الأسباب التي تؤدي إلى زيادة الاستهلاك الغذائي. وفي الحقيقة هناك عدة أسباب أو معوقات اعترضت طريق الإنتاج الزراعي، منها ما هو تنظيمي، ومنها ما هو طبيعي، ومنها ما هو تكنولوجي. وهذه المعوقات متعددة ومتداخلة، حيث يصعب وضع حدود فاصلة بين طبيعة هذه المجموعات من المعوقات. وفيما يخص الأسباب المتعلقة بجانب الطلب الغذائي ، فهي متعددة ومعقدة أيضا، ويصعب في كثير من الأحيان رصدها وقياسها، كما هو الحال بالنسبة للأنماط الاستهلاكية، والعادات والتقاليد وغيرها من العوامل التي تؤثر على المستوى الاستهلاكي. ولتوضيح مدى تأثير أهم العوامل المسببة لزيادة الاستهلاك الغذائي من جهة، وضعف الإنتاج الزراعي من جهة أخرى، يمكن التعرض في هذا الفصل إلى المباحث التالية :

المبحث الأول : الأسباب الديمغرافية والاجتماعية .

المبحث الثاني : الأسباب التنظيمية .

المبحث الثالث : الأسباب الأخرى (طبيعية وبشرية، وتكنولوجية).

المبحث الأول
الأسباب الديمغرافية والاجتماعية

يعتبر ارتفاع عدد السكان، ومعدل النمو السكاني، وتحسن مستوى الدخل، ونمط الحياة من الأسباب الأساسية في ارتفاع حجم الطلب على المواد الغذائية. ولتوضيح تأثير هذه الأسباب على المشكلة الغذائية في الجزائر نتطرق في هذا المبحث إلى كل من الوضعية الديمغرافية والسياسة الاجتماعية.

أولا : الوضعية الديمغرافية

تعتبر معرفة حجم السكان ووتيرة نموه وهيكله (حسب السن والجنس)، وتوزيعه الجغرافي، من العناصر الأساسية في تخصيص الموارد والثروات الوطنية والتكفل باحتياجات السكان.

1 _ تطور عدد السكان

لعب ارتفاع عدد السكان ومعدل النمو السكاني دورا رئيسيا في ارتفاع حجم الطلب على المواد الغذائية، وبالتالي تزايد التبعية الغذائية نظرا لركود الإنتاج الزراعي وانخفاضه أحيانا وخاصة المواد الغذائية المعاشية . ويمكن تقسيم تطور عدد السكان إلى ثلاث مراحل أساسية هي :

1 _ 1 _ الفترة ما قبل 1962

انتقل عدد سكان الجزائر من 2.028 مليون نسمة في سنة 1845 إلى 4.089 مليون نسمة في سنة 1901، و 8.745 مليون نسمة في سنة 1954، و 10.200 مليون نسمة في سنة 1962. وسجلت خلال هذه الفترة معدلات النمو التالية : 1.26% سنويا ما بين 1845 و 1901، و 1.44% سنويا مابين 1901 و 1954، و 1.70% سنويا ما بين 1954 و 1962[1].

ويرجع ضعف معدل نمو السكان خلال هذه الفترة إلى ارتفاع معدل الوفيات وسط السكان الجزائريين بسبب التهميش من طرف الاستعمار الفرنسي ، والفقر المدقع والأوبئة والحروب.

1 _ 2 _ الفترة من 1962 - 1985

ارتفع عدد السكان من 10.200 مليون نسمة في سنة 1962 إلى 12.142 مليون نسمة في سنة 1966، و 17.200 مليون نسمة في سنة 1977[2]، و 21.863 مليون نسمة في سنة 1985.

وبلغ معدل النمو السكاني 3.39% سنويا خلال الفترة 1961 – 1965، و 3.21% سنويا خلال الفترة 1966 – 1977، و 3.06% سنويا خلال الفترة 1977 – 1987[3]. ويعود ارتفاع معدل النمو السكاني خلال هذه الفترة إلى بقاء معدل المواليد مرتفعا، وانخفاض معدل الوفيات بفعل تحسن المداخيل وإطار الحياة وتسهيل الخدمات الطبية، وقد وُصف تطور عدد السكان في الجزائر خلال هذه الفترة بالإنفجار السكاني، لأن معدل النمو السكاني كان من أكثر المعدلات ارتفاعا في العالم.

---

(1) - المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي : وقائع الدورة السادسة العادية للجلسة العلنية، قصر الصنوبر 24 – 25 أوت 1996، الجزائر ، ص 149 .

(2) - **أحمد هني** : اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1991، ص 12 .

(3) - OFFICE NATIONAL des Statistiques : Collections Statistiques , N° 80, Alger. Juin 1999, P 5 .

1 _ 3 _ الفترة منذ سنة 1986 إلى 2001

بدأ معدل النمو السكاني يتراجع منذ سنة 1986، حيث انخفض من 3.06% سنويا خلال الفترة 1977 – 1987 إلى 2.28% سنويا خلال الفترة 1987 – 1998[1] بسبب الانخفاض الكبير في معدل الولادات، وانخفاض معدل الوفيات. وارتفع عدد السكان من 21.863 مليون نسمة في سنة 1985 إلى 22.512 مليون نسمة في سنة 1986، و 25.643 مليون سنة في سنة 1991، و 28.566 مليون نسمة في سنة 1996[2]، و 29.398 مليون نسمة في سنة 1998، و 30.879 مليون نسمة في سنة 2001[3]. وفي المقابل انخفضت نسبة النمو السكاني من 3.11% سنة 1985 إلى 2.74% سنة 1986، و 2.41% سنة 1991، و 1.69% سنة 1996[4] و 1.52% سنة 1998، و 1.55% سنة 2001[5].

ويعود انخفاض معدل النمو السكاني، وانخفاض النسب الإجمالية للمواليـــــد (34.6‰ سنة 1987، 30.41‰ سنة 1992، 25.33‰ سنة 1995، 21.02‰ سنـــــة 1998، 20.03‰ سنة 2001)[6] إلى ارتفاع مستوى التعليم والتربية، وخاصة لدى المرأة، وانتشار ظاهرة العزوبة بين النساء والرجال، وإلى السياسة الديمغرافية المنتهجة منذ أوائل الثمانينيات والتي ركزت على النقاط التالية :

1 _ 3 _ 1 _ الحث على تأخير سن الزواج وتباعد الولادات كوسيلة لحماية الطفل والأم، والتحكم في نسبة الولادات من خلال تقديم حصص إعلامية للتربية والتوعية وتطوير المنشآت القاعدية الخاصة بالإستقبال والخدمات، وتقديم وسائل منع الحمل مجانا.

وقد حققت هذه الإجراءات نتائج إيجابية حيث ارتفعت نسبة اللجوء إلى منع الحمل بين النساء المتزوجات من 2% سنة 1962 إلى 8% سنة 1970، و 25% سنة 1984، و 36% سنة 1986، و 50.8% سنة 1992، و 57% سنة 1995[7].

1 _ 3 _ 2 _ العمل على الترقية الثقافية والاجتماعية للمرأة، وضمان فرص أكبر لها من

---

(1) - OFFICE NATIONAL des Statistiques : Collections Statistiques, OP CIT. P 5 .
(2) - OFFICE NATIONAL des Statistiques : Retrospective , OP CIT , P 3.
(3) - OFFICE NATIONAL des Statistiques : Annuaire Statistique de la L'algerie. N° 20, Alger. 2003 , P 12 .
(4) - OFFICE NATIONAL des Statistiques : Retrospective , OP CIT , P 2 .
(5) - OFFICE NATIONAL des Statistiques : Annuaire Statistique de la L'algerie. N° 20, OP CIT , P 30 .
(6) ـ الديوان الوطني للإحصائيات : المجموعة الإحصائية السنوية للجزائر، مجموعة أعداد..
(7) ـ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي : وقائع الدورة السادسة العادية للجلسة العلنية، مرجع سبق ذكـــــــــــره، ذكـــــــــــره، ص 156 – 157.

أجل المشاركة في الحياة الاقتصادية لأسباب عديدة منها تأخير سن الزواج. إذ ارتفعت السن المتوسطة للزواج لأول مرة، من 20.9 سنة بالنسبة للمرأة، و25.3 سنة بالنسبة للرجل في عام 1977 إلى(23.7 سنة للمرأة، 27.7 سنة للرجل) في عام 1987، ثم إلى (25.8 سنة للمرأة، 30.2 سنة للرجل) في عام 1992، وارتفع أيضا إلى (27.6 سنة بالنسبة للمرأة، 31.3 سنة للرجل) في عام 1998[1].

ويرجع ارتفاع السن المتوسطة للزواج لأول مرة إلى عدة أسباب من أهمها الارتفاع المستمر في نسبة التمدرس، وخاصة عند الإناث، حيث ارتفعت نسبة التمدرس لدى الإناث البالغات من 6 إلى 14 سنة (36.9% سنة 1966، 59.6% سنة 1977، 71.56% سنة 1987، 80.73% سنة 1998) [2].

1 _ 3 _ 3 _ منح مزيد من الاهتمام والعناية للمرأة التي تعيش في الريف، وتشجيعها على تأخير سن الزواج وتطبيق المخطط العائلي.

2 _ هيكل السكان حسب السن والجنس

يتبين من معطيات إحصائيات السكان أن نسبة الذكور تتعادل تقريبا مع نسبة الإناث، وأن نسبة الشباب لمجموع السكان تعتبر مرتفعة. إذ بلغت نسبة الإناث إلى مجموع السكان 51.11% سنة 1970، و 50.45% سنة 1977، و 49.42% سنة 1987[3]، و 49.46% سنة 1998، و 49.51% سنة 2001[4]. ويشكل الشباب الذين تقل أعمارهم عن 20 سنة 58.25% سنة 1966، و 58% سنة 1977، و 54.74% سنة 1987[5]، و 48.29% سنة 1998، و 44.97% سنة 2001[6]. وشكل أيضا الشباب الذين تقل أعمارهم عن 30 سنة 71% سنة 1990، و 68.6% سنة سنة 1995[7]، و 66.87% سنة 1998، و 64.54% سنة 2001[8]. إن هذه الخاصية للسكان تزيد تزيد من ارتفاع حجم الطلب على المواد الغذائية وبالتالي المشكلة الغذائية، وخاصة جانب التبعية الغذائية منها، في ظل ركود الإنتاج الزراعي.

---

(1) - OFFICE NATIONAL des Statistiques : Annuaire Statistique. N° 20, OP. CIT , P 31 .
(2) - OFFICE NATIONAL des Statistiques : Collections Statistiques. N° 80, OP CIT , P 12 .
(3) - OFFICE NATIONAL des Statistiques : Retrospéctive, OP CIT , P 4 .
(4) - OFFICE NATIONAL des Statistiques : Annuaire Statistique. N° 20, OP CIT , P 12 – 14 .
(5) - OFFICE NATIONAL des Statistiques : Collections Statistiques. N° 80, OP CIT , P 5 .
(6) - OFFICE NATIONAL des Statistiques : Annuaire Statistique. N° 20, OP CIT , P 12 – 14 .
(7) - المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: وقائع الدورة السادسة العادية للجلسة العلنية، مرجع سبق ذكره، ص 160.
(8) - OFFICE NATIONAL De Statistiques : Annuaire Statistique. N° 20, OP CIT , P 12 – 14 .

3 ـ توزيع السكان حسب الموقع

برزت ظاهرة تركز السكان في التجمعات السكانية والحضر بشكل غير طبيعي منذ أوائل السبعينيات، إذ ارتفعت نسبة سكان الحضر إلى مجموع السكان من 13.9% سنة 1886 إلى 25% سنة 1954، و 31.4% سنة 1966، و 40% سنة 1977، و 49.67% سنة 1987، و 52% سنة 1995[1]، و 57.71% سنة 1998[2]. وارتفعت أيضا نسبة السكان الذين يقطنون في التجمعات السكانية إلى مجموع السكان من 56.1% سنة 1966 إلى 61.2% سنة 1977، و 70.8% سنة 1987، و 80.8% سنة 1998[3]. ويرجع ارتفاع نسبة سكان الحضر خلال الفترة 1970 - 1998 إلى عدة أسباب منها :

3 ـ 1 ـ التطور الطبيعي لسكان المدن .

3 ـ 2 ـ الهجرة من الريف نحو المدن .

3 ـ 3 ـ إنتقال بعض المناطق السكنية من الوضعية الريفية إلى الوضعية الحضرية طبقا لمعيار عدد العاملين في القطاع غير الزراعي في المنطقة.

3 ـ 4 ـ تصنيف بعض المناطق السكنية ـــ حسب التعريف الإحصائي ـــ ضمن المناطق الحضرية لأنها أصبحت مقرات بلدية .

لقد أدى تركز السكان في المدن إلى ارتفاع حجم الطلب على المواد الغذائية بفعل تحسن نمط الحياة في المدن مقارنة بالريف، وإلى ضعف، أو انخفاض الإنتاج الزراعي لعدم توفر اليد العاملة وخاصة المدربة والشابة منها بسبب الهجرة من الريف نحو المدن.

ثانيا : السياسة الاجتماعية

تدور أهداف السياسة الاجتماعية المطبقة في الجزائر، وخاصة خلال الفترة 1967 - 1987 حول ضرورة القضاء على عدم المساواة المترتب عن الإحتلال الفرنسي، وعلى الإختلالات التي يمكن أن تترتب عن النمو الاقتصادي. ولتحقيق وإنجاز أهداف السياسة الاجتماعية ركزت السلطة الجزائرية على تنمية قطاعات التغذية والحماية الاجتماعية والشغل والصحة والتربية والتكوين والسكن.

---

(1) ـ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي : وقائع الدورة السادسة العادية للجلسة العلنية، مرجع سبق ذكره، ص 163.

(2) - OFFICE NATIONAL des Statistiques : Annuaire Statistique. N° 20, OP CIT , P 14 .

(3) - OFFICE NATIONAL des Statistiques : Collections Statistiques. N° 80, OP CIT , P 5 .

إن نتائج هذه السياسة بالرغم من إنعدام الإنسجام ما بين هذه القطاعات والنمو السكاني المسجل ، قد سمحت بارتفاع معدل التشغيل والتحسن المعتبر للوجبة الغذائية، وتقدم هام في نسبة التمدرس، وترقية العلاج المجاني وتحسن الحالة الصحية للسكان. وبما أن السياسة الغذائيـــــــــة (ودعم أسعار السلع خاصة) تمثل الجانب الأهم في السياسة الاجتماعية بالجزائر من جهة ، ولها علاقة مباشرة بموضوع البحث من جهة أخرى يفضل التركيز عليها.

1 _ السياسة الغذائية قبل سنة 1990

سمحت سياسة دعم أسعار الماء والطاقة والخدمات بصفة عامة، ودعم أسعار المواد الغذائية (الدقيق، الخبز، الخضر الجافة، الحليب ومشتقاته، السكر، الزيوت...) بصفة خاصة المطبقة في الجزائر للمستهلك بالوصول إلى مستويات استهلاك وحماية اجتماعية مقبولة وتحسن كمي وكيفي للوجبة الغذائية خلال هذه الفترة.

والجدول رقم (45) يوضح تطور دعم الأسعار عند الاستهلاك.

جدول رقم (45)

تطور دعم الأسعار عند الاستهلاك في الجزائر

خلال الفترة 1980 – 1993

البيان / السنة		1980	1984	1985	1989	1993
مبلغ الدعم لدى الاستهلاك	مليون دج	1820	1975	1759	9760	22700
	مليون دولار	473.96	396.58	349.70	1282.76	972.371
	متوسط سعر صرف الدولار	3.84	4.98	5.03	7.6086	23.3450
عدد السكان وسط السنة	مليون ساكن	18.666	21.185	21.863	24.409	26.894
متوسط الدعم السنوي للساكن	دولار	25.39	18.72	15.995	52.55	36.15

المصدر : المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: وقائع الدورة السادسة العادية للجلسة العلنية، قصر الصنوبر 24 – 25 أوت 1996 الجزائر، ص 185.

- OFFICE NATIONAL des Statistiques : Retrospéctive, Statistique 1970 – 1996 , Alger, 1999 , P 3 .

يستخلص من تحليل بيانات الجدول رقم (45) الآتي :

_ يتحكم في مقدار دعم أسعار السلع لدى الاستهلاك مستوى حجم الإنتاج الزراعي من

جهة، وأسعار وتكلفة واردات المواد الغذائية والمشروبات من جهة أخرى. فعلى سبيل المثال انخفض الدعم السلعي من حوالي 474 مليون دولار أمريكي (25.39 دولار لكل ساكن) في سنة 1980 إلى 396.58 مليون دولار أمريكي (18.72 دولار لكل ساكن) في سنة 1984 لأن قيمة واردات المواد الغذائية والمشروبات انخفضت في سنة 1984 (1985 مليون دولار أمريكي) مقارنة بسنة 1980 (2234 مليون دولار أمريكي).

- انخفض مقدار الدعم السلعي من 1282.76 مليون دولار أمريكي (52.55 دولار لكل ساكن) سنة 1989 إلى 972.37 مليون دولار أمريكي (36.15 دولار لكل ساكن) سنة 1993، وذلك بسبب انخفاض واردات المواد الغذائية والمشروبات سنة 1993 (2037 مليون دولار أمريكي) مقارنة بواردات سنة 1989 (3268 مليون دولار أمريكي) من جهة، وتحرير الأسعار ورفع الدعم، أو تخفيضه عن معظم المواد الغذائية من جهة أخرى.

لقد ترتبت عن سياسة دعم أسعار السلع والخدمات بصفة عامة، وأسعار المواد الغذائية عند الاستهلاك بصفة خاصة آثار إيجابية وسلبية .

1 _ 1 _ الآثار الإيجابية لدعم أسعار المواد الغذائية عند الاستهلاك

أدى دعم أسعار المواد الغذائية إلى نتائج مرضية فيما يخص تحسن الوجبة الغذائية لمعظم السكان، فحسب دراسة منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (F.A.O)، أن متوسط السعرات الحرارية المحصلة يوميا للساكن ارتفع من 1777 سعر حراري خلال الفترة 1966 – 1970 إلى 2199 سعر حراري خلال الفترة 1970 – 1980، و 2754 سعر حراري خلال الفترة 1981 – 1990. ومتوسط البروتين الكلي المحصل يوميا لكل ساكن ارتفع من 47.7 غم إلى 57.7 غم، و 73.2 غم على الترتيب خلال الفترة ذاتها. وكذلك ارتفع متوسط البروتين الحيواني من 9.7 غم إلى 11.7 غم، و 18.3 غم على التوالي خلال الفترة نفسها[1] .

1 _ 2 _ الآثار السلبية لدعم أسعار المواد الغذائية عند الاستهلاك

ترتب عن سياسة دعم الأسعار عند الاستهلاك آثار سلبية عديدة نذكر منها :

1 _ 2 _ 1 _ أدى انخفاض أسعار المنتجات الغذائية المستفيدة من دعم الأسعار إلى عامل التبذير في استهلاكها وإتلافها كليا أحيانا، كإتلاف كيس السميد لوجود قدر طفيف من السوسة، وإتلاف صفيحة الزيت لاحتمال تغير رائحتها، وتحويل استعمال المواد الغذائية عن مسار

---

(1) - أنظر الجدول رقم (42) .

استخدامها الطبيعي، كتقديم القمح الصلب واللين كعلف للحيوانات، وتقديم الحليب المخصص للاستعمال الآدمي إلى الخرفان والعجول، وحليب الرضع إلى الكتاكيت ... إلخ.

1 _ 2 _ 2 _ أدى تحديد أسعار المنتجات الغذائية المعاشية (الحبوب، البقول الجافة، الحليب) ودعم أسعارها عند الاستهلاك إلى انخفاض أو ركود مستوى الإنتاج الوطني منها، وإلى ارتفاع حجم وارداتها، وبالتالي تزايد التبعية الغذائية، نظرا لتزايد الطلب على المواد الغذائية بفعل ارتفاع معدل النمو السكاني وعدد السكان، وتحسن مستوى الدخل الفردي، وتحسن مستوى نمط الحياة في المدن والأرياف.

2 _ السياسة الغذائية منذ سنة 1990

إن سياسة دعم أسعار السلع والخدمات، وأسعار المواد الغذائية عند الاستهلاك خاصة، قد سمحت لمعظم السكان بالحصول على وجبة غذائية مقبولة من حيث الكمية والنوعية. ولكن في المقابل مكنت الأسر ذات المدخول الأعلى من الإستفادة من هذا الدعم ، واستهلاك السلع المدعمة بقدر أعلى، وحملت ميزانية الدولة مبالغ معتبرة. غير أن اتساع المجال الذي تغطيه الخدمات العمومية من جهة، وتعرض البلد لأزمة مالية ونقدية في أوائل التسعينيات بفعل انخفاض عائدات الصادرات، وتراكم المديونية الخارجية الذي أدى إلى تطبيق الجزائر برنامجي التكييف والتعديل الهيكلي من جهة أخرى، قامت السلطة باتخاذ تدابير تحرير الأسعار وإلغاء الدعم المالي الموجه لمعظم السلع والخدمات التي كانت تستفيد من الدعم حتى سنة 1992.

لقد أدت الإصلاحات الاقتصادية بصفة عامة، وتدابير تحرير الأسعار ورفع الدعم المالي عن السلع والخدمات بصفة خاصة إلى انخفاض القدرة الشرائية للمواطنين، وتفاقم الفقر وانتشاره في صفوف السكان، واستفحال ظاهرة البطالة.

2 _ 1 _ انخفاض القدرة الشرائية

انخفضت القدرة الشرائية للمواطنين، وخاصة الفئات البسيطة والمحرومة بدرجة كبيرة، ويعود السبب في ذلك إلى الارتفاع القوي في الأسعار (بسبب تحريرها، وإلغاء الدعم المالي الموجه لمعظم السلع والخدمات) من جهة، وثبات مداخيل الأجور، أو ارتفاعها بشكل طفيف من جهة أخرى. إذ انخفضت القدرة الشرائية للأجراء بنسبة 25% للفترة 1993 – 1996[1].

---

(1) - **عبدالله بلوناس** : برنامج التثبيت والتعديل الهيكلي للاقتصاد الجزائري، الملتقى الدولي حول : تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظيم مكاسب الاندماج في الحركية الاقتصادية العالمية 29 – 30 أكتوبر 2001. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم

2 _ 2 _ تفاقم ظاهرة البطالة

تدهورت الأوضاع الخاصة بالتشغيل بانتظام، بفعل غياب استثمارات جديدة ذات شأن سواء من جانب المؤسسات العمومية أو الخاصة ، إضافة إلى جانب التسريح المكثف للعاملين على إثر عمليات إعادة الهيكلة، وحل المؤسسات . إذ ارتفعت نسبة البطالة من 12.6% سنة 1988 إلى 20.7%سنة 1991، و 24.3% سنة 1993، ثم 28.6%سنة 1997، و 29% سنة 2000[1].

2 _ 3 _ تفاقم ظاهرة الفقر

قدر المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي في تقريره، نظرة حول الإقصاء الاجتماعي، لشهر ماي 2001 عدد الفقراء في الجزائر بحوالي 6.4 ملايين، أي ما يعادل نسبة 21% من العدد الإجمالي للسكان، مع العلم أن أغلبية الفقراء (70%) يعيشون في الوسط الريفي. وحسب تصريح لوزير العمل والحماية الاجتماعية في شهر فيفري من سنة 2000 أن نسبة الفقراء في الجزائر قد ارتفعت من 8% سنة 1988 إلى 20% في منتصف التسعينيات، وحوالي 30% في نهاية التسعينيات.

ونظرا للآثار السلبية المترتبة عن رفع الدعم لأسعار السلع والخدمات الأساسية، وتحرير الأسعار الذي تسارع منذ سنة 1992، وخاصة بالنسبة للفئات المحرومة قامت السلطة الجزائرية بدفع تعويض للأشخاص الذين لا يتوفرون على دخل، وقد مر هذا التعويض بمرحلتين أساسيتين :

المرحلة الأولى : قامت الحكومة في 1992 بدفع تعويض للفئات الاجتماعية بدون دخل، ويبلغ هذا التعويض 120 دج لكل شخص في الشهر، أي أن رب الأسرة الذي لايتوفر على دخل يتقاضى هذا التعويض عن نفسه وعن كل فرد من أسرته تحت كفالته.

المرحلة الثانية : نظرا لعدم فعالية هذه المنظومة وسلبياتها العديدة، والتي نذكر منها على سبيل المثال :

2 _ 1 _ أن مبلغ المنحة زهيد بالنظر إلى أسعار المواد الأساسية.

2 _ 2 _ اعترضت المجالس البلدية المكلفة بتسيير هذه المنحة صعوبات كبيرة في أداء هذه المهمة على أحسن وجه بسبب العدد الكبير من المترشحين لتقاضي هذا التعويض، والذين

التسيير، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، ص 11 .

(1) - المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي : نظرة حول الإقصاء الاجتماعي للأشخاص المسنين والطفولة المحرومة من الأسرة، الجزائر، ماي 2001، ص 25.

يتقدمون إلى شبابيكها .

2 _ 3 _ كان عدد كبير من الأشخاص يتقاضون هذه المنحة رغم أن وضعيتهم لم تكن تبرر ذلك، في حين أن مستحقيها الحقيقيين كانوا لايتقاضونها.

قامت السلطة في أكتوبر 1994 بتعديل هذه المنحة من حيث مضمونها، وشكلها، وتحديد المستفيدين منها، إذ تم تعويض هذه المنحة بصيغتين جديدتين هما : منحة التضامن الجزافية، والتعويض عن الأنشطة ذات المصلحة العامة .

2 _ 1 _ منحة التضامن الجزافية (A F S) : خصصت هذه المنحة لأرباب الأسر المفتقدين إلى الدخل والبالغين ستين سنة فأكثر، وكذلك الأشخاص المعوقين وغير القادرين على العمل (دون شرط السن في هذه الحالة)، وتم رفع مبلغ المنحة إلى 600 دج في الشهر مع زيادة 120 دج في الشهر لكل شخص على نفقة رب الأسرة في حدود ثلاثة أشخاص، ثم رفعت قيمتها إلى 900 دج في الشهر إبتداء من سنة 1996 .

2 _ 2 _ التعويض عن الأنشطة ذات المصلحة العامة (I A I G) : يدفع هذا التعويض إلى الأشخاص في سن العمل والذين ليس لهم دخل في مقابل مشاركتهم في أشغال ذات مصلحة عامة في ورشات البلدية، وحدد التعويض في الأول بمبلغ 1000 دج في الشهر، ثم رفع إلى 2800 دج في الشهر، مع العلم أن مبالغ المنحة المدفوعة للمستفيدين تحسب تبعا للأيام التي إشتغل فيها المستفيد فعلا.

إن التقييمات الأولية لمنظومة الشبكة الاجتماعية تؤكد عدم فعاليتها ونجاعتها في التخفيف من حدة الفقر، ومن الأمثلة التي تدعم ذلك نذكر ما يلي[1] :

- إن مجموع المستفيدين من الشبكة الاجتماعية قد تقلص من حوالي 6.15 مليون شخص في سنة 1995 إلى حوالي مليون شخص في سنة 1997. وكذلك تراجع عدد الورشات المفتوحة في إطار الأنشطة ذات المصلحة العامة من حوالي 3100 ورشة في

---

(1) - المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي :
- مشروع التقرير التمهيدي حول الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي، الدورة العادية الثانية عشرة ، الجزائر، نوفمبر 1998، ص 104 – 106.
- تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2000، مرجع سابق ، ص 37 .

سنة 1995 إلى أقل من 900 ورشة في سنة 1997.

- تبلغ منحة التضامن الجزافية لأسرة مكونة من أربعة أشخاص 1260 دج في الشهر، أو 15120 دج في السنة، أي تكون حصة كل فرد من هذه الأسرة في حدود 3780 دج في العام، وهذا المبلغ أدنى بثلاث (3) مرات عن الحد الأدنى للفقر (حد الفقر الغذائي) الذي تم تقييمه بمبلغ 10900 دج في عام 1995 .
- إن شرط عدم التوفر على أي مدخول للإستفادة من المنحة الجزافية للتضامن يقصي كل الأشخاص الذين يتوفرون على قدر قليل من الموارد حتى وإن كان مستوى هذه الموارد يجعلهم في مستوى حد أدنى للفقر.

ولدعم المداخيل أيضا قرر السيد رئيس الجمهورية منذ الدخول المدرسي 2001/2000 منح كل تلميذ متمدرس مبلغ 2000 دج (منحة التضامن المدرسي) من فئة اليتامى وضحايا الإرهاب والمعوزين والبطالين وذوي الدخل الضعيف (أقل من 8000 دج شهريا).

المبحث الثاني
الأسبــاب التنظيميــة

كانت الاستراتيجية التنموية في الجزائر بعد سنة 1967 تهدف إلى تحقيق تنمية شاملة ومستقلة، وذلك من خلال تطوير الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتحسين مستوى الدخل الفردي ورفع مستوى التشغيل والتخفيف من وطأة الفقر وتوزيع الموارد توزيعا عادلا. ولتحقيق ذلك اعتمدت هذه الاستراتيجية على الصناعات المصنعة بالدرجة الأولى على إعتبار أن التنمية الصناعية ستؤدي إلى تحديث القطاع الفلاحي وإحداث تطور إجتماعي وثقافي. إن هذه الاستراتيجية التنموية نجحت إلى حد ما في المجال الصناعي والاجتماعي والثقافي، غير أنها لم تنجح في تحديث وتطوير القطاع الزراعي، وخير دليل على ذلك وضع وانخفاض مستوى الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني، وازدياد التبعية الغذائية اتجاه الخارج، وخاصة من المواد الغذائية الأساسية مثل الحبوب والبقول الجافة والحليب ومشتقاته. ويتمحور أثر العوامل التنظيمية في ضعف الإنتاج الزراعي أساسا في بنية الملكية الزراعية، وسياسة الدولة في مجال الاستثمار الفلاحي، ونظام تسويق وأسعار المنتجات الزراعية وأساليب إدارة الاستغلاليات الزراعية.

أولا : بنية الملكية الزراعية

لعب غموض، أو عدم استقرار ووضوح نظام الملكية الزراعية دورا أساسيا في ضعف

وانخفاض الإنتاج الزراعي، ذلك لأن الدولة الجزائرية قامت بعدة إصلاحات فيما يخص بنية الملكية الزراعية منذ الاستقلال الوطني .

1 _ الفترة ما قبل سنة 1980

قامت الدولة الجزائرية منذ الاستقلال الوطني باتخاذ عدة إجراءات لإصلاح نظام الملكية الزراعية. تمثلت هذه الإجراءات أساسا في تطبيق نظام التسيير الذاتي على الأراضي الزراعية التي كانت تحت سيطرة المعمرين الأوربيين سنة 1963. والشروع في تطبيق قانون الثورة الزراعية سنة 1971 والقاضي بتأميم أراضي الملاكين المتغيبين ووسائل الإنتاج المرتبطة بها (باستثناء الملكية الصغيرة وأراضي الأشخاص العاجزين عن خدمة الأرض)، وكذلك ملكية الأراضي الواسعة وأراضي الجماعات العمومية والخاصة واستثمارها في شكل تعاوني أو فردي. وكان الهدف من هذا الإصلاح هو النضال ضد تركز الملكيات الزراعية الخاصة، ووضع حد لتبديد الثروات، وممارسة الزراعة الواسعة. غير أن الحجم المفرط لكثير من مزارع التسيير الذاتي والتعاونيات الزراعية للمجاهدين وتشتت أراضيها وتفرقها على عدة بلديات جعل عملية التحكم في استغلالها ومراقبتها من الأمور الصعبة إضافة إلى إلحاق أضرار كبيرة بمنتوجاتها[1]. وأن الاستعجال في تطبيق قانون الثورة الزراعية وخاصة في المرحلة الأولى لم يسمح بالتطبيق السليم لا من ناحية التحديد الأمثل لمساحة أراضي الاستغلالية الزراعية، أو من ناحية تحديد الجهات المستفيدة من أراضي الثورة الزراعية، أو من حيث تعيين حدود بعض التعاونيات الزراعية. لقد كان أغلب المستفيدين من أراضي الثورة الزراعية غير مؤهلين بدنيا لخدمة الأرض، إضافة إلى أن عددا كبيرا منهم لم تتوفر لهم دراية كافية بخدمة الأرض والفلاحة، مما لم يسمح بالحصول على النتائج المرجوة من هذا الإصلاح وخاصة فيما يتعلق برفع مستوى الإنتاج الزراعي[2].

كذلك بقي القطاع الزراعي الخاص يتكون من وحدات زراعية صغيرة جدا تباشر أنواعا من المزروعات دون تخصص، إضافة إلى ضيق مساحتها التي لم تساعد على استخدام التكنولوجيا الزراعية، فكان مردودها وإنتاجها ضعيفا.

2 _ الفترة منذ سنة 1980 وحتى 2002

---

(1) - الاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين : تقرير حول القضايا الفلاحية بالجزائر خلال الفترة 1979/1962، الجزائـــــــــر 1980، ص 16 .

(2) - المرجع نفسه ، ص 6 – 7 .

تعتبر سنة 1980 بداية منعرج جديد وتراجع خفي في النظام الزراعي التعاوني بالنسبة للزراعة الجزائرية حيث برزت خلال الدورة الثالثة (03 جويلية 1980) للجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني توصية بتشجيع الملكية الزراعية الخاصة عن طريق إستصلاح الأراضي. نتج عن هذه التوصية القانون رقم 83 – 18 الصادر بتاريخ 13 أفريل 1983 الذي يسمح بحيازة الملكية العقارية الفلاحية الخاصة عن طريق إستصلاح الأراضي، ورفع الحظر عن الصفقات التجارية الخاصة بالعقارات والأراضي الزراعية، وكذا إلغاء السقف المحدد للملكية العقارية الخاصة.

وانطلاقا من عدم الاستغلال الأمثل للموارد الزراعية بصفة عامة والأراضي الزراعية بصفة خاصة، وضعف الإنتاج الزراعي، وخاصة النباتي صدرت التعليمة الرئاسية رقم 14 بتاريخ 17 مارس 1981، والمنشور الوزاري رقم 707 بتاريخ 15 أكتوبر 1981، متضمة إعادة هيكلة مزارع التسيير الذاتي والتعاونيات الزراعية لقدماء المجاهدين المتربعة على حوالي 2349497 هكتار من أجود الأراضي الزراعية، واستثنيت من هذه التعليمة تعاونيات الثورة الزراعية. وفي الميدان التطبيقي مست إعادة الهيكلة مزارع التسيير الذاتي، وتعاونيات الثورة الزراعية، واستثنيت تعاونيات قدماء المجاهدين. وقد تم تكوين 3398 مزرعة فلاحية اشتراكية (D.A.S) منها 3034 مزرعة ظهـــرت عن القطاع المسير ذاتيا، وحوالي 364 كانت تابعة للصندوق الوطني للثورة الزراعية، ووزعت أراضي القطاع العام الهامشية على شكل حيازات فردية. وكان الهدف من إعادة الهيكلة هو إقامة مزارع عمومية تتوفر فيها خصائص مناسبة كتجانس الأراضي في كل منها وتوفر شروط المردودية الاقتصادية والتحكم في مواردها البشرية وتخصصها أساسا في إنتاج المواد الغذائية الاستراتيجية، مع تخصيص بعض هذه المزارع لإجراء التجارب العلمية والتطبيقات التقنية تمهيدا لنشر التكنولوجيا الزراعية الجديدة، إلى جانب الاستفادة منها في التكوين وتحسين المستوى المهني للعاملين الزراعيين(1).

وتحقيقا لأهداف إعادة الهيكلة ظهرت مؤسسات جديدة كالمحافظة السامية لتنمية السهوب سنة 1981 التي كانت تهدف إلى الاستعمال العقلاني للمراعي والتطوير الكمي للمواشي، والبنك الفلاحي للتنمية الريفية سنة 1982، وتمت أيضا إعادة هيكلة الدواوين على الوجه التالي:

ـ الديوان الوطني لتغذية الأنعام

قسم إلى 6 دواوين جهوية من مهامها العمل على خلق تعاونيات مختصة في إنتاج وتسويق الفراخ، وتموين المنتجين بالتجهيزات اللازمة.

---

(1) ـ مشروع الميثاق الوطني لسنة 1986 ، ص 25 .

ـ الديوان الوطني للتموين والخدمات

يقوم هذا الديوان بتموين القطاع الفلاحي بالسلع الاستهلاكية الوسيطة، كالأسمدة والبذور والمواد الصحية، وإنتاج مواد التغليف البلاستيكية والأكياس المستعملة في الشحن، كما يقوم بتموين المناطق النائية الجبلية صعبة المسالك، والمناطق الصحراوية البعيدة بالمواد الغذائية.

ـ الديوان الوطني للعتاد الفلاحي

يقوم بتوزيع العتاد الفلاحي وقطع الغيار، وإصلاح التجهيزات، بالإضافة إلى مهام تكوين السائقين والميكانيكيين الفلاحيين.

ونظرا لعدم تحسن الإنتاج الزراعي، وتراكم ديون المزارع الفلاحية الاشتراكية بفعل الإهمال والتبذير وسوء التسيير من جهة، ونظرا لانخفاض، أو ضعف القدرة المالية للدولة، وخاصة بعد انهيار أسعار البترول في السوق العالمية سنة 1986، ومن ثم عجزها عن تلبية المتطلبات المالية لهذه المزارع من جهة ثانية، صدر القانون رقم 19/87 في تاريخ 08 ديسمبر 1987، الذي يسمح بهيكلة المزارع الاشتراكية في ثلاثة أشكال تنظيمية هي : مزارع نموذجية، مستثمرات فلاحية فردية، مستثمرات فلاحية جماعية.

وقد نصت المادة 11 من هذا القانون على : " يُكَوِّن المستثمرات الفلاحية الجماعية ثلاثة أعضاء أو أكثر على أن لايصل عدد الأعضاء إلى الحد الذي يعرقل فيه السير الحسن للمستثمرات الفلاحية، ويكون اختيار الأعضاء المستفيدين بكل حرية ".

وحددت المادة 16 من هذا القانون وظائف هذه المستثمرات على النحو الآتي :

- يكون لأعضاء المستثمرة حق الانتفاع الدائم بالأرض ووسائل الإنتاج مقابل تخصيص جزء من عوائدها في شكل أتاوات مالية للدولة لأنها تبقى هي المالك الوحيد للأرض.
- العمل والحفاظ على مسار المستثمرات الفلاحية وفق الخطوط العريضة للتخطيط الزراعي العام .
- عصرنة أساليب ووسائل الإنتاج .
- إنتاج الخيرات حسب عمل واختصاص كل مستثمرة.

وكان الهدف من إصدار هذا القانون الآتي :

- العمل على تحقيق توزيع عقاري متجانس بين المساحة وعدد أعضاء المستثمرة بغرض

جعل هذه المستثمرات تسير وفق أسس اقتصادية، سهلة التحكم في إدارتها وذات مردودية.

- ربط مداخيل المسفيدين بالإنتاج وعوائد الأرض، وهذا يعتبر عامل تحفيزي لزيادة المردودية لأن مصلحة المستفيد تقتضي ذلك.
- ضمان استغلال الأراضي الفلاحية استغلالا أمثلا، ورفع الإنتاج، والإنتاجية بهدف تلبية الحاجيات الغذائية للسكان، واحتياجات الاقتصاد الوطني من المواد الأولية وخاصة قطاع الصناعة.
- توفير مناصب شغل للمهندسين والتقنيين الزراعيين والبياطرة المتخرجين من المعاهد والجامعات، مع منح الأولوية للشباب القاطنين بالريف بهدف الحد من النزوح اتجاه المدن، إضافة إلى تشبيب القطاع الزراعي.

وصدر أيضا القانون رقم 90 – 25 في تاريخ 18 نوفمبر 1990 الذي جاء بتوجيه كامل للوعاء العقاري الوطني الفلاحي وغير الفلاحي، وتضمن أيضا أحكاما متعلقة بتسوية النزاعات حول الأراضي المؤممة في إطار قانون الثورة الزراعية، وذلك بإرجاع الأراضي التي حازتها الدولة (بمقتضى تطبيق الأمر رقم 13/71 للثورة الزراعية) إلى أصحابها الأصليين، أما باقي الأراضي الزراعية فأعيدت هيكلتها من جديد على أساس الأشكال التنظيمية السابقة مع الأخذ بعين الاعتبار التجمع الحر للفلاحين : مستثمرات فلاحية جماعية، مستثمرات فلاحية فردية، مزارع نموذجية. وقد وصل عدد المستثمرات الفلاحية في سنة 1996 إلى 29465 مستثمرة جماعية، و 23882 مستثمرة فردية، و 199 مزرعة نموذجية .

وعموما لم تحقق إعادة هيكلة المستثمرات الزراعية الأهداف المرجوة، وخاصة رفع مستوى الإنتاج الزراعي وذلك للأسباب التالية :

2 ـ 1 ـ إن عملية توزيع الأرض لم تراع فيها العدالة في بعض المناطق سواء من ناحية المساحة أو نوعية الأرض، وكذلك لم يتم توزيع العتاد بطريقة عادلة، حيث لوحظ استفادة مستثمرات بالقسم الأعظم من العتاد في حين لم تستفد مستثمرات أخرى بصورة مرضية.

2 ـ 2 ـ تعاني المستثمرات الجماعية من سوء التفاهم وعدم الانسجام بين الفلاحين المستفيدين بسبب الاختلاف في المستوى الثقافي.

2 ـ 3 ـ عدم ضبط وتحديد مساحة وحدود المستثمرات الفلاحية تسبب في حدوث

مشاكل عديدة بين المستثمرات الفلاحية من جهة، والمستثمرات والفلاحين الخواص من جهة أخرى.

2 _ 4 _ صعوبة حصول المستثمرات الزراعية على القروض من البنوك لعدم امتلاكها عقود الاستغلال وعقود الملكية الخاصة.

2 _ 5 _ استفادة أصحاب النفوذ والجاه من أجود الأراضي الزراعية بصورة غير شرعية، وتأجيرها إلى الفلاحين الخواص، أو تحويلها إلى نشاط خارج الاستغلال الزراعي.

2 _ 6 _ تقليص الدعم العيني والمالي عن المزارع النموذجية، أثر على مردوديتها فيما يخص التجارب العلمية والتطبيقات الميدانية.

وفي السنوات الأخيرة، وفي إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية سمحت الدولة بحيازة الملكية الزراعية الخاصة بواسطة استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز في الشمال والجنوب، والبرنامج الوطني لغرس الأشجار المثمرة.

ثانيا : سياسة الدولة في مجال الاستثمار الفلاحي

تعد سياسة الدولة في مجال الاستثمار مسؤولة عن قصور الإنتاج الزراعي، وذلك من خلال ضعف الاعتمادات المالية المخصصة للقطاع الزراعي، إضافة إلى أن المنجز منها ماليا وماديا كان منخفضا أيضا، وخاصة خلال الفترة 1999/1970 .

1 _ الاعتمادات المالية

استفاد القطاع الفلاحي على غرار جميع القطاعات الأخرى بحصص مالية خلال مخططات التنمية، غير أن حصته كانت متواضعة وما فتئت تتدهور، وخاصة خلال الفترة 1967 – 1979 وهذا لايتناسب مع أهمية القطاع الفلاحي على المستوى الوطني المطالب بتحقيق الاكتفاء الغذائي الذاتي لتجنب الضغوطات الأجنبية، وتوفير المواد الأولية الفلاحية للقطاع الصناعي، وتوفير مناصب الشغل، وتحقيق فائض من المنتجات الزراعية، وخاصة الخضر والفواكه للتصدير.

ويعرض الجدول رقم (46) تطور الاعتمادات المالية العمومية الإجمالية المخصصة للقطاع الزراعي والصناعي في الجزائر خلال الفترة 1967 – 1993 .

جدول رقم (46)

الاعتمادات المالية العمومية المخصصة للقطاع الزراعي والصناعي في الجزائر

خلال الفترة 1967 – 1993 الوحدة : مليون دج

الاستثمارات / السنوات	القطاع الزراعي		القطاع الصناعي		الاقتصاد الوطني	
	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%
1967 – 1969	1896	16.87	5400	48.73	11081	100
1970 – 1973	4140	14.92	12400	44.70	27740	100
1974 – 1977	14590	13.24	48000	43.55	110217	100
1978 – 1979	8800	5.45	91190	56.51	161370	100
1980 – 1984	47100	11.48	154900	37.76	410217	100
1985 – 1989	79000	14.36	174200	31.67	550000	100
1990	11000	9.67	33900	29.79	113800	100
1991	22200	16.32	52970	38.95	136000	100
1992	17800	9.52	75200	40.21	187000	100
1993	24300	9.92	100100	40.86	245000	100
1990 - 1993	75300	11.04	262170	38.45	681800	100

المصدر : ـ الديوان الوطني للإحصائيات: الفلاحة الجزائرية مابين 1967 و 1982، مجلة إحصائيات ، العدد الثالث، الجزائر 1984، ص 21 .

- MINISTERE de La Planification et de L'aménagement du Territoire : divers Rapports Généraux.
- HOCINE BENISSAD, Algerie : Restructurations et Réformes Economiques 1979 – 1993. Office des Publications Universitaires , Alger 1994 , P 209.

يستخلص من تحليل بيانات الجدول رقم (46) الآتي :

1 ـ 1 ـ النمو السريع في حجم الاستثمار العمومي السنوي بالأسعار الجارية لمجموع الاقتصاد الوطني، إذ ارتفع من حوالي 3.69 مليار دج خلال المخطط الثلاثي إلى 6.93 مليار دج خلال المخطط الرباعي الأول، و 27.55 مليار دج خلال المخطط الرباعي الثاني، و 80.68 مليار دج خلال الفترة 1978 – 1979 ، و 102.55 مليار دج خلال المخطط الخماسي الأول، و 137.5 مليار دج خلال المخطط الخماسي الثاني، و 170.45 مليار دج خلال الفترة 1990 – 1993. إن هذا النمو السريع للاعتمادات المالية يطرح مشكلات عديدة للمسؤولين عن التخطيط والتنمية بصفة عامة.

1 ـ 2 ـ ارتفع متوسط الاستثمار العمومي السنوي بالأسعار الجارية في القطاع الزراعي من حوالي 0.62 مليار دج خلال المخطط الثلاثي إلى 1.03 مليار دج خلال المخطط الرباعي

الأول، و3.64 مليار دج خلال المخطط الرباعي الثاني، و 4.4 مليار دج خلال الفترة 1978 – 1979، و9.42 مليار دج خلال المخطط الخماسي الأول، و 15.8 مليار دج خلال المخطط الخماسي الثاني، و18.82 مليار دج خلال الفترة 1990 – 1993. ولكن ارتفع متوسط الاستثمار السنوي بالنسبة للقطاع الصناعي من حوالي 1.8 مليار دج إلى 3.1 مليار دج، و 12 مليار دج، و 45.6 مليار دج، ثم انخفض إلى حوالي 31 مليار دج، وارتفع من جديد إلى 34.84 مليار دج، و 65.54 مليار دج على الترتيب خلال الفترة نفسها.

ويرجع ارتفاع الاستثمارات الصناعية خلال الفترة 1990 – 1993 إلى عامل انخفاض قيمة الدينار الجزائري من جهة، وارتفاع حجم الاستثمارات في قطاع المحروقات من جهة أخرى.

إن الاستثمارات المخصصة للقطاع الفلاحي لاسيما في المخطط الرباعي الأول والثاني لم تكن تهدف إلى توسيع طاقة الإنتاج الزراعي وتحديثه إلا بشكل ضئيل، حيث أن الاهتمام كان موجها للناحية التنظيمية أكثر من الناحية الإنتاجية، ومن ثم توجيه جل الاستثمارات الزراعية إلى مجال الخدمات الفلاحية كالدواوين والتعاونيات الفلاحية متعددة الخدمات.

1 _ 3 _ إن نصيب القطاع الزراعي من مجموع الاستثمارات الوطنية قد انخفض من حوالي 16.87% خلال الفترة 1967 – 1969 إلى 14.92% خلال الفترة 1970 – 1973، و 13.24% خلال الفترة 1974 – 1977، و 5.45% خلال الفترة 1978 – 1979، غير أنه ارتفع إلى حوالي 11.48% خلال الفترة 1980 – 1984، و 14.36% خلال الفترة 1985 – 1989، ثم انخفض إلى 11% خلال الفترة 1990 – 1993، ولكن تأرجح نصيب القطاع الصناعي من الاستثمارات بين 31.67% و56.51% خلال الفترة ذاتها. ورغم تراجع نصيب القطاع الصناعي من الاستثمارات خلال المخططين الخماسيين الأول والثاني يبقى يحتل المرتبة الأولى.

2 _ الإنجاز المالي للاستثمارات الزراعية

إذا كانت مبالغ الاستثمارات المخصصة للقطاع الزراعي محدودة مقارنة بالقطاعات الأخرى وخاصة القطاع الصناعي، فإن معدل الإنجاز المالي لهذه الاستثمارات في نطاق الفلاحة يبقى هو أيضا غير كاف .

والجدول رقم (47) يبين تطور معدل الإنجاز المالي للاستثمارات في القطاع الزراعي والصناعي في الجزائر خلال الفترة 1967 – 1993 .

جدول رقم (47)

تطور الإنجاز المالي للاستثمارات في القطاع الزراعي والصناعي

خلال الفترة 1967 – 1993

الوحدة : مليون دج

الاستثمارات / السنوات	القطاع الزراعي		القطاع الصناعي		الاقتصاد الوطني	
	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%
1969 – 1967	1606	85.93	5400	100.00	9793	88.32
1973 – 1970	4616	111.5	20800	167.74	36700	132.30
1977 – 1974	5800	39.75	74200	154.58	120800	109.6
1979 – 1978	6180	70.23	64700	70.95	105800	65.56
1984 – 1980	-	-	-	-	350000	85.32
1989 – 1985	-	-	-	-	368500	67
1990	8850	80.45	31100	91.74	95400	83.83
1991	12300	55.40	54700	103.26	133000	97.79
1992	14700	82.58	71700	95.34	176800	94.54
1993	14230	58.56	60000	59.94	204300	83.38
1993 - 1990	50080	66.51	217500	82.96	609500	89.39

المصدر : - عبداللطيف بن أشنهو: التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط 1962 – 1980، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 1982، ص 84 – 96 .

- HOCINE BENISSAD : Algerie « Restructurations et Réformes Economiques 1979 – 1993 », Office des Publications Universitaires , Alger 1994 , P 209.

-

يستنتج من تحليل بيانات الجدول رقم (47) الآتي :

2 _ 1 _ بلغ معدل إنجاز الاستثمارات ماليا بالنسبة للاقتصاد الوطني 88.32% خلال المخطط الثلاثي، و 132.30% خلال المخطط الرباعي الأول، و 109.60% خلال المخطط الرباعي الثاني، و 65.56% خلال الفترة 1978 – 1979، و 85.32% خلال المخطط الخماسي الأول، و 67% خلال المخطط الخماسي الثاني، و 89.39% خلال الفترة 1990 – 1993، مع ملاحظة أن نسب التنفيذ المالية لاتعني نسبا مماثلة من حيث الإنجاز المادي. فعمليات ارتفاع تكلفة البرامج الناتجة إما عن تعديل هذه البرامج، أو عن غلاء الأسعار تفسر جزءا لايمكن إغفاله من النتائج المرتفعة في ميدان الإنفاق . ففي نهاية سنة 1978 كان الباقي تحقيقه من المخطط الجاري يقدر بـــ 210 مليار دج، أي ما يعادل أربعة أعوام من التخطيط على وتيرة عام 1978[1].

(1) ـ **عبداللطيف بن أشنهو** : التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط 1962 – 1980، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 1982، ص 89 .

2 ـ 2 ـ أعطيت الأولوية في تنفيذ أو إنجاز الاستثمارات ماليا للقطاع الصناعي مقارنة بالقطاع الزراعي، وفي داخل القطاع الصناعي ذاته منحت الأولوية للمحروقات على حساب السلع الوسيطة، وسلع التجهيز، والسلع الاستهلاكية.

2 ـ 3 ـ إن معدل إنجاز الاستثمارات في القطاع الزراعي بلغ 85.93% خلال المخطط الثلاثي و 111.5% خلال المخطط الرباعي الأول، و 39.75% خلال المخطط الرباعي الثاني، و 70.23% خلال الفترة 1978 – 1979، و 66.51% خلال الفترة 1990 – 1993. بينما بلغ معدل إنجاز الاستثمارات في القطاع الصناعي 100% ، و 167.74%، و 154.58%، و 70.95%، و 82.96% على التوالي خلال الفترة نفسها.

لتدارك التأثير السلبي لضعف الاعتمادات الاستثمارية وتنفيذها على الإنتاج الزراعي، وللتقليل من تأثير العوامل الخارجية على الأمن الغذائي في الجزائر، وخاصة بعد تسارع التطورات التي شهدتها التجارة العالمية منذ إنتهاء جولة أورغواي، ثم التوقيع في أبريل 1994 بمراكش على قيام منظمة التجارة العالمية اتخذت الجزائر في الفترة الأخيرة إجراءات ملموسة فيما يخص تنظيم ودعم القطاع الزراعي إبتداء من إعداد المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وتنفيذ بنوده(*)، وانتهاء بالمخطط الوطني للتنمية الريفية.

وتتمثل النتائج الإيجابية لهذا المخطط في إنعاش فعلي للاستثمار الفلاحي، حيث تم تقديم الدعم لحوالي 200 ألف مشروع استثماري، وتحقيق معدل نمو فلاحي يقدر بحوالي 8% سنويا خلال الفترة 2002/2000 . ومن نقائص هذا المخطط صعوبة الوصول إلى كل جهات الوطن، وإلى كل الفلاحين وخاصة الفلاحين الصغار الذين يعيشون في المناطق المعزولة والمهمشة(1). ولكن بعد مرحلة إنعاش الاستثمارات (2002/2000) في القطاع الزراعي بفضل المساعدات والتحفيزات بواسطة الأموال العمومية يصبح حلول القرض تدريجيا بوصفه مصدرا رئيسيا لتمويل الأنشطة الفلاحية عنصرا حاسما في تأهيل الزراعة وتحسين نتائجها . وفي هذا الإطار ستعرف الإجراءات التالية تطبيقات تدريجية بعد إقرارها على أساس التشاور الموسع مع مجموع المتعاملين(2):

---

(1) ـ **الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية** : الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستديمة، الجزائر، جويلية 2004، ص 29.

(2) ـ المرجع نفسه ، ص 58 .

(*) - سنتطرق إلى دراسة أسس ومناهج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في الفصل الأخير من هذا الباب .

3 ـ 1 ـ تعظيم القرض الزراعي بما يسمح للمزارعين بالقيام بأنشطتهم الإنتاجية طبقا للممارسات التقليدية (تمويل الحملات الفلاحية بواسطة القرض) .

3 ـ 2 ـ تدعيم سياسة القرض (بإدخال التأمين الاقتصادي الفلاحي للسماح للمزارعين بتبني التأمينات، بوصفها عنصرا لتأمين إنتاجهم واستثماراتهم (دعم بوليصة التأمين ، توسيع تشكيلة منتجات التأمين).

3 ـ 3 ـ وضع ضمانات من قبل هيئات القرض مثل سندات الخزن، ورهن الحيازة على المحصول أو العتاد الفلاحي وغيرها من الممتلكات.

3 ـ 4 ـ متابعة سياسة الدعم الانتقالية للاستثمار الفلاحي (دعم إقامة الهياكل القاعدية لتعبئة المياه، والتجهيزات المائية، دعم جمع الحبوب والحليب ... إلخ).

3 ـ 5 ـ متابعة سياسة دعم التجهيزات للمستثمرات الفلاحية حسب صيغة قرض الإيجار .

ثالثا : أسلوب التسويق والأسعار

عرف نظام تسويق المنتجات الزراعية في الجزائر منذ الاستقلال العديد من الإجراءات التنظيمية التي كانت تهدف إلى رفع مستوى الإنتاج الزراعي، وضمان حد أدنى لدخل المنتجين الزراعيين، وحماية القدرة الشرائية للمستهلكين خاصة. غير أن التغييرات المتسارعة وغير الشاملة في أسلوب تسويق المنتجات الزراعية، وخاصة الخضر والفواكه، واقتصار نظام تحديد الأسعار لجميع المنتجات الزراعية غير الحيوانية – باستثناء الحليب – على القطاع الزراعي العام، ثم إقتصار تحديد الأسعار منذ سنة 1982 على الحبوب والبقول الجافة فقط ترتب عنهما آثار سلبية على الإنتاج الزراعي . أي أدى عدم شمولية نظام تحديد الأسعار لجميع المنتجات الزراعية، ولجميع القطاعات الزراعية إلى توجه المنتجين الزراعيين نحو إنتاج المنتجات الزراعية التجارية، مثل البطيخ والشمام، المدرة لدخول نقدية عالية على حساب المنتجات الزراعية المعاشية، مثل الحبوب والبقول الجافة.

ولتوضيح ذلك يمكن التعرض لبعض الهياكل التي تكفلت بتنظيم عملية تسويق الحبوب والخضر والفواكه.

1 _ تسويق الحبوب

أسندت مهمة تسويق الحبوب في الجزائر منذ الاستقلال إلى المكتب الجزائري المهني للحبوب (O.A.I.C) [1] الذي أنشئ في 12 جويلية 1962 بغرض التكفل بجمع الحبوب من الاستغلاليات الزراعية واحتكار استيراد الحبوب وتوزيعها على وحدات التحويل والتصنيع والمستهلكين والمزارعين بعد تحضيرها. وتنحصر مهمته الأساسية فيما يلي :

- تجنب اختلال التوازن بين العرض والطلب في كل جهة من الوطن ، وفي كل مادة حتى يضمن للمستهلكين توفير المواد التي يحتاجون إليها.
- إختصار حلقة نقل الحبوب من المنتج إلى المستهلك.
- توحيد أسعار الحبوب ومشتقاتها عبر كافة أنحاء التراب الوطني، لأن المستهلكين المتواجدين في المناطق النائية والجنوب عانوا كثيرا من الانخفاض في العرض وارتفاع الأسعار أثناء الإحتلال الفرنسي.

واستمر المكتب الجزائري المهني للحبوب في تطبيق الخطوط العريضة لتنظيم تسويق الحبوب التي سلكها الفرع الجزائري للديوان الوطني المهني للحبوب (S.A.O.N.S.C)[2] الذي أنشئ سنة 1940، مع بعض التغييرات والتعديلات التي إستلزمتها طبيعة الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال. ولتوضيح طبيعة أسلوب تسويق الحبوب يمكن التطرق إلى التجارة الداخلية والخارجية للحبوب.

1 _ 1 _ التجارة الداخلية للحبوب

أسندت عملية جمع الحبوب من الاستغلاليات الزراعية بأسعار محددة قانونا إلى تعاونيات الحبوب، ولجان الحبوب التابعة للشركات الفلاحية للاحتياط وتجار الحبوب الخواص الذين ظلوا يمارسون عمليات شراء الحبوب من المنتجين الزراعيين حتى غاية 1963. مع ملاحظة أن المكتب الجزائري المهني للحبوب قد أوكل مهمة جمع الحبوب من كبار المزارعين الخواص ومزارع التسيير الذاتي إلى تعاونيات الحبوب لامتلاكها طاقة تخزينية كبيرة مقارنة بالطاقة التخزينية المتوفرة لدى لجان الحبوب التابعة للشركات الفلاحية للاحتياط. بينما تكفلت لجان الحبوب بجمع الحبوب من المزارعين الصغار المتميزين باستهلاكهم الذاتي الواسع منها، وبالتالي انخفاض الكميات المسوقة من الإنتاج، إلى جانب تبعثر أماكن إقامتهم وكثرة عددهم، وهذا يتلاءم وطاقة التخزين المحدودة

---

(1) - **O.A.I.C** : OFFICE Algérien Interprofessionnel des Céréales .
(2) - **S.A.O.N.I.C** : Section Algerienne, de L'office National Interprofessionnel des Céréales .

للجان الحبوب وانتشارها الواسع عبر أنحاء الوطن.

إن تداخل المسؤوليات والصلاحيات بين هذه الهيئات في ميدان التطبيق قد أثر سلبا على سوق الحبوب، وخاصة بعدما فرض الديوان الوطني للإصلاح الزراعي (O.N.R.A) على مزارع التسيير الذاتي تسليم إنتاجها من الحبوب إلى لجان الحبوب التابعة للشركات الفلاحية للاحتياط بدلا من تعاونيات الحبوب، حيث أدى ضعف طاقة تخزين الحبوب لدى لجان الحبوب إلى إقامة محطات تخزين مؤقتة لاستيعاب كميات الحبوب المجمعة، وخاصة في المواسم الزراعية الجيدة، مما سبب إتلاف كثير من الإنتاج في الوقت الذي كانت فيه مخازن الحبوب لدى تعاونيات الحبوب غير مستغلة على أحسن وجه. وتكفلت أيضا تعاونيات الحبوب، ولجان الحبوب، وتجار الحبوب الخواص تحت إشراف المكتب الجزائري المهني للحبوب بتوزيع الحبوب سواء المجمعة أو المستوردة ـــ بأسعار محددة بمراسيم ومدعمة ومتساوية في جميع أنحاء الوطن ـــ على المستعملين : المطاحن الخاصة في أول الأمر، والشركة الوطنية للسميد والمطاحن والعجين الغذائي والكسكسي (S.N.S.E.M.P.A.C) ـــ التي تحولت إلى مؤسسة الصناعات الغذائية للحبوب ومشتقاتها (E.R.I.A.D) فيما بعد ـــ والديوان الوطني لأغذية الأنعام والاستغلاليات الزراعية والمستهلكين العاديين .

إن هذا التداخل وغيره من الأعمال الأخرى، مثل إعداد وتحضير البذور كان السبب في توحيد أجهزة تسويق الحبوب سنة 1970، وحصر مهمة تسويق الحبوب والتصرف الكامل فيها بيد المكتب الجزائري المهني للحبوب بمساعدة تعاونيات الحبوب، وسحب كل الصلاحيات التي كانت بيد القطاع الخاص فيما يخص تسويق الحبوب.

وكذلك أوقف المكتب المهني للحبوب ـــ بتدخل من الأمانة العامة لحزب جبهة التحرير الوطني ـــ منذ سنة 1984 بيع القمح بأسعار مدعمة للمستهلكين العاديين الذين يشترون الحبوب لطحنها في المطاحن التقليدية ثم استهلاكها، لأن مربي الماشية استغلوا ذلك ـــ بتواطء مع بعض الجهات المسؤولة عن تجارة الحبوب ـــ شراء القمح وتقديمه كأعلاف للحيوانات، وخاصة خلال المواسم الزراعية المتميزة بالجفاف، ونقص الكلأ. واستمر المكتب المهني للحبوب في احتكار جمع الحبوب، والبقول الجافة من الاستغلاليات الزراعية التعاونية، والخاصة أيضا إذا رغبت في تسويق منتجات الحبوب، وتوزيع الحبوب، والبقول الجافة المجمعة، والمستوردة على المستعملين إلى غاية ديسمبر 1995، أين اقتحم القطاع الخاص نشاط استيراد الحبوب والبقول الجافة وتوزيع البقول الجافة واحتكارها فيما بعد.

ويلاحظ أن المكتب المهني للحبوب لم يتمكن من استقطاب القطاع الزراعي الخاص لتسويق منتجاته إليه، حيث تراوحت حصة الحبوب المجمعة سنويا ما بين 4.7% و 27.8% من مجموع إنتاج الحبوب الشتوية لهذا القطاع خلال الفترة 1972 – 1982. ويرجع الانخفاض في نسب كميات الحبوب الشتوية المجمعة سنويا من استغلاليات القطاع الزراعي الخاص مقارنة بإنتاجها منها بصفة أساسية إلى نشاط السوق غير الرسمية ذات الأسعار المرتفعة مقارنة بأسعار هيئات التسويق الرسمية، وإلى التوسع في تقديم الحبوب كأعلاف للحيوانات، وخاصة أثناء المواسم الزراعية المتميزة بالجفاف(1).

1_2_ التجارة الخارجية للحبوب

تولي عمليات استيراد وتصدير الحبوب في الجزائر المكتب الجزائري المهني للحبوب، أما عمليات تصدير واستيراد مشتقات الحبوب فقد تكفلت بها وزارة التجارة في أول الأمر، والشركة الوطنية للسميد والمطاحن والعجين الغذائي والكسكي، ومؤسسة الصناعات الغذائية للحبوب ومشتقاتها على التوالي فيما بعد. ومنذ ديسمبر 1995 سمح للقطاع الخاص باستيراد البقول الجافة ومشتقات الحبوب والحبوب ذاتها. ورغم فتح باب استيراد الحبوب أمام القطاع الخاص إلا أنه لم يكن حرا في تحديد الكميات المستوردة، بل أنه يستورد وفق الشروط التي تضعها وزارة التجارة، والقروض التي يحصل عليها، إلى جانب ذلك فإن الكمية التي يستوردها تكون مكملة لما يستورده المكتب الجزائري المهني للحبوب. وما يستورده القطاع الخاص من الحبوب حاليا يعتبر ضئيلا جدا مقارنة بمستوردات المكتب المهني للحبوب ، ولكنه احتكر استيراد البقول الجافة.

ولضمان تموين السوق الوطنية بالحبوب ـــ في ظل تزايد قصور الإنتاج الوطني عن تلبية الاحتياجات الوطنية من الحبوب ـــ والحد من سيطرة الشركات متعددة الجنسيات على سوق الحبوب الجزائرية ركز المكتب المهني للحبوب على إبرام الاتفاقيات الثنائية متوسطة الأجل مع العديد من المنظمات الدولية المصدرة للحبوب الخاضعة للرقابة المباشرة لحكوماتها، مثل الاتحاد الكندي للقمح، وقد تم إبرام تسع اتفاقيات ثنائية متوسطة الأجل لتموين الجزائر بالحبوب والبقول الجافة خلال الفترة 1982 – 1985 مع كل من الأرجنتين وكندا وبلغاريا والصين الشعبية وباكستان والسويد وسوريا ... إلخ(2) .

---

(1)- **ابن ناصر عيسى** : اقتصاديات الحبوب في الجزائر خلال الفترة 1971 – 1983، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية جامعة قسنطينة، أفريل 1987، 118.

(2) - **OMAR BENSAOUD** : Evolution de L'ensemble Productif et Besoins – Alimentaires en Algérie . Revue de Planification , Centre National D'etudes et D'analyses pour la Planification, Alger, Septempre 1985, P 96

2 ـ تسويق الخضر والفواكه

لفهم التغيرات المتسارعة بالنسبة لتسويق الخضر والفواكه وآثارها السلبية، يمكن التعرض إلى كل من أسلوب تسويق الخضر والفواكه من قبل القطاع العام والخاص.

2 ـ 1 ـ أسلوب تسويق الخضر والفواكه من قبل القطاع الخاص

يمكن تقسيم أسلوب تسويق الخضر والفواكه من قبل القطاع الخاص إلى ثلاثة فترات هي:

2 ـ 1 ـ 1 ـ أسلوب تسويق الخضر والفواكه خلال الفترة 1962 – 1974

استمر القطاع الخاص في نشاط تسويق الخضر والفواكه بنفس الهياكل ونفس أساليب العمل وطرق التوزيع الموروثة عن عهد الاستعمار. ويتمثل التنظيم الهيكلي لتسويق الخضر والفواكه في القطاع لخاص بعد الاستقلال في 19 سوقا مركزية منتشرة عبر 13 ولاية، وفي الأسواق المحلية، وباعة الجملة الذين يلعبون دور الوسيط بين الأسواق المركزية وتجار التجزئة .

2 ـ 1 ـ 1 ـ 1 ـ الأسواق المركزية

تعتبر الأسواق المركزية من أهم هياكل نظام تسويق الخضر والفواكه في القطاع الخاص من حيث التنظيم أو الأهمية في معالجة كميات السلع على المستوى الوطني، وهي أسواق للجملة من خلالها يمكن للمنجين الزراعيين الخواص تصريف منتجاتهم عن طريق الوكلاء بالعمولة المستأجرين للمربعات الموجودة بداخلها، حيث تباع السلع بأسعار الجملة سواء لباعة الجملة الآخرين أو لباعة التجزئة، أو للجماعات المحلية، وثكنات الجيش التي عادة ما تتمون من قبل قطاع توزيع الخضر والفواكه العام. ومن أهم الأسواق المركزية : السوق المركزية لبلكور بالجزائر العاصمة، السوق المركزية للحراش، السوق المركزية للبليدة، أسواق الجملة لبوفاريك .

2 ـ 1 ـ 1 ـ 2 ـ الأسواق المحلية

توجد الأسواق المحلية عادة بالمناطق ضعيفة الإنتاج، حيث لاتوجد هناك أسواق مركزية، وهي التي يبيع فيها المنتجون الزراعيون الخواص، لاسيما الصغار منهم، منتجاتهم مباشرة إلى المستهلك، أو إلى باعة التجزئة، وتستقبل أيضا المنتجات الزراعية الآتية من الأسواق المركزية والتعاونيات وذلك عن طريق وسطاء الجملة ونصف الجملة.

2 ـ 1 ـ 1 ـ 3 ـ تجار الجملة

تلعب هذه الفئة من التجار دور الوسيط بين باعة التجزئة من جهة، والأسواق المركزية

وتعاونيات التصريف من جهة ثانية، سيما في الأماكن التي لاتستطيع أن تخدمها الأسواق المركزية والتعاونيات. وكان لباعة الجملة مجموعة هامة من الزبائن بالرغم من ارتفاع الأسعار لهؤلاء الباعة، وقد يرجع ذلك إلى كونهم يقدمون تشكيلة واسعة ومتنوعة من السلع، وتسهيلات في مجال التموين إذ غالبا ما يتم تسليم الإنتاج إلى غاية المحل.

ويعتبر تنظيم سوق الجملة الخاص للخضر والفواكه تنظيما فعالا بسبب استقراره ووضوح العلاقات بين المتعاملين فيه، بينما اتصف قطاع التسويق العام بهشاشة تنظيمه وعدم استقراره. ولذلك احتل القطاع الخاص الصدارة في مجال تسويق الخضر والفواكه، إذ ساهم هذا القطاع فيما يخص الكميات الموزعة في السوق الداخلية للبطاطس والطماطم والبصل بحوالي 54%، و 61%، و 84% على التوالي خلال الفترة 1968 – 1969، في حين كان نصيب القطاع العام 46%، و 39%، و 16% على الترتيب خلال الفترة نفسها(1).

وقد ساعد القطاع الخاص في جلب المنتجين الزراعيين الخواص وحتى الاستغلاليات الزراعية التعاونية للتعامل معه، التنظيم المحكم وارتفاع الأسعار وحصول المنتجين الزراعيين على أثمان منتجاتهم مباشرة، وتقديم تسبيقات لهم قبل نضج المنتوج، وتقديم وسائل التعبئة وتوفير وسائل نقل المنتجات وغيرها من المساعدات. ولكن تضرر المستهلكون كثيرا بسبب ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية، الذي يعود إلى تحكم الوكلاء بالعمولة في شبكة توزيع الجملة للخضر والفواكه، والضغط على المنتجين الزراعيين بتصريف منتجاتهم إلى درجة يكاد يكفي الطلب عليها، حتى تبقى الأسعار مرتفعة، كما أنهم يعمدون باستمرار على الإبقاء على كميات هامة من السلع بمربعاتهم، بالرغم من أن ثمنها معقولا، وذلك قصد الإبقاء على أثمان السلع مرتفعة. وهي عملية استخدمها الوكلاء بالعمولة باستمرار كوسيلة للمضاربة بغرض خلق ندرة إصطناعية تؤدي إلى رفع الأسعار التي يستفديون منها.

2 _ 1 _ 2 _ أسلوب تسويق الخضر والفواكه خلال الفترة 1974 – 1980

نظرا لسيطرة القطاع التجاري الخاص على السوق الداخلية للخضر والفواكه، وعجز القطاع التجاري العام من جهة، وتدعيما لاستمرار ونجاح الثورة الزراعية من جهة أخرى، أعادت السلطة الجزائرية النظر في تنظيم تسويق الخضر والفواكه بموجب الأمر رقم 89/74 الصادر في 1974/10/01 حيث تم إلغاء نظام التسويق الخاص للخضر والفواكه بالأسواق المركزية على مستوى

(1)- **بن ذيب عبدالرشيد** : دراسة نظم توزيع الجملة للخضر والفواكه في الجزائر (1962 – 1990)، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر 1992/1991 ص 87.

التراب الوطني ، وأوكلت هذه المهمة إلى التعاونيات الولائية المنشأة بموجب هذا الأمر. ورغم إلغاء نظام التسويق الخاص للخضر والفواكه بالجملة بصفة رسمية، استمر هذا النظام في الوجود في إطار غير رسمي بالسوق الموازية، نتيجة حرية تصريف المنتجين الزراعيين الخواص لمنتجاتهم الزراعية إلى تجار التجزئة الخواص. لقد استغل تجار الجملة الخواص النقائص الموجودة في القطاع التجاري العام لاسيما وأنهم على دراية تامة بظروف السوق، ولديهم تجربة طويلة في الميدان، ويملكون إمكانيات معتبرة بإقامة علاقات مع الاستغلاليات الزراعية التعاونية، وخاصة التابعة لقدماء المجاهدين لتموينهم بالمنتجات الزراعية وتصريفها إلى تجار التجزئة، وذلك بمنحهم تسهيلات لم يمنحها إياهم القطاع العام، كاستلام المنتجات من الحقل مباشرة، والدفع فورا وبأثمان أعلى من تلك الموجودة في جدول التسعيرة. وقام أيضا هؤلاء الوسطاء بشراء المنتجات الزراعية من التعاونيات البلدية والولائية بأسعار منخفضة (أسعار المرسوم) ثم إعادة بيعها إلى تجار التجزئة وفي الأسواق بأسعار مرتفعة محققين بذلك أرباحا مضاعفة على حساب المستهلكين والمنتجين الزراعيين.

2 ـ 1 ـ 3 ـ أسلوب تسويق الخضر والفواكه بعد سنة 1980 وحتى 2002

في بداية سنة 1980 ظهرت فكرة تحرير تسويق الخضر والفواكه، لأن القطاع التجاري الخاص ظل يسيطر على التجارة الداخلية للخضر والفواكه، رغم ممارسة نشاطه بصفة غير شرعية، ولتطبيق هذه الفكرة صدر عن وزارة الفلاحة والثورة الزراعية القرار رقم 16 – 428 المـــــؤرخ في 16 جويلية 1980، الذي يعتبر بمثابة مرحلة انتقالية في انتظار نشر تنظيم ملائم يحدد الإجراءات العملية المتعلقة بتسويق الخضر والفواكه. ومن أهم ما جاء في هذا القرار :

2 ـ 1 ـ 3 ـ 1 ـ إنشاء وظيفة وسطاء الجمع والتسليم باعتبارهم متعاملين خواص في تجارة الجملة للخضر والفواكه إلى جانب التنظيم العام للتوزيع (الديوان الجزائري للخضر والفواكه ، التعاونيات الولائية للخضر والفواكه) .

2 ـ 1 ـ 3 ـ 2 ـ إلغاء الوظيفة التسويقية للتعاونيات البلدية متعددة الخدمات .

2 ـ 1 ـ 3 ـ 3 ـ تحديد نظام الأسعار بالتفاوض بين المنتجين والمشتري .

وللتغلب على نقائص القرار الوزاري 428/1، صدر في 1982/06/27 قرار ما بين الـــوزارات (وزارة التجارة، وزراة المالية، وزارة الداخلية) تضمن تنظيم سوق الخضر والفواكه، ومن ضمن ما ورد فيه الاعتراف الرسمي بأعوان جمع وتسليم الخضر والفواكه الخواص، ومحاولة تنظيم نشاطهم، وذلك بإلزامهم ببعض الإجراءات القانونية، كالقيد في السجل التجاري ومسك الدفاتر

التجارية والتعامل الإجباري في أسواق الجملة .

لقد سعى الوسطاء الخواص إلى البحث عن أقصى قدر من الأرباح في إطار حرية التسويق والأسعار من خلال رفع الهامش التجاري المقتطع عن طريق التحكم في عرض المنتجات ومن ثم أسعار بيعها. وعلى سبيل المثال لو نظرنا إلى جدول أسعار الجملة المأخوذة في شهر سبتمبر 1983 بسوق الجملة بوفاريك، وأسعار التجزئة المأخوذة في نفس الصبيحة بالأماكن المجاورة، حيث يتضح أن الفروق بين أسعار الجملة وأسعار التجزئة تبدو كبيرة. إذ بلغ هامش الربح بالنسبة لمنتوج الفول 166.6% (سعر الجملة 1.50 دج، سعر التجزئة 4 دج)، وهامش الربح بالنسبة لمنتوج البطاطس 60.7% (سعر الجملة 2.80 دج ، سعر التجزئة 4.5 دج) [1].

2 ـ 2 ـ أسلوب تسويق الخضر والفواكه من قبل القطاع العام

مر أيضا أسلوب تسويق الخضر والفواكه من قبل القطاع العام بثلاث فترات هي :

2 ـ 2 ـ 1 ـ أسلوب تسويق الخضر والفواكه خلال الفترة 1962 – 1974

أمام الوضع الاقتصادي السئ الذي ورثته الجزائر بعد استقلالها السياسي سنة 1962، إضافة إلى هجرة الكوادر والإطارات الأجنبية المتكفلة بتسيير وتنظيم الأجهزة التسويقية، رأت السلطة أنه من الضروري إنشاء وحدات تسويقية عمومية تقوم بمهام التجارة بصفة عامة، وضبط وتسويق المنتجات الزراعية بصفة خاصة، أي إستحداث نظام تسويق جديد يتماشى والتوجه الإشتراكي للبلد ، ومن هذه الوحدات :

2 ـ 2 ـ 1 ـ 1 ـ الديوان الوطني للتسويق

أنشئ الديوان الوطني للتسويق (O.N.A.C.O) بموجب المرسوم رقم 125/62 الصادر بتاريخ 1962/12/13 تحت وصاية وزارة التجارة حيث كانت مهمته تقتصر على تسويق القهوة والسكر والشاي، وفي سنة 1963 توسع دوره وأصبح يقوم بتسويق الفواكه والخضر وذلك من خلال المرسومين رقم (216/63، و 246/63) حيث خولا له إمكانية تصدير واستيراد الفواكه والخضر وتوزيعها داخل الوطن بالإضافة إلى القطاع الخاص.

يمارس الديوان الوطني للتسويق مهامه من خلال مجموعة من الفروع الإقليمية والمينائية .

2 ـ 2 ـ 1 ـ 1 ـ 1 ـ الفروع الإقليمية

---

(1)ـ **بن ذيب عبدالرشيد** : المرجع السابق، ص 249.

تقوم هذه الفروع بتجميع المنتجات من الاستغلاليات الزراعية المسيرة ذاتيا وتعمل على تصريفها إلى الجماعات العمومية (المدارس، والثانويات، والمستشفيات، وثكنات الجيش الوطني الشعبي ... إلخ)، وإلى تجار الجملة، وإلى تعاونيات التصريف المحلية التي أنشئت سنة 1964. وتقوم أيضا بتلقي المنتجات المستوردة من الفروع المينائية وتصريفها داخليا، كما تقوم بدور الوسيط عند تصدير المنتوج الوطني إلى الخارج بين قطاع الإنتاج الزراعي العام. والفروع المينائية الموجودة بالمدن الكبرى كالجزائر ووهران.

2_2_1_1_2_ الفروع المينائية

ينحصر دور هذه الفروع في الاستيراد والتصدير، ففي حالة التصدير فإنها تتلقى المنتجات الزراعية إما من الوحدات الإنتاجية مباشرة، أو عن طريق الفروع الإقليمية، أما في حالة الاستيراد فإنها تقوم بتوزيع المنتجات على الفروع الإقليمية التي تقوم بدورها بتوزيعها داخليا.

واجهت الديوان الوطني للتسويق معوقات عديدة منها :

- إن النصوص القانونية والتشريعية كانت غير مستوفية وناقصة ولا تتضمن حد أدنى من التسيير الملائم.
- نقص الخبرات والإطارات الفنية المسيرة للديوان .
- نقص في المستخدمين وقدرتهم على ممارسة النشاط التجاري.
- تعدد المهام التسويقية التي يقوم بها الديوان.
- عدم وجود هياكل تسويقية فرعية بالصورة الكافية .
- نقص الإمكانيات المادية كوسائل النقل ووسائل التموين والتبريد وغيرها.

وعلى ضوء هذه المشاكل التي يعاني منها الديوان رأت السلطة أنه من الأجدر إنشاء هيئة أخرى تتكفل بتسويق الخضر والفواكه.

2_2_1_2_ الديوان الوطني للإصلاح الزراعي

أنشئ الديوان الوطني للإصلاح الزراعي (O.N.R.A) بموجب المرسوم رقم 90/63 بتاريخ 1963/03/18 تحت وصاية وزارة الفلاحة والإصلاح الزراعي كمنظمة مسؤولة عن الإنتاج الزراعي ومكلفة بتسويق منتجات القطاع الزراعي المسير ذاتيا، إلى جانب الديوان الوطني للتسويق. وكانت مهمته تتمثل في :

- تكوين الإطارات عن طريق التدريب والتربصات .
- الاهتمام بتنظيم وتسيير مزارع التسيير الذاتي، والرقابة عليها.
- الاهتمام بتصدير المنتجات الزراعية.
- السعي وراء توفير احتياجات السكان من الخضر والفواكه.

وفي أواخر سنة 1964 شرع الديوان في إعادة تنظيم الهياكل التسويقية وذلك بإنشاء التعاونيات المحلية للتصريف (C.O.R.E) التي انفردت بتسويق الفواكه والخضر داخليا، والتعاونيات العمالية للإصلاح الزراعي (C.O.R.A) التي تخصصت في تسويق الخضر والفواكه خارجيا.

ونظرا لتداخل الصلاحيات بين الديوان الوطني للتسويق والديوان الوطني للإصلاح الزراعي، وسيطرة هذا الأخير على التعاونيات التابعة له وإضفاء الطابع المركزي على تسييرها، عكس المهمة المنتظرة منه والمتمثلة في تبني أسس وقواعد التنظيم التعاوني، جعل وزارة الفلاحة والإصلاح الزراعي تقوم بإنشاء هيئة تسويقية أخرى تحل محله وتتكفل بتنظيم التسويق الداخلي للخضر والفواكه وتهتم بالتصدير على المستوى الخارجي.

2 ـ 2 ـ 1 ـ 3 ـ الاتحاد الوطني للتعاونيات الفلاحية للتسويق

أنشئ الاتحاد الوطني للتعاونيات الفلاحية للتسويق (U.N.C.A.C) بقرار من وزارة الفلاحة والإصلاح الزراعي الصادر بتاريخ 09 ماي 1966، وهذا تلبية لمطالب منتجي القطاع الزراعي التعاوني (الوزارة الوصية) بإعادة هيكلة الديوان الوطني للإصلاح الزراعي الذي أصبح لايستجيب للأهداف المسطرة له.

وقد احتفظ هذا الاتحاد بنفس هياكل الديوان الوطني للإصلاح الزراعي (التعاونيات المحلية للتصريف، والتعاونيات العمالية للإصلاح الزراعي) في شكل اتحاد تعاونيات ولائيـــــــة للخدمات (U.C.D.S) على المستوى الجهوي ، وفي شكل اتحاد وطني للتعاونيات الفلاحية للتسويق (U.N.C.A.C) والتي تحدد أهدافها بأنها تعمل من أجل وضع تحقيق برنامج للتسويق على مستوى الأسواق الخارجية، وتنسيق ودفع النشاطات التسويقية للتعاونيات على مستوى السوق الداخلية، على أن تسويق منتجات الحوامض والخضر والخمور صار يتم من قبل الاتحاد ابتداء من جوان 1967 .

وتمحورت الأهداف الأساسية للاتحاد في :

2 ـ 2 ـ 1 ـ 3 ـ 1 ـ العمل على جعل المنتجين الزراعيين مسؤولين فعلا عن تسويق

منتجاتهم.

2 ـ 2 ـ 1 ـ 3 ـ 2 ـ العمل على تزويد المنتجين الزراعيين بالوسائل المادية والبشرية من أجل ضمان التحكم في نشاط التسويق .

وقد واجهت وحدات القطاع الزراعي التعاوني عوائق عديدة منها :

- كانت أسعار المنتجات الزراعية منخفضة حيث لاتكاد تغطي تكاليف الإنتاج المرتفعة، إضافة إلى ثقل اقتطاعات التعاونيات مقابل خدماتها، مما أدى إلى تسرب المنتجات الزراعية للقطاع الزراعي التعاوني نحو قطاع التسويق (التوزيع) الخاص.
- رغم أن الهدف الرئيسي للقطاع الزراعي التعاوني هو الإنتاج بغرض التصدير، إلا أن صادراته خلال الفترة 1965 – 1968 اتجهت نحو التقهقر، وقد يعود ذلك إلى سبب الفرز وإبعاد بعض المنتجات من التصدير من قبل الاتحاد الوطني للتعاونيات الفلاحية للتسويق بحجة عدم مطابقتها لمعايير التصدير. غير أن الواقع أثبت العكس حيث أخذت هذه المنتجات طريقها نحو الأسواق الأجنبية من طرف قطاع التسويق الخاص، الأمر الذي جعل مزارع التسيير الذاتي تفضل التعاون مع القطاع الخاص.

ولتفادي هذه السلبيات قامت وزارة الفلاحة بإنشاء هيئة أخرى ينتظر منها أن تقوم بدور فعال في مجال تسويق الخضر والفواكه، ولاسيما مشكلة ضمان حد أدنى لدخل المنتجين الزراعيين.

2 ـ 2 ـ 1 ـ 4 ـ الديوان الوطني الجزائري للخضر والفواكه

أنشئ الديوان الجزائري للخضر والفواكه (O.F.L.A) بموجب الأمر رقم 68/69 الصادر بتاريخ 03 أفريل 1969 تحت وصاية وزارة الفلاحة والإصلاح الزراعي باعتباره مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري بغرض الإشراف على تسويق الخضر والفواكه داخل الوطن وخارجه، وضمان دخل متوسط لمنتجي الخضر والفواكه. وقد جاء الديوان الجزائري للخضر والفواكه باستراتيجية جديدة تهدف إلى فصل عملية الإنتاج عن عملية التسويق، والسعي من أجل احتكار تسويق منتجات الخضر والفواكه. وقد قام بتنظيم التسويق انطلاقا من الهياكل السابقة، حيث انطلق في البداية بنفس الهياكل وأساليب التسيير إلى أن استكمل تنظيم هياكله في صورة جديدة.

ويقوم الديوان بتسويق منتجات القطاع الزراعي التعاوني من الخضر والفواكه بالدرجة الأولى مع ضمان سعر مكافئ للمنتجين الزراعيين، وتنمية الصادرات والقيام بعمليات استيراد المنتجات

الزراعية التي عجز الإنتاج الوطني عن تلبيتها، إضافة على ضبط عمليات البيع واستقرار الأسعار ومحاربة المضاربة.

ومن مزايا هذا التنظيم مراعاته تكلفة الإنتاج، حيث إذا كانت أسعار الجملة التي تبيع بها الوحدات الإنتاجية منتجاتها في مراكز التسويق بالسوق الداخلية اقل من أسعار المرسوم ، فالفارق يتحمله الديوان، على أن يسترجعه من صندوق التعويضات فيما بعد . أما إذا كان العكس فإن الفائض المخصص يرجع إلى المنتجين بعد اقتطاع جزء منه لتمويل صندوق التعويضات .

ومن العوائق التي واجهت المنتجين والديوان نذكر ما يلي :

- الإضرار بحجم ونوعية المنتجات نتيجة التخزين المتكرر لها، علاوة على زيادة تكاليف التسويق التي ترجع إلى ضعف التنسيق بين هياكله.
- ضعف التأطير حيث تم الإبقاء على نفس التشكيلة من المستخدمين الذين بالكاد يحسنون القراءة والكتابة.
- لم يستطع الديوان استقطاب جميع إنتاج القطاع الزراعي المسير ذاتيا، وإن جمع فإنه يجمع المنتجات الرديئة بسبب سيطرة القطاع الخاص على تسويق الخضر والفواكه بفضل التنظيم المحكم وتقديم التسهيلات للمنتجين الزراعيين.

2_2_2_ أسلوب تسويق الخضر والفواكه خلال الفترة 1974 – 1980

نظرا لعجز الديوان الجزائري للخضر والفواكه وسيطرة الخواص على الأسواق الداخلية لتسويق الخضر والفواكه تدخلت السلطات السياسية وأعادت النظر في تنظيم تسويقها بموجب الأمر رقم 89/74 الصادر في 1974/10/01 حيث قام التنظيم الجديد بإلغاء نظام التسويق الخاص للخضر والفواكه بالأسواق المركزية على مستوى التراب الوطني، وأوكلت هذه المهمة إلى التعاونيات الولائية المنشأة حديثا، وبذلك تم إلغاء نشاط جميع المتعاملين الخواص في تجارة الخضر والفواكه بالجملة بصفة رسمية.

ويعتمد التنظيم الشامل على نمطين : نمط تعاوني يضم التعاونيات البلدية متعددة الخدمات (C.A.P.C.S) والتعاونيات الولائية للخضر والفواكه (C.O.F.E.L)، ونمط حكومي متمثل في الديوان الجزائري للخضر والفواكه (O.F.LA).

ويهدف التنظيم الجديد لتسويق الخضر والفواكه إلى :

2_2_2_1_ توحيد هياكل تسويق الخضر الفواكه من خلال :

- وضع نظام تجميع على مستوى المنتجين مع ضمان أحسن الشروط لتصريف إنتاجهم.
- التعويض المباشر والعادل للمنتجين، وذلك بوضع سياسة وطنية خاصة بأسعار الإنتاج تهدف إلى زيادة الإنتاج الزراعي.

2_2_2_2_ تنظيم التموين بالفواكه والخضر وتحديد كيفيات تجارة الجملة عن طريق :

- برمجة احتياجات السكان وتموينهم على مختلف مستوياتهم (البلدية، الولاية، الوطن) بالخضر والفواكه وهذا بالاشتراك مع الهيئات والمؤسسات المختصة.
- توزيع المنتجات بأقل تكلفة، من أجل الحفاظ على القدرة الشرائية للمستهلكين.
- التنظيم المنطقي والتبادل بين الجهات المنتجة والجهات المحرومة خاصة.
- مشاركة المنتجين والمستهلكين وتجار التجزئة في تسيير هيئات التسويق للولاية ووضع الأهداف السياسية والاجتماعية المعدة حيز التنفيذ.

ولتنفيذ هذه الأهداف تم تكليف الهياكل التالية بذلك :

على مستوى القاعدة : التعاونية الزراعية البلدية المتعددة الخدمات .

على مستوى الولاية : التعاونية الولائية لتسويق الخضر والفواكه .

على مستوى الوطن : الديوان الجزائري للخضر والفواكه.

2_2_2_1_ التعاونية الزراعية البلدية المتعددة الخدمات

أنشئت التعاونية الزراعية البلدية المتعددة الخدمات (C.A.P.C.S)، بموجب المرسوم رقم 156/72 الصادر بتاريخ 1972/07/27، ثم أدمجت في التنظيم الجديد لتسويق الخضر والفواكه في إطار مخطط الثورة الزراعية بموجب الأمر رقم 89/74 الصادر بتاريخ 1974/10/01 المتضمن تسويق الخضر والفواكه. ويتعين على المجموعات والتعاونيات المنشأة في إطار الثورة الزراعية والمستفيدين بصفة فردية، والمزارع المسيرة ذاتيا، والتعاونيات الزراعية لقدماء المجاهدين تسليم منتجاتهم من الفواكه والخضر إلى التعاونية الزراعية البلدية متعددة الخدمات. ويمكن للمنتجين الزراعيين الخواص أن يسلموا أيضا منتجاتهم إلى التعاونية الزراعية البلدية متعددة الخدمات.

وتقوم التعاونية بتموين تجار التجزئة (المقيمين على تراب البلدية) بالخضر والفواكه، ثم

تقوم ببيع الإنتاج الفائض المتجمع لديها إلى تعاونية الخضر والفواكه الولائية التابعة لولايتها التي تسلم هي الأخرى فائضها إلى ديوان الخضر والفواكه الجزائري، وإلى الديوان مباشرة إذا ما إقتضى الأمر ذلك. ويمكن لها بالاتفاق مع التعاونية الولائية أن تسلم المنتجات الفائضة إلى التعاونية الزراعية البلدية المتعددة الخدمات الكائنة بالبلديات الداخلة في إطار الولاية .

وتقوم أيضا بإعداد برنامج يرتكز أساسا على :

- تسويق منتجات الخضر والفواكه
- التموين بالفواكه والخضر

مع عرض هذا البرنامج على المجلس الشعبي البلدي للموافقة عليه ومتابعة إنجازه بصفة نظامية.

2_2_2_2_ التعاونية الولائية لتسويق الخضر والفواكه

أنشئت التعاونية الولائية لتسويق الخضر والفواكه (C.O.F.E.L) بموجب الأمر رقم 89/74 الصادر بتاريخ 1974/10/1 ، وهي متواجدة على مستوى جميع الولايات، ومن مهامها : ضمان تغطية احتياجات سكان الولاية بالخضر والفواكه، وتحويل الفائض إلى الديوان الوطني للخضر والفواكه. وتقوم بالاشتراك مع التعاونيات الزراعية البلدية متعددة الخدمات ببرمجة وتنظيم وإنجاز عمليات تسويق الخضر والفواكه عبر تراب الولاية. كما تقوم بالاشتراك مع كل من الديوان الجزائري للخضر والفواكه والتعاونيات الزراعية البلدية متعددة الخدمات ببرمجة وتنظيم تموين سكان الولاية بالخضر والفواكه .

وتتمتع كل من التعاونية الولائية لتسويق الخضر والفواكه والتعاونية الزراعية البلدية متعددة الخدمات بوسائل للنقل ومستودعات، ومراكز للتكييف، ومراكز للبيع والتوزيع ضرورية لتحقيق اختصاصاتها، بما فيها الأسواق المركزية والأسواق بالجملة .

2_2_2_3_ الديوان الجزائري للخضر والفواكه

كلف الديوان الجزائري للخضر والفواكه (O.F.L.A) بموجب الأمر رقم 89/74 الصادر بتاريخ 1974/10/1 بمزاولة تحويل الخضر والفواكه من تعاونية ولائية لأخرى، وعند الاقتضاء تجري التحويلات مباشرة مع التعاونيات الزراعية البلدية متعددة الخدمات. وكلف أيضا باحتكار تصدير واستيراد الفواكه والخضر. وفي بداية كل موسم زراعي يقوم الديوان بإعداد مشروع برنامج تقديري للتسويق والتموين بالخضر والفواكه على المستوى الوطني، وتقدير الكميات المراد

استيرادها وتصديرها من الخضر والفواكه ، ويصبح البرنامج ساري المفعول قبل أول أكتوبر من كل موسم زراعي بعد المصادقة عليه من طرف كل من وزير الفلاحة ووزير التجارة ووزير المالية ويملك الديوان الوسائل والتجهيزات اللازمة لإنجاز المهام الموكلة إليه، وعند الضرورة يقدم يد المساعدة لكل من التعاونيات الولائية والتعاونيات البلدية إذا كانت بحاجة ماسة إلى الوسائل والتجهيزات .

ويلاحظ أن أسعار الخضر والفواكه الأساسية (البطاطس – البصل- الحوامض) تحدد بمراسيم، أما باقي الخضر والفواكه فتحدد أسعارها بناء على اقتراح من وزارة الفلاحة بمشاورة المنتجين الزراعيين عن طريق كل من الاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين، والاتحاد العام للعمال الجزائريين، وهيئات التسويق والمجالس الشعبية الولائية، والمجالس التنفيذية الولائية.

ويلاحظ أن النظام التعاوني والحكومي لتسويق الخضر والفواكه قد فشل في أداء مهامه، وخاصة مهمة شراء وجمع الخضر والفواكه من الاستغلاليات الزراعية التعاونية لأسباب عديدة نذكر منها :

- نقص الوسائل والإمكانيات المادية وخاصة وسائل النقل والتخزين والتبريد.
- قلة الموارد البشرية وخاصة ذات الكفاءة في ميدان التسيير والتسويق.
- سوء التنظيم واستحواذ المدراء والرؤساء على السلطة، وجعلها تتماشى ومصالحهم الخاصة.
- قام المشرفون على التعاونيات بتجاوزات كثيرة، كالغش والمغالطات في الأوزان، وبيع المنتوجات ذات النوعية الجيدة إلى معارفهم وأقاربهم، بينما تباع المنتجات الرديئة إلى باقي التجار.
- تدني الأسعار التي يعرضها التنظيم التعاوني والحكومي على المنتجين الزراعيين مقارنة بالأسعار التي يعرضها الوسطاء الخواص.

2_2_3_ أسلوب تسويق الخضر والفواكه بعد سنة 1980وحتى 2002

إنطلاقا من عجز القطاع التجاري العمومي في التحكم في سوق الخضر والفواكه، وبناء على لوائح الدورة الثالثة للجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني سنة 1980 صدر القرار

الوزراي رقم 16 – 428 المؤرخ في 16جويلية 1980 الذي تضمن إجراءات أولية تعتبر بمثابة مرحلة إنتقالية في انتظار نشر تنظيم ملائم لتسويق الخضر والفواكه نذكر منها :

2 ـ 2 ـ 3 ـ 1 ـ إنشاء وظيفة وسطاء الجمع والتسليم باعتبارهم متعاملين خواص في تجارة الجملة للخضر والفواكه إلى جانب أجهزة التنظيم العام (الديوان والتعاونيات الولائية للخضر والفواكه).

2 ـ 2 ـ 3 ـ 2 ـ تحديد نظام الأسعار بالتفاوض بين المنتج الزراعي (الاستغلاليات الزراعية التعاونية) والمشتري على أن يكون للأول حرية اختيار التعامل فيما يتعلق بالخضر والفواكه .

2 ـ 2 ـ 3 ـ3 ـ إلغاء الوظيفة التسويقية للتعاونيات الزراعية البلدية متعددة الخدمات. وتحولت وصاية الديوان الجزائري للخضر والفواكه من وزارة الفلاحة والثورة الزراعية إلى وزارة التجارة بموجب المرسوم رقم 90/81 الصادر بتاريخ 1981/05/02. وتمديدا لإجراءات تحرير تجارة الخضر والفواكه، صدر في 1982/06/27 قرارا ما بين الوزارات تضمن توضيح دور الهيئات العمومية للتوزيع وخلق ديناميكية تسييرها، مع ضرورة رفع مشاركتها في مجال جمع وتوزيع منتجات الخضر والفواكه.

أعيدت هيكلة الديوان الجزائري للخضر والفواكه بموجب الأمر رقم 436/83 الصادر في 1983/07/09 حيث تفرع عنه ثلاثة مؤسسات عمومية هي :

- المؤسسة الوطنية للتموين بالخضر والفواكه (E.N.A.F.L.A) التي بدأت نشاطها في سنة 1984 ومقرها الجزائر العاصمة .
- الديوان الوطني للتمور (O.N.D) ومقره بسكرة.
- الأسواق (ASWAKS) على مستوى جميع الولايات .

وصدر أيضا الأمر رقم 989/74 بتاريخ 1986/10/01، والمرسوم 49/88 بتاريخ 1988/03/01 اللذين ركزا على تحديد العلاقة بين المنتجين الزراعيين، وهيئات التوزيع. بالنسبة لمنتجات الخضر والفواكه الأساسية يتعين على الاستغلاليات الزراعية التعاونية تسليم إنتاجها إلى الهيئات العمومية للتوزيع، إلا في حالة عدم الاتفاق على الأسعار، أما باقي منتجات الخضر والفواكه الأخرى، فلهم الحرية الكاملة في التسويق. أما القطاع الزراعي الخاص، فلمنتجيه حرية توجيه إنتاجهم إلى الشريك الذي يختارونه.

ومنذ بداية التعددية السياسية والإنفتاح الاقتصادي، وفتح الباب أمام القطاع الخاص للاستثمار في جميع القطاعات الاقتصادية بصفة عامة، وبعد تطبيق بنود برنامجي الاستقرار والتصحيح الهيكلي، بصفة خاصة إحتكر الوسطاء الخواص تجارة الخضر والفواكه على المستوى الداخلي والخارجي وحلت جميع هيئات توزيع الخضر والفواكه العمومية.

وقد ترتب على إحتكار الوسطاء الخواص ـــ معظم الوسطاء غير شرعيين ـــ لتجارة الخضر والفواكه في ظل غياب السلطة آثار سلبية على الإنتاج الزراعي والمنتجين الزراعيين والمستهلكين خاصة، لأن سوق الخضر والفواكه أصبحت تتصف بالفوضى في جميع النواحي، وخاصة فيما يخص تنظيم ومراقبة الأسواق والأسعار ونوعية السلع المعروضة في الأسواق. وخير دليل على فوضى سوق الخضر والفواكه هو أن أسعار البطاطس والبصل في مواسمها العادية في بعض السنوات فاقت أسعار الفواكه، وخاصة الموز المستورد، إضافة إلى إنتشار ظاهرة الغش في الوزن، وعدم فرز المنتجات ... إلخ.

المبحث الثالث

الأسباب الأخرى (طبيعية وبشرية وتكنولوجية)

يتصف الإنتاج الزراعي في الجزائر وخاصة الحبوب والبقول الجافة بالضعف والتذبذب من سنة إلى أخرى، ويرجع ذلك إلى أسباب أو معوقات تنظيمية وطبيعية وبشرية وتكنولوجية.

أولا : العوامل الطبيعية

تشمل العوامل الطبيعية الأراضي والظروف المناخية والموارد المائية.

1 _ الأراضي الزراعية

تعتبر الأراضي الصالحة للزراعة وخاصة المسقية محدودة جدا مقارنة بالمساحة الإجمالية وعدد السكان في الجزائر. إذ بلغت المساحة الفلاحية الصالحة للزراعة (المزروعات النباتية، الأراضي المستريحة، المروج الطبيعية، الكروم والأشجار المثمرة) سنة 2000 ما يقارب 8.22 مليون هكتار، والمساحة الفلاحيـــة (المساحة الفلاحية الصالحة للزراعة، المراعي والمراتع، أراضي الاستغلالات الفلاحية غير المنتجة) حوالي 40.88 مليون هكتار بما يعادل 3.45%، و 17.16% على التوالي من المساحة الكلية للجزائر التي تبلغ نحو 238.17 مليون هكتار. وتبلغ مساحة الأراضي المسقية حوالي 0.3 مليون هكتار أي ما يعادل 3.65% من المساحة الفلاحية الصالحة للزراعة(1).

وتشكل مساحة الأراضي الصالحة للزراعة التي تستقبل كميات أمطار تزيد عن 600 مم سنويا حوالي 24% من المساحة الصالحة للزراعة، بينما تشكل الأراضي الزراعية التي تستقبل كميات أمطار تتراوح ما بين 400 – 600 مم سنويا حوالي 41.6% من المساحة الصالحة للزراعة، والأراضي التي تستقبل كميات أمطار تقل عن 400 مم سنويا تمثل حوالي 34.4% من المساحة الصالحة للزراعة(2).

---

(1) - OFFICE NATIONAL des Statistiques : Annuaire Statistique de L'algerie , N° 20, Alger. 2003, P 165 .

(2)-**عبداللطيف بن أشنهو** : الهجرة الريفية في الجزائر، ترجمة عبدالحميد أتاسي، تدقيق وإشراف محمد يحي ربيع، المؤسسة الوطنية ، المطبعة التجارية ، الجزائر ، ص 19.

وإذا أخذ متوسط نصيب الفرد من الرقعة الزراعية كمؤشر نجد أنه قد انخفض مـــــــن 1.1 هكتار سنة 1900 إلى 0.6 هكتار سنة 1955، و 0.32 هكتار سنة 1995، و 0.26 هكتـــــار سنة 2000 (1).

ومن العوامل التي أدت إلى انخفاض متوسط نصيب الفرد من الأراضي الزراعية الزيادة السكانية المرتفعة، ومحدودية الجهود المبذولة لاستصلاح الأراضي رغم تبني السلطة الجزائرية لبرنامج استصلاح الأراضي في الجنوب وبرنامج استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز في الشمال. ويزيد من حدة محدودية الأراضي الصالحة للزراعة ما يلي :

1 ـ 2 ـ تعاني الأراضي الصالحة للزراعة في الجزائر وخاصة التي تتلقى سنويا منسوب مياه أمطار كاف من ارتفاعها عن سطح البحر ومن كثرة الميول والمنحدرات. إذ تشكل الأراضي ذات الميول والانحدارات القوية نسبة 65% من الأراضي الصالحة للزراعة التي تزيد كمية الأمطار النازلة عليها عن 600 مم سنويا(2).

1 ـ 2 ـ تقتطع سنويا مساحات معتبرة من الأراضي الزراعية بفعل عامل الانجراف والتوسع العمراني وإقامة الوحدات الصناعية وشق الطرق، إذ تقدر المساحة المقتطعة من الأراضي الزراعية لصالح التوسع العمراني فقط حوالي 40000 هكتار سنويا(3). وانخفضت مساحة الأراضي الزراعية ذات القدرة الأفضل والمسقية بحوالي 200 ألف هكتار و 30 ألف هكتار على التوالي في سنة 1982 مقارنة بمساحة الأراضي الصالحة للزراعة والمسقية سنة 1967(4).

1 ـ 3 ـ تدهور جودة بعض المساحات من الأراضي الزراعية بفعل ما تطرحه المنشآت الصناعية من فضلات وخاصة المواد الكيماوية السائلة والغازية.

2 ـ الظروف المناخية

ينقسم الإنتاج الفلاحي من حيث تأثره بالعوامل المناخية إلى ثلاث فئات :

2 ـ 1 ـ الفئة الأولى : المنتوجات التي هي تقريبا في مأمن من التقلبات المناخية وخاصة

---

(1) - **M.F. RACHEDI :** Notion de Securite Alimentaire et Gestion des espaces , Revue Céréaliculture N° 34 , I.T.G.C. Alger 2000, P 15 .

(2)- **عبداللطيف بن أشنهو:** الهجرة الريفية في الجزائر، مرجع سبق ذكره ، ص 19 – 20 .

(3) - Consiel National Economique et Social : Resume Des Considerations Generales Relatives A L'etude Sur L'agriculture, Alger 1996 , P 7.

(4)- الديوان الوطني للإحصائيات : "الفلاحة الجزائرية ما بين 1967 و 1983" ، مرجع سبق ذكره ، ص 5.

كمية الأمطار المتساقطة سنويا تشمل الفواكه والخضر (لاسيما المسقية) واللحوم البيضاء والبيض.

2 _ 2 _ الفئة الثانية : المنتوجات التي لا تتأثر كثيرا أو تتأثر بشكل متأخر في حالة استمرار الجفاف تتمثل في الحليب واللحوم الحمراء والمزروعات الصناعية.

2 _ 3 _ الفئة الثالثة : المنتوجات التي تتأثر كثيرا بالظروف المناخية تشمل الحبوب الشتوية والبقول الجافة والأعلاف.

وعموما يشكل هطول الأمطار بالكميات الكافية وفي الموعد المناسب عاملا محددا للإنتاج الزراعي الغذائي وخاصة المحاصيل الحقلية .

إن مواعيد سقوط الأمطار تتحكم في إنتاج الحبوب ومردوديتها بدرجة كبيرة، إذ أن سقوط الكمية الكافية من الأمطار ليس كاف للحصول على إنتاج كمي ومردودية جيدة من الحبوب إذا لم تتوزع كميات الأمطار المتساقطة بشكل مناسب عبر الموسم الزراعي وبما ينسجم وضروريات نمو النبات. إن عدم سقوط الأمطار في فصلي الخريف والربيع يؤثر على إنتاج الحبوب الشتوية تأثيرا كبيرا لأن فصل الخريف هو فصل الإنبات، وفصل الربيع هو فصل النمو. ويتأثر كذلك إنتاج الحبوب في منطقة الهضاب العليا والجهات المحاذية لها من المنحدرات شبه الساحلية والسهول الغربية بالجليد وهبوب الرياح الساخنة في فصل الربيع، ويؤثر تكون الجليد في الربيع حينما تكون النباتات في فترة الأزهار بشكل كبير على تكوين الحبوب، ويؤدي إلى تلف السنابل وبالتالي ضعف الإنتاج. وكذلك يؤثر هبوب الرياح الساخنة الصحراوية المسماة السيروكو على إنتاج الحبوب وخصوصا إذا تصادفت مع طور تلقيح وإخصاب النباتات لأنها تؤدي على جفاف حبيبات اللقاح مما ينعكس بارتفاع نسبة العقم. وتبلغ المساحة التي تتعرض سنويا للجليد ورياح السيروكو في الربيع حوالي 30% من المساحة المزروعة سنويا بالحبوب(1).

وكمثال على مدى تأثير تغير الظروف المناخية على إنتاج الحبوب في الجزائر يعرض الجدول رقم (48) الخصائص المناخية الأساسية لبعض المواسم الزراعية وتأثيراتها على إنتاج الحبوب في الجزائر.

---

(1)-المنظمة العربية للتنمية الزراعية : دراسة معوقات إنتاج محاصيل الحبوب الاستراتيجية بالوطن العربي، مرجع سبق ذكره، ص 287.

جدول رقم (48)

الخصائص المناخية الأساسية لبعض المواسم الزراعية وتأثيراتها

على إنتاج الحبوب في الجزائر

الظروف المناخية وتأثيراتها على الإنتاج / الموسم الزراعي	الظروف المناخية	تأثيراتها على الإنتاج الزراعي	إنتاج الحبوب (مليون قنطار)
1974 -1973	ظروف مناخية غير ملائمة تمثلت في نقص كميات الأمطار النازلة واستمرار الجفاف في الربيع.	نقص في إنتاج أغلبية أنواع المنتوجات وخاصة الحبوب.	14.8
1975 -1974 و 1976 -1975	ظروف مناخية مواتية تمثلت في نزول كميات أمطار كافية وموزعة توزيعا جيدا خلال الموسم الزراعي.	ارتفاع إنتاج الحبوب والأعلاف والمزروعات الصفية.	25
1977 -1976	جفاف حاد في الخريف والشتاء.	انخفاض في إنتاج الحبوب والخضر الجافة وإتلاف إنتاج الفواكه بسبب طول فترة الجفاف.	11.4
1996 -1995	ظروف مناخية مواتية جدا.	ارتفاع في إنتاج الحبوب والبقول الجافة والأعلاف والزيتون والتمور، استقرار في إنتاج الخضر والعنب والحمضيات.	49
1997 -1996	ظروف مناخية غير مواتية ، عجز في نزول الامطار في مستهل سبتمبر 1996، ونهاية يناير 1997 على مستوى جميع الولايات.	انخفاض في إنتاج الحبوب والبقول الجافة والمحاصيل الصناعية والبطاطس والتمور.	8.7
1998 -1997	ظروف مناخية ملائمة لحد ما	ارتفاع في إنتاج الحبوب والبقول الجافة والعلف والمزروعات الصناعية والبطاطس والفواكه. - انخفاض في العنب والزيتون.	30.25

المصدر : أعد الجدول اعتمادا على المصادر :

1- HADJ MOKHTAR LOUHIBI (Directeur General de L' O.A.I.C) : Role de L'office Algerien Interprofionnel Des Cereales . Colloque International Sur L'industrie Cerealiere Alger le 15/01/1977 , P 48 .

2- OFFICE NATIONAL des Statistiques : Annuaire Statistique de L'Algerie, N° 16…. 20.

ثانيا : العوامل البشرية

عانى القطاع الزراعي في الجزائر وخاصة خلال عقدي السبعينات والثمانينات من نقص في الإطارات الفنية واليد العاملة الزراعية المؤهلة مما أثر سلبا على تطور الإنتاج الزراعي.

1 _ قلة الإطارات الفنية

عانى القطاع الزراعي من نقص كبير في الإطارات الفنية من مهندسين وتقنيين زراعيين وخاصة ذوي الكفاءة المرتبطين بالأرض والساهرين على تطوير الإنتاج الزراعي ورفع مردوديته.

ويعود هذا النقص في الإطارات إلى ضعف التكوين وخاصة في بعض التخصصات مثل التهيئة الريفية والمكننة الفلاحية، والعجز عن الاحتفاظ بهم في الميدان لعدم توفر الظروف الاجتماعية والمادية والمعنوية المناسبة لاستقرارهم. فرغم المشاكل التي تواجه تشغيل وصيانة وإصلاح العتاد الفلاحي فإن مجموع المكونين من المهندسين والتقنيين الفلاحيين في مجال المكننة الفلاحية لايمثل إلا نسبة 7%، و 9% على الترتيب من مجموع المهندسين والتقنيين الزراعيين المكونين خلال الفترة 1967 – 1982[1]. وشكل المهندسون والتقنيون الزراعيون العاملون في الاستغلاليات الزراعية نسبة 2.4%، و 2.2% من مجموع المهندسين والتقنيين الزراعيين العاملين في القطاع الزراعي على الترتيب سنة 1977، وارتفعت هذه النسبة إلى 5% بين المهندسين، و 9% بين التقنيين الزراعيين سنة 1979[2]. وقد تحسنت هذه النسبة بصدور قانون إستصلاح الأراضي سنة 1983، وإعادة هيكلة مزارع التسيير الذاتي، وتعاونيات الثورة الزراعية وذلك بإحداث المستثمرات الزراعية الإشتراكية (Domaine Agricole Socialiste) التي بلغ عدد المهندسين والتقنيين العاملين بها سنة 1989 حوالي 1233 مهندسا، و 3545 تقنيا[3]. وقد ارتفعت هذه النسبة بعد صدور القانونين 19/87، و 25/90 اللذين سمحا بإعادة هيكلة المستثمرات الزراعية الإشتراكية في ثلاث أشكال تنظيمية هي : مستثمرات فلاحية جماعية، مستثمرات فلاحية فردية، مزارع نموذجية. وارتفعت نسبة الإطارات الفلاحية العاملة في الميدان أكثر بعد الشروع في تطبيق برنامج إستصلاح الأراضي عن طريق الإمتياز وبرنامج إستصلاح الأراضي في الجنوب وبرنامج التشجير التي تمنح الأولوية في الإستفادة للمكونين في المجال الفلاحي والري.

2 _ نقص اليد العاملة الفلاحية

يشكو القطاع الزراعي في الجزائر من نقص في اليد العاملة وخاصة الشابة والمؤهلة، ففي دراسة قام بها المكتب الوطني للتنمية الاقتصادية الريفية خلال إعادة هيكلة القطاع الزراعي تبين أن أكثر من 50% من اليد العاملة الزراعية تجاوز سنها 50 سنة، فضلا عن عدم قدرتها العلمية على مباشرة العملية الإنتاجية واستعمال وسائل الإنتاج المتطورة[4].

---

(1)- الديوان الوطني للإحصائيات : "الفلاحة الجزائرية ما بين 1967 و 1983" ، مرجع سبق ذكره، ص 19.

(2) - **ABDELATIF BENACHENHOU et AUTRES** : Les Politiques Agraires, en Algerie Vers L'Autonomie Ou la Dépendance C.R.E.A. Alger, P 138 .

(3)- المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار : دليل الجزائر الاقتصادي والاجتماعي، الجزائر 1989، ص 89.

(4)- **رحماني موسى**: محاولة الهيكل التنظيمي وتطور الإنتاج الفلاحي وأثرهما على الحالة الغذائية بالجزائر 1962 – 1987. رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر، ص 70.

وبلغت نسبة اليد العاملة الفلاحية المؤهلة حوالي 9.7% من مجموع العاملين في القطاع الزراعي سنة 1985، بينما كانت حوالي 34.2% في قطاع البناء والأشغال العمومية وحوالي 74% في القطاع الصناعي وحوالي 42.1% بالنسبة للاقتصاد الوطني(1).

ويرجع هذا النقص إلى إمتصاص القطاعات الأخرى (القطاع الصناعي، قطاع البناء والأشغال العمومية ... إلخ) لليد العاملة الشابة وذات التأهيل بما تقدمه من مداخيل وأجور مرتفعة وامتيازات اجتماعية وصحية، كالمنح العائلية والضمان الاجتماعي والتقاعد، وهجرة سكان الأرياف والقرى، وخاصة فئة الشباب نحو المدن الحضرية وشبه الحضرية، لأن المناطق الريفية محرومة من الخدمات والهياكل التعليمية والصحية. وساهم أيضا في هجرة سكان الأرياف والقرى تدهور الأوضاع السياسية والأمنية في أغلب جهات الوطن في فترة التسعينيات.

والجدول رقم (49) يبين تطور القوى العاملة الزراعية ونسبتها إلى القوى العاملة الكلية في الجزائر.

جدول رقم (49)

تطور القوى العاملة الزراعية في الجزائر

خلال الفترة 1967 – 2001

الوحدة : 1000 شخص

السنة	القوى العاملة الزراعية		القواى العاملة الكلية	
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %
1967	918	52.76	1748	100
1973	873	40.00	2182	100
1977	682	29.18	2337	100
1980	960	30.49	3148	100
1981	963	29.31	3285	100
1982	917	27.11	3382	100
1983	1097	29.53	3714	100
1984	856	23.70	3611	100
1985	966	25.13	3844	100
1986	1002	25.54	3923	100
1987	1007	23.69	4251	100
1988	1019	22.28	4574	100
1989	975	22.00	4433	100

السنة	القواى العاملة الزراعية		القواى العاملة الكلية	
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %
1990	905	20.05	4514	100
1991	1027	22.63	4538	100
1992	761	16.62	4578	100
1993	1035	20.53	5042	100
1994	1023	19.85	5154	100
1995	1084	19.94	5436	100
1996	1154	20.51	5625	100
1997	1180	20.29	5815	100
1998	1200	19.96	6012	100
1999	1250	19.45	6170	100
2000	1288	20.63	6244	100
2001	1326	20.98	6318	100

المصدر : **1** - المنظمة العربية للتنمية الزراعية : الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد 22، الخرطوم 2002، ص 05.
2 – OFFICE NATIONAL des Statistiques : Retrospective Statistique 1970 – 1996. Alger 1999. P 18 .

(1)- وزارة التخطيط : المخطط الخماسي الثاني 1985 – 1989، تقرير عام ، الجزائر، جانفي 1985، ص 33 .

3 – OFFICE NATIONAL des Statistiques : Annuaire Statistique de L'Algerie, N° 19 Alger 2000. P 80.

يستخلص من تحليل بيانات الجدول رقم (49) الآتي :

2 ـ 1 ـ ارتفع عدد القوى العاملة الكلية بصورة كبيرة في سنة 1993، وقد يعود ذلك إلى انتشار العمل غير الرسمي على مستوى سوق العمل. إذ انتقل عدد القوى العاملة غير الرسمية من حوالي 769 ألف عامل سنة 1993 إلى حوالي 984 ألف عامل سنة 1996 رغم أن التطور الفوضوي للعمل غير الرسمي يشكل خطرا اجتماعيا واقتصاديا، فهو يزيد من عدد العمال الذين لايخضعون لتنظيم العمل ولا يستفيدون من إجراءات الحماية، ويولد منافسة غير شرعية على مستوى تكاليف الأجور بالنسبة لمؤسسات القطاع الرسمي(1).

2 ـ 2 ـ تراجع عدد العاملين بالقطاع الزراعي في فترة السبعينات ومنتصف الثمانينات مقارنة بالستينات، إذ انخفض العدد من حوالي 918 ألف عامل سنة 1967 إلى حوالي 682 ألف عامل سنة 1977 ثم ارتفع قليلا إلى حوالي 960 ألف عامل سنة 1980، وبقي يتذبذب من سنة إلى أخرى نزولا وصعودا إلى غاية سنة 1994 حيث بدأ في الارتفاع تدريجيا.

2 ـ 3 ـ انخفض عدد العمال الزراعيين في سنة 1992 بدرجة كبيرة مقارنة بسنة 1991، وقد يعود ذلك إلى هجرة سكان الأرياف والقرى نحو المدن بسبب تردي الأوضاع السياسية والأمنية على المستوى الوطني.

2 ـ 4 ـ انخفضت نسبة القوى العاملة الزراعية إلى القوى العاملة الكلية من حوالي 52.76% سنة 1967 إلى 40% سنة 1973، و 29.18% سنة 1977، ثم ارتفعت قليلا إلى 30.49% سنة 1980، وبقيت تتذبذب من سنة إلى أخرى ارتفاعا وانخفاضا. وفي السنوات الأخيرة تتراوح ما بين 19% و 21%. ويرجع الانخفاض في هذه النسبة في فترة السبعينات والثمانينات إلى ارتفاع حجم القوى العاملة في القطاع الصناعي، وقطاع البناء والأشغال العمومية خاصة، أما انخفاضها في عقد التسعينات فيعود بدرجة أساسية إلى ارتفاع حجم القوى العاملة في قطاع التجارة والخدمات.

ثالثا : الأسباب التكنولوجية

تتحدد المعوقات التكنولوجية للإنتاج الزراعي بصفة جوهرية في نقص استخدام مستلزمات الإنتاج الزراعي، وتخلف أساليب العمليات الزراعية، وضعف البحث العلمي والإرشاد الزراعي.

---

(1)- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني 1998. الجزائر، ماي 1999، ص 91.

1 ـ مستلزمات الإنتاج الزراعي

رغم الدور الكبير لمستلزمات الإنتاج الزراعي في رفع مستوى الإنتاج الزراعي، لازالت الزراعة الجزائرية تعاني من قصور في استعمالها.

1 ـ 1 ـ البذور المحسنة : تعاني الزراعة الجزائرية من نقص في استعمال السلالات الجيدة والشتلات والبذور المحسنة سواء في الإنتاج الزراعي النباتي أو الحيواني. بالنسبة للحبوب، إن الكثير من البذور المستعملة تعد بذورا عادية نشأت من التحسينات التي قام بها المعمرون قبل الحرب العالمية الثانية، فقمح البيدي 17 يعود تحسينه إلى سنة 1930، وقمح الهذبة ووادي الزناتي يرجع تحسينهما إلى سنة 1936.

وللاستفادة من مزايا البذور المحسنة (المختارة أو المنتقاة) في رفع مستوى إنتاج الحبوب، استوردت الجزائر في منتصف السبعينات بذور القمح المكسيكية والإيطالية والفرنسية ذات المردودية العالية لزراعتها. وحسب بعض الأخصائيين ، فإن عدم تأقلمها مع الظروف المناخية من جهة، وعدم تطبيق العمليات التقنية اللازمة لزراعتها من جهة أخرى أدى إلى نتائج سيئة وإحباط في الآمال التي كانت معلقة على هذه البذور.

ورغم الشروع في وضع وتطبيق برنامج تكثيف زراعة الحبوب بإجراء مجموعة من العمليات ذات الطابع التقني والتنظيمي في المناطق ذات الإمكانيات الجيدة في إنتاج الحبوب خلال الموسم الزراعي 1985/1984، فإن بذور الحبوب المختارة المزروعة لم تتجاوز نسبة 30% من إجمالي كميات الحبوب الشتوية المبذورة في هذا الموسم(1).

1 ـ 2 ـ العتاد الفلاحي : " لقد ساهمت ميكنة زراعة العديد من دول العالم مساهمة فعالة في تنمية زراعتها وتحولها من الزراعة البدائية لإنتاج الكفاف إلى زراعة آلية لإنتاج الكفاية وزيادة. وترتب على ميكنة الزراعة زيادة إنتاجية وحدة المساحة مع انخفاض تكاليف الإنتاج باستخدام الآلات الزراعية المناسبة "(2). ولتحقيق تنمية الزراعة ورفع مستوى الإنتاج الزراعي توجهت السياسة الزراعية في الجزائر منذ سنة 1967 إلى مكننة الزراعة، ولكن مسعاها لم يكلل بالنجاح، لأن الإنجازات كانت أقل من المخطط، بل أنها لم تسمح أحيانا حتى بتجديد العتاد المتقادم. بالنسبة

---

(1) - Ministére de L'agriculture et de la Péche : Conditions de Deroulement de la Campagne Cerealiere 1984/1985, Revue Algerie Verte , N° 1, , Alger 1985, P 20 .

(2)- **أحمد عبدالسلام هيبة** : الإنتاج الغذائي في الوطن الإسلامي، عالم الكتب، بيروت، ص 128.

للجرارات تم إقتناء 2400 جرارا سنويا خلال الفترة 1970 – 1977، في حين أن تجديد الجرارات خلال هذه الفترة كان يتطلب إقتناء 3500 جرار سنويا[1]. ولكن بدأت حضيرة العتاد الفلاحي في الجزائر تتحسن شيئا فشيئا منذ سنة 1978، وخاصة في فترة الثمانينات بفضل سياسة دعم عناصر الإنتاج الزراعي من آلات زراعية وبذور وأسمدة ومبيدات كيماوية. ويؤكد ذلك تطور عدد الجرارات والحاصدات وكثافة استخدامهما.

1_2_1_ تطور حضيرة الجرارات والحاصدات

يعرض الجدول رقم (50) تطور حضيرة الجرارات والحاصدات في الجزائر خلال الفتـــــرة 1967 – 2001 .

جدول رقم (50)

تطور حضيرة الجرارات والحاصدات في الجزائر

خلال الفترة 1967 – 2001

البيان / السنة	الجرارات	الحاصدات والدارسات	البيان / السنة	الجرارات	الحاصدات والدارسات
1967	11000	2700	1990	91000	9300
1970	19781	-	1991	91500	9500
1978	42150	4005	1992	91586	9596
1980	47000	4450	1993	96300	9796
1981	48000	4590	1994	98709	9966
1982	49200	4720	1995	91204	8962
1983	50279	4875	1996	91907	9163
1984	61319	5693	1997	92721	9176
1985	75310	7012	1998	91232	9196
1986	82808	8208	1999	92276	9196
1987	91699	8558	2000	93300	9250
1988	89375	8847	2001	92400	9178
1989	90000	9000			

المصدر : 1 - الديوان الوطني للإحصائيات : "الفلاحة الجزائرية ما بين 1967 و 1982 "، مجلة إحصائيات، العدد رقم 03، الجزائر 1984 ، ص 8 .

2 - بوالسبت عبدالقادر: دراسة تحليلية وتنبؤية لإنتاج الحبوب الشتوية في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري ، قسنطينة، 2001، ص 169.

3 - المنظمة العربية للتنمية الزراعية : الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد رقم 22، الخرطـــــــوم، 2002، ص 143 – 144 .

يستخلص من معطيات الجدول رقم (50) الملاحظات التالية :

---

(1)- **مهيدي ذوادي** : معوقات تكثيف الزراعة الجزائرية، مع بحث ميداني عن القطاع الفلاحي، ببلدية العلمة. رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1990، ص 53.

1 ـ 2 ـ 1 ـ 1 ـ إن حضيرة الجرارات والحاصدات شهدت توسعا متواصلا خلال الفترة 1978 – 1994، إذا ما استثنينا سنة 1988 بالنسبة للجرارات. وقد يعزى هذا التوسع إلى سياسة دعم عناصر الإنتاج الزراعي وخاصة منذ تبني سياسة تكثيف الإنتاج الزراعي بصفة عامة والحبوب بصفة خاصة في منتصف الثمانينات.

1 ـ 2 ـ 1 ـ 2 ـ انخفض عدد الجرارات والحاصدات بشكل واضح في سنة 1995 مقارنة بسنة 1994، وقد يعود ذلك إلى عامل تخريب الممتلكات العامة والخاصة من قبل الجماعات المسلحة من جهة، وحل بعض المؤسسات الفلاحية العمومية من جهة أخرى.

1 ـ 2 ـ 1 ـ 3 ـ توسعت حضيرة الجرارات والحاصدات منذ سنة 1996 بوتيرة ضعيفة، ولعل العامل الرئيسي في ذلك هو رفع الدعم عن عناصر الإنتاج الزراعي ومن ثم ارتفاع أسعارها، وبالتالي انخفاض الطلب عليها. فالجرار ذو قوة لـــ 60 حصانا، مثلا، كان يباع في سنة 1984 بـــ 4.15 مليون سنتيم، ارتفع سعره في سنة 1989 إلى 7.555 مليون سنتيم، ليقفز هذا السعر إلى 74 مليون سنتم في سنة 1997[1].

1 ـ 2 ـ 2 ـ تطور مستوى كثافة الجرارات والحاصدات

نظرا لتطور حضيرة الجرارات والحاصدات في الجزائر منذ سنة 1978، فإن كثافتهما قد تحسنت سواء بالنسبة للمساحة الصالحة للزراعة أو المساحة المزروعة.

والجدول رقم (51) يوضح تطور مستوى كثافة الجرارات والحاصدات بالنسبة للمساحة الصالحة للزراعة.

---

(1)- **بوالسبت عبدالقادر** : دراسة تحليلية وتنبؤية لإنتاج الحبوب الشتوية في الجزائر ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري – قسنطينة، 2001، ، ص 169 .

جدول رقم (51)

تطور مستوى كثافة الجرارات والحاصدات في الجزائر

خلال القترة 1980 – 2001

الوحدة : هكتار/ آلة

البيان / السنة	كثافة الجرار	كثافة الحاصدة
1980	159.8	1687.8
1981	156.5	1636.2
1982	152.6	1590.8
1983	143.8	1483.4
1984	122.5	1319.1
1985	99.8	1071.4
1986	91.8	917.8
1987	83.1	890.8
1988	85.4	863.0
1989	85.3	852.8
1990	84.2	823.8
1991	85.7	825.4
1992	88.7	846.8
1993	84.1	826.4
1994	81.5	807.0
1995	88.5	900.4
1996	87.5	881.9
1997	88.4	893.8
1998	90.05	893.4
1999	89.15	894.61
2000	88.18	889.45
2001	88.67	892.75

المصدر : **1** - بوالسبت عبدالقادر: دراسة تحليلية وتنبؤية لإنتاج الحبوب الشتوية في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري – قسنطينة، 2001، ص .171

2 – OFFICE NATIONAL des Statistiques : Annuaire Statistique de L'algerie : N° 20, P 165 .

يستنتج من تحليل بيانات الجدول رقم (51) الآتي :

1 ـ 2 ـ 2 ـ 1 ـ إن كثافة الجرارات قد تحسنت كثيرا، حيث انخفض عدد الهكتارات المقابلة لكل جرار من 159.8 هكتار سنة 1980 إلى 83.1 هكتار سنة 1987، ثم تراوحت فيما بعد بين 81.5، و 90 هكتار لكل جرار.

1 ـ 2 ـ 2 ـ 2 ـ تحسنت أيضا كثافة الحاصدات حيث انخفض عدد الهكتارات المقابلة لكل حاصدة من 1687.8 هكتار سنة 1980 إلى 823.8 هكتار سنة 1990، وتراوحت فيما بعد بين 807، و 900.4 هكتار لكل حاصدة.

1 ـ 2 ـ 3 ـ وضع الجزائر في مجال التكثيف الآلي مقارنة بدول العالم

رغم تحسن مستوى الكثافة الآلية في الجزائر، لازالت تعتبر متخلفة إذا ما قورنت بالكثافة الآلية المتحققة في كثير من دول العالم.

والجدول رقم (52) يبين ذلك .

جدول رقم (52)

مقارنة مستوى الكثافة الآلية السائدة في بعض دول العالم

سنة 1997

الوحدة : هكتار/ آلة

البيان / السنة	الكثافة الآلية لـ	
	الجرار	الحاصدة
الجزائر	88.3	891.4
تونس	139.6	1719.3
المغرب	220.6	2554.6
مصر	36.7	1392.4
سورية	63.1	1126.7
الصين	192.3	1187.4
الهند	113.2	41426.8
تركيا	33.3	2351.8

البيان / السنة	الكثافة الآلية لـ	
	الجرار	الحاصدة
اليابان	1.9	3.6
إسبانيا	22.8	385.4
فرنسا	14.8	-
روسيا	149.4	403.7
البرازيل	81.0	1209.3
كندا	64.2	345.0
الولايات المتحدة الأمريكية	37.3	270.4

المصدر : بوالسبت عبدالقادر: دراسة تحليلية وتنبؤية لإنتاج الحبوب الشتوية في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري – قسنطينة، ص 172.

يستخلص من تحليل بيانات الجدول ر قم (52) الملاحظتين التاليتين :

1 ـ 2 ـ 3 ـ 1 ـ بالنسبة للكثافة الآلية الخاصة بالجرارات، جاءت الجزائر في المرتبة العاشرة، حيث لم تتقدم سوى على تونس والمغرب وروسيا والهند والصين، مع ملاحظة أن الهند والصين يتميزان بكثافة سكانية عالية، ولذا فإن مصلحتهما الاقتصادية والاجتماعية تقتضي استخدام عنصر العمل بدلا من الجرار.

1 ـ 2 ـ 3 ـ 2 ـ بالنسبة لكثافة الحاصدات، جاءت الجزائر في المرتبة السابعة متقدمة على كل من تونس والمغرب ومصر وسوريا والصين والهند وتركيا والبرازيل. ولكن لو نأخذ بنظر الإعتبار خصوصية زراعة كل بلد من تلك البلدان التي ترتبت خلف الجزائر لوجدنا أن وضعها سوف لن يختلف عن ذلك الوضع المسجل بالنسبة للجرارات لأن بعض المنتجات لا تحتاج عند جنيها إلى آلات الحصاد، كالقطن في مصر.

وتتصف حضيرة العتاد الفلاحي في الجزائر بعدة نواقص وسلبيات منها :

1 ـ 2 ـ 1 ـ سوء توزيع العتاد الفلاحي بين المناطق والقطاعات الزراعية والاستغلاليات الزراعية داخل القطاع الواحد. رغم أن القطاع الزراعي الخاص يستحوذ على حوالي 60% من

الأراضي الصالحة للزراعة، فإن حصته من مجموع الجرارات في سنة 1982 كانت حوالي 25% فقط[1]. وكذلك تعاني العديد من المستثمرات الزراعية الجماعية والفردية من نقص حاد في العتاد الفلاحي وخاصة الجرارات (حوالي 7000 مستثمرة بدون عتاد)، ثم أن معظمها لايتوفر على مقرات وورشات إصلاح العتاد.

1 ـ 2 ـ 2 ـ تعاني حضيرة العتاد الفلاحي وخاصة الجرارات من ارتفاع معدل العطالة بسبب قدم العتاد الفلاحي وعدم توفر قطع الغيار ونقص العناصر الفنية اللازمة لتشغيل وصيانة الآلات الزراعية. إن عدد الجرارات والحاصدات التي يقل عمرها الإنتاجي عن 10 سنوات لايتجاوز 43% و 29% على التوالي، ومن ثم فإن 66% من الجرارات و 71% من الحاصدات المكونة لحضيرة العتاد الفلاحي يمكن إعتبارها قديمة[2].

1 ـ 2 ـ 3 ـ عدم تكيف العتاد الزراعي مع خصائص التربة الوطنية وتضاريسها في معظم الأحيان لأن أغلب العتاد الفلاحي مستورد من جهات متعددة، وكذلك بسبب سوء توزيع العتاد عبر الجهات الوطنية، فمثلا قد نجد المناطق السهلية في جهات من الوطن تستفيد بأعداد معتبرة من الجرارات المجنـــزرة، لكن المناطق الجبلية التي تتجاوب معها تحرم منها، وكذلك قد نجد الجرارات ذات العجلات صغيرة الحجم الملائمة للمناطق الجبلية أكثر إنتشارا في المناطق السهلية عن المناطق الجبلية.

1 ـ 2 ـ 4 ـ تسرب نسبة معتبرة من الجرارات للعمل خارج القطاع الزراعي، وخاصة قطاع البناء والأشغال العمومية في الفترة ما قبل رفع الدعم عن مستلزمات الإنتاج الزراعي بما فيه العتاد الفلاحي .

1 ـ 3 ـ الأسمـدة

تنقسم الأسمدة من حيث طبيعتها إلى نوعين رئيسيين هما : الأسمدة العضوية، والأسمدة الكيماوية.

1 ـ 3 ـ 1 ـ الأسمدة العضوية

تنقسم الأسمدة العضوية بدورها إلى قسمين هما :

1 ـ 3 ـ 1 ـ 1 ـ الأسمـدة الحيوانية: تتمثل الأسمدة الحيوانية في مخلفات حيوانات المزرعة

---

(1)- حزب جبهة التحرير الوطني : اللجنة الوطنية المكلفة بتحضير المؤتمر الخامس للحزب، التخطيط والتنمية، الجزء الأول : تقييم مخططات التنمية، الجزائر، ديسمبر 1983، ص 93 .

(2)- **بوالسبت عبدالقادر** : دراسة تحليلية وتنبؤية لإنتاج الحبوب الشتوية في الجزائر ، مرجع سبق ذكره ، ص 173 .

من أبقار وأغنام وماعز وخيول ... إلخ. إن إضافة هذه الأسمدة يؤثر في خواص التربة الكيماوية والفيزيائية، ويظهر الأثر الكيماوي مباشرة بزيادة العناصر القابلة لإفادة التربة، أما الآثار الفيزيائية فلا تظهر إلى بعد وقت على البناء الأرضي للتربة، رغم زيادة التهوية ونفاذية الماء من الأراضي الثقيلة. ورغم ارتفاع مردودية إضافة الأسمدة الحيوانية، فإن استخدامها بطرق عشوائية ودون معرفة وقت نثرها على التربة، قد تترتب عنه آثار سلبية على النباتات ومن ثم الإنتاج والإنتاجية.

1 ـ 3 ـ 1 ـ 2 ـ الأسمـدة الخضراء: يقصد بالسماد الأخضر قلب المزروعات (وخاصة البقول) قبل نضجها في التربة لتخصيبها. ويعمل السماد الأخضر على تحسين صفات الأرض الطبيعية ويمدها بالمواد العضوية، ويزيد من كمية النيتروجين في التربة لما تحتويه النباتات البقولية المزروعة من مركبات نتروجينية وبكتيريا عقدية نشطة.

1 ـ 3 ـ 2 ـ الأسمدة الكيماوية

يعد استعمال الأسمدة من أهم العوامل التي تزيد الإنتاج الزراعي، إذا كانت الكميات المضافة في حدود المستويات التي تنص عليها الأبحاث والتجارب. لقد أكدت الأبحاث العلمية والدراسات التطبيقية أن نصيب الأسمدة في رفع الإنتاجية لايقل عن 20%[1].

ورغم أهمية الأسمدة المعدنية فإن كثافة استعمالها في الزراعة الجزائرية لازالت متدنية وخاصة في الاستغلاليات الزراعية الخاصة ذات المساحة الصغيرة، ومحاصيل الحبوب. ولتوضيح ضعف استخدام الأسمدة المعدنية يمكن التطرق إلى مسار تطور استخدام الأسمدة وتطور نصيب الهكتار منها.

1 ـ 3 ـ 2 ـ 1 ـ تطور استخدام الأسمدة المعدنية

يعرض الجدول رقم (53) تطور استعمال الأسمدة المعدنية في الجزائر خـــــــــــــــلال الفترة 1978 – 1999.

---

(1)- **كرم العودة** ، التحدي إنتاج أم مجاعة، مرجع سبق ذكره، ص 178 .

جدول رقم (53)

تطور استعمال الأسمدة المعدنية في الجزائر

خلال الفترة 1978 – 1999

الوحدة : 10^3 قنطار

البيان / السنة	المركبة	الآزوت	البوتاس	الفوسفات	المجموع
1978	1137.8	1255.9	10.8	0919.0	3323.5
1979	1723.1	1244.4	44.9	1099.4	4111.8
1980	1541.2	1378.8	05.2	1035.7	3960.9
1981	1767.9	1425.1	06.7	1077.8	4277.4
1982	1546.5	1182.8	06.1	0907.1	3642.5
1983	1381.9	1065.5	02.8	0836.1	3286.3
1984	1280.2	1656.9	01.8	1141.6	4080.6
1985	1920.0	2036.0	24.7	1409.7	5390.5
1986	2456.0	1936.7	34.6	1629.0	6056.4
1987	2315.1	1760.5	94.0	1274.7	5399.3
1988	1922.8	1464.9	19.5	1071.5	4475.2
1989	1707.8	1007.2	23.6	0643.4	3381.9
1990	1451.1	0760.7	18.7	0471.4	2701.9
1991	1371.7	1017.7	18.9	0333.7	2742.1
1992	1221.9	0746.4	13.4	0224.3	2206.1
1993	1552.5	1061.2	02.3	0408.5	3024.5
1994	1318.5	1018.7	03.6	0336.0	2676.8
1995	0963.7	0482.8	47.8	0280.8	1775.0
1996	0756.7	0134.4	27.0	0160.5	1078.6
1997	0715.6	0170.5	30.1	0156.7	1073.0
1998	0910.2	0256.8	17.8	0148.9	1333.8
1999	1936.7	0228.2	09.8	0148.3	2323.0

المصدر :

OFFICE NATIONAL des Statistiques : Annuaire Statistique de L'algerie :

N° 13, Alger. N° 16, Alger. 1994, P 174. N° 20, Alger. 2003, P 176.

يستنتج من تحليل بيانات الجدول رقم (53) الآتي :

1 ـ 3 ـ 2 ـ 1 ـ 1 ـ يوجد تذبذب في استعمال الأسمدة بمختلف أنواعها بين موسم زراعي وآخر، وقد يعود ذلك إلى الظروف المناخية السائدة، وخاصة كميات الأمطار المتساقطة، وعدم توفر الأسمدة في الأوقات المناسبة وبالكميات والنوعية المطلوبة.

1_3_2_1_2_ هناك تراجع في استخدام الأسمدة المعدنية بمختلف أصنافها إبتداء من سنة 1987، وقد يعود التراجع خلال الفترة 1987 – 1994 إلى عدم توفر الأسمدة بالكمية الكافية وفي الوقت والمكان الملائمين، وكذلك على ضعف ربحية إضافة الأسمدة وخاصة لمحاصيل الحبوب لأن أسعارها منخفضة ومحددة بمراسيم . أما التراجع في استعمال الأسمدة منذ سنة 1994، فيرجع إلى ارتفاع أسعار الأسمدة بسبب تحرير أسعار مختلف عناصر الإنتاج. فعلى سبيل المثال انتقل سعر القنطار من سماد الآزوت من 70.6 دج في عام 1985 إلى 2220 دج في عام 1999 أي بزيادة مساوية لـــ 31.4 ضعفا، وقنطار سماد الفوسفات من 83.9 دج في سنة 1985 إلى 2200 دج في عام 1999 بزيادة مساوية لـــ 26.2 ضعفا(1)، وقد يرجع أيضا إلى عدم توفر الأسمدة في السوق لأن الجماعات المسلحة تستخدمها في صنع المتفجرات.

1_3_2_2_ تطور نصيب الهكتار من الأسمدة المعدنية

يعرض الجدول رقم (54) تطور نصيب الهكتار من الأسمدة المعدنية خلال الفتـــــــــــــرة 1978 – 1997.

(1)- **بوالسبت عبدالقادر** : دراسة تحليلية وتنبؤية لإنتاج الحبوب الشتوية في الجزائر ، مرجع سبق ذكره ، ص 182 .

جدول رقم (54)

تطور نصيب الهكتار من الأسمدة المعدنية

خلال الفترة 1978 – 1997

الوحدة : كلغ /هكتار

البيان / السنة	المركبة	الآزوت	البوتاس	الفوسفات	المجموع
1978	29.31	32.35	0.27	23.67	85.62
1979	41.20	29.76	1.07	26.29	98.33
1980	31.19	27.90	0.11	20.96	80.16
1981	36.08	29.09	0.14	22.00	87.31
1982	32.85	23.98	0.13	19.27	76.23
1983	27.65	21.32	0.06	16.73	65.76
1984	27.04	34.94	0.04	24.07	86.09
1985	32.73	34.71	0.42	24.03	91.89
1986	44.64	35.21	0.63	29.60	110.08
1987	42.37	32.22	1.72	23.33	99.64
1988	37.06	28.23	0.38	20.65	86.32
1989	32.39	19.11	0.45	12.21	64.16
1990	28.07	14.72	0.36	09.12	52.27
1991	24.81	18.38	0.34	06.03	49.56
1992	22.07	13.48	0.24	04.05	39.84
1993	28.22	19.29	0.04	07.43	54.98
1994	24.40	18.85	0.07	06.02	49.34
1995	17.90	08.97	0.89	05.22	32.98
1996	14.75	02.62	0.05	02.98	20.40
1997	14.28	03.40	0.06	03.13	20.87

المصدر : بوالسبت عبدالقادر: دراسة تحليلية وتنبؤية لإنتاج الحبوب الشتوية في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري – قسنطينة، ص 126، 180، 183، 184.

2 - OFFICE NATIONAL des Statistiques : Annuaire Statistique de L'algerie: N° 12, Alger. 1985, P 116 - 125 . N° 13, Alger. N° 16, Alger. 1994, P . N° 20, Alger. 2003, P .

يستخلص من تحليل بيانات الجدول رقم (54) ما يلي :

1 ـ 3 ـ 2 ـ 2 ـ 1 ـ تراجع في استعمال الأسمدة بمختلف أنواعها منذ سنة 1987 وخاصة في الثلاث سنوات الأخيرة.

1 ـ 3 ـ 2 ـ 2 ـ 2 ـ إن كثافة استخدام الأسمدة بمختلف أنواعها تعتبر منخفضة جدا مقارنة بمتوسط احتياجات الهكتار منها، فعلى سبيل المثال :

- أن الكميات المضافة من سماد الآزوت في أي سنة من السنوات تبتعد كثيرا عن المعدل (150 كلغ) الواجب إضافته إلى الهكتار الواحد. إذ أنها لم تتجاوز في أحسن الأحوال ـــ كما هو الحال في سنة 1986 ـــ نسبة 23.5% من الاحتياجات الفعلية.
- بالنسبة لسماد الفوسفات أن أكبر معدل سجل في نصيب الهكتار كان في سنة 1986، ورغم ذلك لم يشكل من الاحتياجات الفعلية (100 كلغ/ هكتار) سوى 29.6% .
- بالنسبة لسماد الآزوت لم تشكل حصة الهكتار منه في الجزائر سنة 1995 سوى (17.8%) و (16.2%) و (10.8%) و (33%) من نصيب الهكتار على مستوى العالم، وأمريكا الشمالية، وأوروبا والوطن العربي على الترتيب. أما بالنسبة للفوسفات، فإن حصة الهكتار في الجزائر كانت في حدود (4.1%)، و (2.2%)، و (3.3%)، و (6.7%) من مثيلاتها على مستوى العالم، وأمريكا الشمالية، وأوروبا والوطن العربي بنفس الترتيب السابق(1).

1 ـ 4 ـ المبيدات الكيماوية : تفتك الآفات والأمراض والحشائش الضارة بجزء كبير من الإنتاج الزراعي الغذائي في الجزائر سواء أثناء مرحلة إنتاجه أو تداوله. فعلى سبيل المثال " في الموسم الزراعي 1999/1998 بالنسبة لولاية قسنطينة، كانت الدودة البيضاء وراء إتلاف 336 هكتار بالنسبة للقمح الصلب من أصل 1300 هكتار كمساحة منكوبة، أي 25.8% ، والقوارض وراء إتلاف 24 هكتار، أي 1.8%، وبالنسبة للقمح اللين كانت الدودة البيضاء وراء إتلاف 528 هكتار من أصل 2400 هكتار كمساحة منكوبة، أي 22% ، والقوارض وراء إتلاف 65 هكتار، أي 2.7%. وعلى مستوى ولاية ميلة، ولنفس الموسم الفلاحي، كانت الدودة البيضاء وراء إتلاف 192 هكتار، والعصافير وراء إتلاف 10% من المساحة الإجمالية للحبوب أي 11917 هكتار، وتسببت الأعشاب الضارة في انخفاض المردودية بنسب متراوحة بين 12% و 30% "(2).

ويرجع ذلك لنقص استعمال المبيدات الكيماوية من ناحية، وعدم استخدامها وفق الأسس العلمية التي تضمن المعالجة السليمة للأمراض والآفات التي تصيب المحصول من ناحية ثانية، وعدم

---

(1)- **بوالسبت عبدالقادر** : دراسة تحليلية وتنبؤية لإنتاج الحبوب الشتوية في الجزائر ، مرجع سبق ذكره ، ص 185 .

(2)- المرجع السابق ، ص 191 .

ملاءمتها لكثير من الأمراض والآفات مع التأخر في إستلامها إنتظارا لوصولها من الخارج من ناحية ثالثة. ويعزز ذلك غياب خطة محكمة لتقصي وبحث ومكافحة الأمراض والآفات، واتخاذ الإجراءات الوقائية اللازمة مثل المكافحة الوقائية والحجر الزراعي على الحدود لمنع تسرب الأمراض والآفات الجديدة القادمة من الخارج، وخاصة عن طريق البذور المستوردة.

والجدول رقم (55) يوضح تطور استخدام المبيدات خلال الفترة 1981 – 1999.

جدول رقم (55)

تطور استخدام المبيدات الكيماوية في الجزائر

خلال القترة 1981 – 1999

الوحدة : 10^3 كلغ للجامد، 10^3 لتر للسائل

المواد / السنة	على شكل جامد					على شكل سائل					
	مبيدات الفطر	مبيدات الأعشاب	مبيدات الحشرات	نماتيسيد	مبيدات مختلفة	المجموع	مبيدات الفطر	مبيدات الأعشاب	مبيدات الحشرات	نماتيسيد	مبيدات مختلفة	المجموع
1981	13826	53	5826	-	2439	22144	48	350	346	-	771	1515
1982	17024	1348	4797	-	1227	24396	243	328	709	-	392	1672
1983	12079	68	5692	-	581	18420	50	285	444	-	611	1390
1984	10267.6	521.6	4486.5	-	312	15587.7	50.1	284.7	444.6	-	610.4	1389.8
1985	9103.4	1277.1	3776.6	-	231.2	14388.3	262.9	647.8	1876.8	-	412.2	3199.7
1986	9105.3	185.8	4807.6	-	841	14939.7	101.5	694	987	-	446.5	2229.0
1987	8023	127.9	4605	-	473.6	13229.4	32.5	895.4	695.7	-	106.5	1730.2
1988	7564.4	103.2	2794.9	-	480.1	10942.6	37.4	400.2	680.4	-	553.4	1671.5
1989	5524.2	209.7	6207.1	-	979.2	12920.2	26.5	279.8	884.1	-	115.4	1305.8
1990	5541.6	116.6	3433.6	74.8	289.1	9335.7	16.8	175.1	211	132.2	45.5	580.7
1991	6148.9	99.7	4581	80.2	384.1	11293.8	39.1	280.6	1766.3	4.5	163.2	2254.1
1992	3142.2	48.4	1842	37.6	377.8	5448.0	21.6	157.3	336.9	68.1	9.4	593.2
1993	3115.8	34.5	1492	50.5	79.0	4771.7	66.9	262.6	371.6	46.3	9.7	757.1
1994	3441.8	188.6	1909.8	135.2	224.8	5900.2	32.1	206.3	187.9	9.6	10	446.1
1995	4784.4	693.4	2038.8	327.5	683.1	8527.2	215.4	980.1	2138.9	8.1	14.7	3285.2
1996	876.4	58.1	1395.1	44.4	11.3	2385.4	46.4	155.2	150.8	11.1	12.4	375
1997	139.7	74.4	1612.7	17.1	16.5	1860.3	38.0	166.7	147.3	7.4	42.2	401.8
1998	318.5	21.7	164.4	24.5	182.0	711.0	39.8	181.1	93.5	2.2	4.1	320.7
1999	1017.0	32.0	881.5	41.7	187.1	2159.4	37.8	121.1	339.7	1.9	44.9	545.5

المصدر :

OFFICE NATIONAL des Statistiques : Annuaire Statistique de L'algerie :

N° 12, Alger. 1985 , P 127 . N° 16, Alger. 1994, P 176 . N° 18, Alger. 1998, P 140 .

N° 14, Alger. 19 , P . N° 17, Alger. 1996, P 160 . N° 20, Alger. 2003, P 178 .

يستنتج من تحليل بيانات الجدول رقم (55) ما يلي :

1 ـ 4 ـ 1 ـ التذبذب في استعمال المبيدات الكيماوية الجامدة والسائلة من سنة لأخرى، سواء تم أخذها بصورة فردية أو بصورة إجمالية، وقد يعود هذا التذبذب إلى عدم توفر المبيدات في الأوقات والأماكن الملائمة لاستخدامها، إضافة إلى كثرة الآفات والأمراض في سنوات وقلتها في سنوات أخرى.

1 ـ 4 ـ 2 ـ يميل الاتجاه العام لاستخدام المبيدات الفطرية ومبيدات الحشائش والحشرات والمبيدات المختلفة، وإجمالي المبيدات في صورتها الجامدة والسائلة إلى النقصان، وخاصة في السنوات الأخيرة مقارنة ببداية الثمانينات، وقد يعود السبب في ذلك إلى رفع الدعم عن عناصر الإنتاج الزراعي ومن ثم ارتفاع أسعار المبيدات الكيماوية كما هو الحال بالنسبة للعتاد الفلاحي والأسمدة الكيماوية.

2 ـ البحث العلمي والإرشاد الزراعي

2 ـ 1 ـ البحث العلمي : " يعد البحث العلمي من أهم مراحل العملية التكنولوجية، نظرا لما يتيحه من مصادر للمعلومات والمعارف. ويعتبر وجود البحوث العلمية الكفؤة والقادرة ركيزة أساسية وضرورية لنجاح التكنولوجيا الحديثة، وهو أمر ينطبق على التنمية الزراعية ربما أكثر مما ينطبق على العملية الصناعية، نتيجة لارتباط الزراعة بالبيئة المحلية من تربة ومياه ومناخ "[1]. إن تخطيط وإجراء الأبحاث الزراعية في البلدان النامية يعتبر ذو أهمية بالغة، وخاصة في تلك البلدان التي تسعى جاهدة إلى زيادة معدل التنمية الزراعية، ودفع أخطار مشكلة نقص الغذاء. إن البحث العلمي في الجزائر بصورة عامة والزراعي خاصة لازال في طور تكوين الباحثين، فبعد 42 سنة من الاستقلال نجد كثيرا من أصناف الحبوب القديمة لازال تزرع (انتخبت منذ أكثر من 70 سنة)، وكان يجب انتظار مدة طويلة ليعلن عن تهجين نوعين من القمح (أحدهما لين والآخر صلب)، ومازال الانتظار يطول ليعلن عن دخولهما مرحلة الإنتاج. هذا دون الحديث عن باقي المزروعات الأخرى كالبطاطس والخضروات التي تستورد معظم بذورها من الخارج، وبدون الحديث عن المنهجية العلمية في توزيع مختلف أصناف البذور والمزروعات على المناطق المناخية للبلاد، وحتى الأمراض المعروفة منذ زمن بعيد لم يتم القضاء عليها، كداء البيوض وبوفريوة اللذين سببا خسائر

(1)- **حسن أحمد شرف الدين** : مشكلة الغذاء في اليمن ، مرجع سبق ذكره ، ص 153 .

جسيمة في منتوج التمور. كما أن الأبحاث الخاصة بتطوير تقنيات زرع الأصناف وتحديد احتياجاتها من نوعية التربة والأسمدة وكمياتها وزمن استعمالها، إلى غير ذلك، ثم تحديد كمية البذور والغرسات اللازمة في وحدة المساحة لاتزال كلها قاصرة(1).

2 ـ 2 ـ الإرشاد الزراعي : إن الفائدة العلمية من البحوث لايمكن اعتبارها مكتملة إلا عندما يتبين الزراع التكنولوجيات الجديدة التي تتوصل إليها البحوث، وأن يثمر هذا التبني في شكل زيادة ملموسة في الإنتاجية وفي الدخل مع العلم، أن تبني الزراع للتكنولوجيات الجديدة يستلزم : أن يعلموا بها، وأن يتشكل لديهم اهتمام بها، وأن يجربوها ويثقوا فيها. ويعتمد النجاح في هذا على توصيل المعلومات أو التكنولوجيات الجديدة إلى الزراع، فمن دون وصول هذه المعلومات إلى الزراع واستحواذهم عليها بصورة واضحة لايكون هناك تبن لتكنولوجيات جديدة. وتختلف طريقة توصيل نتائج البحوث من بلد لآخر. ففي بعض النظم البحثية يتولى الباحثون أنفسهم عملية توصيل المعلومات إلى الزراع حتى تحقيق التبني، وفي البعض الآخر يشاركون جزئيا، وفي غالبية النظم البحثية يتولى مسؤولية توصيل المعلومات مرشدون زراعيون يعملون في إطار جهاز خدمات إرشادية، قد يكون مرتبطا بالجهاز البحثي، وقد يكون مستقلا تماما عنه(2).

والخدمة الإرشادية يمكن أن تكون مسؤولية حكومية يقوم بها جهاز إرشادي متخصص أو الأجهزة البحثية الإرشادية أو الجامعات، ويمكن أن يقوم بها القطاع الخاص كما هو بالنسبة للشركات المنتجة لمدخلات الإنتاج، من معدات وكيماويات وتقاوي وأيضا البنوك واتحادات الزراع والتعاونيات، إلا أنه بالنسبة للدول النامية يجب أن تكون الخدمة الإرشادية ــ خاصة فيما يتعلق بالمحاصيل النباتية والحيوانية الأساسية التي يعمل بها القاعدة العريضة للزراع ــ مسؤولية حكومية يقوم بها جهاز متخصص(3).

" ويذكر وارتون أن الزراع في الدول النامية يحتاجون إلى المعرفة في المجالات الآتية :

2 ـ 1 ـ 1 ـ مدخلات الإنتاج التي يمكن أن تحقق زيادة في الإنتاجية لوحدة المساحة ولوحدة الاستثمار من عنصري العمل ورأس المال، وهذه تشمل معلومات جديدة عن الأصناف النباتية والسلالات الحيوانية، والكيماويات الزراعية والمعدات ... إلخ.

---

(1)- **مهيدي ذوادي** : معوقات تكثيف الزراعة الجزائرية، مع بحث ميداني عن القطاع الفلاحي ببلدية العلمة، مرجع سبق ذكره ، ص 89 – 90 .

(2)- **محمد السيد عبدالسلام** : الأمن الغذائي للوطن العربي، مرجع سبق ذكره، ص 271 .

(3)- المرجع نفسه، ص 272 .

1 ـ 2 ـ 2 ـ أساليب الإنتاج، إدارة استخدام الأراضي وطرق الزراعة ومعدلات وطرق إضافة الأسمدة، والمكافحة الفعالة للأمراض والحشرات والحشائش، وتغذية وعـــــــلاج الحيوانات ... إلخ.

2 ـ 1 ـ 2 ـ عوامل الإنتاج الاقتصادية، فالمزارع لاينبغي أن يكون مطبقا فنيا فقط، ولكن يجب أن يكون أيضا رجل أعمال، وهو في هذا الصدد يجب أن يعرف كيفية اختيار السلع التي ينتجها ومعلومات عن الأسعار وظروف السوق وأساليب إعداد منتجاته للسوق والتخزين ... إلخ. والكثير من المعلومات التي يحتاجها الزراع يجب أن تأتي من المؤسسة البحثية، ومن ثم فمن الوظائف الأساسية للخدمة الإرشادية اختيار المعلومات واستخلاصها من البحوث، أو من مصادر أخرى، والتي يمكن أن تكون مفيدة للزارع الذي يخدمونه " (1).

ويختلف جهد توصيل المعلومات والتكنولوجيات إلى الزارع تبعا لطبيعة هذه المعلومات أو التكنولوجيات، وتبعا لحالة المجتمع الزراعي المستقبل لها. فعندما تكون التكنولوجيا الجديدة متميزة في فوائدها الاقتصادية بصورة واضحة تماما عن التكنولوجيا السائدة – مثل صنف جديد متفوق بصورة واضحة – فإن الجهود اللازمة لإنجاز مرحلة التبني لاتكون كبيرة، أما عندما تكون التكنولوجيات الجديدة ليست على درجة كبيرة من التفوق على التكنولوجيات السائدة – ومن ثم لاتكون فوائدها الاقتصادية على درجة كبيرة من الوضوح – وهو حال الغالبية العظمى من التكنولوجيات، خاصة تحت ظروف الدول النامية حيث تمثل خطوات صغيرة للتحسين، فإن الزراع بصفة عامة سوف يترددون في تبنيها مالم تبذل جهود مكثفة من قبل جهاز إرشادي أو جهاز بحثي إرشادي.

ومن جهة أخرى فإن الزراع، سوف يعتمد مدى استعدادهم لتقبل تكنولوجيات جديدة على حالتهم الاقتصادية والاجتماعية والظروف الثقافية السائدة بوجه عام، فكبار الزراع – وأكثرهم تعليما وثقافة – أكثر استعدادا للسعي للحصول على المعلومات والتكنولوجيات الجديدة، أو على الأقل أكثر استعدادا لتقبلها، أما صغار الزراع – حيث الإمكانيات الاقتصادية والحالة التعليمية والثقافية محدودة – وهم الغالبية العظمى للزراع، لديهم الكثير من الأسباب المقنعة

---

(1)- **محمد السيد عبدالسلام** : المرجع السابق ، ص 272 – 273 .

للتردد في تقبل المعلومات أو التكنولوجيات الجديدة[1].

ويعتمد أداء المؤسسة الإرشادية لدورها الحيوي بالكفاءة الواجبة على عاملين رئيسيين هما: الكادر الإرشادي بالمؤسسة الإرشادية وكفاءة وفعالية الربط بين المؤسسة الإرشادية والمؤسسة البحثية من جهة، والمؤسسة الإرشادية والمزارعين من جهة ثانية .

وفي الجزائر لايزال تأثير عمليات الإرشاد الزراعي محدودا لأسباب متعددة منها[2] :

2 ـ 2 ـ 1 ـ تعدد الهياكل القائمة بالإرشاد الزراعي مثل هياكل الإرشاد على مستوى وزراة الفلاحة، معاهد البحث والتنمية الزراعية، المزارع النموذجية.

2 ـ 2 ـ 2 ـ قلة الإطارت الكفؤة .

2 ـ 2 ـ 3 ـ قلة الإمكانيات، فالإرشاد يتطلب إمكانيات مادية وتنظيمية كبيرة كوسائل النقل والتطبيق الميداني.

2 ـ 2 ـ 4 ـ ضعف العلاقة بين المنتج الزراعي والمرشد (إن لم تكن غير موجودة أصلا) فاللقاءات تقتصر على بعض مراكز تلقين التقنيات الفلاحية.

2 ـ 2 ـ 5 ـ الإرشاد اعتمد أكثر على وسائل الكتابة والملصقات بدلا من الاحتكاك والاتصال المباشرين مع المنتجين، ومن ثم قلة الاستفادة منها لتفشي الأمية في أوساط الفلاحين.

2 ـ 2 ـ 6 ـ عدم وجود معلومات أحيانا أو وجودها وتناقضها أحيانا أخرى لأن البحث العلمي كما سبق لايزال في طور إعداد الباحثين و لم يصل بعد إلى مرحلة البحث العلمي بمعنى الكلمة.

---

(1)- المرجع نفسه، ص 272 - 274 .

(2)- **مهيدي ذوادي** : معوقات تكثيف الزراعة الجزائرية، مرجع سبق ذكره ، ص 94 – 95 – 96 .

الفصل الرابع
سياسات تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر

يقتضي وضع الجزائر الغذائي – المتصف بالخطورة في الوقت الراهن– إعادة النظر في السياسة الزراعية بصفة عامة، والسياسة الغذائية (جانب العرض والطلب) بصفة خاصة حتى تتوفر مقتضيات الأمن الغذائي لما في ذلك من أهمية إرتكازية لتجنيب البلد المخاطر الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. والهدف الأساسي لاستراتيجية الأمن الغذائي في الجزائر هو الحد من الفجوة الغذائية، والفجوة التغذوية على حد سواء. ويعني ذلك أن تتجه السياسات المقترحة على العمل على زيادة مستوى الإنتاج الزراعي والارتقاء بإنتاجيته، وخاصة من المواد الغذائية الأساسية، وترشيد واردات المواد الغذائية وتنويع مصادرها، هذا من جانب الفجوة الغذائية. أما الجانب الآخر من السياسات، فيتمثل في اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحسين مستوى الاستهلاك الفردي – وخاصة ذوي الدخل المحدود والمحرومين – من الناحية الكمية والنوعية، وترشيد استهلاك المواد الغذائية. وبناء على ماتقدم تنقسم الدراسة في هذا الفصل إلى أربعة مباحث هي :

المبحث الأول : أسس ومناهج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

المبحث الثاني : السياسات المتعلقة بالإنتاج الزراعي

المبحث الثالث : السياسات المتعلقة باستهلاك المواد الغذائية

المبحث الرابع : السياسات المتعلقة بالتعاون والتكامل الزراعي العربي

المبحث الأول
أسس ومناهج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

جاء المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000 – 2002) ليقطع الصلة مع المركزية، ويعبر عن إرادة مؤكدة لترسيخ قيم تحديث القطاع الفلاحي، ويحث على تبني طرق جديدة للتنمية قائمة على المشاركة الفاعلة والمسؤولة للمزارعين، والاستعمال الملائم للدعم المقدم من طرف الدولة، والحث على الاستثمار بغرض الإنعاش الفعلي للقطاع الفلاحي.

ولتوضيح أهمية هذا المخطط (وخاصة فيما يخص الدعم المقدم من قبل الدولة للقطاع الفلاحي) يستحسن التعرض إلى أسس ومناهج هذا المخطط، وجهاز الدعم والتأطير لتنفيذ البرامج.

أولا : توجيهات المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

يهدف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية إلى تحسين مستوى الأمن الغذائي من خلال تمكين السكان من اقتناء المواد الغذائية حسب المعايير المتفق عليها دوليا، ورفع مستوى تغطية الإنتاج الزراعي الوطني للاستهلاك، وتنمية قدرات الإنتاج للمدخلات الفلاحية من بذور وشتائل، ويضاف إلى ذلك الاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية، وترقية المنتجات ذات المزايا النسبية المؤكدة.

ثانيا : أسس المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

تتمحور أسس المخطط الوطني للتنمية الفلاحية حول تحفيز وتدعيم المستثمرين الفلاحين من أجل[1] :

1 ـ تنمية المنتجات الملائمة للمناطق الطبيعية بهدف تكثيفها، وإدماج الصناعات الغذائية حسب الفروع (الحبوب، الحليب، البطاطس، الأشجار المثمرة، اللحوم الحمراء والبيضاء).

2 ـ تكييف استغلال الأراضي في المناطق الجافة وشبه الجافة، وتلك المهددة بالجفاف

---

(1) ـ وزارة الفلاحة ، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، الجزائر 2000، ص 72 – 74.

(المخصصة حاليا للحبوب أو متروكة بورا) بتحويلها لصالح زراعة الأشجار المثمرة وزراعة الكروم وتربية المواشي وأنشطة أخرى ملائمة مع تركيز إنتاج الحبوب في المناطق المعروفة بقدراتها العالية.

3 ـ توسيع مساحة الأراضي الصالحة للزراعة عبر استصلاح الأراضي الفلاحية عن طريق الامتياز، وتوسيع المساحات بالجنوب.

4 ـ المحافظة على الأراضي الزراعية التابعة لأملاك الدولة (ستبقى ملكا للدولة طبقا لقرار السيد رئيس الجمهورية المعلن عنه خلال اجتماع الولاة في شهر ماي 2000) مع تعزيزها بنظام قانوني ملائم يسمح باستغلالها الاستغلال الأمثل.

5 ـ يتحكم نظام السوق في أسعار وتبادل المدخلات (البذور، الأسمدة، الآلات....) والمخرجات (المنتجات الزراعية الحيوانية والنباتية).

6 ـ تبقى المهنة الفلاحية عبر الهياكل التمثيلية (المنظمات المهنية، الشركاء الاجتماعيين والغرف الفلاحية) الشريك المفضل للدولة في إعداد وتنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية .

ثالثا : مناهج تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

لبلوغ الأهداف المحددة في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية قامت وزارة الفلاحة بإعداد وتنفيذ البرامج التالية[1]:

1 ـ دعم تطوير الإنتاج الزراعي والإنتاجية في مختلف الفروع

لتقليص فاتورة استيراد المواد الغذائية، ودعم الإنتاج الزراعي، وظفت المزارع النموذجية كوحدات لتكثيف المدخلات الفلاحية (بذور، شتلات، أمهات وفحول حيوانية) والمحافظة على الموارد الوراثية، كما أنها ستصبح وحدات للتجارب ونشر التقنيات. وكذلك أدخلت تغييرات على نظام الدعم المقدم من طرف الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية (F.N.R.D.A) بهدف تبسيط الإجراءات وإضفاء شفافية أكثر ومرونة وسرعة في تقديم المساعدات الممنوحة للمستفيدين في إطار المخططات التوجيهية للولايات وحسب المناطق المتجانسة وحسب الفروع.

2 ـ تكييف أنظمة الإنتاج الزراعي

يعتمد هذا البرنامج في تنفيذه على مشاركة الفلاحين باعتبارهم المتعاملين الاقتصاديين الأساسيين حيث يقدم دعما مباشرا لأنشطة تسمح بتأمين مداخيل للفلاحين (المساعدة في إيجاد

---

(1) ـ وزارة الفلاحة : المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ، مرجع سبق ذكره ، ص 75 ، 76 ، 77.

نشاطات ذات مداخيل آنية أو على المدى المتوسط) من أجل تغطية الخسائر الناجمة عن إنجاز برامج إعادة تحويل الأنظمة الزراعية.

3_ استصلاح الأراضي الفلاحية عن طريق الامتياز

تم إدخال تعديلات على نظام المصادقة وتنفيذ المشاريع بهدف دفع وتيرة الإنجازات في الميدان. تشرك هذه التعديلات بطريقة مباشرة الولاة ومدراء المصالح الفلاحية ومحافظي الغابات في عملية قبول ومتابعة مشاريع استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز.

4_ البرنامج الوطني للتشجير

تم إعادة توجيه هذا البرنامج بإعطاء الأولوية للتشجير الاقتصادي عبر أصناف الأشجار المثمرة الملائمة (الزيتون، التين، الرمان، اللوز، الكرز، الفستق .....) من أجل حماية متجانسة للتربة، وضمان مداخيل ملائمة للفلاحين من خلال استغلال المناطق الغابية.

5_ استصلاح الأراضي بالجنوب

تم إعادة توجيه هذا البرنامج سواء من حيث الأهداف أو من حيث شروط وطرق تنفيذه. أن استصلاح الأراضي حول الواحات ستتم في إطار برنامج الإمتيازات الفلاحية، أما الإستصلاحات الكبرى أو الفلاحة المؤسساتية التي تتطلب وسائل مادية وتقنيات كبيرة، ستخصص مستقبلا للاستثمارات الوطنية أو الأجنبية.

رابعا : جهاز الدعم والتأطير لتنفيذ البرامج

أن تنفيذ مختلف برامج التنمية الفلاحية (تكثيف الإنتاج، إعادة تحويل أنظمة الإنتاج، برنامج التشجير، استصلاح الأراضي) يتركز على جملة من وسائل التأطير المالية والتقنية[1]:

1_ التأطير المالي

إن إعادة الاعتبار الاقتصادي للعمل الفلاحي والاستثمارات ذاتها، تستدعى عدم اعتبار الأموال العمومية المورد الوحيد لتمويل برامج التنمية الفلاحية، ولكن كمساهمة من السلطات العمومية لجهود التمويل الذاتي الواجب بذلها من طرف الفلاحين والمتعاملين الاقتصاديين المعنيين. وتقوم آلية التمويل أساسا من خلال المؤسسات التالية:

---

(1) - وزارة الفلاحة : المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ، مرجع سبق ذكره ، ص 178 - 181.

1 _ 1 _ الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية: أنشئ هذا الصندوق بموجب قانون المالية لسنة 2000، وهو يدعم الاستثمارات في إطار تطوير فروع الإنتاج الفلاحي، وحماية مداخيل الفلاحين، وتمويل الأنشطة ذات الأولوية للدولة، ودعم التصدير. وقد حدد المنشور الوزاري المشترك رقم 586 المؤرخ في 2000/06/25 قائمة الإيرادات والنفقات للصندوق. وحدد أيضا المقرر الوزاري رقم 599 المؤرخ في2000/7/8 شروط الاستفادة من الصندوق، وطرق دفع المساعدات، وكذا نسب الدعم حسب نوع النشاط(*).[1]

إن دعم الدولة للفلاحة عبر هذا الصندوق قد أعطى دفعة قوية لسياسة إنعاش الاستثمار المنتج، وساهم في عملية تحديث المستثمرات الفلاحية من خلال تدعيم أصولها ورفعها على مصاف الفاعلين الاقتصاديين القادرين على التعامل مع البنوك، والقادرين أيضا على أداء وظيفتهم الاقتصادية والاجتماعية بشكل كامل.

1 _ 2 _ صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز: أنشيء صندوق استصلاح الأراضي بواسطة التنازل بموجب قانون المالية لسنة 1998 بغرض دعم استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز وقد استعمل هذا الصندوق بصفة انتقالية حتى نهاية سنة 2002 استجابة للحاجة إلى العمل المستعجل على مستوى المناطق الريفية المحرومة، ثم استعمل صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي بواسطة التنازل الذي أنشئ بموجب قانون المالية لسنة 2003. وسيتكفل هذا الصندوق الأخير بتمويل جزء مهم من برامج التنمية الريفية.

1 _ 3 _ الصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي : يعتبر هذا الصندوق هيئة للإقراض والتأمين الاقتصادي، ومحاسب للصناديق العمومية. ويقوم الصندوق الجهوي للتعاضد الفلاحي المختص إقليميا بدفع النفقات التي يتكفل بها الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية بعد الخدمة التي يثبتها قانونيا مدير المصالح الفلاحية.

1 _ 4 _ صندوق مكافحة التصحر وتنمية النشاطات الرعوية السهبية: جاء إنشاء هذا الصندوق ليعطي بعدا إقليميا أكثر لسياسة دعم الدولة، وليضع في المقدمة مكافحة التصحر وتنمية النشاطات الرعوية السهبية.

2 _ التأطير التقني

بالإضافة إلى تدابير التأطير المالي، تم وضع نظام تأطير تقني متعدد الأشكال ومتلائم وطبيعة الأنشطة التقنية المحددة وخصوصية كل برنامج فرعي. وتتمثل أسس نظام التأطير التقني في الآتي :

(*) - أنظر الملحق .

2 ـ 1 ـ إعتبار المستثمرة الفلاحية كوحدة قاعدية أساسية في عمليات الإنتاج الزراعي، ولذلك يجب على المؤطرين الإداريين والتقنيين والمهنيين التقرب أكثر من هذه الوحدة القاعدية ومسييرها.

2 ـ 2 ـ أصبح دور رئيس المقاطعة والمندوب البلدي وطاقمهما مهم في إنجاح البرامج الفلاحية، ولذلك يجب أن يدعم هذا التأطير المقرب من الفلاحين بإنشاء خلية تقنية متعددة الإختصاصات على مستوى الولاية تكلف بتحقيق الانسجام ما بين مشاريع التنمية على مستوى المستثمرات والمخطط التوجيهي لتهيئة الفضاء الفلاحي على مستوى الولاية.

2 ـ 3 ـ من اجل تدعيم برنامج تطوير الفروع، وبرنامج إعادة تحويل الأنظمة الزراعية، سيتم تنظيم دورات تدريبية قصيرة المدى على مستوى هياكل التكوين التابعة لوزارة الفلاحة أو وزارة التكوين المهني لإطارات مديريات المصالح الفلاحية والمقاطعات والمندوبيات البلدية والفلاحين.

2 ـ 4 ـ في مجال الإرشاد الفلاحي والدعم التقني المقرب، سيتم تنفيذ برامج الإرشاد المقرب والدعم الذاتي للفلاحين.

المبحث الثاني
السياسات المتعلقة بالإنتاج الزراعي

نظرا لكون المشكلة الغذائية في الجزائر تكمن أساسا في قصور الإنتاج الزراعي بصفة عامة، وإنتاج المواد الزراعية الغذائية المعاشية بصفة خاصة عن مواجهة الطلب الغذائي المتزايد بسبب العامل الديموغرافي من جهة، وتحسن نمط الحياة من جهة أخرى، لذلك فإن إعطاء الأهمية القصوى لزيادة الإنتاج الغذائي، وتنويع مصادره، والارتفاع بكفاءته يعد عنصرا رئيسيا في تحقيق الأمن الغذائي. ويمكن أن تتضمن سياسات تحسين الإنتاج الزراعي عامة والغذائي خاصة العناصر الأساسية التالية:

أولا : التوسع الزراعي الأفقي

ثانيا : التوسع الزراعي الراسي

ثالثا : توفير المناخ المشجع لتحسين الإنتاج الزراعي

أولا : التوسع الزراعي الأفقي

تتمثل سياسات التوسع الزراعي الأفقي في زيادة الرقعة الزراعية لأي محصول، وإضافة مساحات أرضية جديدة للزراعة، وإضافة مجتمعات جديدة ــ أساسها الزراعة ـ تكون مراكز جذب سكانية. وهذا التوسع يتطلب توافر المصادر المائية للري إلى جانب توافر الموارد الأرضية، ويستغرق وقتا طويلا، كما يستلزم تكاليف أكبر.

وقد استهدف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية توسيع المساحة الصالحة للزراعة في المرحلة الأولى الجاري إنجازها بحوالي0.6 مليون هكتار عبر استصلاح الأراضي الفلاحية عن طريق الامتياز، واستصلاح الأراضي في الجنوب، والبرنامج الوطني للتشجير(1).

لقد حققت سياسة دعم غرس الأشجار الغابية، وخاصة إعادة تشكيل غابات الفلين بشرق البلاد، والمحافظة على الأحواض المنحدرة للسدود، وسياسة دعم غرس الأشجار المثمرة (النخيل، الزيتون، التين، المشمش، الكرز...) نتائج جد مرضية من حيث عدد الأشجار المغروسة عبر مختلف جهات الوطن، ويمكن أن تؤدي سياسة دعم غرس الأشجار المثمرة في المدى المتوسط والبعيد إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي من الفواكه، وتصدير الفائض، وخاصة الفواكه التي تملك فيها الجزائر ميزة نسبية مثل التمور والكروم والزيتون والتين والبرتقال. ولكن يعاب على سياسة التوسيع الزراعي الأفقي الواردة ضمن المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (في جانبها التطبيقي) أنها لم تعط الأولوية والاهتمام الأكبر لرفع مساحات وانتاج المنتوجات المعاشية، وتربية المواشي لأنها تعتبر ركيزة الأمن الغذائي. ولذلك فإن سياسات التوسع الزراعي الأفقي الفعالة في تحقيق الأمن الغذائي بالنسبة لحالة الجزائر تتمثل في زيادة المساحة المزروعة سنويا من محاصيل الحبوب، وخاصة القمح، والبقول الجافة، والأعلاف، ورفع عدد قطيع المواشي من أبقار وأغنام وماعز وإبل، والتوسع أكثر في تربية الدواجن، وتطوير تربية وصيد الأسماك، وتشجيع إقامة وحدات صناعية صغيرة ومتوسطة مرتبطة بالإنتاج الزراعي من حيث المدخلات والمخرجات.

والبرامج والإجراءات ذات الأولوية فيما يخص التوسع الزراعي الأفقي والتي يمكن أن تحقق نتائج مرضية تتمثل في الأتي:

1 ــ تقديم الدعم للجهات المعنية بالزراعة والمزارعين خاصة في منطقة السهول الساحلية (حيث كمية الأمطار المتساقطة سنويا تفوق 600 مم) في منح الأولوية لزراعة الخضر، والمزروعات

---

(1) ـ وزارة الفلاحة : المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ، المرجع السابق ، ص 72.

الصناعية، والبقول الجافة، والأعلاف، و الذرة الصفراء، والقمح من دون سقي، والإلغاء الكامل لاستراحة الأرض مع إتباع الدورة الزراعية. وكذلك تدعيم غرس الأشجار المثمرة، وخاصة التي تملك فيها المنطقة والجزائر ميزة نسبية مثل العنب والبرتقال في السهول، والزيتون والتين والرمان واللوز والفستق والجوز في المناطق الجبلية، وتدعيم تربية المواشي، وخاصة أبقار الحليب، والتوسع أكثر في تربية الدواجن والنحل.

2 ـ تقديم الدعم للمزارعين في منطقة السهول الواقعة وراء الساحل (حيث كمية الأمطار المتساقطة سنويا تتراوح ما بين 450 و 600 مم) لتخصيص الأراضي الزراعية في زراعة الحبوب، وخاصة القمح، والبقول الجافة والأعلاف، والمزروعات الصناعية، والخضر، والإلغاء الكامل لاستراحة الأرض مع إتباع الدورة الزراعية، وتدعيم غرس الأشجار المثمرة الملائمة لهذه المنطقة. وتدعيم تربية الأبقار والأغنام باستخدام الطرق العصرية، والتوسع في تربية الدواجن والنحل. وينصح بسقي الأراضي المزروعة بقولا جافة وحبوبا، وخاصة في المواسم الزراعية المتصفة بنقص كميات الأمطار المتساقطة وسوء توزيعها، وذلك باستخدام مياه السدود والحواجز المائية.

3 ـ تدعيم تخصيص الأراضي الزراعية في الهضاب العليا (حيث كمية الأمطار المتساقطة سنويا تتراوح ما بين 350 و400 مم) لزراعة الحبوب، والخضر الجافة، والأعلاف، وإلغاء أو تقليص استراحة الأرض قدر الإمكان مع إتباع الدورة الزراعية. وتدعيم غرس الأشجار المثمرة وخاصة التي تتحمل الجفاف مثل الزيتون، والرمان، والتين، واللوز، والجوز، والصبار الهندي. وتدعيم تربية المواشي من أبقار وأغنام وماعز، والتوسع في تربية الدواجن عصريا وتقليديا، وإقامة الحواجز المائية وحفر الآبار الارتوازية لاستخدامها في سقي البقول الجافة، والأعلاف، والحبوب، وخاصة في المواسم المتصفة بالجفاف.

4 ـ منح الأولوية في المنطقة التي تتراوح فيها كمية الأمطار المتساقطة سنويا مـــا بين 220 و350 مم لتربية الأغنام والماعز والإبل بشرط تنمية المناطق السهبية، وإدخال زراعة الصبار الهندي وأي نوع من الأنواع الأخرى كالبقوليات الرعوية من شأنها أن تتكيف مع الظروف البيئية لهذه المناطق، والمساهمة في زيادة كميات الكلأ، مع تنظيم وحماية المراعي. وتدعيم حفر الآبار الارتوازية لاستخدامها في سقي الحيوانات، وري مساحات الخضر وأشجار النخيل والزيتون والرمان والصبار الهندي والحبوب المحصورة زراعتها في الضايات.

ثانيا : التوسع الزراعي الرأسي

يقصد بالتوسع الزراعي الرأسي زيادة إنتاجية الموارد الزراعية المتوفرة من خلال استخدامها بأسلوب أكثر كفاءة. ويتميز التوسع الزراعي الراسي عن التوسع الزراعي الأفقي بعدم احتياجه لقدر كبير من الموارد المائية، وانخفاض التكاليف الناتجة عن استصلاح وزراعة أراضي جديدة، فضلا عن توفير المبالغ الطائلة لإنشاء المرافق الجديدة. كذلك يتميز هذا الأسلوب بأنه سريع العائد بالمقارنة مع الفترة اللازمة للوصول بالتوسع الزراعي الأفقي إلى حد الإنتاجية الاقتصادية(1). ومادام الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني، وكذلك الإنتاجية في الجزائر منخفضين إلى حد كبير، وخاصة بالنسبة للحبوب والبقول الجافة كما دلت على ذلك معطيات الباب الثاني، فإن إمكانية تطويرهما قائمة بشرط إدخال الأساليب الإنتاجية الملائمة، ووسائل الإنتاج الحديثة من عتاد فلاحي، وبذور ممتازة، وسلالات عالية الإنتاجية، وأسمدة ومبيدات كيماوية.

1 ـ تحسين إنتاج محاصيل الحبوب

أن تحسين معدلات إنتاج محاصيل الحبوب والبقول الجافة، وخاصة القمح يمثل حجر الزاوية في سد احتياجات السكان من الطاقة وأيضا وإلى حد ملحوظ من البروتين. ويتم هذا التحسين باللجوء إلى عدة وسائل كاختيار التربة المناسبة، وإعداد الأرض إعداد جيدا، والزراعة في المواعيد الأكثر ملاءمة، وإنتاج أصناف جديدة أعلى محصولا وأكثر مقاومة للأمراض بواسطة الانتخاب والتهجين، وإضافة الأسمدة الكيماوية بالمقادير المطلوبة، وتوسيع المساحات المروية ...الخ.

وتتمثل إجراءات وأعمال تحسين إنتاج محاصيل الحبوب في الأتي :

1 ـ 1 ـ إعداد الأرض الزراعية للبذر إعدادا جيدا يتناسب مع نوعية التربة وتضاريسها ونوعية المحصول والظروف المناخية. ومادامت التجربة قد أثبتت جدوى حرث الأرض المستريحة (أراضي البور) حرثة أساسية قبل نهاية شهر فيفري للاحتفاظ بأقصى قدر من الرطوبة الشتاء، ثم إتباعها بحرثات سطحية متعامدة في فصل الربيع بغرض تسوية سطح التربة ومقاومة الحشائش الضارة، وكذلك حرث الأرض الزراعية حرثة خفيفة في أول الأمر ثم حرثها حرثة أساسية بعد سقوط الأمطار ونمو الأعشاب الضارة إذا كان المحصول السابق خضرا جافة أو أعلافا مزروعة كوسيلة لزيادة إنتاجية الوحدة المساحية من الحبوب، فإنه يلزم تعميم هذين الأسلوبين في حرث الأرض على جميع الاستغلاليات الزراعية، وخاصة المستثمرات الزراعية الجماعية والفردية، وكبار المزارعين الخواص.

---

(1) ـ **حسن أحمد شرف الدين** : مشكلة الغذاء في اليمن، مرجع سبق ذكره ، ص 233.

1 ـ 2 ـ زراعة الحبوب في المواعيد الملائمة، وبمعدلات البذر الموافقة، مع استعمال أفضل الطرق لبذر الحبوب في المهد. وبما أن زراعة الحبوب بآلات البذر يضمن حسن توزيع البذور ويضبط أعماقها مما يساعد على رفع نسبة الإنبات، وبالتالي رفع مردودية الوحدة المساحية من الحبوب، ينبغي تعميم عمليات بذر الحبوب ألیا في جميع مناطق زراعة الحبوب، وخاصة الرئيسية منها، على أن تكون تضاريس الأرض صالحة لاستعمال الآلات الميكانيكة.

1 ـ 3 ـ استعمال البذور المحسنة والممتازة في الجزائر، ومواصلة الجهود البحثية لاختيار واستنباط الأصناف المحسنة والممتازة من الحبوب في محطات التجارب لاختيار المتفوقة وراثيا ذات الإنتاجية العالية كما ونوعا، والأكثر ملاءمة للبيئة، والأشد مقاومة للأمراض والحشرات، والأكثر توافقا مع المعاملة الفنية، والتوسع في زراعتها. ويفضل الاعتماد في إكثار البذور المحسنة والممتازة من الحبوب على الأراضي الزراعية الأكثر خصوبة، والقريبة من محطات البحوث الزراعية للاستفادة من خبراتها وإمكانياتها الفنية ويمكن إدخال أصناف جديدة ثبتت جدارتها في الدول الشبيهة بالظروف الجزائرية، مع دفع أجهزة البحث العلمي وحفزها على تطويعها للظروف الجزائرية.

1 ـ 4 ـ بذل الجهود الكافية لتوفير التجهيزات الزراعية من جرارات ومحاريث وآلات بذر وتسميد ورش المبيدات الفطرية والحشرية وحاصدات وقطع غيار للآليات الزراعية بالقدر الكافي، مع العمل على تكييف العتاد الزراعي وفق نوعية التربة وطبوغرافية الأراضي الزراعية، ومساحات الاستغلاليات الزراعية. وللوصول إلى هدف الاستغلال للعتاد الزراعي يفضل القيام بما يلي :

1 ـ 4 ـ 1 ـ إنشاء هيئة تتولى فحص الآلات الزراعية المصنعة محليا والمستوردة وإجراء التجارب الحقلية بهدف انتقاء أكثر الآلات الزراعية ملاءمة للعمل في مختلف مناطق الوطن.

1 ـ 4 ـ 2 ـ وضع برنامج لتحديد نوعية الآلات الزراعية الممكن استيرادها.

1 ـ 4 ـ 3 ـ وضع برنامج لتوزيع العتاد الزراعي بين المناطق والجهات والاستغلاليـــات الزراعية.

1 ـ 4 ـ 4 ـ العناية التامة بمراكز تكوين الفنيين الزراعيين والعمال المهرة المختصين في تشغيل وإصلاح وصيانة العتاد الزراعي.

1 ـ 5 ـ دعم استخدام الأسمدة الكيماوية بأنواعها المختلفة بالنسبة لجميع المساحات المزروعة حبوبا وخاصة القمح وفقا للمعدلات السمادية المثلي لكل محصول وبأضمن طريقة، وفي

الموعد المناسب طبقا لنوعية التربة والظروف البيئية السائدة، نظرا لكون معدلات إضافة الأسمدة الكيماوية بأنواعها المختلفة الآزوتية والفوسفاتية والبوتاسية والمركبة إلى المنتجات الزراعية بصفة عامة، ومحاصيل الحبوب بصفة خاصة في الجزائر تعد منخفضة إذا قيست بالمعدلات الموصى بها، وبالمعدلات الفعلية لتسميد محاصيل الحبوب في الدول المتقدمة والدول النامية، إضافة إلى أن التجارب التي أجريت بمحطات التجارب التابعة للمعهد الوطني لتنمية المحاصيل الحقلية قد أثبتت تجاوب مردودية وحدة المساحة من الحبوب مع زيادة معدلات الأسمدة الكيماوية. ولضمان النجاح في أداء العملية ينبغي القيام بالآتي:

1 ـ 5 ـ 1 ـ الاهتمام بتوفير فنيات تحليل التربة قبل تخصيبها بغية إقرار كمية ونوع الأسمدة التي يمكن أن تضاف.

1 ـ 5 ـ 2 ـ توفير الأسمدة الكيماوية بمختلف أنواعها بالكميات الكافية وفي الوقت المناسب، ودعم أسعارها في حالة استخدامها بالنسبة لمحاصيل الحبوب مع التأكد من عدم تحويلها إلى محاصيل زراعية أخرى ذات عائد تجاري كالخضر.

1 ـ 5 ـ 3 ـ اختيار مزارع نموذجية في مختلف مناطق زراعة الحبوب يشرف على استعمال الأسمدة الكيماوية فيها فنيين مرشدين بغية تعميم فنيات استعمال الأسمدة الكيماوية على عدد أكبر من المزارعين، إضافة إلى إقناعهم بفائدة استخدامها في تنمية إنتاجية الوحدة المساحية من زراعة الحبوب.

1 ـ 6 ـ التجنيد الكامل لمقاومة الآفات الزراعية من أمراض وحشرات وقوارض وحشائش التي تفتك سنويا بجزء لايستهان به من الإنتاج الزراعي، وخاصة محاصيل الحبوب، وذلك باستعمال كافة طرق المقاومة الميكانيكية والكيماوية والبيولوجية.

1 ـ 6 ـ 1 ـ مقاومة الأمراض: تظهر عادة في محاصيل الحبوب أمراض التفحم السائب في القمح، والتفحم المغطى والتبقع الشبكي والتخطط في الشعير. ولمقاومة هذه الأمراض يجب استخدام الأصناف المقاومة والدورة الزراعية الملائمة وتعفير البذور[1].

1 ـ 6 ـ 2 ـ مقاومة الحشرات والطيور والقوارض : مادامت الحشرات والقوارض والطيور تشكل خطرا كبيرا على إنتاج محاصيل الحبوب في الجزائر، وخاصة الديدان البيض وذبابة

---

(1) ـ **عبدالعزيز محمد خلف الله** : التنمية الزراعية في عشر بلديات نموذجية لجمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية، مجلة الزراعة والتنمية في الوطن العربي، العدد الرابع، السنة الثالثة، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، 1984 ، ص 52.

القمح ولاحسة الأوراق، وعليه ينصح فيما يتعلق بمقاومة الديدان البيض استعمال الحراثة العميقة لتعريض اليرقات للعوامل الجوية القاسية، ودراستها بيولوجيا لإيجاد الطرق والمواد الفعالة في مقاومتها. فيما يخص ذبابة القمح يجب مراقبتها في الحقول، ورش المبيدات الكيماوية عندما تشاهد أكثر من ثلاث حشرات في المتر المربع. أما الطيور التي تهاجم محاصيل الحبوب وقت البذر والطور اللبني يجب دراسة مناطق توالدها والقضاء عليها في مضاجعها قبل أن تهاجم المحاصيل(1).

1 ـ 6 ـ 3 ـ مقاومة الأعشاب الضارة: نظرا لكون المناطق الرئيسية في إنتاج الحبوب موبوءة بالأعشاب الضارة، وخاصة النيجيلية التي تنافس نباتات الحبوب في امتصاص كميات كبيرة من الرطوبة والعناصر الغذائية مما يتسبب في خفض إنتاج الحبوب بدرجة كبيرة، إضافة إلى سوء نقاوة منتجات الحبوب، فإنه يستدعى القيام بما يلي:

1 ـ 6 ـ 3 ـ 1 ـ رفع درجة وعي المزارع بأضرار الأعشاب الضارة (الطفيلية)، واقتناعه بأهمية مقاومتها، وتدريبه على مكافحتها. وقد يتم ذلك بتنفيذ حقول إرشادية يغير موقع تنفيذها من موسم زراعي لأخر بهدف نشر الوعي الإرشادي لدى أكبر عدد ممكن من الفلاحين.

1 ـ 6 ـ 3 ـ 2 ـ توفير أجهزة مقاومة الأعشاب الضارة، وخاصة أجهزة رش المبيدات الكيماوية. ويفضل استعمال الطائرات في المناطق الرئيسية لإنتاج الحبوب، وفي السنوات التي تكون فيها مساحات الحبوب المصابة بالأعشاب الطفيلية واسعة.

1 ـ 6 ـ 3 ـ 3 ـ توفير مبيدات الأعشاب بمختلف أنواعها بالكميات الكافية وفي المواعيد الملائمة، وبيعها بأسعار مدعمة حتى يقبل المزارعين على استخدامها.

1 ـ 7 ـ توسيع مساحات الحبوب المسقية، وخاصة في المواسم المتصفة بنقص كميات الأمطار المتساقطة وسوء توزيعها. ويفضل أن يقوم بالسقي لحساب المزارعين في المناطق الرئيسية للإنتاج شركات متخصصة على أن تعتمد طريقة الري بالرش لأنها أكثر الطرق ملاءمة لري محاصيل الحبوب. ويستحسن أن تقوم الدولة بتقديم الدعم الكافي حتى تكون أسعار تكلفة المياه تتناسب مع مردودية الهكتار من الحبوب.

1 ـ 8 ـ القيام بعمليات الحصاد بالوسائل الملائمة والكفاءة المطلوبة بالنسبة لكل صنف من الحبوب. لتخفيف التلف الكبير في محاصيل الحبوب بعد نضجها وأثناء حصادها. وللوصول إلى ذلك الهدف يستحسن القيام بالآتي:

---

(1) ـ **عبدالعزيز محمد خلف الله** : المرجع السابق ، ص 52.

1 ـ 8 ـ 1 ـ أن يكون مهد البذور مستويا خال من الصخور والكتل الترابية لتجنب عرقلة تشغيل آلات الحصاد.

1 ـ 8 ـ 2 ـ توفير العدد الكافي من الحاصدات وقطع الغيار، وتوفير كذلك السائقين والتقنيين ذوي الكفاءة العالية في سياقة وإصلاح وصيانة وضبط مكائن الحصاد، وتفحص عتاد الحصاد قبل موعد الحصاد بوقت طويل.

1 ـ 8 ـ 3 ـ اختيار مواعيد حصاد محاصيل الحبوب الأكثر مواءمة، وإنجاز عملية الحصاد في وقت قصير تفادي تأثير كثير من العوامل، وخاصة العوامل المناخية كتزول الأمطار في موسم الحصاد بغزارة في تلف محاصيل الحبوب.

1 ـ 8 ـ 4 ـ ضبط آلات الحصاد عند انتقالها من حقل إلى آخر وفقا لكثافة المحصول والمحتوى الرطوبي للحبوب.

1 ـ 8 ـ 5 ـ إيجاد نظام سريع لتصليح آلات الحصاد، كإحداث وحدات أو فرق صيانة وإصلاح تتنقل إلى الاستغلاليات الزراعة، أثناء موسم الحصاد.

1 ـ 8 ـ 6 ـ توعية الفلاحين والمواطنين بأخطار الحرائق التي تلتهم سنويا آلاف الهكتارات من محاصيل الحبوب، وحتى آلات الحصاد. إضافة إلى توفير فرق مقاومة الحرائق المزودة بالمعدات الكافية لإخماد النيران بأسرع وقت ممكن في نقاط عديدة من مناطق زراعة الحبوب الرئيسية، وتجهيز كل آلة حصاد بمعدات مقاومة الحرائق، ومنح الأولوية لحصاد المساحات المحاذية للطرق والتجمعات السكانية، ثم حرثها.

1 ـ 9 ـ إتباع الدورة الزراعية الثلاثية أو الرباعية بالنسبة للمحاصيل الحقلية، مع التأكيد على إدخال البقول الجافة كعنصر رئيسي في الدورة الزراعية بغرض تحسين خواص التربة، وتقليص إضافة الأسمدة الكيماوية وخاصة الامونيتراتية، إذ أثبتت التجربة أن الهكتار المزروع بمحصول الشعير يتطلب حوالي (150كلغ، 100كلغ، 50كلغ) امونيترات إذا كان المحصول السابق قمح، أرض بور، بقوليات على التوالي[1]. إضافة إلى تحسين المداخيل المالية للفلاح الجزائري لأنه عانى كثيرا من الزراعة الأوحادية.

---

(1) ـ وزارة الفلاحة والصيد البحري " المركز الوطني التربوي الفلاحي" : تسيير زراعة الحبوب (دليل تطبيقي)، الجزائر ، سبتمبر 1986 ، ص 23.

1 ـ 10 ـ وضع حد أدنى اختياري لأسعار محاصيل الحبوب والبقول الجافة لتشجيع زيادة إنتاجها بحيث تتماشي تلك الأسعار مع الأسعار العالمية.

2 ـ تحسين وتكثيف الإنتاج الحيواني

"يقصد بتحسين الإنتاج الحيواني التحسين التدريجي المستند إلى التكنولوجيا المتاحة متمثلا في تحسين السلالات وراثيا وتحسين ظروف معيشة الحيوانات ومن ثم رفع إنتاجيتها، أما تكثيف الإنتاج الحيواني فالمقصود به التحويل الجذري لعملية الإنتاج الحيواني ليصبح صناعة الإنتاج الحيواني، وبدلا من المزارع المفتوحة تربي الحيوانات في مصانع مغلقة"(1). ويعتبر تحسين الإنتاج الحيواني لسد احتياجات السكان من البروتين الحيواني مطلب ذو أولوية بالنسبة لحالة الجزائر، لأن إنتاجية الحيوان متدنية، والظروف غير مهيئة لتبني عملية تكثيف الإنتاج الحيواني، وخاصة بالنسبة لتربية الأبقار والأغنام. وتحسين الإنتاج الحيواني يمكن أن يمر عبر: تحسين السلالات، وتحسين ظروف معيشة الحيوان، واستيراد السلالات الأجنبية المرتفعة الإنتاجية بشرط توفير الظروف الملائمة لهذه السلالات.

2 ـ 1 ـ تحسين السلالات: تتصف سلالات الحيوانات المحلية بتأقلمها مع الظروف القاسية السائدة، وانخفاض إنتاجيتها. وستظل إنتاجيتها منخفضة حتى لو توفرت لها أفضل الظروف المعيشية، وذلك حسب ما يتيحه تركيبها الوراثي. وإذا أريد الحصول على مستويات إنتاج عالية من الحيوانات المحلية، فإن الطريق المبدئي لذلك هو تحسين التركيب الوراثي لهذه السلالات، مع العلم أن هذا الأسلوب يحتاج إلى زمن طويل. وربما يكون الحل الأسلم والآمن في المستقبل هو التهجين بين السلالات المحلية والسلالات الأجنبية العالية الإنتاج، وانتخاب سلالات من نسلها مرتفعة الإنتاجية وملائمة للظروف المحلية، رغم أن هذا الأسلوب أيضا يحتاج إلى وقت طويل وإن كان أقصر من السابق.

2 ـ 2 ـ تحسين ظروف معيشة الحيوان: يقصد بتحسين ظروف معيشة الحيوان، توفير الغذاء المناسب والمتوازن على مدار العام، والماء النظيف، والمكان الملائم، والرعاية الصحية الكاملة لأن الحيوان —شأنه شأن الإنسان- يتعرض للأوبئة والأمراض المتوطنة والطفيليات التي تقلل من إنتاجيته وفي الكثير من الأحيان تقضي عليه.

---

(1) ـ **محمد السيد عبدالسلام** : التكنولوجيا الحديثة والتنمية الزراعية في الوطن العربي، مرجع سبق ذكره ، ص 283.

ويتحقق تحسين إنتاج البروتين الحيواني في الجزائر من خلال التركيز على إنتاج الدواجن والبيض، وصيد الأسماك، ثم إنتاج اللحوم الحمراء والحليب.

1 ـ إنتاج الدواجن والبيض: من المفيد أن تتركز استراتيجية توفير البروتين الحيواني في المدى المتوسط على تنمية إنتاج الدواجن والبيض، لأنها تتميز بتكلفة أقل نسبيا لانخفاض معامل التحويل الخاص بها (1:2.5) مقارنة بمعامل التحويل في اللحوم الحمراء (1:8). كذلك فإن الاستثمار في مجال الدواجن يتصف بقصر الدورة الإنتاجية وبالتالي سرعة دوران رأس المال.

ولتطوير إنتاج الدواجن والبيض يستحسن القيام بالآتي:

1 ـ 1 ـ التوسع في مشروعات خدمة الإنتاج الداجني مثل مشاريع إنتاج الأعلاف والكتاكيت.

1 ـ 2 ـ الاهتمام أكثر بتربية الأرانب لأن الأنثي تلد خمس (5) مرات في العام بمتوسط تسعة أرانب في المرة الواحدة.

1 ـ 3 ـ توفير التمويل اللازم والتسهيلات والرعاية الطبية خاصة .

2 ـ إنتاج اللحوم الحمراء والحليب

يمكن زيادة إنتاج اللحوم الحمراء والحليب من خلال الآتي:

2 ـ 1 ـ في حالة الأبقار لابد من التركيز على تربية الأبقار المدرة للحليب، لأن هذه الأبقار تتسم بادرار الحليب في كل موسم، هذا إلى جانب زيادة عدد الحيوانات. فعند الولادة تخصص الذكور للتسمين وإنتاج اللحوم، وتخصص الإناث مرة أخرى لإنتاج الحليب.

2 ـ 2 ـ التوسع في زراعة البرسيم الحجازي لأنه من أهم محاصيل العلف الأخضر لنموه شتاء وصيفا، ويؤدي إلى زيادة إنتاج الحليب وحتى اللحوم الحمراء.

2 ـ 3 ـ العمل على توفير بدائل الحليب (الحليب الاصطناعي) للعجول لتوفير إنتاج الحليب العادي للاستهلاك الآدمي. ويمكن أن يؤدي هذا الإجراء إلى توفير كميات كبيرة من الحليب الطازج سنويا.

2 ـ 4 ـ مواصلة دعم أسعار شراء الحليب من الفلاحين لأن سعر تكلفة إنتاج اللتر من الحليب مرتفعة، وخاصة في المواسم الزراعية المتصفة بنقص كميات الأمطار المتساقطة. وكذلك

دعم وسائل تخزين وجمع، ونقل الحليب إلى مراكز التسويق ووحدات التحويل.

2 ـ 5 ـ عدم ذبح المواشي قبل بلوغ أوزانها الاقتصادية لأن ذلك من شأنه أن يزيد إنتاج اللحوم الحمراء بنسبة تعادل 50% من الإنتاج الحالي، إذا وصلت المذبوحات إلى أوزانها الاقتصادية بالنسبة للأبقار والأغنام.

2 ـ 6 ـ التركيز على تحسين السلالات المحلية بتهجينها مع السلالات المستوردة ذات التراكيب الوراثية المميزة، إضافة إلى التوسع في عمليات التلقيح الصناعي، وتوفير ظروف المعيشة الملائمة، وخاصة الرعاية الطبية اللازمة.

3 ـ تربية وصيد الأسماك

تشكل الثروة السمكية في الجزائر مكونا أساسيا ضمن قاعدة الموارد التي يمكن الاعتماد عليها مستقبلا في سد القسم الأعظم من الاحتياجات الغذائية في مجال البروتين الحيواني، ذلك لأن الفرقة العلمية المتكونة من باحثين جزائريين وأسبان توصلت في سنة 2003 إلى تحديد حجم الثروة السمكية التي يمكن اصطيادها بالنسبة للسمك الأزرق فقط بـــ187 ألف طن سنويا. ويزيد من منح أهمية لهذه الثروة، أن توفير البروتين الحيواني من الأسماك يعتبر أفضل اقتصاديا من توفيره من المصادر الأخرى كاللحوم الحمراء أو حتى اللحوم البيضاء، لأن معامل التحويل يبلغ في اللحوم الحمراء (1:8) وفي اللحوم البيضاء (1:2.5) وفي الأسماك (1:2). غير أن الاستفادة من هذه الثروة السمكية الهائلة يحتاج إلى تحديث وتطوير أسطول الصيد البحري، وتكوين الصيادين، وصناعة الجليد وغرف التبريد وأنفاق التجميد ووسائل النقل، وصناعة تعليب الأسماك. ويمكن أن يكون المجال أرحب وأوسع لو تم تبني واستخدام التكنولوجيا المتقدمة في مجال تربية وزراعة الأسماك، لأن مهنة إنتاج الأسماك في المزارع السمكية ازدهرت إلى حد كبير في العقود الأخيرة، وتطورت أيضا وبسرعة تكنولوجيا زراعة الأسماك، وأخذت الخبرات والمعارف المكتسبة تتراكم بمعدل سريع بسبب دخول العشرات من الدول هذا الميدان.

وعموما تندرج المزارع السمكية تحت ثلاث مجموعات رئيسية تبعا لنوع المياه اللازمة لأنواع الأسماك التي تجرى تربيتها وهي:

3 ـ 1 ـ مزارع المياه العذبة مثل مياه الأنهار والسدود والحواجز المائية والبحيرات العذبة وحقول الأرز.

3 ـ 2 ـ مزارع المياه متوسطة الملوحة مثل مياه البحيرات.

3 ـ 3 ـ مزارع المياه المالحة وتنشا على شواطئ البحار والبحيرات المالحة.

وتمر عملية زراعة الأسماك بعدة مراحل يمكن تقسيمها على ثلاث مراحل رئيسية هي[1]:

3 ـ 4 ـ التفريخ : وتستهدف الحصول على بيض الأسماك وتفريخه للحصول على الزريعة، وتتم هذه المرحلة لبعض أنواع الأسماك التي يمكن تفريخها صناعيا مثل أسماك السلمون. وفي هذه الحالة تربي الأسماك إلى مرحلة النضج الجنسي في أحواض مناسبة، ثم يتم التزاوج ووضع البيض، وينقل البيض المخصب إلى مفرخات متحكم في درجة حرارة الماء بها ويتدفق بها الماء بوسائل صناعية بحيث يماثل ظروف البحر الطبيعية. أما الأسماك التي لم يمكن السيطرة عليها لتضع بيضها تحت الظروف الصناعية مثل ثعابين السمك، فيتم صيد الأسماك الصغيرة من البحر، ويبلغ متوسط طولها في هذا العمر حوالي 7 سم ووزنها 2 غرام .

3 ـ 5 ـ الحضانة: وهي تربية الزريعة إلى أسماك صغيرة الحجم تصبح أكبر من الزريعة كثيرا ولكن أقل من الحجم المناسب للتسويق، وذلك في أحواض مناسبة.

3 ـ 6 ـ التسمين: ويتم فيها تربية الأسماك الصغيرة الحجم الناتجة من المرحلة السابقة إلى الحجم المناسب للتسويق.

وتختلف طرق تربية الأسماك في المياه العذبة (الحضانة والتسمين) كثيرا ولكنها تقع في مجموعها تحت أربعة أقسام رئيسية هي[2]:

3 ـ 7 ـ التربية في أحواض الماء الجاري حيث ينشأ الحوض في مجرى النهر، وعادة ما ينشأ عدد من الأحواض المتتالية، ومن ثم يطلق عليها حلبات السباق.

3 ـ 8 ـ التربية في أحواض الماء الساكن، حيث يملأ الحوض بالماء، ويضاف إليه القليل منه لتعويض المفقود.

3 ـ 9 ـ التربية في أقفاص أو شباك تدلى في مياه البحيرات.

3 ـ 10 ـ التربية في حقول الأرز.

وتتلقى الأسماك أغذية صناعية كاملة بالنسبة لطريقتي أحواض الماء الجاري والأقفـــــــاص أو الشباك. ولكن في حالة أحواض الماء الساكن لا تعطى الأسماك تغذية صناعية كاملة إذ يساهم

---

(1) ـ **محمد السيد عبدالسلام** : التكنولوجيا الحديثة والتنمية الزراعية في الوطن العربي، مرجع سبق ذكره ، ص 307، 308.

(2) ـ المرجع نفسه ، ص 309، 310.

البلانكتون والحشائش الطبيعية في توفير الغذاء، ومن ثم تسمد الأحواض بأسمدة عضوية ومخلفات حيوانية وأسمدة صناعية تنشيط نمو وتكاثر البلانكتون. ويعتمد في حالة حقول الأرز في تغذية الأسماك على الحشائش والطحالب النامية بالحقل ولا تعطى الأسماك أغذية صناعية.

وتختلف بدورها طرق تربية الأسماك في المياه المالحة كثيرا، وتتكون أيضا من أربع مجموعات رئيسية هي(1):

3 ـ 11 ـ طريقة المساحات المحصورة، وهي عبارة عن خلجان طبيعية محاطة بالأرض من ثلاث جهات، يقام سد ليفصلها عن البحر ويزود ببوابة تسمح بتبادل مياه الخليج مع مياه البحر أثناء حركة المد والجزر.

3 ـ 12 ـ بناء خليج صناعي من الأسمنت المسلح أو الأحجار، وبدلا من البوابة تستخدم شبكة تسمح بتبادل الماء بصفة مستمرة.

3 ـ 13 ـ طريقة الشباك أو الأقفاص، وهي مماثلة لتلك المستخدمة في حالة المياه العذبة، تدلى في مياه البحر وتثبت بحيث تظل طافيه فيه، وهي تسمح بالحركة المستمرة لمياه البحر ومن ثم تجديده بصفة دائمة وفي وقت قصير.

وتغذى الأسماك في هذه الطرق صناعيا.

3 ـ 14 ـ طريقة رعي البحار (طريقة جديدة لتربية الأسماك في البحار). في هذه الطريقة يجرى تفريخ أنواع معينة من الأسماك في نقاط معينة على الساحل ثم تطلق الأسماك الصغيرة في البحر حيث تنطلق على سجيتها تنمو وتكبر، ثم تحت تأثير الغريزة تعود ثانية إلى الموقع الأصلي الذي أطلقت منه لوضع البيض، وهنا يتم صيدها.

ثالثا: توفير المناخ المشجع لتحسين الإنتاج الزراعي

لكي يقبل الزراع والمنتجون على تبني انجازات التكنولوجيا الحديثة،سواء كانت أصنافا نباتية أو سلالات حيوانية، أو معاملات زراعية أو رعاية بيطرية، أو نظم إنتاج متطورة...الخ، ويحققوا من هذا التبني أكبر قدر ممكن من المكاسب (سواء من خلال زيادة الإنتاجية أو الجودة أو خفض تكاليف الإنتاج) لتحسين ظروفهم الاقتصادية، وتحسين مستوى الإنتاج الزراعي للبلد، يجب أن

---

(1) ـ **محمد السيد عبدالسلام** : التكنولوجيا الحديثة والتنمية الزراعية في الوطن العربي ، المرجع السابق ، ص 310، 311.

يتيسر لهم أربعة متطلبات أساسية هي[1]:

1 ـ الحصول على مدخلات الإنتاج (كميا ونوعيا) التي توصي بها المؤسسات البحثية والارشادية، بصورة ميسرة في الأوقات المناسبة، وفي الأماكن القريبة منهم.

2 ـ الحصول على التمويل اللازم لشراء مدخلات الإنتاج، أو أدوات ومعدات الإنتاج من المؤسسات التمويلية بشروط ميسرة، ومن دون عناء، وفي الوقت المناسب.

3 ـ الوصول إلى الأسواق لبيع منتجاتهم بسهولة ويسر، والحصول على أسعار مناسبة

4 ـ حوافز اقتصادية مشجعة لتبني وتطبيق منجزات التكنولوجيا الحديثة، والاستثمار في الإنتاج الزراعي، وذلك من خلال توازن مفيد بين أسعار المدخلات والمنتجات الزراعية يترك لهم عائدا عادلا يتناسب مع تنامي جهدهم وحسن إدارتهم الإنتاجية.

وتتحقق هذه المتطلبات بتوفير الشروط الأساسية التالية:

1. تشجيع الدولة للاستثمار الزراعي.
2. تعبئة الموارد المائية وترشيد استخدامها.
3. نظام تسويق فعال.
4. مؤسسات خدمية ديناميكية.

1 ـ تشجيع الدولة للاستثمار الزراعي

يمكن أن تشجع الدولة الاستثمار الزراعي من خلال السياسات التالية:

1 ـ 1 ـ توفير الظروف المشجعة للاستثمار الزراعي بمستوياته المختلفة بدءا من المزارع الصغير وحتى الشركات الكبيرة.

1 ـ 2 ـ الدعم المباشر وغير المباشر الذي يمكن أن تقدمه أو تستخدمه في توجيه الاستثمارات نحو الفروع الأساسية من القطاع الزراعي.

1 ـ 3 ـ الاستثمار المباشر في مجالات تحسين البنية الأساسية، مثل مشروعات استصلاح الأراضي، تعبئة الموارد المائية وترشيد استخدامها، دعم وتطوير الأجهزة البحثية والإرشادية، والتنمية البشرية، وشق الطرق لفك العزلة عن سكان الأرياف والمناطق الجبلية، تدعيم إنجاز السكن الريفي، وإيصال الكهرباء، وتزويد التجمعات السكانية في القرى والأرياف بالمياه الصالحة للشرب، وإقامة

---

(1) ـ **محمد السيد عبدالسلام** : الأمن الغذائي للوطن العربي، مرجع سبق ذكره ، ص 321.

المنشآت الأساسية التربوية والصحية والاجتماعية في القرى والأرياف... الخ.

1 ـ 4 ـ تشجيع ودعم إقامة وحدات صناعية صغيرة ومتوسطة مرتبطة بالإنتاج الزراعي من حيث المدخلات والمخرجات.

1 ـ 5 ـ تقديم الدعم والمساندة لإقامة وفتح أسواق الجملة والتجزئة المتكفلة بتسويق المنتجات الزراعية وفق الأساليب الحديثة، والكفاءة الفنية المطلوبة، والتصدير والحماية من الإغراق الأجنبي، وخاصة بالنسبة للمنتجات الزراعية الأساسية دون الدخول في خلافات مع منظمة التجارة العالمية.

2 ـ تعبئة الموارد المائية وترشيد استخدامها

إن الموارد المائية أصبحت مسألة حيوية في الجزائر سواء بالنسبة لتنمية الإنتاج الزراعي، واستمراريته، أو بالنسبة للصناعة وحاجيات السكان من مياه الشرب، ولتغطية مختلف هذه الاحتياجات من المياه في المستقبل يستلزم أن تبذل جهودا معتبرة لتحقيق إنجازات جديدة في مجالات المياه، وصيانة شبكات نقل وتوزيع المياه، وترشيد استخدام المياه.

2 ـ 1 ـ تنمية مصادر المياه: انطلاقا من تقدير أن 100 لتر من الماء يوميا تمثل القدر الضروري الأدنى لشخص حتى يحافظ على صحته، واعتبار أن الري يستلزم خمس مرات على الأقل من ذلك المقدار، وضعت (مالين فالكنمارك) الهيدرولوجية السويدية ثلاث عتبات هي: يعتبر بلد ما في حالة خطر إذا كان الماء المتجدد اقل من 1700م^3 (1.7 مليون لتر) سنويا بالنسبة إلى كل نسمة، وإذا ما تراوحت هذه الكمية بين 500 و 1000م^3 سنويا يكون البلد المعني في حالة عوز، ويكون في حالة عوز مطلق إذا قلت الكمية عن 500م^3 سنويا، وإذا قل نصيب الفرد عن 500م^3 سنويا، فإنه يصبح عامل إعاقة لعملية النمو الاقتصادي والاجتماعي. وبما أن نصيب الفرد الجزائري من الموارد المائية بلغ حوالي 501م^3 سنة 2001، وأن هذا النصيب سينخفض في المستقبل إذا بقيت الأمور على حالها، فإن عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية تصبح صعبة التنفيذ في غياب هذا العنصر الإنتاجي الهام(1).

ولتنمية مصادر المياه في الجزائر يستلزم القيام بالآتي:

---

(1) ـ **بوالسبت عبدالقادر** : دراسة تحليلية وتنبؤية لإنتاج الحبوب الشتوية في الجزائر ، مرجع سبق ذكره ، ص 156.

2 ـ 1 ـ 1 ـ الإسراع في إنجاز السدود في طور الإنجاز، والانطلاق في تنفيذ السدود المبرمجة، وخاصة في المناطق التي تشكو نقص المياه، لأن السدود تبقى أهم وسيلة وأنجح طريقة للحفاظ على المياه من التسرب والضياع، وتخزين المياه في السنوات المتميزة بوفرة كميات التهاطل، هذا إلى جانب أهميتها فيما يتعلق بالتقليل من الضرر الذي يلحق الأراضي المتواجدة على مقربة من الوديان المقامة عليها السدود.

2 ـ 1 ـ 2 ـ التوسع في إقامة الحواجز المائية لأن فترة إنجازها وتكاليف إقامتها معقولة، إضافة على إمكانية استفادة الكثير من الفلاحين منها. وحتى لا تحدث خلافات بين الفلاحين فيما يخص الاستفادة من مياهها بعد إنجازها، يستحسن تحديد قائمة الفلاحين المستفيدين، وطريقة توزيع مياه الحواجز قبل الانطلاق في إنجازها.

2 ـ 1 ـ 3 ـ حفر الآبار الارتوازية وتجهيزها في المناطق والجهات التي يتعذر إقامة السدود والحواجز المائية فيها، على شرط تحديد طريقة توزيع المياه وقائمة الفلاحين المستفيدين من مياه الآبار قبل الانطلاق في الإنجاز.

2 ـ 1 ـ 4 ـ صيانة السدود والحواجز المائية من التلوث، وخاصة بالمياه القذرة، وتشجير محيطها لمنع انجراف التربة، لأن الانجراف يتسبب في ردمها، ومن ثم انخفاض طاقة تخزينها.

2 ـ 1 ـ 5 ـ التوسع في إقامة محطات معالجة مياه الصرف الصحي، وخاصة في المدن الكبيرة، وإعادة استخدام المياه المعالجة في ري المزروعات التي لا تؤثر على صحة الإنسان، وري المساحات الخضراء بدلا من استخدام مياه السدود والحواجز، والمياه الجوفية.

2 ـ 1 ـ 6 ـ دراسة إمكانية نقل واستغلال مياه الأحواض الكبرى الواقعة بالمناطق الجنوبية لسد العجز الذي تشهده مناطق الهضاب العليا، وخاصة بالنسبة لموارد المياه المخصصة لسقي الأراضي الزراعية.

2 ـ 1 ـ 7 ـ الشروع في إقامة محطات صغيرة لتحلية مياه البحر بالنسبة للمدن الساحلية التي تشكو نقص موارد المياه العذبة مثل مدينة وهران بغرض توفير احتياجات السكان من مياه الشرب، واستخدامها في مجالات معينة مثل مناطق التعدين البعيدة عن موارد المياه العذبة. وكذلك التفكير بجدية في إقامة محطات تحلية مياه البحر بكميات كبيرة كافية للاستخدام في أوجه النشاط الزراعي، لأن الجزائر تملك في الوقت الراهن ثروة هائلة من الغاز الطبيعي تمكنها من تحلية مياه البحر بتكلفة معقولة. ويمكن الاعتماد على استخدام الطاقة النووية، لأن إنجاز هذه المحطات وتشغيلها

ممكنا، إضافة إلى أنها ستوفر الطاقة اللازمة لتحلية المياه بتكلفة أقل، وتوفير الطاقة الكهربائية اللازمة للتصنيع والتجمعات السكانية، غير أن تحلية مياه البحر بهدف استخدامها في النشاط الزراعي يتطلب إقامة نظام متكامل للري والزراعة، بشرط أن يكون هذا النظام متقدما تكنولوجيا في معارفه وأدواته بدرجة موازية لذلك التقدم التكنولوجي المستخدم في تحلية المياه المالحة، ذلك لأن الأرض الصالحة للزراعة تكون بعيدة عن البحر، وغالبا ما تكون على مستوى أعلى من مستوى سطح البحر، ومن ثم يجب توفير نظام لنقل المياه غالبا ما يشتمل على محطات رفع للوصول بالمياه إلى المناسيب المطلوبة. كذلك من المعروف أن احتياجات الزراعة للماء غير ثابتة من يوم لآخر بينها تحلية المياه من المتوقع أن تسير بمعدل يومي ثابت، ومن ثم يجب أيضا إقامة نظام للتخزين تراعى فيه المحافظة على المياه والحيلولة دون فقد قدر كبير منها سواء بالتبخر أو التسرب خلال التربة.

وبما أن هذا النظام المتكامل للري والزراعة سوف يضاف على تكلفة تحلية المياه وهي أصلا مرتفعة، فإن الزراعة التي ستقوم على هذه المياه من الضروري أن تكون بدورها متقدمة تكنولوجيا. فالمحاصيل المزروعة والأصناف والمعاملات الزراعية وطرق الري والصرف وصيانة التربة الزراعية والإدارة المزرعية..الخ يجب أن تكون جميعها على درجة عالية من الكفاءة، فإذا كانت الزراعة متخلفة ضاعت الفائدة المرجوة من الإنجاز التكنولوجي الجزئي المتمثل في تحلية المياه(1).

2 ـ 2 ـ ترشيد استخدام المياه: هناك إسراف في استخدام المياه لا مبرر له ليس فقط في مجال الزراعة بل أيضا في المجالات الأخرى، ففي حالة مياه الشرب يقدر أن أربعين في المائة منها تضيع هباء بسبب الخلل في شبكات توزيع المياه. ولذلك فإن ترشيد وحسن نقل واستخدام المياه أصبح ضرورة ملحة لأن البلد يعاني من شح في المياه. ولحسن الحظ فإن التقدم التكنولوجي أتاح العديد من الوسائل التي تجعل في الإمكان تكثيف الاستفادة من المياه المتاحة لقطاع الزراعة المروية، ومن ثم يجب تقديم الدعم الكافي للفلاحين لتبني تطوير وسائل نقل المياه، وتطوير وتحسين نظم الري.

2 ـ 2 ـ 1 ـ تطوير وسائل نقل المياه: إن نقل المياه في شبكات من القنوات المفتوحة يترتب عنه فقد جزء ملحوظ من المياه عن طريق التبخر من السطح المائي للقناة، وكذلك تسرب كميات كبيرة من المياه عن طريق الرشح في التربة. ولذلك فإن استعمال الأنابيب المدفونة تحت سطح الأرض بعمق كاف بدلا من القنوات المفتوحة، يعمل ليس فقط على المحافظة على الماء ولكن أيضا يوفر جزءا من الأرض الزراعية كان يستخدم لشق القنوات كما تسهل حركة الآلات الزراعية

(1) ـ **محمد السيد عبدالسلام** : التكنولوجيا الحديثة والتنمية الزراعية في الوطن العربي، مرجع سبق ذكره ، ص 188، 189.

ومن ثم تيسر الميكنة الزراعية.

2_2_2_ تطوير أسلوب الري الحقلي: يعتبر أسلوب الري السطحي عن طريق غمر سطح التربة بالماء _ بعد إعداد الحقل في شكل أحواض أو شرائح محددة ببتون (حدود مرتفعة من التربة) أو في شكل خطوط وقنوات بالتبادل لضمان تجانس توزيع الماء على كل سطح الحقل- ثم ترك الماء ليتخلل جسم التربة، هو الأسلوب الشائع الاستخدام في الزراعة الجزائرية.

وتعتبر طريقة الري السطحي في أحواض بوجه عام أقل طرق الري الصناعي كفاءة من حيث استخدام المياه، فهي تبدد كمية كبيرة من المياه تزيد كثيرا عن حاجة النبات، إضافة على زيادة مخاطر تعرية التربة عن طريق الانجراف في تيار الماء، وأيضا ارتفاع مستوى الماء الأرضي وزيادة نسبة الملوحة في التربة(1). وأساليب الري الحقلي الحديثة التي تمكن من ترشيد استخدام المياه هي:

2_2_2_1_ الري بالأنابيب البوابية: " تستخدم في هذه الطريقة أنابيب مصنوعة من البلاستيك سهلة الفك والتركيب، أوخرا طيم سهلة الطي والفرد، ذات قطر مناسب وبها بوابات أو فتحات على مسافات مناسبة يمكن التحكم في كمية ومعدل أنسياب الماء منها، ابتداء من السماح بقطرات قليلة وإلى بضعة عشرات من اللترات في الساعة، وذلك تبعا للحاجة. فإذ كان توصيل الماء إلى جوار الحقل يتم بواسطة أنابيب تحت سطح التربة ذات مخارج إلى أعلى السطح على مسافات مناسبة، تخطط الأرض أو تقسم إلى شرائح ويركب الأنبوب أو الخرطوم البوابي بحيث يكون عموديا على اتجاه التخطيط وتنظيم الفتحات البوابية بحيث تتفق المسافات بينها مع المسافات بين الخطوط، وكذلك يضبط تصرفها أي مقدار تدفق الماء منها في الساعة، ثم يفتح صنبور أنبوب الري فيتدفق الماء في الخرطوم البوابي وينساب من الفتحات إلى الخطوط بحيث يملؤها بالقدر المطلوب في الزمن المحدد سلفا وبعد انتهاء الري تفك الأنابيب البوابية أو الخراطيم إذا لزم نقلها لاستخدامها في مكان آخر أو تترك لحين موعد الرية التالية"(2). وتحقق هذه الطريقة مزايا عديدة مقارنة بطريقة الري السطحي، فهي تحقق درجة أعلى من التحكم في استخدام المياه، ويمكن استخدامها في أي مكان وتوفير الأرض التي تشغلها البتون والقنوات الحقلية.

2_2_2_2_ الري بالرش: يتكون نظام الري بالرش من الأنابيب لنقل المياه

---

(1) - **محمد السيد عبدالسلام** : التكنولوجيا الحديثة والتنمية الزراعية في الوطن العربي، مرجع سبق ذكره ، ص 175.

(2) - المرجع نفسه ، ص 176.

ورشاشات تقذف الماء في شكل رذاذ ومضخة لدفع الماء في الأنابيب تحت ضغط مناسب. ويتوفر حاليا نظامان أساسيان للري بالرش وهما:

2_2_2_2_1_ الرشاشات الدوارة: تستخدم في هذه الحالة مضخة لدفع الماء تحت ضغط معين، وخطوط من الأنابيب لتوصيل الماء بها محاور عمودية أنبوبية –تصنع عادة من الألمنيوم- يركب في قمة كل منها رشاشة أو رشاشتان مائلتان تدوران تحت تأثير ضغط الماء في حركة دورانية، ويندفع منها الماء في شكل رشاش يغطي دائرة يختلف قطرها تبعا لمقدار ضغط الماء المستعمل وعادة يفضل الضغط المتوسط. توزع الرشاشات في الحقل بحيث تتداخل دوائر الرش وبحيث يتم ري الحقل بصورة متجانسة. ويمكن تفكيك معدات الرش في أي وقت وإعادة توزيعها ونقلها تبعا للحاجة. ومن فوائد هذه الطريقة هو التوفير في ماء الري مقارنة بطريقة الغمر السطحي، وإمكانية خلط الأسمدة بماء الري[1].

2_2_2_2_2_ الرش المحوري : "يستخدم في هذه الطريقة أنبوب طويل قد يصل طوله من 200 إلى 500م، محمول بارتفاع مناسب على إطارات مطاط على مسافات ملائمة، يتحرك في شكل دائرة حول أحد طرفيه المتصل بمصدر مياه الري، ويوزع على امتداد طوله عدد من الرشاشات على مسافات تكفل تجانس الرش. يدفع الماء في الأنبوب بواسطة مضخة ويخرج من الرشاشات في شكل رذاذ فوق سطح النباتات. وعندما يكمل الأنبوب دورة كاملة يكون قد رش دائرة قطرها يماثل طول الأنبوب"[2]. وتتلخص مزايا الري بالرش المحوري في زراعة الأرض على طبيعتها الطبوغرافية دون الحاجة إلى تسوية سطحها، وإمكانية توزيع الأسمدة مع مياه الري، وقلة الحاجة إلى الأيدي العاملة،وإمكانية استخدام مياه بها نسبة ملحوظة من الملوحة لا يمكن استخدامها بطريقة الري السطحي، وتوفير مساحة الأرض التي كانت تستخدم في إنشاء القنوات والمصارف، وتوفير حوالي 35% من كمية المياه المستخدمة في حالة الري السطحي[3].

2_2_2_3_ الري بالتنقيط: يتكون أسلوب الري بالتنقيط من أنابيب بلاستيكية صغيرة القطر تركب بها وحدات للتنقيط مثقبة بطريقة مناسبة تسمح بانسياب الماء على خارج الأنبوب بكميات محدودة في شكل نقط، ومضخة لضغط الماء في الأنابيب بمقدار مناسب، وبحيث يكون مقدار الضغط ثابتا على امتداد طول الأنبوب ويؤدي إلى معدل التنقيط المطلوب. تمد

---

(1) - **محمد السيد عبدالسلام** : التكنولوجيا الحديثة والتنمية الزراعية في الوطن العربي، المرجع السابق ، ص 177.

(2) - المرجع نفسه ، ص 178.

(3) - المرجع نفسه ، ص 178.

الأنابيب على سطح الأرض بجوار النباتات وترتب وحدات التنقيط بحيث تكون مجاورة للنباتات ويمكن التحكم في مقدار الماء لكل نبات بواسطة عدد وحدات التنقيط وعدد ساعات الري في اليوم أو معدل التنقيط.

ومن أهم مميزات هذه الطريقة التحكم الكامل تقريبا في كمية الماء حيث يعطى الماء للنبات يوميا وبمعدل قريب جدا من الحاجة الفعلية للنبات، ويمكن خلط الأسمدة مع ماء الري وتوصيلها إلى جذور النباتات حيث يكون معدل الاستفادة منها عاليا، وإمكانية استخدام مياه ذات ملوحة عالية نسبيا، كما أنها سهلة التشغيل ويعاب على هذه الطريقة ارتفاع التكاليف الإنشائية بدرجة كبيرة كما أن صلاحيتها تقتصر على بساتين الفاكهة وبعض محاصيل الخضر(1).

3_نظام تسويق فعال

في ظل سياسات الإصلاح الاقتصادي و التصحيح الهيكلي المطبقة في الجزائر منذ أوائل التسعينيات من القرن العشرين أصبحت أسعار المنتجات الزراعية –باستثناء الحبوب- تتحدد حسب قوى العرض والطلب، ويحتكر تسويقها الوسطاء الخواص غير المهيكلين في معظمهم، والذين لم يتقيدوا بضوابط المهنة وأخلاقيات التجارة، مما تسبب في إلحاق الضرر بالمنتجين والمستهلكين معا. ولذلك ينبغي لنظام التسويق أن يكون عادلا وفعالا، بمعنى أن يعطي للمنتج الزراعي حقه كاملا، ويحقق الربح من خلال الخدمات التي يقدمها للعملية التسويقية، وكفئا بمعنى أن يكون قادرا على تسويق المنتجات الزراعية بأفضل أسعار ممكنة وفي الأوقات المناسبة وبأقل قدر من المفقود أو التالف، على شرط عدم إلحاق الضرر بالمستهلكين. ولكي يتحقق ذلك يجب أن يكون للسلطة دور كبير – دون الانغماس في ممارسة عمليات التسويق – يتمثل بوجه عام في سن قوانين ولوائح واضحة تنظم منح التراخيص وأوجه النشاط والضمانات اللازمة لمباشرة النشاط، والعقوبات في حالة الإخلال بها، ونظم مواصفات ومقاييس واضحة ومحددة....الخ، والإشراف الدقيق والصارم على تطبيق هذه القوانين واللوائح، وكذلك تشجيع جهود تحديث أساليب وأدوات التسويق بجميع مراحله، بدءا من إنشاء مراكز التجميع القريبة من مناطق الإنتاج، وتحسين وسائل النقل وطرق ووسائل التداول، والأسواق المركزية، والأسواق حول مراكز الاستهلاك....الخ(2).

---

(1) - **محمد السيد عبدالسلام** : المرجع السابق ، ص 179، 180.

(2) - **محمد السيد عبدالسلام** : الأمن الغذائي للوطن العربي، مرجع سبق ذكره ، ص 322.

4 _ مؤسسات خدمية ديناميكية

تقوم المؤسسات الخدمية الحكومية وغير الحكومية (وخاصة التعاونية) بدور رئيسي في عملية التنمية الزراعية، ومن ثم فإن دعم إنشاء المؤسسات الخدمية في مختلف المجالات وعلى مستوى جهات الوطن، وتحديثها بصورة متواصلة لكي تؤدي واجباتها على خير وجه، وبتوافق مع روح العصر، يمثل ركنا أساسيا وشرطا لا غنى عنه لنجاح العملية الإنتاجية الزراعية(1)، ومادام العنصر الفاعل والداعم للنشاط الإنتاجي، هو البحث العلمي والإرشاد، أي التكنولوجيا، فإنه يستلزم على الحكومة أن تعطيه الأولوية بمنحه الدعم الكافي حتى تتمكن المؤسسات البحثية من القيام بدورها على أكمل وجه خاصة وأن الدعم لهاته المؤسسات لا يتعارض مع متطلبات منظمة التجارة العالمية.

المبحث الثالث
السياسات المتعلقة بالاستهلاك الغذائي

إذا كانت الاستراتيجية العامة لمواجهة المشكلة الغذائية تنطلق من إعطاء الأهمية القصوى لرفع الإنتاج الزراعي وتنويع مصادره، والارتفاع بكفاءته، فإن السيطرة على جانب الاستهلاك الغذائي – كما وكيفا – لاتقل أهمية عن ضرورة زيادة الإنتاج الزراعي في توفير الأمن الغذائي بمفهومه الواسع. ذلك أن تنمية الإنتاج الزراعي وحده مع إطلاق الاستهلاك دون ضابط وتوجيه وترشيد لن تؤدي إلى تحسين الأوضاع الغذائية المتردية إلا بدرجة طفيفة. لذلك يهتم هذا المبحث بإلقاء الضوء على الإجراءات التي تهدف إلى الحد من الاستهلاك بوجه عام ويقصد بها السياسات السكانية، والإجراءات اللازمة لترشيد الاستهلاك بغية تقليص الفجوة الغذائية من جهة، وتحسين المستوى الاستهلاكي للفئات المحرومة من الناحية التغذوية بهدف تقليص الفجوة التغذوية من جهة أخرى.

أولا : السياسة السكانية

يمكن الإشارة فيما يخص السياسة السكانية إلى الملاحظات التالية :

1 – إن معظم الآراء المعروضة على ساحة النقاش لمشكلة السكان ترى أن المشكلة تكمن في عدم التناسب بين السكان والموارد، وتعتبر بالتالي أن المشكلة السكانية من أهم أسباب

---

(1) - **محمد السيد عبدالسلام** : المرجع السابق ، ص 322.

التخلف، وهي العامل الرئيسي وراء كافة أزمات الدول النامية من مشاكل بطالة وتعليم وصحة وإسكان وغذاء ... إلخ .

2 ـ على الرغم من الاعتراف بالأثر السلبي المترتب عن المشكلة السكانية والمتمثل في زيادة الاستهلاك الغذائي، إلا أنه يبدو أن هناك مغالاة نسبية في هذا الأثر، فقد ثبت أن نقص معدلات الخصوبة عادة ما يقترن بارتفاع مستوى التعليم والصحة والدخل، الأمر الذي يعمل على رفع مستوى الاستهلاك عامة نتيجة التطلع إلى مستويات معيشية أعلى. تقود هذه الحقيقة إلى ملاحظة هامة، وهي أن أغلب الدراسات السكانية قد نظرت إلى المشكلة في اتجاه واحد، حيث ركزت على أثر النمو السكاني على التنمية دون أن تبحث في الأثر العكسي، وهو أثر التنمية على النمو السكاني. إذ ثبت تاريخيا أن النمو الاقتصادي يؤثر على النمو السكاني، فارتفاع مستوى الدخل والتعليم وخروج المرأة للعمل ... إلخ، أي كل هذه الأمور التي تحدث التنمية تؤدي إلى انخفاض معدلات المواليد.

3 ـ ضرورة العمل على تبني سياسة سكانية تقوم على تحويل الزيادة السكانية إلى مصدر قوة، عن طريق تحسين استثمارها والتخطيط لمشاركتها في الأنشطة الإنتاجية والخدمية في إطار سياسات وبرامج ومشروعات خاصة موجهة للتنمية البشرية تركز على تعبئة وتنمية وتوظيف الجزء الأكبر من هذه الزيادة السكانية لصالح دفع عجلة التنمية الاقتصادية رأسيا وأفقيا، وبناء القدرات الكفأة لإدراة وتنظيم القطاعات الاقتصادية على أسس عالية حديثة ومتطورة بما يضمن تحقيق معدلات نمو في الإنتاجية. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فإن الهدف الأول لهذه السياسة، هو كبح جماح معدلات الزيادة السكانية.

4 ـ ضرورة تبني سياسة تنموية ريفية ، تهدف إلى تقليص التفاوت الواضح بين الريف والمدينة، وتركز ما أمكن، على تحويل بعض المناطق الريفية من مراكز طرد إلى مراكز جذب، وتركز على استغلال الموارد المتاحة، وعلى أساليب الزراعة كثيفة العمالة والتصنيع، وتتحاشى المبالغة أو الإفراط في مكننة الزراعة تجنبا لمزيد من البطالة التكنولوجية في الأرياف وتحسين شروط التبادل بين قطاعي الريف والحضر (بتطبيق سياسات سعرية واستثمارية عادلة) وتحسين وإنشاء البنى التحتية وتوفير المرافق والخدمات الأساسية في الأرياف، وإعطاء الأولوية للمناطق الأكثر حرمانا، وبالتالي الأكثر حاجة.

ثانيا : سياسة الدعم الغذائي

تضاربت وتعددت الآراء حول سياسة وإجراءات الدعم الغذائي المتعلق بمعالجة الخلل في مستوى الاستهلاك الغذائي للسكان بصفة عامة والفئات محدودة الدخل والمحرومة خاصة. وفيما يتعلق بأهمية هذه الإجراءات، فقد برز في أدبيات التنمية الاقتصادية رأيان[1] :

1 ـ الرأي الأول : يرى بأن الإجراءات الهادفة إلى تحسين المستوى التغذوي للفرد (بطريقة مباشرة) هي إجراءات غير ضرورية، وذلك بحجة أن المستوى التغذوي يعد دالة في دخل الفرد. أي أنه كلما ارتفع الدخل ارتفع المستوى التغذوي له، ومن ثم فإن الإجراءات الرامية إلى تحقيق زيادة الدخول سوف تأخذ في إعتبارها، وبصورة غير مباشرة تحسين المستوى التغذوي.

2 ـ الرأي الثاني : على العكس من ذلك، إذ يرى أنه من الضروري توافر برامج ووسائل تغذوية فعالة، ذلك لأن الإجراءات المتعلقة بتحسين المستويات التغذوية لاتقل أهمية عن إجراءات التنمية الاقتصادية وذلك للأسباب التالية :

2 ـ 1 ـ إن النمو في الناتج المحلي الإجمالي ـ في ظل التوجهات الرأسمالية ـ عادة ما يؤدي إلى مزيد من الاختلالات في توزيع الدخل، والذي يترتب عنه ضآلة المنفعة التي يجنيها الفقراء من ذلك النمو، مما يؤدي إلى مزيد من الفقر والجوع.

2 ـ 2 ـ إنه من غير المنطقي ترك فئات الدخل المنخفض تعاني محنة الفقر والجوع في انتظار ما تسفر عنها نتائج التنمية الاقتصادية مستقبلا.

2 ـ 3 ـ إن ارتباط المستوى التغذوي بالناحية الصحية والعقلانية ـ خاصة الأجيال القادمة ـ يجعل من الدعم والإصلاحات التغذوية أمرا بالغ الضرورة.

لذلك كله لابد من الأهمية بمكان أن تتضمن استراتيجية التنمية الاقتصادية في الجزائر بعض الإجراءات التي تعمل على رفع وتحسين النوعية الغذائية للمواطن، وخاصة ذوي الدخل المحدود والمحرومين، وأن تلقى العناية التي تستحقها عن طريق :

1 ـ تعميم تقديم الوجبات الغذائية على جميع المؤسسات التربوية، بشرط التركيز على الأحياء الفقيرة في المدن، والقرى والأرياف، ومنح الأولوية للتلاميذ الفقراء والمعوزين.

2 ـ رفع منحة التضامن (المتعلقة بالدعم الغذائي) إلى مستوى يليق بكرامة المواطن، ويغطي الاحتياجات الضرورية في الغذاء لذوي الدخل المحدود والمحرومين.

---

(1)- **حسن أحمد شرف الدين** : مشكلة الغذاء في اليمن ، مرجع سبق ذكره ، ص 255 – 258 .

3 ـ تقديم الدعم الكامل لإقامة وحدات اقتصادية واجتماعية لصالح الفئات المحرومة، أو تتكفل بخدمتهم.ويمكن أن يلعب صندوق الزكاة في هذا النطاق دور إيجابي.

ثالثا : سياسة ترشيد الاستهلاك الغذائي

يعني اصطلاح الترشيد بوجه عام إخضاع ظاهرة ما إلى السلوك السوي أو المعتدل. وفي مجال الاستهلاك الغذائي يمكن تحديد مفهوم الترشيد بأنه ضبط لمستويات الاستهلاك بحيث تتماشى مع الإمكانيات الإنتاجية المتاحة، ومع الاحتياجات الغذائية الصحية والملائمة لظروف المجتمع. ويرد على هذا المفهوم عدة ملاحظات أهمها[1] :

1 ـ لايعني ترشيد الاستهلاك الغذائي تجميد مستوى استهلاك الفرد، بل يعني التعديل في أنماط هذا الاستهلاك لعلاج أوجه الخلل القائمة في المكون الغذائي للفرد.

2 ـ ليس المقصود بالترشيد تخفيض استهلاك كل أفراد المجتمع، كأسلوب لمواجهة الإسراف في استهلاك الغذاء، فالإسراف لايعني مشاركة الجميع في هذا السلوك.

3 ـ ترشيد الاستهلاك الغذائي هو سلوك اجتماعي، وبالتالي لايصح اعتباره إجراء مؤقتا لمواجهة أزمة طارئة. ومن ناحية أخرى يجب أن يكون هذا السلوك مسؤولية اجتماعية يضطلع بها المجتمع ككل.

وعليه، نحاول توضيح أهم معالم سياسات ترشيد الاستهلاك الغذائي فيما يلي :

1 ـ خفض الفاقد من المواد الغذائية أثناء الاستهلاك

تتعرض المنتجات الغذائية، وخاصة المنتجات سريعة التلف، كالخضر والفواكه إلى التلف بسبب عدم جودة الإنتاج، وعدم الكفاءة الفنية لجهاز التسويق والتخزين والتوزيع. ولذلك فإن توفير أحدث أساليب النقل والتخزين والتوزيع سيقلل من نسبة الفاقد الفيزيقي الذي يؤدي بدوره إلى زيادة المتاح من السلع، وزيادة عائد الزارع، وتخفيض السعر للمستهلك من جهة، وتخفيف حدة الفجوة الغذائية من جهة أخرى.

غير أن معظم الفقد والتلف في المواد الغذائية يكون نتيجة الجهل أو عدم التوعية بعمليات

---

(1)- **إيهاب عزالدين نديم** : الأبعاد المتوقعة لمشكلة الغذاء في مصر حتى نهاية القرن العشرين، مرجع سبق ذكره ، ص 373 .

الحفظ السليمة والأعداد والتجهيز المثالية للأطعمة التي يجب أن تكون ربة الأسرة مسلحة بها لكي تحافظ على مكونات الأغذية. وهناك نوع آخر من الفقد يحدث بكثرة على موائدنا، وهو تجهيز كميات من الأغذية تفيض عن حاجة الاستهلاك المترلي، وبذلك تتلقف أوعية النفايات كميات من الأطعمة يمكن أن تكفي أسر بأكملها.

وللحد من ظاهرة الفقد والتلف في الأطعمة أثناء الاستهلاك يستلزم القيام بالآتي :

1 ـ 1 ـ إنشاء هيئة تهتم بالتخطيط للثقافة الغذائية، والإعلام الغذائي لتعليم الأفراد الطريقة الصحيحة والسليمة في التعامل مع الغذاء وتوضيح ما هو مفيد منها.

1 ـ 2 ـ قيام وزارة الثقافة والإعلام ببث برامج التوعية الغذائية عبر أجهزة الإعلام المختلفـــة (التلفزيون والإذاعة والصحف والمجلات).

1 ـ 3 ـ إعداد الدراسات الميدانية التي توضح المستوى التغذوي حسب فئات العمر المختلفة، ورصد مبالغ مالية تكفي لخدمة أكبر عدد ممكن من المواطنين.

1 ـ 4 ـ يتلقى التلاميذ في مرحلة التعليم الأساسي والثانوي قدرا وفيرا من المعلومات النظرية عن الغذاء والتغذية، ولكن لو وضح في الصورة العملية لأثمر وظهرت آثاره ليس على التلاميذ فحسب، بل على أسرته بعد اقتناعه بذلك. ولنشر التوعية الغذائية في أوساط التلاميذ يفضل أن يقوم أفراد هيئات التدريس بتكليف التلاميذ بإعداد بحوث حول التغذية بشرط تدعيم ذلك بجانب تطبيقي على مستوى المطعم والنادي في المؤسسة التربوية، وحتى على مستوى المترل.

2 ـ سياسة الدعاية والإعلان في الدولة

نظرا لكون سلوك الفرد (وخاصة الأطفال والمراهقين والشباب) يتشكل طبقا للظروف الاجتماعية والمناخ العام المحيط به، وبما أن سياسات التصحيح والتعديل الهيكلي قد ساهمت في إغراق الأسواق بشتى أنواع السلع الكمالية، وإغراق المواطنين بوابل من الإعلانات المغرية عن هذه السلع عن طريق كافة أجهزة الدعاية والإعلان(*)[1]. فهل يعقل والحال هكذا أن يطلب من الفرد الالتزام بضبط النفس والابتعاد عن الاستهلاك الترفي، والتمسك بأنماط الاستهلاك الغذائية التي تراعي المصلحة الوطنية؟ ولذلك يجب أن يكون هناك تناسق بين سياسة الدولة فيما يتعلق بالمتاح من الأغذية، وبين سياستها في الإعلان والدعاية بحيث تستخدم هذه السياسة في تعديل مسار

(*) ـ سياسة الدعاية والإعلان تهدف إلى ترويج سلعة أو خدمة بشتى وسائل الإغراء ، أما سياسة الإعلام فهي تهدف إلى تعريف المستهلك بالسلعة أو الخدمة أو كيفية استخدامها.

الاستهلاك والإنتاج، أو ترشيده لتحقيق هدف الأمن الغذائي.

3 _ سياسة توزيع الدخل

إتضح من دراسة وتحليل الفجوة التغذوية في الجزائر، أن هناك سوء توزيع للدخل بين شرائح المجتمع، وبين سكان الحضر والريف خاصة. وقد لعبت سياسات الانفتاح والإصلاحات الاقتصادية المتبناة منذ أوائل التسعينيات من القرن العشرين، وما صاحبها من نمو للعديد من الأنشطة الخدمية والتجارية الطفيلية، واستفحال ظاهرة الفساد والرشوة في جميع دواليب السلطة في تكوين ثروات ضخمة لبعض الفئات، وبالتالي ازدادت حدة الفروق في الدخول. وما دام ترشيد الاستهلاك الغذائي لايعني تخفيض استهلاك المجتمع ككل من الغذاء، لأن هذا الاستهلاك يتسم بالتفاوت الشديد، فبينما يتركز الإسراف الشديد في طبقات محدودة من المجتمع قادرة على هذا النمط من الاستهلاك، نجد الغالبية العظمى من المواطنين تعاني من سوء التغذية. لذلك فإن ترشيد الاستهلاك الغذائي له وجهين : الوجه الأول، هو العمل على خفض استهلاك الفئات التي تحصل على نصيب ضخم، أما الوجه الآخر والأهم فهو العمل على زيادة نصيب الفئات ذات الدخل المحدود والمحرومة التي لم تحصل على الحد الأدنى والملائم من الغذاء. ويقتضي ترشيد الاستهلاك الغذائي لتخفيض استهلاك الطبقات القادرة وزيادة نصيب الطبقات غير القادرة اتخاذ مجموعة من الإجراءات للحد من التفاوت القائم في توزيع الدخل منها :

3 _ 1 _ امتصاص جانب من القدرة الشرائية المتاحة لدى الفئات القادرة عن طريق :

3 _ 1 _ 1 _ إحكام عمليات التحصيل الضريبي، والحد من الإعفاءات الممنوحة للأنشطة الطفيلية، وللمشروعات الإنتاجية التي تنتج سلعا غير ضرورية، مثل المشروبات الغازية.

3 _ 1 _ 2 _ امتصاص جزء من الزيادة في الدخول عن طريق سياسة ادخارية مشجعة تضمن سعر فائدة مناسب ، وتوفر قنوات ملائمة لاستثمار المدخرات.

3 _ 1 _ 3 _ اتخاذ تدابير وإجراءات صارمة بخصوص محاربة ظاهرة الفساد والرشوة المنتشرة في المجتمع .

3 _ 2 _ وضع قيود على مستوردي السلع الغذائية الكمالية، تبدأ من الحظر، وتمتد إلى رفع الرسوم الجمركية.

4 _ تعديل الأنماط الاستهلاكية

يتطلب تعديل الأنماط الاستهلاكية أو السلوك الاستهلاكي القيام بالدراسات المتعلقة بالقيم والمعتقدات والعادات الاجتماعية التي تؤثر بشكل واضح على سلوك المستهلك. لذلك فإن تعديل الأنماط الاستهلاكية يمثل أحد وسائل ترشيد الاستهلاك طويل الأجل، ويستلزم البحث العميق في تفسير السلوك الاستهلاكي للفرد والعوامل المحددة له، وذلك بغرض تطوير هذا السلوك بما يخدم كلا من المصلحة الوطنية والفردية سواء بسواء.

ونظرا لكون الحبوب، وخاصة القمح يساهم بنسبة عالية في مجمل الطاقة الغذائية والبروتينات التي يتناولها الفرد الجزائري يوميا، إضافة إلى انخفاض كمية البروتينات من المصادر الحيوانية، يستوجب إعادة النظر في النمط الاستهلاكي حيث يتم خفض كميات الحبوب، وزيادة كميات البقول الجافة والدرنات، وكميات المواد الغذائية من المصادر الحيوانية وخاصة اللحوم الحمراء والأسماك ولحوم الدواجن في الوجبة الغذائية اليومية للفرد. ويهدف ذلك إلى إيجاد توازن أفضل بالنسبة لمصادر العناصر اللازمة لتغذية الإنسان تغذية صحية. ولكن هذا يستدعي نشر الوعي الغذائي لدى السكان، وتأمين المواد الغذائية بالنوع والكميات المطلوبة وانتهاج سياسة سعرية لتوجيه الأفراد نحو النمط الاستهلاكي المطلوب.

رابعا : تكوين مخزون استراتيجي من المواد الغذائية

مادامت الجزائر تعتمد أساسا في تغطية احتياجاتها من المواد الغذائية الرئيسية على السوق العالمية، ويتوقع لها أن تبقى كذلك في المستقبل القريب والمتوسط، فإنه يتعين عليها الاحتفاظ بمخزون طوارئ استراتيجي من المواد الغذائية الأساسية (وخاصة الحبوب) يغطي احتياجات ستة أشهر على الأقل، نظرا لأهمية هذا المخزون في تنظيم واستقرار المتاح للاستهلاك، وضمان وصوله إلى الفئات السكانية الأكثر تعرضا لمشاكل الفقر والتغذية. كما أنه يساعد على تفادي التقلبات الحادة في الأسواق العالمية بسبب الظروف الطارئة التي قد يحدث فيها انخفاض شديد في العرض العالمي من ناحية، أو نتيجة النقص الحاد في الإنتاج المحلي بتأثير العوامل المناخية وموجات الجفاف من ناحية أخرى.

ولكي يتم تسيير المخزون الاستراتيجي من الحبوب بما يخدم مسار الأمن الغذائي للسكان يستوجب توفير الشروط التالية :

1 ـ مواصلة المكتب الجزائري المهني للحبوب احتكار استيراد القسم الأعظم من الحبوب، والتكفل بتكوين وتسيير المخزون الاستراتيجي من الحبوب، نظرا لكونه يملك تجربة وباع طويل في

التجارة الداخلية والخارجية للحبوب، وله سمعة طيبة بالنسبة للتعامل مع السوق العالمية للحبوب، إضافة إلى أن القطاع الخاص غير مؤهل (على الأقل في المدى المتوسط) لضمان تموين السوق الجزائرية بالحبوب بانتظام.

2 ـ اعتماد خطة لبناء وتسيير مخزون استراتيجي من الحبوب يتناسب مع الاحتياجات.

3 ـ التخطيط لإقامة العديد من الصوامع والمستودعات ذات السعات التخزينية والمواصفات الفنية الجيدة، وتوسيع وتجديد الصوامع القائمة.

4 ـ تخزين المخزون الاستراتيجي من الحبوب في الصوامع الإسمنتية، على شرط تدوير المخزون باستمرار كل شهر وفق درجات الحرارة داخل الصوامع، ومراقبة درجات الحرارة وكميات الحبوب المتواجدة في كل صومعة يوميا من خلال غرفة المراقبة والتشغيل.

5 ـ استيراد حاجات البلد من الحبوب على ثلاثة مراحل، مرة كل أربعة أشهر، على أساس أن هناك ثلث الاحتياجات في التشغيل، وثلث الاحتياجات في المخزون، وثلث في الطريق من البلدان المصدرة. وبفضل العمل على تنويع مصادر الاستيراد، ومواصلة إبرام الاتفاقيات الثنائية متوسطة الأجل مع الأطراف المصدرة للحبوب وخاصة التي تخضع لرقابة حكوماتهما، مثل الاتحاد الكندي للحبوب، والبلدان العربية التي تملك فوائض من الحبوب تقوم بتصديرها مثل سورية والسعودية، والسودان .

6 ـ يكون الاتجاه الغالب في السنوات المتميزة بالوفرة في إنتاج الحبوب، هو التصدير من المخزون الاستراتيجي وإحلاله بمحصول جيد من ذات الموسم الذي حدثت فيه الوفرة . وفي حالة نقص الإنتاج أو الندرة يتم توجيه المخزون الاستراتيجي من الحبوب إلى مناطق الندرة.

المبحث الرابع
السياسات المتعلقة بالتعاون والتكامل الزراعي العربي

مرت جهود العمل الاقتصادي العربي المشترك بمراحل ومنعطفات متعددة، سواء تحت مظلة جامعة الدول العربية، أو في إطار المنظمات الإقليمية الأخرى، والأشكال المتعددة للاتفاقيات الثنائية أو المتعددة الأطراف. ورغم موجات التقلبات الحادة على منحنى الأداء العام للعمل العربي المشترك، فقد ظلت تلك الجهود محصورة على أرض الواقع في نطاق ضيق ومحدود لا يتناسب مع الضرورات

الموضوعية التي تفرضها. وفي السنوات الأخيرة، وفي أعقاب التطورات العالمية والإقليمية الهامة على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية تعمق الإدراك العربي بخطورة الآثار المترتبة على تعثر جهود العمل الاقتصادي العربي المشترك، وأهمية الانضواء ضمن كيانات اقتصادية قوية. ولإعطاء صورة ولو موجزة عن ذلك سنتعرض في هذا المبحث إلى كل من:

أولا : محاولات التقارب والتعاون الاقتصادي العربي

ثانيا : أسباب فشل محاولات التقارب والتعاون الاقتصادي العربي

ثالثا : تفعيل مقومات التكامل الزراعي العربي

أولا : محاولات التقارب والتعاون الاقتصادي العربي

ظهرت حالة التجزئة والتشتت السياسي والاقتصادي في الوطن العربي بشكل جلي مباشرة بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى وانحلال الإمبراطورية العثمانية في أوائل القرن العشرين، وتقسيم العالم العربي إلى دويلات صغيرة وقعت تحت النفوذ الاستعماري (وخاصة فرنسا وبريطانيا) الذي عمل على توجيه اقتصاديات تلك الأقطار لخدمة اقتصاديات الدول المستعمرة. وفي السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية وقعت أحداث سياسية في المنطقة العربية أدت إلى إعادة النظر في العلاقات التي كانت سائدة بين الأقطار العربية نذكر منها الأحداث الأساسية التالية:

1 ـ حصلت العديد من الأقطار العربية في نهاية الأربعينيات وبداية الخمسينيات على الاستقلال السياسي الأمر الذي أدى إلى التقليل بعض الشيء من النفوذ الأجنبي على عملية اتخاذ القرار في هذه الأقطار.

2 ـ تأسيس جامعة الدول العربية في عام 1945 بهدف تحقيق التقارب السياسي والاقتصادي بين أقطار الوطن العربي.

3 ـ قيام دولة إسرائيل على أرض فلسطين بمساعدة القوى الاستعمارية، وتهجير الفلسطينيين من أرضهم إلى الأقطار المجاورة .

وقد ترتب عن هذه الأحداث الأساسية زيادة في الوعي القومي لدى الجماهير العربية مما ضغط على النخب السياسية بإعادة النظر في العلاقات السياسية والاقتصادية السائدة بين الدول العربية، والاتجاه نحو إقامة علاقات تقارب سياسي واقتصادي. وبالفعل جرت محاولات عديدة لتحقيق التقارب السياسي والتعاون الاقتصادي بين الدول العربية.

1 ـ محاولات التقارب السياسي

بذلت العديد من المحاولات لتحقيق الوحدة السياسية بين قطـــرين أو أكثـــر، إلا أن هـــذه المحاولات لم تكلل بالنجاح إذ دفن العديد منها في المهد ومن كتب لها الخروج إلى حيز التطبيـــق لم تعمر طويلا باستثناء الإمارات العربية المتحدة التي تأسست عام 1971 ولازالت قائمة حـــتى الآن، وإعادة توحيد شطري اليمن (اليمن الشمالية واليمن الجنوبية)، ومن ضمن هذه المحاولات نذكر[1]:

1 ـ 1 ـ أنشأت مصر وسوريا الجمهورية العربية المتحدة في عام 1958، وتم إلغاءها عـــام 1961، وأنشأت هذه الجمهورية بالاشتراك مع اليمن الشمالي الولايات المتحدة العربية.

1 ـ 2 ـ جرت في عام 1958 محاولة للاتحاد بين الأردن والعراق.

1 ـ 3 ـ جرت في عام 1963 محاولة لمشروع الوحدة الفدرالية بين مصر وسوريا والعراق.

1 ـ 4 ـ في عام 1964 أنشأت كلا من العراق ومصر مجلس رئاسة مشترك.

1 ـ 5 ـ في عام 1969 تم التوقيع على ميثاق طرابلس من قبل مصر وليبيا والسودان وقد انضمت سوريا فيما بعد.

1 ـ 6 ـ في عام 1971 أنشأت مصر وسوريا وليبيا اتحاد الجمهورية العربية.

1 ـ 7 ـ جرت محاولة الاندماج بين ليبيا ومصر في سبتمبر 1973.

1 ـ 8 ـ جرت محاولة الاندماج بين ليبيا وتونس في جانفي 1974.

1 ـ 9 ـ جرت محاولة الاندماج بين ليبيا وسوريا في أوت 1980.

إن العمل العربي المشترك في جانبه السياسي لم يحقق درجة متقدمة مرضية بالقياس إلى الآمال الموضوعة ولا بالقياس إلى القدرات البشرية والمادية للبلاد العربية ولا بالقياس إلى عظـــم الخطـــورة والتحديات التي تحيط بالوطن العربي، وخاصة في الآونة الأخيرة.

2 ـ محاولات التعاون الاقتصادي

جرت محاولات عديدة في مجال التقارب والتعاون الاقتصادي العربي نذكر منها[2]:

2 ـ 1 ـ أقامت (في عام 1948) كل من سوريا وليبيا اتحاد جمركي بينـــهما، ولكـــن تم إلغاؤه عام 1950.

---

(1) ـ **عدي قصور**: مشكلات التنمية ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائـــر 1983، ص 286، 287.

(2) ـ **عدي قصور**: المرجع نفسه ، ص 278، 279.

2 ـ 2 ـ في 13 أفريل 1950 أبرمت اتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين عدد من الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية (مصر، العراق، سوريا، لبنان، السعودية، اليمن، الأردن)، وقد التزمت بهذه الاتفاقية الكويت والمغرب والجزائر.

2 ـ 3 ـ في عام 1953 أبرمت معاهدة التجارة والمدفوعات العربية المشتركة والتي كان هدفها تأسيس سوق عربية مشتركة، وقد تم التوقيع على تأسيس السوق العربية المشتركة في 1964/8/13 والتي كانت تهدف إلى تحقيق الأسس التالية:

2 ـ 3 ـ 1 ـ حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال.

2 ـ 3 ـ 2 ـ حرية الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي.

2 ـ 3 ـ 3 ـ حرية النقل والترنزيت واستعمال وسائط النقل والموانئ والمطارات المدنية.

2 ـ 3 ـ 4 ـ التخلص التدريجي من كل القيود الجمركية وغير الجمركية المفروضة على انتقال السلع المنتجة في الدول الأعضاء في السوق المشتركة ابتداء من 1965/1/1 وحتى 1971/1/1، ثم مددت الفترة إلى 1974./1/1.

2 ـ 4 ـ تم التوقيع في 1957/6/3 على اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية. ورغم اقتناع غالبية البلدان العربية بأهمية هذه الاتفاقية إلا أنها لم تخرج إلى حيز التنفيذ إلا في 1964/4/30. وقد استهدفت هذه الاتفاقية إقامة منطقة جمركية واحدة لكل الدول الأعضاء، وكذلك توحيد سياسات الاستيراد والتصدير وأنظمة النقل وعقد الاتفاقيات التجارية وتنسيق السياسات الزراعية والصناعية والتجارة الداخلية وتوحيد التشريع الاقتصادي... الخ. وتهدف هذه الاتفاقية بصورة عامة إلى تحقيق الوحدة الاقتصادية الكاملة بين الأقطار العربية.

2 ـ 5 ـ إبرام اتفاقية تنمية وتيسير التبادل التجاري للدول العربية في عام 1981.

2 ـ 6 ـ تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج (يضم السعودية، الإمارات، قطر، البحرين، الكويت، عمان)، واتحاد دول المغرب العربي سنة 1988 (يضم موريتانيا، المغرب، تونس، الجزائر، ليبيا)، ومجلس التعاون العربي (يضم مصر، العراق، الأردن، اليمن) وقد انهار هذا الأخير في أعقاب حرب الخليج سنة 1991.

2 ـ 7 ـ اتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية في 17 فبراير 1997 قرار تضمن الإعلان عن قيام منظمة التجارة الحرة العربية الكبرى تتويجا لقرار القمة العربية المنعقد في القاهرة في يونيو 1996، والذي كلف المجلس الاقتصادي والاجتماعي الإسراع بإقامة هذه

المنطقة. وقد جاء البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وفقا لأحكام اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، وتماشيا مع أحكام منظمة التجارة العالمية وقواعدها العامة المنظمة للتجارة الدولية. وتهدف هذه الاتفاقية إلى تحرير كافة السلع العربية المتبادلة بين الدول الأعضاء وفقا لمبدأ التحرير التدريجي الذي يطبق بدءا من تاريخ 1998/1/1، وذلك بتخفيض الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل بنسب سنوية متساوية، على أن يتم إنجاز التحرير الكامل لكافة السلع العربية مع نهاية الفترة المحددة لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بتاريخ 2007/12/31، ويمكن باتفاق الدول الأعضاء أثناء تنفيذ البرنامج وضع أي سلع تحت التحرير الفوري(1)، وبالإضافة إلى هذه المحاولات، جرت محاولات عديدة أخرى، غير أنه لم يكن لها أي تأثير على النشاط الاقتصادي التكاملي في الوطن العربي.

ثانيا: أسباب فشل محاولات التعاون والتكامل الاقتصادي العربي

يعزى عدم نجاح محاولات التقارب والتعاون الاقتصادي العربي إلى عدة أسباب بعضها ذو طبيعة سياسية والبعض الآخر له علاقة بالأوضاع الاقتصادية.

1 ـ الأسباب السياسية

تتمثل الأسباب السياسية الرئيسية في الآتي(2):

1 ـ 1 ـ خلق الاستعمار في كل قطر فئة قليلة من الأعوان سلمت إليها مقاليد الأمور السياسية والاقتصادية، وقد استعملت هذه الفئة كل نفوذها لتكريس الأمر الواقع وعملت كل ما في وسعها لمنع أي تغيير في الهيكل الاجتماعي أو السياسي أو الاقتصادي في كل قطر. وبالإضافة إلى ذلك استطاعت هذه الفئة من خلال نفوذها على السلطة السياسية في معظم الأقطار التأثير سلبيا على المحاولات الجماعية التي تمت في مجال التعاون الاقتصادي العربي.

1 ـ 2 ـ شكلت الأوضاع السياسية غير المستقرة التي ميزت المنطقة العربية (المواجهة بين مصر والسعودية فيما يخص الحرب الأهلية اليمنية، الخلاف الحاد بين المغرب والجزائر حول مشكلة الصحراء الغربية، تشكيل جبهة الصمود والتصدي بعد إبرام اتفاقية كامب دافيد بين مصر والعدو الصهيوني، الغزو العراقي للكويت وحرب الخليج سنة 1991...) أحد العوامل الرئيسية لفشل

---

(1) ـ المنظمة العربية للتنمية الزراعية: دراسة إمكانيات التكامل الزراعي العربي في ضوء معطيات إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، الخرطوم، يونيو 1999، ص 90، 93.

(2) ـ **عدي قصور** : مشكلات التنمية ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي، مرجع سبق ذكره، ص 281 - 284.

محاولات التعاون والتكامل الاقتصادي.

1 ـ 3 ـ إن التوقيت الزمني لمعظم الاتفاقيات كان غير مناسبا مما جعل العديد من الأقطار العربية خارج نطاق هذه الاتفاقيات. فعلى سبيل المثال جاءت اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية عام 1964 التي تعتبر من ابرز وأهم الاتفاقيات الاقتصادية العربية الجماعية، بينما شبح الحرب الأهلية يخيم على الجمهورية العربية اليمنية. ونظرا لكون الاتفاقية عبارة عن مشروع مصري بحت من جهة، والمواجهة التي وقعت بين مصر والسعودية بالنسبة للحرب الأهلية اليمنية من جهة أخرى، فإن السعودية وأصدقاؤها أحجموا عن الانضمام لهذه الاتفاقية.

2 ـ الأسباب الاقتصادية

تتشكل العوائق الاقتصادية من العناصر الرئيسية التالية(1):

2 ـ 1 ـ اختلاف النظم السياسية والاقتصادية بين الدول العربية.

2 ـ 2 ـ اختلاف مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية إلى حد ما، وربط اقتصاديات أقطار المغرب العربي باقتصاديات الدول الأوروبية، والاقتصاد الفرنسي خاصة، وفي المقابل ربط اقتصاديات معظم الأقطار العربية الواقعة في آسيا بعجلة كل من الاقتصاد البريطاني والأمريكي.

2 ـ 3 ـ لم تسلك الدول العربية الطريق الصحيح باتجاه التعاون والتكامل الاقتصادي، فعلى سبيل المثال اختارت هذه الدول التكامل السوقي من خلال تحرير التجارة دون التوفيق بين السياسات الاقتصادية ودون إجراء التغييرات الهيكلية اللازمة.

2 ـ 4 ـ عدم وضوح أولويات التعاون والتكامل الاقتصادي بين الدول العربية.

2 ـ 5 ـ لم تحظ محاولات التكامل أو الوحدة أو الاتحاد بالجدية اللازمة من قبل الدول العربية، بل جاءت هذه المحاولات وكأنها مصممة من أجل الاستهلاك المحلي، وخير دليل على ذلك أن هذه الاتفاقيات لم تكن شاملة وأنها تشكوا من عدة ثغرات.

2 ـ 6 ـ إن الدول العربية لم تضع في حسابها أن فوائد وتكاليف أي محاولة للتعاون والتكامل يجب أن توزع توزيعا عادلا بين الدول العربية المعنية.

2 ـ 7 ـ إن الأجهزة القومية التي أنيط بها مهمة متابعة تنفيذ الاتفاقيات كانت ولا زالت

---

(1) ـ **عدي قصور** : المرجع السابق ، ص 281 - 284.

عاجزة عن القيام بهذه المهمة لأسباب خارجة عن إرادة هذه الأجهزة منها ما يلي:

2 ـ 7 ـ 1 ـ لم تعط هذه الأجهزة الاستقلال المالي والإداري الكافي الذي يمكنها من القيام بهذه المهمة.

2 ـ 7 ـ 2 ـ إن الصلاحيات المخولة لهذه الأجهزة كانت محدودة وتقتصر على تقديم النصح والإرشاد للدول الأعضاء.

2 ـ 7 ـ 3 ـ إن أسلوب التصويت على القرارات في لجان ومجالس هذه الأجهزة غير واقعي وينطوي على تناقض واضح. فمثلا تنجح القرارات بأغلبية ثلثي الأعضاء المشاركين، ولكن لا تكون هذه القرارات ملزمة للأعضاء إلا بعد التصديق عليها من الجهات التشـــريعية في الأقطـــار المشاركة.

2 ـ 8 ـ غياب المشاركة الجماهيرية المسلحة بالوعي والروح القومية في إبرام الاتفاقيات وتنفيذها سواء عن طريق المنتخبين أو المنضمات المدنية.

ثالثا : تفعيل مقومات التكامل الزراعي العربي

بدأت الدول العربية في الواقع العملي تعاني بدرجة كبيرة ومتزايدة من الآثار السلبية الخطيرة للأوضاع العالمية، عندما وجدت كل منها نفسها منفردة في مواجهة الرياح العاتية للمنافسة العالمية والتعامل مع التكتلات الاقتصادية الكبيرة والقوية، وقد كان ذلك الأمر حافزا وعاملا أساســـيا في بعث قناعات جديدة بمسلمات قديمة حول حتمية العمل العربي الاقتصادي المشترك. ونظرا لكـــون جميع الأقطار العربية تعاني —ولو بدرجات متفاوتة- من مشكلة الأمن الغذائي، فإن تعزيز وتفعيـــل مقومات التكامل الزراعي أصبحت ضرورة حتمية في هذه المرحلة أكثر من أي وقت مضى، لاسيما في إطار تحديات العولمة والبدء في تنفيذ تحرير التجارة الدولية، وإنشاء منظمـــة التجـــارة العالميـــة. وتوجد عدة اعتبارات ومبررات لتفعيل مقومات التكامل الزراعي بين الدول العربية.

1 ـ الاعتبارات الأساسية لتعزيز العمل الزراعي العربي المشترك

لعل من بين الاعتبارات التي يمكن التأكيد عليها في سبيل تعزيز العمـــل الزراعـــي العـــربي المشترك ما يلي[1]:

---

(1) ـ المنظمة العربية للتنمية الزراعية : دراسة إمكانيات التكامل الزراعي العربي في ضوء معطيات إقامة منطقة التجارة العربية الكبرى، مرجع سبق ذكره ، ص 156، 157.

1 ـ 1 ـ التأكيد على أن قضية الزراعة والأمن الغذائي العربي تمثل أولوية قصوى كهدف أساسي تتوخاه أي صيغة للعمل التكاملي الزراعي العربي لأن الموارد الزراعية الأساسية من المنظور القطري لكل دولة عربية تتصف بالندرة، ولكن الموارد الزراعية العربية من المنظور التكاملي القومي ذات وفرة نسبية ملحوظة، وذات قدرات كبيرة على تحقيق مستويات أفضل للأمن الغذائي العربي.

1 ـ 2 ـ تفعيل أداء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، لأنها الصيغة الأكثر ملاءمة في هذه المرحلة، باعتبارها مدخلا أساسيا لتحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول العربية بصفة عامة، والتكامل الزراعي بصفة خاصة.

1 ـ 3 ـ التأكيد على مبدأ الشفافية في العمل التكاملي، لأن الشفافية أصبحت من أهم الضرورات التي تفرضها جدية العمل في إطار أي نظام للتنسيق والتعاون والتكامل.

1 ـ 4 ـ في إطار ما أصبح مطروحا على الساحتين الدولية والإقليمية من صيغ واتفاقيات للتكامل الاقتصادي، فإن أي صيغة للتكامل العربي لا يجب لها أن تكون بديلا يتعارض مع كافة تلك الصيغ، أو يؤدي إلى نوع من الانعزالية أو الانغلاق على الذات بدرجة أكبر، وإنما ينبغي لها أن تشكل إطارا للفعل الجماعي الأكثر قوة وتأثيرا لمزيد من التفاعل الكفء الذي يعظم صافي المنافع المكتسبة للمنطقة العربية أثناء التعامل مع كافة دول العالم ومناطقه وتكتلاته.

2 ـ مبررات تعزيز التكامل الزراعي العربي

نظرا لكون الأقطار العربية تعتمد في توفير معظم احتياجاتها الغذائية على السوق العالمية، وما يعنيه ذلك من احتمالات التعرض لمخاطر عديدة نتيجة لارتباط ذلك بالعلاقات السياسية وإمكانية استخدام الغذاء كسلاح للضغوطات الاقتصادية على الدول العربية لتبني اتجاهات أو سياسات معينة قد لا تتفق مع المصالح والتطلعات العربية. وبما أن محاولات التعاون والتكامل العربية في المجالات الزراعية كانت محدودة بصفة عامة، وأن الإنجازات تعتبر ضئيلة جدا قياسا إلى التطلعات، فإن تعزيز وتفعيل التكامل الزراعي العربي أصبح ضرورة حتمية خصوصا وأن مبررات ذلك في الوقت الراهن عديدة نذكر منها(1):

2 ـ 1 ـ مواجهة الآثار المترتبة على المتغيرات الاقتصادية الدولية: شهدت الساحة الدولية في بداية عقد التسعينيات قيام العديد من التكتلات الاقتصادية العالمية والتي من أهمها، قيام الاتحاد

---

(1) ـ المنظمة العربية للتنمية الزراعية : دراسة إمكانيات التكامل الزراعي العربي في ضوء معطيات إقامة منطقة التجارة العربية الكبرى، مرجع سبق ذكره ، ص 158 - 164.

الأوروبي في سنة 1993، وتكوين منطقة التجارة الحرة فيما بين الولايات المتحدة وكندا والمكسيك (NAFTA)... الخ. وبلا شك فإن ظهور هذه التكتلات الاقتصادية يؤثر بصورة مباشرة وفعالة على شروط التبادل التجاري بين الدول العربية ودول تلك التكتلات لغير صالح الدول العربية، بالإضافة إلى تقليص فرص العمل المتاحة أمام العمالة العربية في بعض الأسواق المتصلة بتلك التكتلات كأسواق أوروبا الغربية، ويضاف إلى ظهور هذه التكتلات الاقتصادية البدء في تنفيذ تحرير التجارة العالمية، وإنشاء منظمة التجارة العالمية، وهو أمر يحتاج إلى قدر كبير من التنسيق والتعاون والتكامل فيما بين الدول العربية حتى تستطيع أن تعزز من مواقفها التفاوضية على المستويات الدولية، والمنافسة في السوق العالمية

2 _ 2 _ التطور على صعيد الإصلاح الاقتصادي: بدأت معظم الدول العربية في تنفيذ سياسات التثبيت (السياسة المالية والنقدية الرامية لإصلاح الاختلالات الكلية) وبرامج التكيف الهيكلي (سياسة تحرير الأسعار، والخوصصة، وتحرير التجارة الخارجية وغيرها) لتعزيز فرص النمو على المستوى القطاعي والكلي في المدى المتوسط والطويل، وقد ترتب عن تلك السياسات تغييرات هامة مثل إعطاء القطاع الخاص دورا أكبر لممارسة النشاط الاقتصادي، والرفع التدريجي للقيود على أسعار السلع والخدمات ودعم مستلزمات الإنتاج، وبلا شك فإن تحقيق التجانس في السياسات الاقتصادية الكلية والقطاعية المقرون بالاستقرار السياسي والاقتصادي يوفر مناخا أكثر ملاءمة لإمكانية تعزيز وتفعيل التكامل الاقتصادي والزراعي العربي من خلال انسياب رؤوس الأموال وتعميق التجارة البينية بين الدول العربية.

2 _ 3 _ ضرورة الاستفادة من الموارد الزراعية غير المستغلة في الدول العربية: تشير البيانات الإحصائية إلى أن الأراضي الصالحة للزراعة في الدول العربية تقدر بنحو 198 مليون هكتار في عام 1997، في حين بلغت المساحات المزروعة نحو 53.4 مليون هكتار أي ما يتم استغلاله يمثل نحو 27% من المساحات الكلية. وتقدر المساحة الزراعية المطرية المتاحة في الوطن العربي بنحو 186.6 مليون هكتار، يستخدم منها في الوقت الراهن حوالي 34.5 مليون هكتار، أي ما نسبته 18.62% فقط.

ونظرا لكون معظم مساحات الأراضي الصالحة للزراعة تتوفر في الدول ذات الإمكانيات الأرضية الواسعة – تقدر الأراضي الصالحة للزراعة في السودان بنحو 80 مليون هكتار، يستغل منها حوالي 17 مليون هكتار، أي نحو 20% من المساحة المتاحة – والتي تفتقر لرأس المال اللازم لتخصيص الاستثمارات المطلوبة لاستغلال تلك الأراضي، فإن العمل العربي المشترك يصبح ضرورة

حتمية لاستغلال هذه الأراضي.

وتوضح كذلك البيانات الإحصائية، إن جملة الموارد المائية المتاحة في المنطقة العربية بلغت حوالي 247.7 مليار م3 سنويا، في حين أن جملة استخدامات الدول العربية كمتوسط خلال عقد التسعينيات قد بلغت حوالي 190 مليار م3 سنويا تمثل الاستخدامات الزراعية منها حوالي 89%. وتؤكد البيانات الإحصائية كذلك أن كفاءة استخدام مياه الري في الزراعة العربية تتراوح بين 33% و 50% بمتوسط قدره 38% لأن نظام الري المتبع هو الري السطحي التقليدي حيث شمل 88% من المساحات المروية مما تسبب في فقدان حوالي 91 مليار م3 من المياه سنويا، وهي تعادل في المتوسط 54% من إجمالي كمية المياه المستخدمة في الري.

ونظرا لمحدودية المياه وسوء استغلالها في الدول العربية، وبما أنها المورد الرئيسي المحدد لإمكانية إنتاج الغذاء، فإن الأمر يستدعى قدرا كبيرا من التنسيق الجماعي بين الدول العربية، وخاصة في مجالات تطوير الاستثمارات لتنمية المصادر المائية وترشيد استخدامها وصيانة وحماية الموارد المائية من التلوث، إضافة إلى العمل المشترك لاحترام المواثيق والمعاهدات الدولية والإقليمية الخاصة باستغلال مياه الأنهار المشتركة خاصة وان ما يقارب 73% من جملة الموارد المائية السطحية في المنطقة العربية يتأتى من مصادر خارج المنطقة العربية.

2 _ 4 _ تفعيل وتحرير التجارة الزراعية العربية البينية: تلعب التجارة الخارجية دورا هاما وبالغ الأثر في التنمية الزراعية باعتبارها تمثل أهم الأقطاب الرائدة التي تقود عملية التنمية وتوجهها وفق الأسس الصحيحة للتوزيع والتخصيص الامثل في استغلال الموارد، وتحقيق مستويات أعلى من الكفاءة التوزيعية للإنتاج وفق اعتبارات المزايا النسبية والقدرة التنافسية، وكذلك مستويات أعلى من الكفاءة الاقتصادية التي تستند على مستويات أفضل من التخصص واقتصاديات السعة الإنتاجية والسوقية، وبما أن التجارة البينية العربية من السلع الزراعية لا تتجاوز 10% من التجارة الكلية العربية من تلك السلع، فإنه يستلزم على الدول العربية بذل جهود كافية لتعزيز التجارة الزراعية البينية لأن الظروف والمناخ مواتي لقيام شركات عربية زراعية في مختلف المجالات الإنتاجية والخدمية والتجارية التي تدفع إلى مستويات أفضل من التكامل الزراعي العربي، ومستويات أفضل من معدلات التنمية الزراعية والأمن الغذائي العربي.

2 _ 5 _ تعزيز قدرات الإستحواذ على التكنولوجيا: تشير البيانات الإحصائية المتاحة إلى أن الدول العربية تتخلف بدرجة واضحة في مستويات إنتاجيتها عن متوسط الإنتاجية في العالم. إذ بلغت الإنتاجية الهكتارية من الحبوب في الوطن العربي نحو 1.4 طن سنة 1997، بينما بلغت في العالم

حوالي 3 طن، وفي الولايات المتحدة الأمريكية حوالي 5.3 طن، وفي الصين الشعبية حوالي 4.9 طن. وتعكس هذه الإنتاجية المستويات التكنولوجية الزراعية المطبقة سواء كان ذلك متعلقا بالآلات والمعدات أو استخدام الأصناف المحسنة أو الأسمدة أو المبيدات، ويلاحظ أنه على المستوى العربي لايزال مستوى استخدام تلك التطبيقات التكنولوجية منخفضا مقارنة بما يحدث في الدول المتقدمة. ولذلك يستلزم العمل على زيادة القدرات العربية على المستوى الوطني والمستوى الجمعي في توليد ونقل التكنولوجيات المطلوبة والمناسبة لاحتياجات التنمية الزراعية المتواصلة والمتسارعة، وتنمية قدراتها الذاتية على مواصلة الاندفاع واللحاق بالدول المتقدمة، بما ينعكس على تنمية الإنتاجية والإنتاج الكلي للغذاء والقدرة التنافسية للزراعة العربية.

ويمكن أن يتم تنفيذ توليد ونقل التكنولوجيا، وخاصة التكنولوجيا الحيوية الحديثة في مسارين متوازيين، أو في مرحلتين متتاليتين[1] :

2_5_1_ المسار الأول : توثيق الترابط بين المؤسسات البحثية والبحثية الإرشادية في الأقطار العربية. فعلى سبيل المثال، أن معظم الأقطار العربية لاتتوفر لديها القدرات الفنية اللازمة لتربية أصناف جديدة من القمح ملائمة للظروف البيئية للقطر، بل تعتمد على أقلمة أصناف مستوردة، وعلى بحوث تحديد أنسب ظروف ومعاملات الإنتاج، ومن ثم فهي لاتستفيد من الإمكانيات الكبيرة التي تتيحها تربية الأصناف محليا . ولذلك فإن تحقيق الترابط بين المؤسسات البحثية العربية يمكن أن يفيد كثيرا في تبادل التراكيب الوراثية لاختيار أنسبها، وفي تكامل القدرات العربية على إنشاء تراكيب وراثية أكثر مناسبة لظروف كل منطقة، وكذلك تبادل المعلومات الفنية الأخرى المتعلقة بالإنتاج، وتكامل الخبرات الفنية والارتقاء بمستويات التدريب. ونفس الشيء يمكن أن يطبق على المحاصيل والأنشطة الزراعية الأخرى، مثل مكافحة الآفات الزراعية، ومعاملات ما بعد الحصاد ... إلخ.

2_5_2_ المسار الثاني : ويمثل مرحلة أكثر تقدما من الترابط العربي وأكثر فعالية، ولكنه الأصعب تنفيذا، ومن ثم يمكن أن ينفذ في مرحلة تالية، ويتم من خلال إنشاء مجموعة من المراكز البحثية المتخصصة (يوجد منها الآن مركز واحد هو المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة). وهذه المراكز البحثية على الرغم من أنها ستقوم بجزء كبير من البحوث ذات الأهمية المشتركة لبعض، أو لمعظم الأقطار العربية، إلا أن جزءا كبيرا من نشاطها يجب أن ينفذ من خلال المؤسسات البحثية الوطنية، ومن ثم يجب أن تنسق هذه البرامج مع البرامج البحثية الإرشادية

---

(1) - **محمد السيد عبدالسلام** : الأمن الغذائي في الوطن العربي، مرجع سبق ذكره، ص 371، 374.

الوطنية.

كذلك ينبغي أن تكون هذه البرامج مرتبطة بالأهداف الإنتاجية، وأن تكون موجهة لحل مشاكل قائمة بالفعل تعوق التنمية الزراعية أو لتطوير تكنولوجيات ونظم إنتاج جديدة، تسهم بقوة في الارتقاء بالإنتاج الكلي والقدرات التنافسية للمنتجات الزراعية للأقطار العربية، وتفتح مجالات الاستثمار في الأنشطة الزراعية المختلفة، وتساعد على تكامل الإنتاج العربي للغذاء، ومن ثم إمكانيات أكبر لتبادل السلع الغذائية فيما بين الأقطار العربية، ودرجة أكبر من الاكتفاء الذاتي الجماعي والأمن الغذائي.

وسوف تحتاج جهود تعزيز القدرات العربية على الاستحواذ على التكنولوجيا – وخاصة المسار الثاني – إلى قدر ملحوظ من التمويل، قد يكون من المعقول والمقبول توفيره من خلال فرض ضريبة على واردات الأقطار العربية من الغذاء، من خارج الدول العربية لأنها تسعى جاهدة للسيطرة على حجم هذه الواردات، خصوصا إذا كان الاستحواذ على التكنولوجيا سوف يؤدي إلى زيادة الإنتاج المحلي، ومن ثم تضييق الفجوة الغذائية.

3 ـ القضايا الهامة والأساسية في تعزيز التكامل الزراعي العربي

تتمثل القضايا الأساسية التي يمكن التركيز عليها في مجال تعزيز وتفعيل التكامل الزراعي بين الدول العربية في الآتي[1] :

3 ـ 1 ـ تنسيق السياسات الزراعية : يمكن أن تتحدد السياسات الزراعية العربية التي تساعد في تنمية التبادل التجاري الزراعي وتدعيم التكامل الاقتصادي العربي في الآتي :

3 ـ 1 ـ 1 ـ تشجيع الهيئات العربية التي تعمل على استغلال وتخصيص الموارد الذاتية المتاحة في الدول العربية وفق الصيغة التكاملية على النحو الذي يفتح آفاقا أوسع لإنتاج الفوائض وتبادلها بين الدول العربية.

3 ـ 1 ـ 2 ـ الاهتمام بإجراء الدراسات التسويقية وتوفيرها لكل القطاعات المرتبطة بعمليات التبادل التجاري البيني بمافيها وحدات القطاع الخاص العاملة في مجال التجارة الخارجية.

---

(1) ـ المنظمة العربية للتنمية الزراعية: دراسة إمكانيات التكامل الزراعي العربي في ضوء معطيات إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، مرجع سبق ذكره، ص 164، 168.

3 ـ 1 ـ 3 ـ تنمية وتطوير الهياكل التحتية الضرورية لقيام وتوسيع نطاق التبادل التجاري البيني العربي، ويشمل ذلك الاتصالات والنقل والموانئ وروابط النقل البحرية والجوية وشبكة الطرق البرية الدولية العابرة للمنطقة العربية وغيرها في إطار توفير عناصر وبنيات تحسين كفاءة التجارة العربية الخارجية في المنتجات الزراعية وغير الزراعية.

3 ـ 1 ـ 4 ـ تشجيع الإعلام التسويقي لمنتجات الدول العربية فيما بينها .

3 ـ 1 ـ 5 ـ التأكيد على أهمية تنميط وتماثل مواصفات ومعايير الجودة والرقابة والسلامة الصحية للمنتجات العربية، مع مراعاة الاختلاف بين الأسواق فيما يتعلق بالأنماط الغذائية ونوعية السلع وتفضيلات المستهلكين، على أن يتم ذلك في الإطار العام لمواصفات الجودة العالمية.

3 ـ 1 ـ 6 ـ توجيه ودعم قدرات الصناديق والمؤسسات التمويلية العربية القطرية والإقليمية لتخصيص تمويل أكبر لدفع الأنشطة والمشروعات التي تعزز وتفعل التكامل التجاري بين الدول العربية.

3 ـ 2 ـ تخصيص استغلال الموارد الزراعية من منظور عربي متكامل وفقا لاعتبارات الكفاءة والاستدامة لاشك في أن إجراء دراسة شاملة ومتعمقة في مجال توجيه وتوزيع الإنتاج الزراعي وتعديل أنماط استغلال الموارد الزراعية على المستوى القطري والقومي وفق اعتبارات المزايا النسبية والتوليف الأمثل لهذه الموارد، يمكن أن تسفر عن المشروعات والأنشطة ذات الكفاءة العالية والقدرة التنافسية الكبيرة في كل دولة، وبخاصة الأنشطة التي تتناسب مع البيئة والمعطيات المواردية. ويستلزم أن ينسحب المبدأ ذاته في تخصيص استغلال الموارد على المشروعات والأنشطة غير الزراعية التي تخدم قطاع الإنتاج الزراعي وترتبط به أو تعتمد عليه، مثل الأنشطة التصنيعية والتسويقية، سواء للمدخلات الزراعية ومستلزماتها أو لمراحل ما بعد الحصاد حتى وصول المنتجات الزراعية النهائية إلى المستهلكين المحليين أو في الأسواق الخارجية.

ومن الأهمية البالغة أيضا أن يتسع مفهوم الكفاءة والمزايا التنافسية ليمتد إلى مختلف الأنشطة في كافة القطاعات الاقتصادية، لأن الموارد الرأسمالية والمياه وإلى حد ما الموارد الأرضية تخضع للتنافس في الاستخدام بين عديد من الأنشطة والمشروعات الزراعية وغير الزراعية.

3 ـ 3 ـ توفير الظروف المناسبة للتمويل والاستثمار في القطاع الزراعي

يعتبر المال مطلبا أساسيا لأي تنمية، والتنمية الزراعية ليست استثناءا، فهي تتطلب المال

للأسباب التالية[1] :

3 ـ 3 ـ 1 ـ تمويل المزارعين والأنشطة الزراعية الإنتاجية من خلال المؤسسات التمويلية الوطنية.

3 ـ 3 ـ 2 ـ تمويل مشروعات البنية الأساسية ، مثل مشروعات الري الكبيرة واستصلاح واستزراع الأراضي وشق الطرق، أو المشروعات التنموية ذات الضرورة الوطنية، مثل تنمية منطقة معينة أو إقامة مشروع إنتاجي معين، والتي تقوم بها عادة الحكومات ولكنها كثيرا ما تحتاج إلى العون الأجنبي سواء من مؤسسات التمويل الدولية أو غيرها.

3 ـ 3 ـ 3 ـ الاستثمار المباشر في المشروعات الزراعية المختلفة، لأن المتغيرات العالمية والإقليمية والمحلية أصبحت تحبذ التوجه نحو الاستثمار المباشر. والمشاركة بين الأقطار العربية بالاستثمار في المشروعات الزراعية المربحة، لاشك أنها أفضل كثيرا في تحقيق التنمية الزراعية من تقديم التمويل أو المعونة من قطر لقطر آخر. وعلى سبيل المثال، تعتمد معظم الأقطار العربية المنتجة للبطاطس على استيراد جانب كبير من تقاوي البطاطس ــ بأسعار أعلى كثيرا من أسعار البطاطس العادية ــ من خارج الأقطار العربية لعدم ملاءمة ظروفها المناخية، مع وجود هذه الظروف المناخية الملائمة في مناطق معينة في أقطار عربية أخرى مثل العراق والمغرب واليمن. ومن ثم فإن إقامة مشروع استثماري مربح يمكن أن يحقق فوائد جمة لعدد كبير من الأقطار العربية، سواء تلك المشاركة بالتمويل أو المنتجة للتقاوي أو المستخدمة لها.

ونظرا لكون المنظمة العربية للتنمية الزراعية قامت بإعداد استراتيجية ومشاريع برامج للأمن الغذائي العربي، فإن الاقتراح بإنشاء صندوق للتنمية الزراعية يمكن أن يكون رافدا جديدا يتكامل مع مؤسسات التمويل القائمة للإسراع بوتائر التنمية الزراعية وسبل تحقيق الأمن الغذائي العربي. ويتمثل الهدف الأساسي لهذا الصندوق في تعبئة الموارد المالية لتمويل مشروعات وبرامج الأمن الغذائي العربي، مع التركيز على إنتاج السلع الزراعية الغذائية وخاصة الحبوب، والسلع الوسيطة التي تساعد على الإنتاج الزراعي، وتمويل الدراسات الفنية ودراسات الجدوى لمشروعات إنتاج الغذاء.

---

(1) ـ **محمد السيد عبدالسلام** : الأمن الغذائي للوطن العربي، مرجع سبق ذكره، ص 374، 376.

الخاتمة

واجهت الجزائر أثناء مسيرتها التنموية، وتحقيق تقدمها الاقتصادي والاجتماعي صعوبات ومشاكل عديدة في شتى النواحي السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، غير أن مشكلة الغذاء تعتبر من أهم المشكلات لكونها تشكل تحديا خطيرا للاقتصاد الجزائري ، وترتبط ارتباطا وثيقا بحياة الإنسان الجزائري وأمنه واستقراره، إضافة إلى أن القضاء على هذه المشكلة أو على الأقل التقليل من حدتها يعد انطلاقة حتمية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولمواجهة هذه المشكلة الخطيرة قامت السلطة بإعداد وتطبيق عدة مخططات وبرامج وسياسات كانت تهدف إلى تطوير القطاع الزراعي وتحقيق مستويات ملائمة من الأمن الغذائي، غير أن هذه السياسات والبرامج لم تأت بثمارها المنتظرة، بل ساهمت أحيانا في تعميق المشكلة الغذائية. واستهدفت هذه الدراسة تسليط الضوء على طبيعة المشكلة الغذائية، وأسبابها، واستراتيجية علاجها.

وفيما يلي أهم النتائج والتوصيات المستخلصة من الدراسة :

أولا : النتائج

1 ـ إن تاريخ الإنسانية مليء بحوادث المجاعات التي كانت تصيب دولا، أو مناطق أكثر تحسسا وتأثرا بسنوات الجفاف. ولكن الجوع وأزمة الغذاء (الفجوة التغذوية) استفحلت في العقود الأخيرة، حيث أصبحت ظاهرة عامة، ومستمرة تعاني منها دول كثيرة، وأعداد هائلة من السكان، وتؤدي بحياة الكثيرين، وخاصة الأطفال. وعموما هناك نحو مليار نسمة في العالم يعانون من نقص الغذاء، وسوء التغذية، وحوالي 200 مليون نسمة تعاني من حالات الجوع. والغريب في الأمر، يحدث كل هذا في ظل الارتفاع الملحوظ في الإنتاج الزراعي الغذائي العالمي، والمخزون الاستراتيجي العالمي (21% من الاستهلاك العالمي للحبوب).

2 ـ تعاني أغلب الدول النامية، وخاصة الغربية من مشكلة غذائية (فجوة غذائية) حادة، يكمن جوهرها في قصور معدل نمو الإنتاج الزراعي الغذائي، وخاصة المواد الغذائية الأساسية ومنها الحبوب عن معدل نمو الطلب على الغذاء، وزيادة الاعتماد على الخارج في تغطية الاحتياجات من المواد الغذائية الاستراتيجية. غير أن مازاد المشكلة خطورة وأضفى عليها بعدا

أعمق هو تركز فائض الغذاء، وخاصة الحبوب بيد عدد قليل من الدول المتقدمة ذات القدرة الاقتصادية الكبيرة، والنفوذ السياسي القوي في العالم، كالولايات المتحدة الأمريكية (ممثلة في الشركات متعددة الجنسيات)، مما جعل أمره يخضع لتأثير أي تغيير في السياسات التي تتبعها هذه الدول ، أو بسبب سوء العوامل المناخية.

3 ـ تبنت دول نامية عديدة منذ تحررها، وخاصة في عقدي الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين نماذج للتنمية تعطي الأولوية للصناعة، وسكان الحضر، اعتقادا بأن الصناعة هي القطاع الذي يحقق التنمية الاقتصادية (وبالتالي احتواء المشكلة الغذائية)، في حين أهملت الزراعة في إطارها المحلي، أو الإقليمي سواء من حيث نسبة النفقات الاستثمارية المخصصة لها، أو من حيث سياسات تسعير المنتجات الزراعية والغذائية، أو من حيث توفير الخدمات الاجتماعية والتربوية والصحية في القرى والمناطق الريفية. فلم تكن نتيجة ذلك تفاقم مشكلة الغذاء فحسب، بل أيضا زيادة المديونية الخارجية والتبعية للخارج.

4 ـ يمثل نمط توزيع الدخل في أي مجتمع مؤشرا هاما من مؤشرات الأوضاع المعيشية النسبية لفئات المجتمع المختلفة. فكل من الصين والهند قد حققتا الاكتفاء الذاتي في معظم المنتجات الغذائية بفعل ارتفاع الإنتاجية، غير أنه في الهند يعاني مئات الملايين من السكان من نقص الغذاء وسوء التغذية (لايتجاوز متوسط ما يحصل عليه الفرد من أغذية الطاقة نحو ألفي سعر حراري، وتسعة وعشرون غراما من البروتين في اليوم) بسبب سوء توزيع الدخل أساسا، ولكن الأمر خلاف ذلك في الصين لأنها تعطي أهمية للعدالة الاجتماعية من خلال تبنيها للنظام الاشتراكي.

5 ـ يتوقع كل من خبراء منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير أن مشكلة الغذاء في الدول النامية ستكون أكثر حدة في المستقبل إذا ما استمرت الظروف على ما هي عليه، وخاصة عند التحرير الكامل للتجارة الخارجية بفعل تطبيق النظام العالمي الجديد للتجارة الدولية، لأن العديد من الدول النامية تعتمد بنسبة كبيرة على الواردات الغذائية في تغطية احتياجاتها الغذائية، والتي سترتفع أسعارها في السوق العالمية بسبب خفض الدعم الزراعي، وخاصة في دول الاتحاد الأوروبي.

6 ـ تواجه الجزائر في الوقت الراهن مشكلة غذائية حادة تتحدد ملامحها في تزايد الاعتماد على الخارج في تغطية الاحتياجات الغذائية الكلية بسبب قصور الإنتاج الزراعي الوطني عن مواجهة تطور الاستهلاك الغذائي للسكان، وكذلك ارتفاع نسبة عدد السكان الفقراء الذين يعانون من نقص الغذاء وسوء التغذية. ويمكن أن تزداد الوضعية خطورة بسبب أي تدهور في

عائدات المحروقات بفعل انخفاض الأسعار وحجم الطلب، ذلك لأن صادرات المحروقات تشكل معظم صادرات الجزائر، حيث تراوحت حصة مساهمتها ما بين 93.4% و 97.2% خلال الفترة 1991 – 2001.

7 ـ اتصف الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني في الجزائر بصفة عامة، ومحاصيل البقول الجافة والحبوب على وجه الخصوص بالتذبذب من سنة لأخرى، فعلى سبيل المثال انخفض إنتاج الحبوب من حوالي 49 مليون قنطار سنة 1996 إلى 8.7 مليون قنطار سنة 1997. ولاتزال إنتاجية الهكتار من البقول الجافة والحبوب والخضر في الجزائر منخفضة (رغم تحسنها في السنوات الأخيرة) مقارنة بإنتاجية بعض الدول العربية، مثل مصر، وسورية، والمغرب، وتونس.

8 ـ عرفت واردات الجزائر من المواد الغذائية تطورا كبيرا ومستمرا من حيث الكمية والقيمة بسبب ثبات أو انخفاض الإنتاج الزراعي من جهة، وارتفاع الطلب على المواد الغذائية بفعل الزيادة السكانية وتحسن متوسط الدخل الفردي خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات من جهة أخرى.

9 ـ تعود المشكلة الغذائية في الجزائر بدرجة أساسية إلى قصور الإنتاج الزراعي الوطني عن مواجهة تطور الاستهلاك الغذائي للسكان، ومن ثم فإن مسببات هذه المشكلة ترجع إلى المعوقات التي يواجهها الإنتاج الزراعي، وكذلك الأسباب التي تؤدي إلى ارتفاع الطلب على الغذاء.

10 ـ سمحت السياسة الاجتماعية المطبقة في الجزائر، ودعم أسعار المواد الغذائية (الدقيق، الخبز، الخضر الجافة، الحليب ومشتقاته، السكر، الزيوت والمواد الدسمة ...) خاصة للمستهلك بالوصول إلى مستويات استهلاك وحماية اجتماعية مقبولة، وتحسن كمي ونوعي للوجبة الغذائية. ولكن أدت الإصلاحات الاقتصادية، وتدابير تحرير الأسعار ورفع الدعم المالي عن السلع والخدمات خاصة إلى انخفاض القدرة الشرائية، واستفحال ظاهرة البطالة، وارتفاع نسبة عدد السكان الفقراء الذين يعانون من نقص الغذاء وسوء التغذية، وفي المقابل ارتفع مستوى الاستهلاك للفئات الميسورة التي جمعت ثروات ضخمة بفعل سياسات الانفتاح والإصلاحات الاقتصادية، وما صاحبها من نمو للعديد من الأنشطة التجارية والخدمية الطفيلية، واستفحال ظاهرة الفساد والرشوة في جميع دواليب السلطة الجزائرية.

11 ـ ساهم غموض وعدم استقرار نظام الملكية الزراعية (مزارع التسيير الذاتي، التعاونيات الزراعية للمجاهدين، تعاونيات الثورة الزراعية، المزارع الفلاحية الاشتراكية،

المستثمرات الفلاحية الجماعية والفردية) بشكل فعال في ضعف وانخفاض الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني.

12 ـ تعد سياسة الدولة في مجال الاستثمار مسؤولة عن قصور الإنتاج الزراعي، وذلك من خلال ضعف الاعتمادات المالية المخصصة للقطاع الزراعي، إضافة إلى أن المنجز منها ماليا وماديا كان منخفضا، وخاصة خلال الفترة ما قبل سنة 2000.

13 ـ عرف نظام تسويق المنتجات الزراعية في الجزائر منذ الاستقلال العديد من الإجراءات التنظيمية التي كانت تهدف إلى رفع مستوى الإنتاج الزراعي، وضمان حد أدنى لدخل المنتجين الزراعيين، وحماية القدرة الشرائية للمستهلكين خاصة. غير أن التغييرات المتسارعة، وغير الشاملة في أسلوب تسويق المنتجات الزراعية، وخاصة الفواكه والخضر، واقتصار تنظيم تحديد الأسعار على الحبوب، وجميع المنتجات الزراعية غير الحيوانية (باستثناء الحليب) على القطاع الزراعي العام، ثم اقتصار تحديد الأسعار منذ سنة 1982 على الحبوب والبقول الجافة فقط ترتيب عنها آثار سلبية على الإنتاج الزراعي .

14 ـ عانى القطاع الزراعي في الجزائر وخاصة خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات من نقص في الأيدي العاملة الزراعية المؤهلة، وفي الإطارات الفنية من مهندسين وتقنيين زراعيين ذوي كفاءة مرتبطين بالأرض ساهرين على تطوير الإنتاج الزراعي ورفع مردوديته.

15 ـ رغم الدور الكبير لمستلزمات الإنتاج الزراعي في ارتفاع مستوى الإنتاجية الزراعية وطاقة الإنتاج الزراعي، فإن استعمالها في الجزائر مازال دون المستوى المطلوب مقارنة بالاحتياجات الفعلية من جهة، والدول المتقدمة من جهة أخرى. وتشمل مستلزمات الإنتاج الزراعي التي يظهر القصور في استخدامها بصفة أساسية كل من البذور المحسنة، والأسمدة والمبيدات الكيماوية، والآلات الزراعية.

16 ـ يعتبر تخطيط وإجراء الأبحاث الزراعية في الدول النامية ذو أهمية بالغة، وخاصة في تلك البلدان التي تسعى جاهدة إلى رفع أخطار المشكلة الغذائية، وزيادة معدل التنمية الزراعية، غير أن البحث العلمي في الجزائر بصورة عامة والزراعي خاصة لازال في طور تكوين الباحثين.

ثانيا : التوصيات

1 ـ لتخفيف حدة المشكلة الغذائية في العالم، وتفادي خطر المجاعة في الدول النامية مستقبلا، يجب على كل دول العالم ، وخاصة الدول النامية التي تعاني من هاته المشكلة التنسيق

والتعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية لاتخاذ التدابير والإجراءات الكفيلة بتحقيق ما يلي :

1 ـ 1 ـ مساعدة الدول النامية منخفضة الدخل على تنمية القطاع الزراعي، وتحسين الإنتاج الزراعي النباتي والحيواني بصفة عامة، والمواد الغذائية الأساسية على الخصوص.

1 ـ 2 ـ المساهمة في خلق البيئة السياسة والاجتماعية والاقتصادية المواتية التي يسودها السلام والاستقرار لتمكين الدول النامية من إعطاء أولوية كافية للأمن الغذائي واستئصال الفقر.

1 ـ 3 ـ توجيه السياسات المتعلقة بالتجارة الدولية في مجال السلع الزراعية والغذائية إلى تعزيز الأمن الغذائي في العالم .

1 ـ 4 ـ إنشاء صندوق خاص لمعالجة أو التخفيف من حدة المشكلة التغذوية في العالم.

1 ـ 5 ـ بناء مخزون استراتيجي من الحبوب على مستوى القارات، بل المناطق التي تعاني من الجوع والفقر.

2 ـ لتفادي التحديات والمخاطر المترتب عن مشكلتي الفجوة الغذائية والتغذوية في الجزائر، وتحقيق الأمن الغذائي للسكان مستقبلا يجب إعادة الاعتبار للقطاع الزراعي ضمن السياسة الاقتصادية، ومنح الأولوية لتحسين وتكثيف الإنتاج الزراعي الغذائي، وخاصة الحبوب ، البقول الجافة، والحليب، والأعلاف، واللحوم البيضاء والحمراء، والأسماك، وتخصيصها بما تستحق من موارد وجهود إنمائية خصوصا وأن الموارد الزراعية تسمح بذلك. ويعتبر ذلك هو المدخل الصحيح لتفادي مخاطر التبعية الغذائية، والتغلب على الارتفاع المتوقع في الأسعار العالمية وبالتالي تكاليف استيراد المواد الغذائية، والاستعداد لمرحلة ما بعد البترول والغاز التي لا يمكن الاستمرار في الاعتماد عليها لتمويل الواردات والتنمية.

3 ـ زيادة المساحات المزروعة سنويا من محاصيل الحبوب، والبقول الجافة، والأعلاف، واتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة لتحسين معدلات إنتاجها. ويتم هذا التحسين باللجوء إلى عدة وسائل كاختيار التربة المناسبة، وإعداد الأرض للزراعة إعدادا جيدا، والزراعة في المواعيد الأكثر ملاءمة، وإنتاج أصناف جديدة أعلى محصولا وأكثر مقاومة للأمراض بواسطة الانتخاب والتهجين، وإضافة الأسمدة الكيماوية بالمقادير المطلوبة، إتباع الدورة الزراعية الثلاثية أو الرباعية، وتوسيع المساحات المروية ... إلخ.

4 ـ تحسين السلالات الحيوانية من خلال التهجين بين السلالات المحلية والسلالات الأجنبية العالية الإنتاج، وانتخاب سلالات من نسلها مرتفعة الإنتاجية وملائمة للظروف المحلية.

5 ـ تحسين ظروف معيشة الحيوان من خلال توفير الغذاء المناسب والمتوازن على مدار العام، والماء النظيف، والمكان الملائم، والرعاية الصحية الكاملة لأن الحيوان يتعرض للأوبئة والأمراض والطفيليات التي تقلل من إنتاجيته، وفي كثير من الأحيان تقضي عليه.

6 ـ لتغطية مختلف الاحتياجات من المياه في المستقبل يستلزم أن تبذل جهودا معتبرة لتحقيق إنجازات جديدة في مجالات المياه، وصيانة شبكات نقل وتوزيع المياه، وترشيد استخدام المياه عن طريق استعمال أساليب الري الحقلي الحديثة ، مثل الري بالرش، والري بالتنقيط، والري بالأنابيب البوابية.

7 ـ فيما يتعلق بالملكية الزراعية نقترح التالي :

7 ـ 1 ـ تسوية أوضاع الفلاحين الذين يملكون الأرض عن طريق الحيازة بمنحهم عقود الملكية لتسهيل التعامل مع المؤسسات الخدمية، وخاصة البنوك التي تشترط عقود الملكية كضمان عند منح القروض للفلاحين.

7 ـ 2 ـ أن تتكفل الدولة باستصلاح الأراضي، وتوزيعها على الأشخاص الذين تتوفر فيهم شروط خدمة الأرض، على أن تمنح الأولوية في ذلك لأبناء المنطقة .

7 ـ 3 ـ سحب عقود ملكية الأرض من الفلاحين الذين تخلوا أو تهاونوا عن خدمة الأرض الممنوحة لهم في إطار الإستصلاح.

8 ـ دعم إنشاء المؤسسات الخدمية في مختلف المجالات، وعلى مستوى كل جهات الوطن، وتحديثها بصورة متواصلة لكي تؤدي واجباتها على خير وجه، وبتوافق مع روح العصر، مع منح الأولوية للبحث العلمي والإرشاد الزراعي.

9 ـ ضرورة تبني سياسة تنموية ريفية، تهدف على تقليص التفاوت الواضح بين الريف والمدينة، مع التركيز على إنشاء البنى التحتية وتوفير المرافق والخدمات الأساسية، وإعطاء الأولوية للمناطق الأكثر حرمانا، وبالتالي الأكثر حاجة.

10 ـ ضرورة العمل على تبني سياسة سكانية تقوم على تحويل الزيادة السكانية على مصدر قوة، عن طريق تحسين استثمارها وتنمية قدراتها وتوظيفها لصالح دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

11 ـ تكوين مخزون طوارئ إستراتيجي من المواد الغذائية الأساسية (وخاصة القمح)

يغطي احتياجات ستة أشهر على الأقل، نظرا لأهمية هذا المخزون في تنظيم واستقرار المتاح للاستهلاك، وضمان وصوله إلى الفئات السكانية الأكثر تعرضا لمشاكل الفقر والتغذية، كما أنه يساعد على تفادي التقلبات الحادة في الأسواق العالمية بسبب الظروف الطارئة.

12 ـ اتخاذ التدابير والإجراءات الكفيلة بترشيد استهلاك المواد الغذائية لكافة السكان، وخاصة الفئات الميسورة بغية تقليص الفجوة الغذائية من جهة، وتحسين المستوى الاستهلاكي للفئات المحرومة ومحدودة الدخل بهدف تقليص الفجوة التغذوية من جهة أخرى .ويتم ترشيد الاستهلاك للفئات الميسورة من خلال : امتصاص جانب من القدرة الشرائية المتاحة لها، ووضع قيود على استيراد السلع الغذائية الكمالية.

13 ـ تعزيز وتفعيل مقومات التكامل الزراعي مع البلدان العربية، لأن الموارد الزراعية العربية من المنظور التكاملي القومي ذات وفرة نسبية ملحوظة، وذات قدرات كبيرة على تحقيق مستويات أفضل للأمن الغذائي العربي.

Résume

A l`instar des pays sous développés l`Algérie travers des situations difficultueuses dont l`intensité s`accélère de plus en plus. Parmi ces dérnières figure la problématique alimentaire. Celle-ci demeure parmi les questions cruciales qui vulnérabilisent son développement et qui à la longue peuvent rendre CADUC les éfforts en matière de sécurité alimentaire. Les pays détendeurs de capitaux et de savoir-faire utilisent cette donnée comme arme pour faire obdiguer les pays pauvres et leur imposer leur hégémonie sous prétexte de la lutte antiterroriste et la défense des droits de l'homme et de faire régner et l'autre démocratique Afin d'examiner cette question en algèrie, il a fallu poser les interrogations suivantes :

- Quelle est la nature de la question alimentaire ?
- Quelles sont les causes ?
- Comment parvenir à solutionner ce problème ?

Afin d'y répondre, nous avons opté pour un cheminement comprenant trois hypothèses de base :

1- Le déséquilibre entre l'offre et la demande et l'augmentation de la proportion des sous-alimentes en Algérie constitue en somme la première hypothèse.

2- La seconde se rapporte aux causes qui ont concurru a' l'apparition de la crise alimentaire

3- Quant a' la troisième hypothèse elle s'articule autour des moyens qu'il faut déployer pour palier les insuffisances alimentaires en suivant en outre une politique agricole cohérente en mesure de rétablir les équilibres tant covoités en matière de couverture des besoins locaux des résidences.

Aprés étude et analyse, plusieurs constats ont pu entre mis au point :

1 - la question alimentaire demeure tributaire des aléas climatiques du problème du foncier et de la faiblesse des investissements financiers alloués au secteur agricole, comme elle s'apparente intimiment liée à un manque d'encadrement technique approprié considère comme élément essentiel de productivité.

2 - Les reformes économiques et les programmes d'ajustement structurel et la mise à niveau ont contribué à' l'aggravation de la pauvreté des populations.

3 - La lutte contre cette dépendance alimentaire appelle à revoir la place du sécteur agricole au sein de la politique économique, et à fournir des éfforts considérables dans le domaine de l'eau et la maintenance des réseaux de distribution de l'eau, tout en introduisant de nouvelles techniques d'irrigation.

4 - Une assistance alimentaire demeure fondamentale pour les classes deshéritées tout comme la constitution de réserves alimentaires stratégiques des produits alimentaires de base surtout le blé pour couvrir la consommation de six mois au moins pour éviter les aléas aigus du marché mondiale.

Mots clés : problème alimentaire- sécurité alimentaire – problème de Sécurité alimentaire - déficit alimentaire – déficit Nutritionnél – dépendance alimentaire – production agricole – productivité – importation – exportation – Modéle alimetaire.

ملخص

تعاني الدول النامية بما فيها الجزائر في الوقت الراهن من أزمات عديدة أخذت بالتفاقم مع الزمن، ومشكلة الغذاء واحدة من أهم هذه الأزمات. ويزيد هذه المشكلة تعقيدا تحرير أسعار المنتجات الزراعية ومستلزمات الإنتاج الزراعي الذي سيترتب عنه زيادة أعباء أكبر من جراء هذا الارتفاع في أسعار عناصر الإنتاج الزراعي، وأسعار المنتجات الغذائية المستوردة (الحبوب، الحليب ومشتقاته ... الخ) بفعل خفض الدعم الزراعي في الدول المصدرة للمنتجات الغذائية. وكذلك إمكانية استخدام الدول المتقدمة للفوائض الغذائية كسلاح لفرض هيمنتها على الدول المتخلفة بحجة محاربة الإرهاب، وحقوق الإنسان، ونشر قيم الديمقراطية.

وللتعمق في دراسة هذه المشكلة بالنسبة لحالة الجزائر تم طرح الإشكالية التالية : ما هي طبيعة المشكلة الغذائية في الجزائر ؟، وما هي أسبابها ؟، وكيف يمكن معالجتها ؟.

وللإجابة على التساؤلات السابقة، وضع الباحث عدة فرضيات أهمها :

الفرضية الأولى : تتحدد ملامح المشكلة الغذائية في الجزائر من خلال عدد من المؤشرات، أهمها أن معظم المواد الغذائية الإستراتيجية تعاني من وجود فجوة كبيرة بين الإنتاج، والاحتياجات الغذائية الكلية. وكذلك ارتفاع عدد السكان الذين يعانون من نقص الغذاء وسوء التغذية.

الفرضية الثانية : تفاعلت مجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في نشوء واستفحال مشكلتي الفجوة الغذائية والتغذوية في الجزائر.

الفرضية الثالثة : يتطلب توفير الأمن الغذائي للسكان في المستقبل إعداد سياسة زراعية ناجعة تمكن من الاستغلال الأمثل للامكانات المادية والمالية والبشرية المتوفرة على مستوى البلد.

وبعد الدراسة والتحليل لمختلف عناصر البحث تم التوصل إلى النتائج والتوصيات التالية :

1 ــ اتصف الإنتاج الزراعي في الجزائر بصفة عامة، ومحاصيل البقول الجافة والحبوب على وجه الخصوص بالثبات والتذبذب من سنة لأخرى بفعل عدة أسباب منها : شح الأمطار المتساقطة وتذبذبها، عدم وضوح واستقرار نظام الملكية الزراعية، ضعف الاعتمادات المالية المخصصة للقطاع الزراعي، التغييرات المتسارعة وغير الشاملة لأسلوب تسويق المنتجات الزراعية، نقص الأيدي العاملة الماهرة والإطارات الفنية من مهندسين وتقنيين زراعيين المرتبطين بالأرض والساهرين على تطوير الإنتاج الزراعي ورفع مردوديته .

2 ــ ارتفاع نسبة عدد السكان الفقراء الذين يعانون من نقص الغذاء وسوء التغذية بسبب الإصلاحات الاقتصادية، وتطبيق برنامجي الاستقرار والتصحيح الهيكلي بصفة عامة، وتدابير تحرير الأسعار ورفع الدعم المالي عن السلع والخدمات على وجه الخصوص.

3 ــ لتفادي مخاطر المشكلة الغذائية (التبعية الغذائية خاصة) يجب إعادة الاعتبار للقطاع الزراعي ضمن السياسة الاقتصادية ومنح الأولوية لتحسين وتكثيف المنتجات الزراعية الأساسية، وبذل جهود معتبرة لتحقيق إنجازات جديدة في مجال المياه، وصيانة شبكات نقل وتوزيع المياه، وترشيد استعمالها باستخدام أساليب الري الحقلي الحديثة .

4 ــ وللتقليص من حدة الفجوة التغذوية يجب مساعدة المحرومين وذوي الدخل المحدود على رفع مستوى استهلاكهم من المواد الغذائية، وتكوين مخزون طوارئ إستراتيجي من المواد الغذائية الأساسية (القمح خاصة) يغطي احتياجات ستة أشهرة على الأقل لتفادي التقلبات الحادة والطارئة في السوق العالمية.

هذا باختصار ما تناولته الرسالة ، وآمل أن تكون في مستوى الدرجة العلمية المعدة من أجلها .

الكلمات المفتاحية :

المشكلة الغذائية، الأمن الغذائي، مشكلة الأمن الغذائي، الفجوة الغذائية، الفجوة التغذوية، التبعية الغذائية، الإنتاج الزراعي، الإنتاجية، الواردات، الصادرات.

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنـوان الجـــدول	الصفحة
01	ـ تطور الإنتاج وصافي التجارة الخارجية من الحبوب في العالم	09
02	ـ تطور نسب الاكتفاء الذاتي لأهم المجموعات السلعية الغذائية في	09
03	الدول العربية	14
04	ـ العناصر الغذائية الضرورية للإنسان والحيوانات الراقية	16
	ـ الاحتياجات اليومية من العناصر الغذائية الموصي بها من قبل لجنة	19
05	خبراء التغذية التابعة لمنظمتي الصحة والأغذية والزراعة الدوليتين	23
06	ـ المعونـات الغذائيـة العالميـة	26
07	ـ تطور عدد السكان في العالم حسب القارات	
08	ـ متوسط إنتاجية الحبوب في الوطن العربي خلال الفترة 1974 -	
09	1989	
10	ـ تطور متوسط إنتاج الفرد من الحبوب خلال الفترة 1979 - 1992	
	ـ الاستثمارات في الوطن العربي بالأسعار الجارية خلال الفترة 1970	
11	– 1986	
	ـ تطور المساحة والإنتاج والإنتاجية من الحبوب في الجزائر خلال	
12	الفـــــــــترة 2002/1970	
	ـ تطور المساحة والإنتاج والإنتاجية من البقول الجافة في الجزائر	
13	خلال الفترة 2002/1970	
14	ـ تطور المساحة والإنتاج والإنتاجية من المحاصيل الصناعية في	
	الجزائر خلال الفترة 2002/1970	
15	ـ تطور المساحة والإنتاج والإنتاجية من الخضر في الجزائر خلال	
16	الفترة 2002/1970	
17	ـ تطور المساحة والإنتاج والإنتاجية من الباطس والطماطم والبصل	
18	والشمام والبطيخ في الجزائر خلال الفترة 2002/1970	
	ـ تطور المساحة والإنتاج والإنتاجية من الموالح في الجزائر خلال	
19	الفترة 2002/1970	
20	ـ تطور المساحة والإنتاج والإنتاجية من العنب في الجزائر خلال	
	الفترة 2002/1970	
21	ـ تطور المساحة والإنتاج والإنتاجية من التمور في الجزائر خلال	
22	الفترة 2002/1970	
23	ـ تطور المساحة والإنتاج والإنتاجية من الزيتون في الجزائر خلال	
24	الفـــــــــترة 2002/1970	
25	ـ تطور المساحة والإنتاج والإنتاجية من التين في الجزائر خلال الفترة	
26	2002/1970	
27	ـ تطور المساحة والإنتاج والإنتاجية من الفواكه ذات الحبيبات والنواة	

	في الجزائـــر خلال الفترة 2002/1970 ـ تطور عدد المواشي في الجزائر خلال الفترة 1999/1970 ـ تطور إنتاج اللحوم الحمراء في الجزائر خلال الفترة 1999/1970 ـ تطور إنتاج لحوم الدجاج في الجزائر خلال الفترة 2000/1968 ـ تطور إنتاج الصيد البحري في الجزائر خلال الفترة 1999/1970 ـ تطور الحليب في الجزائر في الجزائر خلال الفترة 2002/1968 ـ تطور إنتاج بيض المائدة في الجزائر خلال الفترة 2002/1968 ـ تطور واردات الجزائر من الحبوب خلال الفترة 2001/1970	

رقم الجدول	عنـوان الجـــدول	الصفحة
28	ـ تطور واردات الجزائر من البقول الجافة خلال الفترة 2001/1970	
29	ــ تطـور واردات البطـاطس والحليـب ومشـتقاته والسـكر ومنتجاتـه	
	والقهـوة والشـــاي والتبـغ والفواكـه فـي الجزائـرخلال الفتـرة	
30	2001/1970	
	ــ تطـور متوسـط واردات المنتجـات الغذائيـة بالنسـبة للسـاكن فـي	
31	الجزائرخلال الفـترة 1989/1970	
	ـ تطور قيمة واردات المواد الغذائية والمشروبات والتبغ في الجزائر	
32	خلال الفـــترة 2001/1970	
	ـ تطور صادرات الجزائر من المنتجات الزراعية في الجزائر خلال	
33	الفـــــــترة 2001/1970	
	ــ تطـور قيمـة صـادرات المـواد الغذائيـة والمشـروبات والتبـغ فـي	
34	الجزائر خلال الفترة 2001/1970	
35	ـ تطور الفجوة لبعض المواد الغذائية والتبغ في الجزائر خلال الفترة	
36	1999/1970	
	ــ تطـور الفجـوة بالنسـبة للمـواد الغذائيـة فـي الجزائـر خـلال الفتـرة	
37	2001/1970	
	ـ الحصة بالنسبة لكل مجموعة سلعية ضمن قيمة صادرات الجزائر	
38	السلعية خلال الفترة 2001/1991	
	ـ توزيع صادرات الجزائر السلعية (من حيث القيمة) حسب المناطق	
39	الجغرافية خلال الفترة 2001/1991	
	ـ توزيع صادرات الجزائر السلعية (من حيث القيمة) حسب البلدان	
40	خلال الفترة 1990/ 2001	
	ـ توزيع واردات الجزائر السلعية (من حيث القيمة) حسب المناطق	
41	الجغرافية خلال الفترة 2001/1991	
42	ـ توزيع واردات الجزائر السلعية (من حيث القيمة) حسب البلدان خلال الفترة 2001/1990	
43	ـ متوسط كميات المواد الغذائية التي يستهلكها الساكن في الجزائر	

44	ـ الحصص التغذوية للوجبات المختلفة ومعدل تغطية الاحتياجات مقارنـــــــــــة بالاحتياجات المتوسطة	
45	ـ تطور متوسط كميات المواد الغذائية التي يستهلكها الساكن في الجزائر	
46	ـ الحصص التغذوية للوجبات المختلفة ومعدل تغطية الاحتياجات مقارنـــــــــــة بالاحتياجات المتوسطة	
47	ـ تطور دعم الأسعار عند الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة 1993/1980	
	ـ الاعتمادات المالية العمومية المخصصة للقطاع الزراعي والصناعي في الجزائر خلال الفترة 1993/1967	
	ـ تطور الإنجاز المالي للاستثمارات في القطاع الزراعي والصناعي خلال الفـــترة 1993/1967	

رقم الجدول	عنـوان الجـــدول	الصفحة
48	ـ الخصائص المناخية الأساسية لبعض المواسم الزراعية وتأثيراتها على إنتاج الحبوب في الجزائر	
49	ـ تطور القوى العاملة الزراعية في الجزائر خلال الفترة 2001/1967	
50	ـ تطور حضيرة الجرارات والحاصدات في الجزائر خلال الفترة 2001/1967	
51		
52	ـ تطور مستوى كثافة الجرارات والحاصدات في الجزائر خلال الفترة 2001/1980	
53		
54	ـ مقارنة مستوى الكثافة الآلية السائدة في بعض دول العالم سنة 1997	
55	ـ تطور استعمال الأسمدة المعدنية في الجزائر خلال الفترة 1999/1978	
	ـ تطور نصيب الهكتار من الأسمدة المعدنية في الجزائر خلال الفترة 1997/1967	
	ـ تطور استخدام المبيدات الكيماوية في الجزائر خلال الفترة 1999/1981	